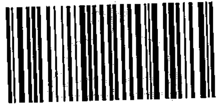
المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة



الشيخ عضيمة وجهوده النحوية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

في

اللغة العربية

إعداد الطالبة

مكية جعفر شاه

إشراف

الأستاذ الدكتور / محسن سالم العميري

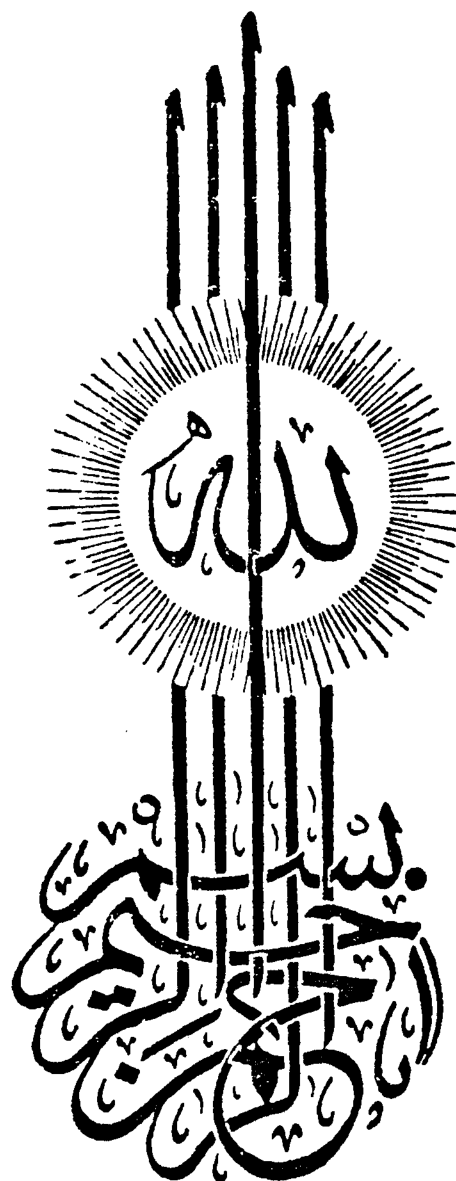




العام الجامعي

١٤٠٨ / ١٤٠٩ هـ

١٩٨٨ / ١٩٨٩ م


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الرسالة : الشيخ عضيمة وجهوده النحوية .

الدرجة : ماجستير .

الطالبة : مكية جعفر شاه .

ملخص الرسالة

تناولت هذه الرسالة جهود الشيخ عضيمة اللغوية في اطار " المجالات " التي أسهمت فيها هذه الجهود عوضا عن العلوم التي امتدت اليهـا ومن هنا وقع هذا البحث في تمهيد ، وأبواب ثلاثة ، وخاتمة .

أما التمهيد : فقد تناول أمور ثلاثة هي :

المبحث الأول : حياة الشيخ .

المبحث الثاني : ثقافته .

المبحث الثالث : آثاره العلمية .

أما الباب الأول : فقد درست فيه جهود الشيخ في الفهرسة ، وقسمته الى فصلين ، عرضت في أولهما للفهارس المطبوعة وفي الثاني للفهارس المخطوطة .

وأما الباب الثاني : فقد حللت فيه جهود الشيخ في التحقيق ووقع بدوره في فصلين أيضا ، تناول أولهما تحقيق كتاب المقتضب للمبرد ، والثاني : تحقيق كتاب المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري .

وأما الباب الثالث : فقد تناولت فيه جهود الشيخ في التأليف وضم ثلاثة فصول اختص أولهما بمقالات الشيخ وثانيها بكتبه غير " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " وثالثها بكتاب " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " .

وفي الخاتمة عرضت لأهم ما توصل إليه البحث من نتائج .

الطالبة	المشرف	عميد كلية اللغة العربية
مكية جعفر شاه	د / محسن سالم العميري	د / محمد بن مريسي الحارثي

٢٠/٤/١٤١٠هـ



"بسم الله الرحمن الرحيم"

المقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على خير خلق الله ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه .

وبعد :

١ ــ موضوع البحث وأسباب اختياره :

شاء الله سبحانه وتعالى أن أتناول في هذا البحث رجلا من خيرة علماء العربية "الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة وجهوده اللغوية " ، والشيخ عضيمة من أعلام العلماء المعاصرين الذين أتيح لهم حظ من النجاح كبير. وقد بدأت شهرته بين الباحثين فى مجال اللغة منذ حقق كتاب المبرد العظيم " المقتضب " وكان إصدار هذه النشرة تعريفا جيدا بالشيخ باعتباره متخصصا فى مسائل النحو والصرف ، متصلا اتصالا وثيقا بمصادره الأولى ، وفى طليعتها أعمال المبرد وسيبويه ، وما لبث الشيخ أن أصدر عقب ذلك فهارسه للكتاب ، فأكدت عمق إلمامه به وحسن فهمه له ثم بدأ الشيخ فى إصدار كتابه الكبير : " دراسات لأسلوب القرآن الكريم" فشاع بين أهل العلم ذكره ، وانتشر أمره ، وحلت به من بركة القرآن ما شاء الله له أن يحل ، حتى توج عمله بجائزة الملك فيصل العالمية فى الدراسات الاسلامية .

ومن الخير أن تكون جهود الشيخ موضع بحث وتحليل وتقويم لا لحصوله على جائزة كبرى ، فان الجوائز مهما عظمت تصيب وتخطئ ، ولكن لأن جهودا مثل جهود الشيخ جديرة بأن تبحث لذاتها ، بغية تحديد مسارها ، وإدراك مقوماتها ، وفهم جوانبها ، والتعرف الى خصائصها ، إذ هى ــ فى نهاية الأمر ــ نتاج رحلة علمية جادة منذ مراحل الطلب الباكرة ، رحلة تشجع الباحث على الاستمرار فى العمل العلمى مهما كانت قدراته متواضعة ، إذ يتمثل فيها ما يتمثل فى مثيلاتها من البداوة المحدودة القيمة التى تنمو بالمتابعة والدأب والالحاح،

والفطنة لعناصر القوة ودعمها ، والبصر بمواضع التميز وتأكيدها . ولو أن إنسانا قرأ بحث الشيخ الأول الذى حصل به على " العالمية من درجة أستاذ " - وهي المعادلة للدكتوراه - لأدرك أن في هذا البحث عناصر تتألق . وهذه العناصر المتألقة هي ما يتصل بالفهرسة فقد أتيح لها أن تضيف لمحات جديدة وجادة معا . وكانت معرفة الشيخ بهذا العنصر من عناصر قوته وحرصه على دعمه وتأكيده وراء ما حقق الشيخ في حياته كلها من نجاح ، بما في ذلك عمله الكبير : " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " .

ومن الحق القول بأن بعض المقالات قد نشرت عن الشيخ في حياته وبعد مماته منها : ما كتبها زميله ورفيق عمره : الأستاذ الشيخ أحمد كحيل [(١)]، وما كتبها غيره ، مثل: الأستاذ محمود محمد شاكر [(٢)] والدكتور عبد الله التركي [(٣)]، والاستاذ محمود عبد الرازق عقباوى [(٤)]، والدكتور عز الدين علي السيد [(٥)] .

٢- الصعوبات التي واجهت البحث :

قد يظن بعض الناس - وبعض الظن إثم - أن دراسة الشخصيات المعاصرة أمر يسير لا صعوبة فيه ، لأن مصادر تعرفهم متوافرة بين أيدينا ، سواء من الأحياء الذين عايشوهم وعرفوهم ووقفوا على أفكارهم ، وخبروا ميولهم واتجاهاتهم ، أو من الوثائق

---

(١) انظر كلمة : " المرحوم عضيمة " المنشورة في العددين الثالث عشر والرابع عشر من مجلة اللغة العربية بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية .
(٢) انظر تقديم كتاب : " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " المنشور في صدر الجزء الأول من القسم الأول .
(٣) انظر كلماته في تقديم أقسام الكتاب السابق الاشارة اليه . وهي منشورة في الأجزاء الأولى من كل قسم .
(٤) انظر كلمته : " امام النحو والصرف " المنشورة بمجلة الأزهر ، الجزء السادس ، السنة السادسة والخمسون .
(٥) انظر مقالتيه عن كتاب الشيخ : " دراسات لأساليب القرآن " المنشورة بمجلة التضامن الاسلامي ، السنة الثامنة والثلاثون ، الجزء الثالث ص ٧٢- ٨٣ ، والجزء الخامس ص ٧٢- ٧٥ .

التى تحدد بدقة تامة مراحلهم وخطواتهم ، ولكن معايشتى هذا الموضوع طوال هذه الأعوام كشفت لى أن من الصعاب التى تكتنف البحث فى المعاصرين ما يفوق -أحيانا- الصعاب التى تصحب دراسة القدماء ، وأن هذه الصعاب - فى موضوعنا هذا - متنوعة فمنها ما كان مصدره محاولة التعرف على ظروف نشأة الشيخ الأولى وملابسات هذه النشأة ، ومنها ما كان مرده الى محاولة فهم نسيج علاقاته الاجتماعية وأثر فقدان السمع عليها ، ومنها ما كان سببه محاولة ادراك بعض خفايا تتصل بطبيعة "المساعدة" التى كان يتلقاها أثناء صياغة أعماله العلمية . لقد واجهت هذه المحاولات بشئ أقرب الى الرفض ممن لديهم القدرة على كشف الحقائق وبيان الغامض منها ، وكأن مجرد الاقتراب من هذه الموضوعات من المحظورات التى لا يليق البحث فيها .

بل إن هيئة علمية كبرى ، كهيئة جائزة الملك فيصل العالمية رفضت باصرار أن تمدنى بصورة من التقارير العلمية التى كتبت عن كتاب الشيخ الذى حظى بالجائزة .

بيد أن هذه الصعاب لم تدفعنى الى اليأس ، بل كافحت باصرار ودأب للحصول على ما يتطلبه البحث من معلومات ، واستكمال ما يتطلبه من بيانات ، وجمع ما يفيده من كتابات ، وقمت فى هذا المجال بعدد من الرحلات داخل المملكة وخارجها ، الى الرياض والقاهرة وحلوان . وفى الرياض حاولت الحصول على ما نشر للشيخ وعنه فى مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية وغيرها . وقد حققت فى ذلك قدرا من النجاح ، اذ أمكننى بالفعل الحصول على ما نشر للشيخ ، أما ما كتب عنه -سوى مقالة الشيخ كحيل - فلم أتمكن من الحصول عليه . (١)

---

(١) أخص بالذكر التقارير المودعة فى أمانة جائزة الملك فيصل العالمية .

وأما فى القاهرة وحلوان فقد جمعت ما أمكن الوصول اليه من أعمال للشيخ ، ومعلومات عنه ، ووثائق تتصل به ، وكان ذلك من خلال ثلاث رحلات متتابعة ، قمت بها على نفقتى الخاصة ، وتحريت فى كل منها القيام بعدد من الزيارات لمن اتصلوا بالشيخ أو تعرفوا اليه أو عملوا معه ، وكذلك زيارات الهيئات التى اتصل بها الشيخ أو عمل فيها ، وقد ضمت فى مجموعها المكتبات العامة ، كمكتبات دار الكتب المصرية ، وكلية اللغة العربية بالازهر ، وادارة الازهر ، وجامعة القاهرة ، ومركز الرسائل الجامعية فى جامعة عين شمس ، والمجمع اللغوى . وغيرها .

وقد حققت هذه الزيارات فوائد جلى ، فقد حصلت على نسخ من كافة أعمال الشيخ العلمية المطبوعة وصورة من عدد كبير من أعماله المخطوطة ، كما وفقت فى الحصول على صور من الوثائق التى تتصل بحياته الاجتماعية والوظيفية . ويشهد الله مدى العناء الذى تحملته فى سبيل هذا كله ، وما بذل فيه من وقت وطاقة ومال ، أحتسبها جميعا عند الله ، فعنده خير الجزاء .

٣ - خطة البحث :

قد كان من الطبيعى أن ترتب المادة العلمية التى تركها الشيخ فى نطاق علوم التحليل اللغوى ، بدءا من الأصوات وانتهاء بالتركيب ، بمعنى أن تعقد مباحث مستقلة - فى صورة أبواب أو فصول - لجهوده فى مجالات : الأصوات ، والبنية ، والدلالة والتركيب . ولكن من خلال معايشة نتاج الشيخ لفترة طويلة ، وتأمله بدقة كبيرة تبين لى وللأستاذ المشرف أن فى اتباع مثل هذا الترتيب محاذير شتى فى طليعتها أمران :

الأول: تمزيق النتاج العلمى للشيخ نفسه ، لأن هذا النتاج - بطبيعته - متشابك المستويات بصورة يصبح معها وضع كل مستوى منها بمعزل عن الآخر مشوها لخصائصه ، مزيفا لسماته .

والثانى : تغيير الجهد العلمى الذى يمثله هذا النتاج ، فان أهم ما فيه ليس " الآراء الخاصة " ، لأن هذه الآراء محدودة فيه الى حد الندرة ، وانما أهم ما يمثله هذا النتاج هو الاتصال المباشر بالتراث ، وتفهمه ، وتوظيف هذا الاتصال فى صنع فهارس محددة تيسره وتذلل صعابه ، وصياغة أعمال علمية تقوم - فى جوهرها - على هذه الفهارس وتستند اليها .

ولهذا كله آثرت أن يتم تناول جهود الشيخ اللغوية فى اطار " المجالات " التى أسهمت فيها هذه الجهود ، عوضا عن العلوم التى امتدت اليها ، ومن هنا وقع هذا البحث فى تمهيد ، وأبواب ثلاثة ، وخاتمة :

أما التمهيد : فقد خصصته لتناول أمور ثلاثة ، هى :

١ - حياة الشيخ .
٢ - ثقافته .
٣ - آثاره العلمية .

وأما الباب الأول : فقد درست فيه جهود الشيخ فى الفهرسة ، وقد قسمته الى فصلين ، عرضت فى أولهما للفهارس المطبوعة ، وفى الثانى للفهارس المخطوطة .

وأما الباب الثانى : فقد حللت فيه جهود الشيخ فى التحقيق ووقع بدوره فى فصلين أيضا ، تناول أولهما تحقيق كتاب المقتضب للمبرد ، والثانى تحقيق كتاب المذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأنبارى .

وأما الباب الثالث : فقد تناول جهود الشيخ فى التأليف ، وضم ثلاثة فصول ، اختص أولها بمقالات الشيخ ، وثانيهما بكتبه غير " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " وثالثها بكتاب

" دراسات لأسلوب القرآن الكريم " وكان وضع هذا الكتاب في فصل مستقل آخذا بعدد من الاعتبارات التي لم يكن بد من مراعاتها وقد بينتها في موضعها .

وفي الخاتمة : عرضت لأهم ما توصل إليه البحث من نتائج .

× × ×

وبعد ، فإن هذا البحث وصاحبته مدينان بالشكر خالصا والثناء صادقا لكل من أسهم في تذليل صعابه ، وتيسير شعابه ، وفي طليعة هؤلاء : الأستاذ الشيخ / أحمد كحيل ، زميل الشيخ الأثير ورفيق عمره الكبير . وأسرة الشيخ عضيمة : زوجه ، وأولاده ، وزملاء الشيخ وتلاميذه ، وعلى رأسهم الدكتور / محمد أبو موسى رئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية بالأزهر ، والمسؤلين في مكتبة جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، ومكتبة الأمير منصور ، وكلية اللغة العربية في الأزهر ، وادارته العامة ، والمجمع اللغوي بالقاهرة ، والمكتبات العامة بها وأخيرا المسؤلين في جامعة أم القرى ، وفي كلية اللغة العربية بخاصة .

وليس من نافلة القول أن أقرر أن هذا البحث ما كان ليصل إلى غايته إلا بفضل الله سبحانه وتعالى ، ثم بفضل ما حباني به من توفيق حين اختار لي الأستاذين: الدكتور :"علي أبو المكارم" ، والدكتور :"محسن العميري" ، للإشراف على هذا البحث فقد منحاني من رحابة الصدر ، وطول الصبر ، وسعة الفكر ، ما سدد خطاي وثبت قواي ، جزاهما الله عني ، وعن العلم خير الجزاء .

والحمد لله أولا وآخرا .

مكية جعفر شاه

التمهيد

١- حياة الشيخ
٢- ثقافته
٣- آثاره العلميّة

أولا : حياة الشيخ

١ - اسمه ونسبه :

هو محمد بن عبد الخالق بن على عضيمة ، ولا يعرف أحد ممن لقيته من أسرة الشيخ أو أصدقائه أكثر من ذلك عن نسبه ، وكذلك لا يوجد فى الوثائق الرسمية ما يضيف الى ذلك شيئا لأن "عضيمة" هو لقب الأسرة ، ومعنى هذا أن من المعاصرين من لا نستطيع أن نرقى فى سلسلة نسبه الى أكثر من اسم جده الأول ، هل يدل ذلك على عدم وجود شخصية بارزة فى سلسلة النسب تستحق الذكر ونقل المأثور عنها من جيل الى جيل ؟ أو يدل على انصراف عن العناية بالسلف تحت وطأة معاناة الحياة ؟ رحم الله الأسلاف فان بالوسع الترقى فى سلسلة نسب بعضهم من جد الى جد ، لعدد من الأجداد كبير .

٢ - مولده ونشأته :

ولد الشيخ بقرية (خباطة) - بفتح الخاء المعجمة وتشديد الباء الموحدة وفتح الطاء المهملة - وهى قرية صغيرة من قرى محافظة كفر الشيخ حاليا - وكانت اذ ذاك (حين ولد) من أعمال مديرية الغربية ، كما كانت تخلو تماما من المدارس والمنشآت الحكومية المختلفة وكذلك الأهلية أيضا .

وتاريخ ميلاد الشيخ رسميا (١٩١٠/١/١٥م) - الخامس عشر من يناير عام الف وتسعمائة وعشرة للميلاد ولكن ينبغى أن نضع فى الاعتبار أنه قد جرت العادة فى الريف المصرى الا يسجل المولود فور ولادته بل ينتظر مدة قد تقصر أو تطول حسب الظروف الخاصة بكل حالة . ووفقا لذلك فان ثمة فترة زمنية تفصل بين مولد الشيخ الحقيقى وتاريخ ولادته الرسمى ، وهى فترة بالرغم من القطع بها فإنه يتعذر لدينا تحديدها .

نشأ الشيخ فى أسرة ريفية شأنها شأن كثير من الأسر فى الريف المصرى . فكان أبوه مزارعا مستور الحال يملك قطعة أرض يزرعها ، ومسكنا

يقيم فيه هو وأبناؤه الثلاثة ، وأكبرهم الشيخ نفسه ، يليه اثنان ، ذكر وأنثى ، وكان الرجل يحفظ بعض قصار السور من القرآن الكريم ، وقد حرص على أن يصل ابنه الاكبر (محمدا) بالعلم ، فأرسله الى (كتاب) بقرية مجاورة ، هى قرية (الشين) ، فحفظ القرآن ، وتعلم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب . وبذلك أهله للالتحاق بالمعهد الدينى بطنطا وهو فى الثانية عشرة من عمره عام ١٩٢٢م .

كانت الدراسة فى المعهد آنذاك تسع سنوات ، أربع منها للمرحلة الابتدائية وخمس للمرحلة الثانوية ، بيد أن الشيخ - لذكائه ودأبه - استطاع أن يقطع المرحلة الابتدائية فى ثلاث سنوات ، فاختصر منها سنة كاملة ، وبذلك حصل على شهادته الابتدائية فى عام ١٩٢٥م ، ثم على شهادته الثانوية فى عام ١٩٣٠م . وفى هذا العام انتقل الى القاهرة والتحق بكلية اللغة العربية ، وتخرج فيها عام ١٩٣٤م .

وفى عام ١٩٣٥ رشحته الكلية ضمن خمسة من خريجيها للدراسة بقسم الدراسات العليا الذى أنشئ آنذاك تحت اسم " تخصص الأستاذية " واستمرت دراسته به خمس سنوات ، اذ حصل على هذا التخصص سنة ١٩٤٠م ، وكان موضوع بحثه فيه " المشترك فى كلام العرب " ، ثم التحق بتخصص المادة ، وحصل فيه على درجة الأستاذية - المعادلة لدرجة الدكتوراة - عام ١٩٤٣م .

٣ - حياته الاجتماعية وتدرجه الوظيفى :

عين الشيخ مدرسا بكلية اللغة العربية عقب نجاحه فى تخصص المادة فى ١٩٤٣/١٠/٢٧م فى الدرجة السادسة المالية ، واستمر مدرسا بالكلية حتى تطبيق قانون تطوير الأزهر الصادر سنة ١٩٦٢م [1] فرقى الى درجة استاذ مساعد تطبيقا لمبدأ الأقدمية المطلقة ودون اعتبار لأى انتاج علمى ، ثم رقى الى درجة أستاذ فى ١٩٦٤/١٠/١١م . وقد

(١) فى خلال المدة التى قضاها الشيخ مدرسا بالكلية رقى ماليا الى الدرجة الخامسة فى ١٩٤٨/٨/٢٤ ثم الى الرابعة فى ١٩٥٢م ثم الى الثالثة فى ١٩٦٠/٨/١ ثم الى الثانية فى ١٩٦٤/٦/٢٨م .

استمر الشيخ يشغل رسميا وظيفته هذه حتى تقدم بطلب تسوية معاشه في ١٩٧٤/١/١٠م قبل بلوغه سن الاحالة الرسمى الى المعاش بعام واحد .

وفى خلال هذه الفترة الطويلة شهدت حياة الشيخ تحولات ، اجتماعية متعددة ، فقد سافر فى اعارة الى السعودية سنة ١٩٤٦م ، استمرت ست سنوات ، عمل فيها مدرسا فى المعهد العلمى السعودى بمكة المكرمة .

وخلال مدة هذه الاعارة - فى صيف ١٩٤٨ - اقترن بزوجه السيدة " سماح السيد عبد الرحمن الخولى " من " الأميرية " من ضواحى القاهرة ، وصحب زوجه معه حين عاد الى مكة ، حيث أنجبت له فيها ولدا وبنتا ، ثم تتابع بقية الأولاد فى القاهرة .

وللشيخ ثمانية أولاد ، هم على الترتيب :-

١ - صفى الدين	ولد فى مكة فى ١٩٤٩/١١/١٣	- وهو خريج تجارة القاهرة
٢ - صفية	ولدت فى مكة فى ١٩٥٢/٤/٢٦	- وهى خريجة طب القاهرة
٣ - سوسن	ولدت فى القاهرة فى ٥٣/١٠/١٤	- وهى خريجة هندسة القاهرة
٤ - محمد أيمن	ولد " فى ١٩٥٥/٣/٢١	- وهو خريج طب القاهرة .
٥ - سعاد	ولدت " " " ١٩٥٦/٧/٢	- وهى خريجة صيدلة القاهرة .
٦ - محمد المعتز بالله	ولد " " ١٩٥٧/٨/٢٨	- وهو خريج طب القاهرة
٧ - آيات	ولدت " " ١٩٦٠/٩/٢٨	- وهو خريج طب أسنان القاهرة .
٨ - هناء	" " " ١٩٦٣/٣/١	- وهى طالبة بطب القاهرة .

وكانت اعارة الشيخ الثانية الى ليبيا ، وقد استمرت نحو سنتين - من ١٩٦٨ الى ١٩٧٠ - عمل الشيخ فيهما بكلية اللغة العربية في البيضاء ، ويبدو أن ثمة صعابا واجهها أثر معها عدم تجديد اعارته اليها .

أما إعارة الشيخ الثالثة ، والأخيرة ، فكانت الى جامعة الامام محمد بن مسعود الاسلامية ، اذ عمل ضمن هيئة الأشراف في قسم الدراسات العليا بكلية اللغة العربية بدءا من ١٣٩٢/٨/١١هـ (الموافق ١٩٧٢م) حتى وافته المنية في إجازة الربيع في القاهرة في ١٤٠٤/٤/٩هـ الموافق ١٩٨٤/١/١٢م) .

عقب اعارة الشيخ الأولى الى السعودية اشترى قطعة أرض فسيحة بحلوان ، وقد بنى بعد ذلك على جزء منها مبنى يتكون من عدة طوابق كل طابق مكون من شقتين صغيرتين ، وخص كل واحد من أولاده بشقة ذكورا واناثا دون تمييز . وفي هذا المبنى يقع سكن الشيخ في الطابق الأول منه ، ويهمني منه وصف مكتبته ، فقد خصص لها حجرة متوسطة الحجم ، تبلغ مساحتها نحو اثنى عشرا مترا مربعا ، ضمت بين جنباتها مكتبتين كبيرتين وأخرى صغيرة ، تحف جميعا بمكتب صغير هو الذى كان يستعمله الشيخ في حياته ، وبالاضافة الى ذلك يوجد دولاب حائط ، وتضم المكتبات ودولاب الحائط كتب الشيخ وفهارسه غير المنشورة ومسودات كتبه المنشورة ، وبخاصة مسودات كتابه العظيم : "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" ، والملحوظة البارزة عدم وجود تنظيم لمحتويات المكتبة مما يسبب للباحث عناء حقيقيا ، لكن ذلك لا يمنع أن يكون الشيخ - رحمه الله - كان قد ألف مواضع كتبه وفهارسه ، ولم يكن بحاجة الى مراعاة ضوابط تنظيمية لشيء منها .

وأما باقي الأرض فقد أقيم عليها - بعد ذلك بفترة طويلة نسبيا - مستشفى خاص يعمل فيه أولاد الشيخ ، ويستفيدون فيه بخبرة أساتذتهم ، ولم يفتح هذا المستشفى رسميا الا بعد وفاته .

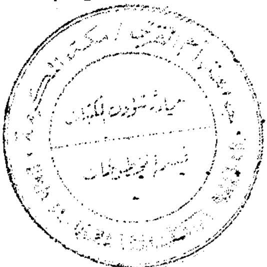
٤ - صفاته الجسمية والنفسية :

كان الشيخ فى شبابه أبيض اللون أقرب الى الطول ، ممتلئ الجسم فى وجهه شئ من الاستدارة ، وحين تقدم به السن تقوس ظهره بعض الشئ وانحنى جالسا وماشيا ، وأصيب بمرض فى القلب وأجريت له بسببه عملية دقيقة ، كما أصيب بصره بضعف شديد وأصيب بالصمم .

بيد أن أهم صفات الشيخ الجسيمة إصابته بالصمم فى وقت مبكر من حياته ، وتشير المعلومات التى وقفت عليها الى أن والدته واحد أخواله كانا أصمين أيضا ، وقد ظهرت بوادر صمم الشيخ عقب انتهائه من مرحلة التعليم ، فحاول التغلب عليه باستخدام " السماعات " ، ولكن يبدو أن استخدامها أصابه ببعض الآثار الجانبية ، وعقب زواجه - ويبدو أنه بالحاح من زوجته - فكر فى اجراء عملية جراحية يستعيض بها من السماعات ، فذهب الى أحد المختصين بالاسكندرية ، الذى أجرى له العملية بنجاح ، ولكنه نجاح مؤقت ، اذ لم يستمتع بسمعه كاملا الا نحو شهر أو أقل ، أعقبه فقدان السمع تماما لتلف أعصاب الأذن وعدم مقدرتها على الاستماع الى الأصوات .

قد كان فقد السمع ذا أثر بالغ فى نفس الشيخ ونمط سلوكه مع الناس، فبعد أن كان ميالا الى المرح والدعابة حريصا على الاجتماع والاختلاط، أصبح ميالا الى العزلة حريصا على الانطواء، متسما بالتحفظ والتحرز ،عصبيا شديد التوتر بالغ الحساسية .

وما من شك أن لفقد السمع أثره المباشر فى صعوبة الاتصال بين الشيخ وتلاميذه ، وقد حاول الشيخ أن يتغلب على ذلك بالاستعاضة عن الكلام المباشر بالحديث المكتوب ، فكان يطلب من تلاميذه أن يدونوا أسئلتهم واعتراضاتهم على جذاذات من الورق بدلا من القائها شفاهة،



وبالرغم من أن ذلك أصبح الأسلوب المتبع فى تعليم الشيخ فقد ظلت بعض الصعاب قائمة فى العملية التعليمية ، وظل فى اللقاء العلمى بعض العناء للطرفين .

ولا شك أن فقد السمع ، ثم ذهابه عقبه إلى مكة ، كانا وراء توجهه إلى القرآن الكريم ، وعكوفه عليه ، وهكذا شاء الله له أن يوجهه إلى حيث أفاد واستفاد ، فكان التفكير فى كتابه العظيم : " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " .

٥ - هوايته :

كان للشيخ هواية تبدو بعيدة تماما عما عرف به من الاهتمام بالعلم والبحث ، وهى مقدرته على العمل نجارا يصنع بعض ما يحتاجه فى منزله من قطع خشبية ، ولقد رأيت له فى مكتبته بعض أعماله التى صنعها ، وهى أعمال لا تخلو من ذوق وبراعة .

هل تعلم الشيخ النجارة على يد نجار محترف ؟ لم أجد اجابة واضحة عن هذا السؤال ، بل تشير بعض المعلومات التى وقفت عليها الى أنه قد تعلم النجارة بنفسه ، أى أنه لم يجلس الى نجار محترف ولم يأخذ عنه ، وان كان ذلك لا يمنع أنه ربما تأمل واحدا وهو يقوم بعمله واحتفظ فى ذاكرته بخبرته ، ثم استعان بمخيلته فى إنجاز ما يحتاج اليه صنع قطعة خشبية ينتفع بها فى المنزل ، واذا صح ذلك فانه يكون لهذه الهواية دلالة عقلية تفوق ما يبدو ظاهرا من قدرة يدوية .

٦ - وفاته :

لم يكن من عادة الشيخ منذ عمل بالمملكة فى الفترة الأخيرة أن يقضى إجازة الربيع فى مصر ، ولكنه فى سنة ١٤٠٤هـ قرر أن يخالف عادته وأن يقضى بضعة أيام مع أولاده فى القاهرة ، وحين وصل وزوجه إلى مطار القاهرة كان فى استقبالهما ابنهما " محمد المعتز بالله " ، وقد جلس الشيخ فى المقعد الأمامى

في السيارة وبادرت الزوجة والابن بوضع الحقائب فيها حين أقبلت سيارة كبيرة فاصطدمت بسيارتهم ، ولم تلحق بهم إصابات بيد أن الشيخ أصيب بالاغماء ، وفقد وعيه ، فنقل الى مستشفى قريب ، ولكنه ظل مغمى عليه الى أن انتقل الى رحمة الله بعد نحو ثمان وأربعين ساعة في ٩/٤/١٤٠٤هـ الموافق ١٢/١/١٩٨٤م

رحمه الله رحمة واسعة .

ثانيا : ثقافته

يمكن أن نعرض لثقافة الشيخ من زاويتين متميزتين :

أولا : الثقافة الرسمية ، وهى تلك التى حصل عليها من خلال متابعته البرامج التعليمية التى التحق بها ، وهى - بصفة عامة - ثقافة أزهرية تقليدية، تتمثل فى استيعاب المبادئ الأساسية للعلوم الدينية والعربية ، والالمام بقدر من العلوم الحديثة ، وذلك فى مرحلة تعليمه ما قبل الجامعى، ثم تخصص فى العلوم العربية بعامة من لغة وبلاغة وأدب ، بالاضافة الى بعض العلوم المساعدة كالتاريخ ، وذلك فى كلية اللغة العربية ، وأخيرا تخصصا دقيقا فى علوم اللغة وحدها ، وهى التى تابع فيها دراسته العليا ، وحصل فيها على درجتة العلمية المعادلة لدرجة الدكتوراه .

والثانية :الثقافة الشخصية ، ونعنى بها ما حصله الشيخ خلال حياته مدفوعا اليه بالتطلع الشخصى والاجتهاد الذاتى ، ولم يكن فيها أسير برنامج تعليمى محدد مفروض عليه بحكم انضوائه تحت لواء الطلب ، ولعل هذا الجانب أهم ما يميز الشيخ عن غيره ، لأن الجانب الأول وهو الثقافة الرسمية جانب يتسم بالعموم ، فقد تلقاه مع الشيخ آلاف من الطلاب ، ولكن الجانب الثانى هو الذى جعله - دونهم - بهذا القدر من التميز والتأثير .

وأهم ما يكشف عن ثقافة الشيخ الشخصية - أو ذات الطابع الشخصى - أمران :

الأول :مختارات نثرية وشعرية ضمتها مكتبته الخاصة فى حلوان ، ويدور فى اطارها بعض مقالاته ، وبخاصة مقاله عن الأحنف ابن قيس .

والثاني : الأعمال العلمية والمصنفات التي قدمها للمكتبة العربية ، وهي - في جوهرها - وإن كانت ذات اتصال وثيق بثقافته الرسمية ، فإنها ذات دلالة شخصية لا سبيل الى اغفالها .

والأمر الأول يكشف - كما سيتبين بوضوح من النماذج التي سنقدمها - عن اهتمام قوى بالأسلوب ، وعناية بالغة به ، وحرص على اختيار النماذج اللغوية الرفيعة التي تسعف الكاتب أو المتكلم في المواقف الانسانية المختلفة والتي تهدف في تعددها وشمولها الى منح صاحبها القدرة على البراعة اللغوية والأسلوبية في معالجته التعبيرية لمختلف جوانب الحياة اليومية ، والاحاطة بصور متعددة من العبارات المعبرة عن مختلف المشاعر الانسانية .

والأمر الثاني يدل دلالة قاطعة على اهتمام عظيم بالمصادر التراثية وحرص شديد على الاتصال المباشر بها ، وانصراف كامل الى العيش في رحابها ، ومعايشة مشكلاتها ، ومحاولة تيسير سبل الاتصال بها ، والافادة منها ، وليس ذلك كله - فيما نظن - في حاجة الى تأكيد أو توضيح ، لأن جميع أعمال الشيخ العلمية تعبر عنه وتتسم به ، ولا يمكن أن يشذ منها عن هذا الأصل العام شيء ، حتى نظراته النقدية التي تناول فيها بعض الأعمال المعاصرة - وهي في جملتها قليلة - فانها بدورها تصدر عن نظرة تراثية ذات كلف بالقديم ، وحرص عليه ، وايمان به ، ويقين بكفايته وجدواه (١) .

وسنحاول - فيما يأتي من صفحات - أن نعرض لما أسميناه بالثقافة الشخصية ، اذ إنها - كما أسلفنا - التي ميزت الشيخ ومنحته سماته الفكرية والأسلوبية . وسنقتصر في تناولنا لها على عرض "المختارات" التي آثرها الشيخ ، والتي تضمها مكتبته في حلوان ، لأن بقية أعماله العلمية ستكون - بعون الله - ذات بحث في مواضعها في هذه الدراسة .

المختارات الشعرية والنثرية :

أولا : وصف عام :

تضم هذه المختارات خمس مجموعات ، تقع في مجموعها في نحو

---

(١) انظر عرضنا لبحث الشيخ "النحو بين التجديد والتقليد" في الفصل الأول من الباب الثالث من هذه الرسالة ص ٢٣٢ .

ثلاثمائة صفحة ، منها ما هو مدونّ فى كراسات، ومنها ما دون فى بطاقات، ومنها ما شاع فيه الشعر ومنها ما شاع فيه النثر ، ومنها ما صدره الشيخ بذكر محتوياته فى شكل فهرس يحدد موضوعاته ومنها ما خلا من هذا التصوير والتحديد .

ثانيا : تحليل :

١- تتنوع هذه المختارات فتشمل "حكما " و "أمثالا " و "أقوالا شائعة " و" عبارات مقتبسة "

٢- تدور هذه المختارات حول موضوعات كثيرة ، منها ما تناوله اقتباس واحد ، شعر أو نثر ، ومنها ما حرص الشيخ على ذكر اقتباسات متعددة فيه ، وأهم ما دارت حوله المقتبسات من موضوعات يتمثل فيما يأتى :-

- بر الوالدين - المرأة - القناعة - الجزاء
- حسن المعاملة - القوة - المهانة - التدبر
- الحرص - القرب - الوعد - الوعيد
- التهديد - التواضع - الذكاء - الجمال الحسى
- البلادة - البشاشة - الجفاء - الكذب
- المودة - الصداقة - الشباب - صعوبة المنال
- سهولة المنال - كرم العنصر - صدق الفراسة - حفظ السر
- الخوف من الناس - الفتنة - الحرب - الربيع
- الثناء - اليأس - الأمل - الشاعرية
- الفصاحة - جودة الانشاء - الخطابة - الخطيب
- الصبر - الزهد - القناعة - العفة

٣ - تكررت بعض المقتبسات فى أكثر من موضع من المختارات ، كما تكررت بعض الموضوعات فى أكثر من موضع منها وان اختلفت مقتبساتها .

٤ - لا تمثل المقتبسات فى مجموعها وجهة نظر واحدة ، بمعنى أنها

تعبر عن مواقف فكرية ونفسية مختلفة ، فمنها مثلا اقتباسات تعبر عن الدعوة الى تقدير الجمال الحسى والاعجاب به ، وأخرى تعبر عن اهماله والنفور منه ، وتفسير هذا - فيما نتصور - لغوى لا نفسى ، بمعنى أن الشيخ كان يحرص على تنمية مقدرته اللغوية على التعبير فى مختلف الموضوعات والاتجاهات .

٥ - لم يسجل الشيخ مصادر مقتبساته الشعرية والنثرية ، بيد أن المتأمل يستطيع أن يرد كثيرا منها الى الكتب التى يشيع فيها هذا اللون فى تراثنا العربى ، مثل : العقد الفريد ، وعيون الأخبار ، وكامل المبرد ، وزهر الآداب ، وأمالى القالى ، والبيان والتبيين ، وهى المصادر الأساسية التى اعتمد عليها الشيخ اعتمادا مطلقا فى مقالته عن الأحنف بن قيس ، ونستطيع أن نضيف اليها مجلة "الرسالة" التى كان يصدرها الأستاذ / أحمد حسن الزيات ، فقد كانت - لعنايتها بالأسلوب الرفيع - مصدرا من المصادر التى "اقتبس" منها الشيخ بعض العبارات الواردة فى المختارات

ثالثا : نماذج :

١ - من الحكم والأمثال النثرية :

- اذا سمعت الرجل يقول فيك من الخير ما ليس فيك ، فلا تأمن أن يقول فيك من الشر ما ليس فيك .
- من لم يكن ذئبا أكلته الذئاب .
- سوء الظن عصمة .
- قد يكون اليأس إدراكا اذا كان الطمع هلاكا .
- أشرف الغنى ترك المنى . من أطال الأمل أساء العمل .
- الغنى فى الغربة وطن والفقر فى الوطن غربة .
- ربما كان الدواء داء والداء دواء .
- صدر العاقل صندوق سره .
- من كثر أدبه كثر شرفه وإن كان وضيعا ، وبعد صيته وان كان خاملا ، وساد وان كان غريبا ، وكثرت الحاجة اليه وان كان فقيرا .

- أفضل المروءة استبقاء الرجل ماء وجهه .

٢ - من الحكم الشعرية :

- وما أقبح التفريط فى زمن الصبا	فكيف به والشيب فى الرأس شاعل
- ترحل من الدنيا بزاد من التقى	فعمرك أيام تعد قلائل
- اذا الفتى فاته بجملته	ففى التأدب مما فاته خلف
- اذا ضاق صدر المرء عن سر نفسه	فصدر الذى يستودع السر أضيق
- إن الكرام اذا ماأيسروا ذكروا	من كان يألفهم فى المنزل الخشن
- تحطمنا الأيام حتى كأننا	زجاج ولكن لا يعاد له سبك
- إن الحياة لثوب سوف نخلعه	وكل ثوب اذا مارث ينخلع
- لا يعرف الحب الا من يكابده	ولا الصبابة الا من يعانيها
- اذا أنت لم تعشق ولم تدر ما الهوى	فكن حجرا من يابس الصخر جلمدا
- ان المليحة من كانت محاسنها	من صنعة الله لا من صنعة البشر
- اذا أنت لم تعرف لنفسك حقها	هو انابها كانت على الناس أهونا
- لا تحقرن الرأى وهو موافق	حكم الصواب اذا أتى من ناقص
- كالدر وهو أجل شىء يقتنى	ما حط قيمته هوان الغائص
- عقل الفتى ليس يغنى عن مشاورة	كحدة السيف لا تغنى عن البطل
- كل المصائب قد تمر على الفتى	فتهون غير شماتة الحساد

٣ - مختارات نثرية :

= فى وصف النساء :

- النساء أقدر بنى الانسان على صبغ وجوههن بما يرون من ألوان الوجدان .
- اياك ومشاورة النساء ، فان رأيهن أفن ، وعزمهن الى وهن ، واكفف عليهن أبصارهن بحجابك اياهن ، فان شدة الحجاب أبقى عليهن وليس خروجهن أشد من ادخالك من لا يوثق به عليهن .

ان استطعت ألا يعرفن غيرك فافعل .
تملك المرأة من أمرها ما تجاوز به نفسها .

= في وصف بليد :

- ضعيف الادراك ، بطىء الحس ، سقيم الفهم ، بليد الفكر ، مصمت القلب ، صلد الذهن ، خامد الفطنة ، قاعد الهمة ، رخو القريحة .

= في الوصف بالشاعرية :

- شاعر ثر القريحة ، فياض الشاعرية ، قوى العارضة ، فسيح الباع ، رحيب المجال ، سمح القريحة .

اذا أفاض في كلامه ملك أعنة القلوب ، ورد شارد الأهواء ، وقوم زيغ النفوس .

- ينسج من قصائده أثوابا مختلفة الأثمان ، متنوعة الطول والقصر ، يبيعها لكل من تقدم لشرائها .

- رشيق اللفظ ، منمق العبارة ، منضد اللفظ ، منجم الكلام ، رائق الأسلوب ، لطيف التخيل .

- أدب ليس للبحر تدفقه ، ولا للبرق تألقه .

- أسلوب يهز العاطفة ، ويثير الوجدان .

= في انعدام الشاعرية :

- لا ملكة عنده للنظم ، لم يركب في طبعه الشعر ، صلد الفكر ، كابي الزند ، كهام الذهن ، متخلف الطبع ، ناضب القريحة ، مهلهل النسج مختل النظام .

= في المودة :

- المودة بينهم راسية القواعد ، ثابتة الوطائد ، وثيقة العلائق ، محكمة العرى .

- وهت أسباب المودة بينهم ، وضعفت قواعدها ، وتضعضعت دعائمها وانحلت عراها ، ورثت حبالها .

= في الحرب :

- خذوا للحرب أهبتها وأعدوا لها عدتها ، فقد شب لظاها وعلا سناها ، واستشعروا الصبر فانه أدعى للنصر .

- وضعت الحرب اوزارها ، وأطفأ الله نارها ، وسكن اوارها ٠

٤ - مختارات شعرية :

= في الفقر :

يمشي الفقير وكل شيء ضده ... والناس تغلق دونه الأبوابا
وتراه مبغوضا وليس بمذنب ... ويرى العداوة لا يرى أسبابا
حتى الكلاب اذا رأت ذا ثروة ... خضعت لديه وحركت أذنابا
واذا رأت يوما فقيرا عابرا ... نبحت عليه وكشرت أنيابا

= في البخل :

لا تعذلوني ان هجرت طعامه ... خوفا على نفسي من المأكول
فمتى أكلت قتلته من بخله ... ومتى قتلت قتلت بالمقتول
وما الجود يفني المال قبل فنائه ... ولا البخل في مال البخيل يطيل

= في الدفاع عن الوطن (مصر)

هل بات يغني أن يقال لها اسلمي ... ان صح ذلك فاسلمي ثم اسلمي
يا مصر ان الله جل جلاله ... لا يستجيب الى دعاء الفم
اليوم ألسنة المدافع وحدها ... مقبولة الدعوات طاهرة الفم
الأرض للأقوى على جنباتها ... ليست لأتقاها ولا للأعلم
الجو لم يملكه غير نسوره ... والغاب لم يملكه غير الضيغم

= في الصبر

- عليك اذا ضاقت أمورك والتوت ... بصبر فان الضيق مفتاحه الصبر
ولا تشكون الا الى الله وحده ... فمن عنده تأتي الفوائد والبشر
اذا لاح عسر فارج يسرا فانه ... قضى الله أن العسر يعقبه اليسر
- ولم أر مثل الشكر حارس نعمة ... ولا ناصرا عند الكريهة كالصبر

— فى الشكر :

فلو كان يستغنى عن الشكر ماجد | لعزة مجد أو علو مكان
لما أمر الله العباد بشكره | فقال : اشكروا لى أيها الثقلان

— فى القناعة :

— أتطلب رزق الله من عند غيره | وتصبح من خوف العواقب آمنا
وترضى بصراف وان كان مشركا | ضمينا ولا ترضى بربك ضامنا
— اذا لم يعنك الله فيما تريده | فليس لمخلوق اليه سبيل
وان هو لم ينصرك لم تلق ناصرا | وان عز أنصار وجل قبيل
وان هو لم يرشدك فى كل مسلك | ضللت ولو أن السماك دليل

— فى الكرم

— أصون عرضى بمالى لا أدنسه | لا بارك الله بعد العرض فى المال
أحتال للمال ان أدرى فأكسبه | ولست للعرض ان ادرى بمحتال

— فى الحب

— ومن بينات الحب أن كان أهلها | أحب الى قلبى وعينى من أهلى

— فى البلاغة :

— وما حسن الرجال لهم بحسن | اذا ما أخطأ الحسن البيان
كفى بالمرء عيبا أن تراه | له وجه وليس له لسان

ثالثا : آثاره العلميـــــــة

للشيخ آثار علمية متنوعة ، من الممكن تقسيمها الى ثلاث مجموعات : ما يتصـل بالفهارس التى صنفها ، وما يتصل بالكتب التى حققها ، وما يتصل بالمؤلفات التـــى صنفها ، وسنعرض فيما يأتى قائمة كاملة لهذه الآثار فى ضوء هذا التقسيم :

أولا : فى مجال الفهرســـة :

١ - فهارس منشـــــورة :

أ - فهارس كتاب " المقتضب " للمبرد .(١)
ب - " " " سيبويه " (٢)
جـ - " مسائل النحو فى كتاب معانى القرآن للفراء .(٣)

٢ - فهارس مخطوطة اطلعت عليها فى مكتبته بحلوان :

أ - فهرس " خزانة الأدب " للبغدادى
ب - " " الروض الأنف " للسهيلى
جـ - " " الكامل " للمبرد ، وشرحه " المواهب الفتحية " للمرصفى.
د - " " البحر المحيط " لأبى حيان .
هـ - " حماسة " البحترى .
و - " " مسائل نحوية ، ويتضمن نقولا نصية من عدد من المصادر تتناول مسائل نحوية متفرقة هى :

- مسائل " التمييز "
- " " العدد "
- " " المنادى "
- " " الاستغاثة "
- " " الندبة "

---

(١) وهى ملحقة بتحقيقه للكتاب الذى نشره المجلس الاعلى للشئون الاسلامية بالقاهرة ، وما نقل بالتصوير عن هذه النشرة .
(٢) وهى مطبوعة فى مجلد ضخم نشره الشيخ على حسابه الخاص وطبع بمطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م
(٣) وهى منشور بمجلة كلية اللغة العربية ضمن العددين ١٣-١٤ الصادرين فى مجلد واحد ١٤٠٣هـ - ١٤٠٤هـ

- مسائل " الترخيم "
- " " الاختصاص "
- " " التحذير "
- " " الاغراء "

ز - فهرس " مصادر مسائل نحوية " وهو فهرس يتضمن تحديد بعض مواضع المسائل النحوية والصرفية فى عدد من المصادر ، هى :

- " البرهان " للزركشى .
- " الاتقان " للسيوطى .
- " اعجاز القرآن للباقلانى .
- " اعجاز القرآن " للرافعى .
- " تأويل مشكل القرآن " لابن قتيبة .
- " التبيان " للعكبرى
- " مقدمتان "

والمسائل التى تضمنتها هذه الفهارس تتصل بموضوعات :

- المثنى
- التغليب .
- الجمع .
- التعريف والتنكير .
- الضمائر .
- العلم .
- الأسماء الموصولة .
- " كان " واخواتها .
- " كاد " واخواتها .
- "إن " وأخواتها .
- " ظن " واخواتها .
- " التضمين .
- الاستثناء .
- النـــداء .
- عطف النسق .

- البدل .
- التذكير والتأنيث .
- الحـــذف .

٣ - فهارس أشار الشيخ فيما نشره الى صنعه لها ، ولكنى لم أعثـــر عليها و على من اطلع عليها وهى :

أ - فهارس " المخصص " لابن سيده . (١)
ب - " " الخصائص " لابن جنى . (٢)
ج - " " مغنى اللبيب " لابن هشـــام . (٣)
د - " " الأشباه والنظائر " للسيوطى . (٤)
هـ - " " شرح المفصل " لابن يعيش . (٥)
و - " " شرح الكافية " للرضى . (٦)
ز - " " نتائج الفكر " للسهيلى . (٧)
ح - " " الأمالى الشجرية " لابن الشجرى . (٨)
ط - " " مجالس ثعلب . (٩)
ى - " " الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب " لابن السيد . (١٠)
ك - " " شرح أدب الكاتب " للجواليقى . (١١)
ل - " " البرهان " للزركشى . (١٢)

---

(١) ذكره فى مقدمة كتابه : فهارس كتاب سيبويه .
(٢) المصدر السابق .
(٣) المصدر نفســه .
(٤) المصدر نفســـه .
(٥) " "
(٦) " "
(٧) المصدر نفسه ، وانظر فى تحقيق اسم الكتاب مقدمة الدكتور محمد ابراهيم البنـا التى صدر بها تحقيقه له .
(٨) ذكـــره فى مقدمة كتاب : فهارس كتاب سيبويه .
(٩) المصدر نفسه .
(١٠) " "
(١١) " "
(١٢) " "

م ـ فهارس " بدائع الفوائد " لابن القيم " (١)
ن ـ " " ألف باء " للبلوى " (٢)
س ـ " " اصلاح المنطق " لابن السكيت " (٣)

ع ـ " " اعجاز القرآن " للرافعى " (٤)
ف ـ " " التبيان " للعكبرى . (٥)

ثانيا : فى مجال التحقيق :

أ ـ كتاب " المقتضب " لأبى العباس المبرد
ب ـ " " المذكر والمؤنث " لابن الأنبارى .

ثالثا : فى مجال التأليف :

١ ـ المقالات :

تنقسم مقالات الشيخ الى مجموعتين :

الأولى ـ تقول نصيبة من كتبه الثلاثة : " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " وتحقيقه للمقتضب ، وفهارسه لسيبويه .

والثانية ـ مقالات متنوعة ، لا أصل لها فى كتبه المنشورة ، وتضم المجموعة الأولى المقالات الآتية :

---

(١) انظر كتابه : " فهارس سيبويه " ، المقدمة ، ص ٤ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) المصدر نفسه والصفحة.
(٤) المصدر نفسه والصفحة.
(٥) المصدر نفسه والصفحة .

أ - " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " (١)

ب - " نظرات في أبنية القرآن الكريم ". (٢)

جـ - " مع أساليب القرآن الكريم ". (٣)

د - " لمحات عن دراسة (السين) و(سوف) في القرآن الكريم (٤)

هـ - " لمحات عن دراسة (العدد) في القرآن الكريم ". (٥)

و - " أسلوب (الاستثناء) في القرآن الكريم ". (٦)

ز - " تجربتي مع تحقيق التراث ". (٧)

ح - " تجربتي مع كتاب سيبويه " (٨)

وتضم المجموعة الثانية المقالات الآتيــة :

أ - " حول كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي ". (٩)

ب - " النحو بين التجديد والتقليد ". (١٠)

---

(١) نشرت هذه المقالة في العدد الخامس من مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية الصادر في ١٣٩٥هـ الموافق ١٩٧٥م، وهي منقولــه من الجزء الاول من القسم الاول من كتاب " دراسات لأسلوب القرآن الكريم مــن ص ٨١ الى ١٠٠ .

(٢) نشرت هذه المقالة في العدد الثامن من المجلة السابقة الصادرة في ١٣٩٨ هـ الموافق ١٩٧٨م، وهي منقوله من الجزء الاول من القسم الثاني من كتـــاب " دراسات ... " من ص ٥ - ٤٥ .

(٣) نشرت هذه المقالة في العدد التاسع من المجلة المذكورة الصادر في ١٣٩٩هـ الموافق ١٩٧٩م، وهي منقولة من الجزء الاول من القسم الثالث من كتـــاب دراسات ... " من ص : ٥ - ٢٢

(٤) نشرت هذه المقالة في العدد الثالث من المجلة المذكورة الصادر فــي ١٣٩٣هـ الموافق ١٩٧٣م وهي منقولة من الجزء الثاني من القسم الاول من كتـــاب " دراسات ... " من ص : ١٧٢-١٨٤.

(٥) نشرت هذه المقالة في العدد الثاني عشر من المجلة المذكورة الصادر في ١٤٠٢هـ الموافق ١٩٨٢م وهي منقولة عن الجزء الثالث من القسم الثالث من كتـــاب " دراسات ... " من ص : ٢٣٥ - ٢٨٦.

(٦) نشرت هذه المقالة في العددين ١٣، ١٤ من المجلة المذكورة الصادرين فــي ١٤٠٣ - ١٤٠٤هـ، وهي منقولة من الجزء الاول من القسم الاول من كتـــاب " دراسات ... " من ص : ١٣٦ ومابعدها .

(٧) نشرت هذه المقالة في العدد الحادي عشر من المجلة المذكورة الصادر فــي ١٤٠١هـ الموافق ١٩٨١م، وهي منقولة مند راسته في صدر تحقيقه لكتاب المقتضب

(٨) نشرت هذه المقالة في العدد الرابع من المجلة المذكورة الصادر في ١٣٩٤هـ، الموافق ١٩٧٤م، باعتباره محاضرة القيت في الرياض بتاريخ ١٠/١/١٣٩٣هـ وهي منقولة نصا عن تصديره لفهارسه لكتاب سيبويه من ص : ٦.

(٩) نشرت بمجلة الأزهر ضمن المجلد التاسع عشر الصادر في ١٩٤٧م

(١٠) نشرت بمجلة كلية اللغة العربية بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية فــي العدد السادس الصادر في ١٣٩٦ الموافق ١٩٧٦ .

جـ ـ " أبو حيان وبحره المحيط " (١)
د ـ " الأحنف بن قيس " (٢)
هـ ـ " الأستاذ محمود محمد شاكر : كيف عرفته " (٣)

٢ ـ الكتب :

أ ـ " أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية " (٤).
ب ـ " المغني في تصريف الأفعال " (٥).
جـ ـ " هادي الطريق في ذخائر التطبيق " (٦).
د ـ " اللباب من تصريف الأفعال " (٧).
هـ ـ " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " (٨).

وسنعرض فيما يأتي لهذه الأعمال بالدرس والتحليل ، عسى أن نصل من خلالها الى رؤية واضحة لجهود الشيخ العلمية ، وتقويم دقيق لقيمة هذه الجهود .
وبالله وحده التوفيق .

---

(١) نشرت في المجلة السابقة في العدد السابع الصادر في ١٣٩٧ هـ الموافق ١٩٧٧م
(٢) نشرت في المجلة المذكورة في العدد العاشر الصادر في ١٤٠٠ هـ الموافق ١٩٨٠م
(٣) نشرت في الكتاب التذكاري المقدم للأستاذ شاكر بمناسبة بلوغه سن السبعين .
(٤) هذا الكتاب هو رسالة الشيخ التي حصل بها على درجة الاستاذية (المعادلة للدكتوراه) وقد نشرته عقب وفاته مكتبة الرشد بالرياض ١٤٠٥هـ .
(٥) نشره الشيخ على حسابه الخاص وقد رجعت الى طبعته الثالثة الصادرة في ١٣٧٥هـ الموافق ١٩٥٥م
(٦) ذكره الأستاذ محمود عبد الرازق عقباوي في مقالته عن الشيخ في مجلة الأزهر (عدد جمادى الآخرة ١٤٠٤هـ) وقرر أنه مطبوع في القاهرة في ١٣٨١هـ الموافق ١٩٦٢ م. وأشار الشيخ اليه ـ وان لم يذكر اسمه صراحة أو ضمنا ـ في مقالته : "النحو بين التجديد والتقليد " (ص ٨٨) . ولكني لم أعثر على نسخة من هذا الكتاب في جميع مظانه : سواء في مكتبة الشيخ أو عند تلاميذه وأصدقائه أو في كلية اللغة العربية أو في المكتبات العامة في القاهرة أو في مكتبة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، فبوسعي أن أقرر أنه حتى الآن مفقود .
(٧) نشره الشيخ على حسابه الخاص ، وقد رجعت الى طبعته الخامسة الصادرة في ١٣٩١ هـ الموافق ١٩٧١م .
(٨) تم نشر هذا الكتاب في الفترة بين سنتي ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م و ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م

الباب الأول

جهود الشيخ فى الفهرسة

مدخل :

عنى الشيخ بالفهارس عناية كبيرة منذ صدر شبابه حتى أخريات حياته، فهو يقرر صراحة فى مقدمته لفهارس كتاب سيبويه أنه أدرك منذ التحاقه بالدراسات العليا فى ١٩٣٥م أهمية الفهارس ، وقد صنع لذلك فهارس عديدة لما كان لديه من كتب النحو ، كما صنع فهارس للمسائل النحوية فى عدد آخر من الكتب فى تلك الفترة المبكرة .

وقد ظلت للفهارس أهمية كبيرة عند الشيخ حتى أخريات حياته، وذلك لأن الفهارس لديه ليست مجرد مفاتيح لمغاليق كتب النحو واللغة فحسب ، بل لأنها مع ذلك سبيل أساسى من سبل تطوير البحث النحوى .

وقد حرص الشيخ على أن ينشر من فهارسه مجموعة طيبة هى : (١)

١ — فهارس مفصلة لكتاب المقتضب نشرها مع تحقيقه اياه .

٢ — فهارس للموضوعات النحوية فى معانى القرآن للفراء .

٣ — فهارس مفصلة لكتاب سيبويه ، طبعة بولاق .

وظلت — بعد ذلك — مجموعة كبيرة من الفهارس التى صنعها الشيخ غير منشورة .

وسأحاول فى هذا الباب أن أعرض بالتحليل والنقد للفهارس المنشورة بحكم أن النشر فى حد ذاته دليل اكتمال هذه الفهارس وصلاحيتها عند الشيخ . الأمر الذى يقبل علميا تناولها بالتقويم والنقد . كما سأعرض بالتعريف لجملة من الفهارس غير المنشورة أتيح لى الاطلاع عليها فى مكتبة الشيخ الخاصة فى حلوان، وذلك لأن عدم نشر هذه الفهارس يتضمن احتمال عدم اكتمالها ، الأمر الذى لا يسوغ معه التعرض لها بالنقد.

ومن ثم فان هذا الباب ينقسم بالضرورة الى فصلين : —

الفصل الأول : دراسة نقدية للفهارس المنشورة .

الفصل الثانى : عرض وتعريف للفهارس غير المنشورة

(١) علمت من الاستاذ الدكتور "أحمد كحيل" أن من بين الفهارس التى صنعها الشيخ * فهرس "المخصص لابن سيده " وأن هذا الفهرس قد نشرته احدى المكتبات الخاصة بالرياض، وقد بذلت غاية الجهد للحصول على نسخة من هذا الفهرس فلم يتيسر لى ذلك، كما لم يحتفظ الشيخ فى مكتبته بحلوان بنسخة منه . كذلك أصدقاؤه ومعارفه وتلاميذه لم أعثر لديهم على نسخة من هذا الفهرس .

المبحث الأول

فهارس المقتضب

تشغل فهارس المقتضب التى صنعها الشيخ حيزا كبيرا يتجاوز خمسين وثلاثمائة صفحة من القطع الكبير ، ألحقها بالجزء الرابع من الكتاب . وقد صدر الشيخ هذه الفهارس بكلمة وضع لها عنوانا يوحى بضرورتها فى بيان قيمة فهارسه ، وتوضيح خصائصها ، وتجلية أهميتها ، وقد أكد فيها الشيخ أن الفهرسة الدقيقة لكتب النحو خطوة فى سبيل تيسيره للمتعلمين والباحثين على السواء ، نظرا لأن النحاة قد سلكوا فى كتبهم طرائق قددا ، فكان لكل كتاب منهج فى التأليف مختلف ، وطريقة فى التبويب متميزة " ولو أن متخصصا فى النحو أراد أن يدرس موضوعا نحويا دراسة وافية لكلفه الرجوع الى كتب النحو فى جميع عصورها جهدا مضنيا ، وأضاع كثيرا من وقته فى سبيل التعرف على مسائل موضوعة فى هذه الكتب المختلفة المناهج ".(١)

وقد قدم الشيخ بالفعل عددا كبيرا من الفهارس الغنية المتنوعة لكتاب المقتضب ، وان أغفل عمل جملة من الفهارس كانت ضرورية لاستكمال الفائدة للباحثين ، ومن ذلك :

١ — فهرس اللغات واللهجات .
٢ — " النماذج والأساليب النحوية .
٣ — " المصطلحات النحوية .
٤ — " المسائل الخلافية
٥ — " فهرس النحاة واللغويين .
٦ — " الطوائف والجماعات .

ولو أن الشيخ صنع هذه الفهارس لحقق يسرا فى الاتصال بالكتاب من ناحية ، ولأغناه مما اضطر اليه أحيانا من الاضطراب من ناحية أخرى وسنشير الى شىء من ذلك بعد قليل .

ويمكن تقسيم الفهارس التى صنعها الشيخ للمقتضب الى مجموعتين متميزتين :

---

(١) ص ١ من الفهارس .

المجموعة الأولى :

فهارس ليس للشيخ فيها اضافة خاصة أو سمة متميزة ، فهى لا تعدو أن تكون عرضا لما فى المقتضب مما يتصل بموضوعاتها وفى هذا الاطار يمكن أن تسلك فهارسه الجوانب الآتية:

١ - فهرس الآيات القرآنية .
٢ - " الكلمات اللغوية .
٣ - " الأمثال والشعر .
٤ - " الشعراء .
٥ - " الأعلام .
٦ - " البلدان .
٧ - " المراجع .

فهذه الفهارس بصفة عامة لا تحتوى على شيء بارز يشى بثقافة الشيخ النحوية ، وان تضمنت أحيانا ما يدلل على دقته ، واحاطته بالمصادر الأساسية فى التراث النحوى واللغوى ، ومن ذلك ما فعله فى فهرس الكلمات اللغوية حين قرر أن " فيما ذكره المبرد من الأمثلة فى المقتضب كلمتين لم تذكرهما المعاجم التى بين أيدينا وهما : (تُرْتُمْ) ، و(هِرْيَع) "(1) ثم عرض للمصادر النحوية التى ورد فيها ذكر - أو لم يرد - لهاتين الكلمتين .

ولى على هذه الفهارس جملة من الملحوظات أشير الى أهمها فيما يأتى :

١ - فى ترتيب الآيات اتخذ مسلكا غير مفيد ، اذ رتب الآيات على حسب الكلمة الأولى من الجزء المستشهد به من الآية ، ولا صلة لذلك بمادة الكلمة وأصلها . ثم رتب الكلمات الأوائل على حسب الحرف الأول فالثانى دون تفرقة بين كون الحرف كلمة أو جزءا من كلمة ، فلم يفرق مثلا بين همزة الوصل ، وهمزة القطع ، والهمزة الأصلية .

---

(1) ٤/ ٢٤٩ .

كذلك راعى (أل) ، وسائر الأدوات كالواو ، والفاء ، وثم ، وفي هذا الترتيب نظر ، اذ لم يخضع لترتيب الآيات فى المصحف ، كما لم يراع التزام ترتيب المسائل النحوية المستشهد بالآيات فيها .

٢ — وفى ترتيب الكلمات اللغوية لم يراع صورة الكلمة التى هى عليها ، وانما التزم فى الجموع بمراعاة صورة المفرد .

٣ — وفى جمعه بين الأمثال والشعر نظر، لأن ثمة بونا بينهما . فالأمثال نثرية غالبا الأمر الذى يجعل جمعها مع الشعر فى فهرس واحد عملا غير مفهوم ، كما أنه فى فهرس الشعر اكتفى بالاشارة الى موضع البيت فى الكتاب دون أن يضيف الى ذلك المعلومات الضرورية كذكر الشاعر ، وتحديد البحر الذى ينتمى اليه البيت ، فاذا وضعنا فى الاعتبار أنه لم يخرج الشعر عروضيا فى تحقيقه للكتاب أدركنا قصور الفهرس فى هذا المجال

كذلك فى ترتيب أنصاف الأبيات نظر ، فانه لم يخضع لقاعدة مطردة .

٤ — وفى فهرس الأعلام اضطراب كبير ، ويتمثل هذا الاضطراب بصورة أساسية فى جوانب ثلاثة :—

أولا : أن الشيخ قد وضع ضمن فهرس الأعلام عددا من الأسماء التى لا تمت الى العلمية بصلة ، وحسبنا أن نمثل لذلك بما ورد فى الفهرس من : (الأعلام) الآتية : —

- أهل النحو .
- بعض النحويين .
- بعض النحويين من غير البصريين .
- قوم من النحويين .
- أكثر النحويين .
- النحويون .
- النحويون البصريون .
- اللغة الحجازية .

- أهل الحجاز .
- أهل التفسير .
- بعض المفسرين .
- خط المصحف .
- المفسرون .

وما نحسب أن الشيخ كان على صواب فيما صنع فى هذا الجانب، ولو أنه وضع فهرسا للطوائف والجماعات وآخر للغات واللهجات لما وقع فى هذا الخلط الذى ليس له ما يبرره .

ثانيا : أن الشيخ قد ذكر العلم فى مواضع عديدة حسب طريقة ذكره فى الكتاب : بالاسم ، أو بالكنية ، أو باللقب ، أو بالاسم مع الكنية أو اللقب ، أو باللقب مع الكنية ، دون أن يلجأ لأسلوب الاحالات ، وهى ضرورية للوقوف على المواضع المختلفة التى ورد فيها ذكر العلم الواحد ، فاذا أضفنا الى ذلك أن كثيرا من هؤلاء الأعلام كانوا من النحاة أدركنا الى أى مدى مزق الشيخ مواضع ذكر العلم فى أماكن مختلفة يضطر معها الباحث الى مطالعة الفهرس كله ، وحسبنا أن نمثل لذلك بما يأتى :-

- ذكر الأخفش فى أماكن متفرقة تحت (أعلام) مختلفة هى :
  الأخفش ، وأبو الحسن ، وأبو الحسن الأخفش .
- ذكر أبا عمر الجرمى فى أماكن متفرقة على النحو التالى :-
  الجرمى ، وأبو عمر ، وأبو عمر الجرمى .
- ذكر سيبويه فى مكانين مختلفين مرة بلقب سيبويه ، ومرة بلقبه مع اسمه سيبويه عمرو بن عثمان .
- ذكر عبد الله بن أبى اسحاق الحضرمى فى مكانين مختلفين :
  فمرة باسم: عبد الله بن أبى اسحاق الحضرمى ، ومرة باسم : ابن أبى اسحاق .

- ذكر أبا عمرو بن العلاء في موضعين مختلفين :
فمرة : أبو عمرو بن العلاء واخرى : أبو عمـــر !!

- ذكر المازني في موضعين مختلفيـــــن :
فمرة : المازنـــي ، وأخرى : أبو عثمان المازنــــي .

ثالثا : ويمتد الاضطراب الى فهرس الأعلام فيصل الى الترتيب الهجائي أيضا وحسبنا أن نمثل في هذا المقـــام بما يأتي :

١ - ذكر الشيخ " أبو الحسن " في باب " الهمزة " اعتدادا بلفـــظ (أب) في حين ذكر " أبا العباس " ، و " أبا عمرو " في باب العين مهملا لفظ (أب) !!

٢ - ذكر الشيخ في باب " الهمزة " أهل الحجاز " يليه " اللغـــة الحجازية " ! يليه " أهل التفسير " ، وجلي ما في هذا الترتيب من اضطراب .

- ذكر الشيخ " أبو عمر " في باب الجيـم . !
- ذكر الشيخ " قوم من النحويين " في باب " النون "
- ذكر الشيخ " أكثر النحويين " في باب " النون " .

وهذه كلها مجرد اشارات الى مـــا في هذا الفهرس من صـــور الخلط والاضطراب ، التي نحسب أنه لابد معها من اعادة صياغتـــه من جديد .

٥ - وفي فهرس المراجع حذف بعض المعلومات الضرورية المفيدة في تحديد الطبعة التي رجع اليها في تحقيقه • كإغفاله أحيانا ذكر الطبعة أو الناشر او سنة النشر أو مكان النشر • الى غير ذلك من البيانات الضرورية •

* * *

المجموعة الثانية :

فهارس تصور بشكل واضح دقة الشيخ واحاطته بمادته ، وتؤكد مقدرته في هذه المادة • وهي بذلك تتسم بطابع شخصي لا يمكن اغفال دلالته ، وهي الفهارس التي صنعها الشيخ للأمور الآتية :-

١ - أبواب الموضوعات النحوية •

٢ - الحروف والأدوات •

٣ - الموضوعات العامة •

٤ - أبواب الصرف •

وسأعرض بايجاز لكل فهرس من هذه الفهارس ، ليتبين ما قدمه الشيخ فيه من لمسات :-

أولا : فهرس أبواب الموضوعات النحوية

أدرك الشيخ بوضوح أن هذا الفهرس يعد واحدا من الفهارس المهمة التى تعتبر اضافة حقيقة لنشرته لكتاب المقتضب ، ولذلك حرص على أن يتحدث عنه فى تصديره لفهارسه حديثا يحدد خطته فيه . وما التزمه فى وضعه من قواعده وما ابتغاه من غايات ، فذكر فى هذا المجال ما يأتى :-

١ - أنه كان بازاء طريقتين مختلفتين فى فهرسة المسائل النحوية .(١)

الطريقة الأولى :

تسجيل مسائل كل باب كما وردت فى الكتاب منشورة فى الاجزاء الأربعة وهذه الطريقة تكلف الباحث قراءة مسائل الكتاب كلها أثناء بحثه لمسألة واحدة منها .

الطريقة الثانية :

جمع المسائل المتفرقة لكل باب فى الأجزاء الأربعة معا وقد آثر الشيخ هذه الطريقة واتبعها فى فهرسه تيسيرا على القارئ .

٢ - إنه التزم أن يكون أسلوب الفهرس واضحا مبسوطا لتحقيق الاستفادة المرجوة من مجرد مطالعة الفهرس .

٣ - إنه حرص على أن يجعل الفهرس دليلا لكثير من أمهات كتب النحو .

٤ - إنه تحرى تحرير المسائل الدقيقة والعويصة .

٥ - إنه التزم فى الترتيب الطريقة التى صنعها ابن مالك . لشهرة هذه الطريقة بين المتأخرين والمعاصرين .

وجلى أن النقطتين الثالثة والرابعة لا تتصلان بالفهرس من قريب أو من بعيد ، بل هما تنصبان على طريقته فى تحقيق النص ، والأهداف التى تغياها فى هذا التحقيق ، وهو ما سأعرض له فى موضعه ان شاء الله ، وليس فى الفهرس أى اشارة الى كتاب من كتب النحو ، ولا أى تحرير لمسألة من المسائل ، وما كان للفهارس أن تقوم بهذا الدور ، فانها بطبيعتها انما تكتفى بذكر المواضع دون تحديد المراجع أو تحرير المسائل والقضايا .

(١) انظر مقدمة فهارس المقتضب ٤/٣ .

بقيت بعد ذلك ثلاث نقاط يمكن اعتبارها اطارا عاما فى عمل الشيخ فى هذا الفهرس هى :ـ

- جمعه لمسائل الكتاب المتماثلة معا .
- التزامه وضوح العبارة وبسطها .
- أخذه بترتيب ابن مالك .

نضيف اليها رابعة ، وهى أن الشيخ قد قدم لهذا الفهرس بما يمكن اعتباره فهرسا مجملا للأبواب النحوية ، ثم فصل ذلك فى فهرس مستقل تحت عنوان " أبواب النحو " وهو عمل جد مفيد ، اذ ييسر للباحث العودة الى المواضع التى يريدها من الفهرس مباشرة دون أن يضطر الى قراءته كله . بيد أن الذى يلفت النظر هو عدم دقة العنوان الذى وضعه الشيخ للفهرس المفصل وهو " أبواب النحو " ولو أن الشيخ قال بدلا من ذلك (المسائل النحوية) لكان أولى من حيث دلالته على ما يحتوية الفهرس ، فتتحقق المطابقة الواجبة بين العنوان والموضوع .

- وليس لدى ملحوظات على النقطة الأولى من النقاط التى ذكرها الشيخ ، كما أنه ليس فى وسعى أن أتوقف عند النقطة الثانية التى قرر فيها التزامه فى الفهرس بوضوح العبارة وبسطها ؛ لأن مثل هذا التقرير مسألة أقرب الى أن تكون نسبية منها الى أن تكون تقريرا موضوعيا

- يبقى بعد ذلك ما قرره الشيخ صراحة من ترتيب فهرس الموضوعات ترتيب ابن مالك ، "لشهرته : المعرب والمبنى ، والنكرة والمعرفة ، والمرفوعات والمنصوبات ، والمجرورات ، والتوابع ، واعراب الفعل ثم أبواب الصرف"[1].

وهى دعوى تصدق فى معظم الموضوعات والمسائل ولكن لا مناص من القول بأن الشيخ ـ مع ذلك ـ قد خالف ابن مالك فى عدد من الموضوعات وتمثلت مخالفته له فى جوانب ثلاثة :ـ[2]

---

(١) انظر مقدمة الفهارس فى الجزء الرابع ص ٣ .

(٢) سنجعل مجال المقارنة محصورا فى الألفية باعتبارها صاحبة الفضل فى انتشار الترتيب على حسب العامل الذى توصل اليه ابن مالك وشاعت نسبته اليه بين متأخرى النحاة .

١ ـ المخالفة فى وضع المسائل فى غير المواضع التى وردت فيها عند ابن مالك.

٢ ـ المخالفة باغفال ما نص عليه ابن مالك .

٣ ـ المخالفة بعقد أبواب لم ينص عليها ابن مالك .

وسنشير باجمال الى صور هذه المخالفات فيما يأتى :ـ

أولا : المخالفة فى المواضع بالتقديم والتأخير .

خالف الشيخ ابن مالك فى الموضوعات الآتية :ـ

١ ـ فى المقدمات : اذ أخر المعرب عن المبنى على عكس ابن مالك الذى قدمه عليه .

٢ ـ فى ترتيب المعربات ذكرها الشيخ على النحو الآتى :ـ

ـ المثنى .
ـ جمع المذكر السالم .
ـ جمع المؤنث السالم .
ـ الأسماء الستة .

وأغفل بقية المعرب بعلامات فرعية، فى حين رتبها ابن مالك على النحو التالى :ـ

ـ الأسماء الستة .
ـ المثنى .
ـ جمع المذكر السالم .
ـ جمع المؤنث السالم .
ـ الممنوع من الصرف .
ـ الأفعال الخمسة .
ـ الأسماء المعتلة .
ـ الأفعال المعتلة .

٣ ـ في المنصوبات :

أ ـ قدم "التنازع" على "تعدى الفعل ولزومه" ، في حين أخره ابن مالك .

ب ـ قدم "التحذير والاغراء" و "الاختصاص" "والمفعول المطلق" فذكرها عقب "تعدى الفعل ولزومه" ، في حين أخرها ابن مالك الى ما بعد "النداء" وما ألحق به .

جـ ـ قدم "العدد" فذكره بعد "التمييز" في حين أخره ابن مالك الى ما قبل باب "الحكاية" وهي آخر موضوعات النحو عنده .

د ـ قدم "النداء" وما يتصل به من أبواب : "الأسماء الملازمة للنداء" ، و "والندبة" ، "والترخيم" ، و "الاستغاثة" على "المجرورات" ، في حين أخرها ابن مالك الى ما بعد "التوابع" .

هـ ـ في الأبواب المتصلة بالنداء قدم "الندبة" و "الترخيم" على "الاستغاثة" ، في حين أخرهما ابن مالك عنها .

و ـ أخر باب "نوني التوكيد" الى ما بعد باب "ما لا ينصرف" في حين قدمه ابن مالك عليه .

ز ـ قدم مبحث "التأنيث" على "اعراب الأفعال" في حين ذكره ابن مالك بعد "الحكاية" باعتباره موضوعا من موضوعات الصرف .

ثانيا : المخالفة باغفال ما نص عليه ابن مالك ، ونمثل لذلك بما يأتي : ـ

١ ـ أغفل في المقدمات من المعرب بعلامات فرعية .

ـ الممنوع من الصرف .
ـ الأفعال الخمسة .
ـ الأسماء المعتلة .
ـ الافعال المعتلة .

وقد ورد ذكرها في المقتضب في مواضع متفرقة .

٢ ـ فيما يعمل عمل الفعل ذكر عددا من " الموضوعات النحوية " ضمن (المسائل) دون ان يفرد لها أبوابا مستقلة كما فعل (ابن مالك) منها :ـ

ـ عمل الصفة المشبهة .
ـ " التعجب .
ـ " أفعل التفضيل .

ولها جميعا ذكر فى المقتضب .

ثالثا : المخالفة بعقد أبواب لم تذكر مستقلة عند ابن مالك ونمثل لهذا بما يأتى :ـ

١ ـ التغليب .
٢ ـ جمع الثلاثى الساكن الوسط بالألف والتاء .
٣ ـ النصب على نزع الخافض .
٤ ـ الأسماء الملازمة للنداء .
٥ ـ القسم .
٦ ـ المصدر الميمى .
٧ ـ اسم الزمان والمكان .
٨ ـ الجزم فى جواب الطلب .

وفى ضوء هذا العرض يتضح أن الشيخ لم يلتزم التزاما دقيقا بما صنعه ابن مالك وكان عليه أن يوضح الأسباب التى حملته على أن يعدل عن ترتيب ابن مالك فيما عدل عنه من موضوعات ، ولكنه لم يشر الى شيء من ذلك ،

كذلك لو تأملنا ما صنعه الشيخ من تقديم بعض ما اخره ابن مالك أو اغفال بعض ما نص عليه فاننا نجد أن وراء كل ما صنع ابن مالك فكرة محددة هي رعاية العامل في الحركة الاعرابية الظاهرة أو المقدرة واذا كان ثمة اختلاف التزم ابن مالك بوجهة نظر الجمهور في العامل محل الخلاف .

ثانيا : فهـــرس الحـــروف والادوات

حروف المعانى أحد الموضوعات التى تناولها عدد كبير من المؤلفـــات النحوية ، وقد سلكت هذه المؤلفـات فى بحثها هذا الموضوع مسالك متعددة يمكن أن نجمل أهمها فى ثلاثة :ـ

الأول :ـ

الاكتفاء بتناول هذه الحروف من خلال عرض الموضوعات والمسائل دون عقد أبواب خاصة بها ، نظرا لما قد يمثله ذلك من تكرار لهذه الأدوات فـى بعض الأحيان ، وهكذا يذكر المؤلف النحوى مثلا (الا ، وغير ، وســوى) فى باب "الاستثناء" ، و (لم ، ولما) فى " جوازم المضارع " و (حيث ، واذ ، واذا) فى " الظروف " و(أل) فى " التعريف " وفي باب الاضافة الى غير ذلك من الأدوات التي لا يعقد لأى منها مبحثا خاصا .

الثانـــى :ـ

عقـد بعض الأبواب لبعض هذه الحروف ضمن المؤلف النحوى ، وتتفـــاوت الحروف الواردة فى هذه الأبواب بين كلمات محدودة تعد على أصابـــع اليد الواحدة ، وعدد كبير منها يقدم ما يوشك أن يكون استقراء لأنواعها

الثالـــث :ـ

وضع رسائل تختص ببعض الأدوات : تحلل بنيتها ، وأساليب ورودها ، وتأثيرها فى الجملة وموقعها من حيث اعمالها واهمالها .

واذا كان هذا هو شأن المؤلفات النحوية فان للفهارس الفنية شأنا مختلفا بالضرورة ، لأن الفهرس موضوع لتيسير اتصال الباحث بالمادة العلمية الواردة فى الكتاب ، ومقتضى هذا أن يضم الفهرس كل موضع من المواضع التى ورد فيها ذكر لهذه المادة ، واذا جاز للمؤلف ان يغفل عقد باب خاص لبعض الحروف اكتفاء بذكر ما يتصل بها فى الباب النحوى أو المسألة النحوية ، فانه ليس من حق واضع الفهرس أن يغفل موضعا ورد فيه ذكر للأداة أو الحرف وان كان ذلك بصورة ثانوية ، والا كان الفهرس عرضة لفقد بعض قيمته العملية فى تيسير الاتصال بالكتاب .

وقد عقد الشيخ فهرسا للحروف والأدوات ضمن فهارسه للمقتضب ، وكان المأمول أن يضم الفهرس المواضع التي ورد فيها ذكر الأداة كافة وأن يضم أيضا الأدوات التي لها وجود في الكتاب كافة ولكن المتأمل لهذا الفهرس حين يطابقه بالكتاب يجد بينهما بونا ، فلم يتضمن الفهرس عددا كبيرا من الأدوات المذكورة في الكتاب ، كما لم يتضمن مواضع الأدوات التي ذكرها كافة ، ونكتفي بالاشارة الى الأدوات الآتية التي أغفلها الفهرس تماما بالرغم من وجودها في الكتاب :

١ ـ "أل" أو "لام التعريف" وقد وردت في الكتاب في ١/ ٨٣

٢ ـ "اذ ما" وقد وردت في الكتاب في ٢/ ٤٦ .

٣ ـ "أن" وقد وردت في الكتاب في ٢/ ٤٦

٤ ـ "أى" وقد وردت في الكتاب في ٤/ ٢١٦، ٢١٨، ٢١٩، ٢٣٣، ٢٥٨، ٢٦٧ .

٥ ـ "أيا" وقد وردت في الكتاب في ٤/ ٢٣٥ .

٦ ـ "حاشا" وقد وردت في الكتاب في ٤/ ٣٩١ .

٧ ـ "خلا" وقد وردت في الكتاب في ٤/ ٣٩١ .

٨ ـ "حيث" وقد وردت في الكتاب في ٣/ ١٧٥ .

٩ ـ "عسا" وقد وردت في الكتاب في ٣/ ٥٣، ٦٨، ٧٠ .

١٠ ـ "لدن" وقد وردت في الكتاب في ١/ ٥١ .

١١ ـ "ليت" وقد وردت في الكتاب في ٤/ ١٠٧، ١٠٨ .

١٢ ـ "ليس" وقد وردت في الكتاب في ٤/ ٨٧، ١٩٠، ١٩٤، ٤٠٦، ١/ ٢٤٦ .

١٣ ـ "نعم" وقد وردت في الكتاب في ٢/ ٢٣٢ .

١٤ ـ "هيا" وقد وردت في الكتاب في ٤/ ٢٣٥ .

١٥ ـ "وا" وقد وردت في الكتاب في ٤/ ٢٣٣ .

١٦ ـ "يا" وقد وردت في الكتاب في ٢/ ٣١٨، ٤/ ٢٠٢ .

وفضلا عن ذلك فان فى الفهرس بعض صور القصور التى نشير باجمال اليها فيما يأتى :ـ

أولا :ـ آثر الشيخ ترتيب الأدوات فى الفهرس على حسب حروف المعجم "الألف بائى" الهمزة وما بدئ بالهمزة فالباء وما بدئ بها .... الخ .

وهو الترتيب الذى يرجع الفضل فيه الى "ابن فارس" ت: (٣٩٥) ، فى كتابة "الصاحبى" وعليه سار "الثعالبى" ت : (٤٢٩) فى كتابه "فقه اللغة وسر العربية" ومن بعده المالقى ت : (٧٠٢) فى كتابه "رصف المبانى" . ثم "ابن هشام" ت : (٧٦١) فى كتابة "مغنى اللبيب" وبذلك عدل الشيخ عن ترتيب الأدوات على حسب بنيتها وهو الترتيب الذى يرجع الى الرمانى ت : (٣٨٤) فى كتابه "معانى الحروف" .

والترتيب على حسب حروف المعجم ميسور ، وكان المأمول ألا يقع فى سهو ولكن الغريب ان يقع مثل الشيخ فى سهو فى مثل هذا الترتيب ! ومن ذلك

١ ـ "التنوين" : فقد وضعه بين "من" الجاره ، ونون الوقاية .
٢ ـ "لا بل" : فقد وضعها بين "لعل" و"لم" .

ثانيا :ـ يلحظ أن الشيخ حين ذكر بعض الأدوات متعددة الوظائف آثر أن يضع لكل وظيفة منها عنوانا ثم لم يرتب هذه العناوين طبقا لأى نظام ومن ذلك مثلا :ـ

١ ـ "الواو" و "واو المعية" .
٢ ـ "ما" و "ما النافية" و "ما المصدرية" .
٣ ـ "لا الناهية" و "لا" و "لا النافية" و "لا النافية للجنس" و "لا العاملة عمل ليس" .

ولا سبيل إلى أن تنتهى هذه الملحوظات المجملة إلا بالاشارة إلى العنوان الذى ذكره الشيخ لهذا الفهرس وهو "الحروف والأدوات"

وما يثيره هذا العنوان من نظر : فما السر فى هذا العطف ؟ وهل الأدوات قسيم للحروف ؟

إن الشيخ قد ذكر كلا منهما فى العنوان دون أن يقدم تبريرا لما صنع . والمعروف أن الأدوات مصطلح كوفى الأصل ، ولكنه ما لبث أن شاع بين الدارسين حتى استقر فى تراثنا النحوى تحديده بأنه :ـ " الحروف، وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف ". (١)

فلو أن الشيخ اقتصر على ذكر الأدوات وحدها عنوانا لكان كافيا ،فلم ـ إذًا ـ ذكر (الحروف) بعدها ؟! والأصل أن العطف يقتضى المغايرة ؟!

(١) الاتقان فى علوم القرآن للسيوطى ١/١٤٥ .

ثالثا : فهرس المسائل الصرفيــــة

ذكر الشيخ أنه حاكى ترتيب " ابن مالك " فى فهرس المسائل النحويــة ، ولكنه لم يصرح فى فهرسه للمسائل الصرفيــة بالأصل الذى حاكاه .

وقد حاولت لذلك أن أقف على ترتيب كتب الصرف المشهورة ،فلعلى أعـرف عن هذا الطريق الأساسى الذى بنى عليه الشيخ ترتيبه للأبواب الصرفيــة .

فعدت لتحقيق هذه الغاية الى الكتب الآتيــة :ـ

١ ـ " المنصف شرح التصريـف " .

وهو كتاب ابن جنـى الذى تنـاول فيه بالشرح تصريف المازنــى .

ولحظت أنه برغم ما قد يبدو فى هذا الكتاب من إسراف فى التقسيم والتبويب فانه يمكن لمس إطار عام له يجمع أبوابه ومسائله .

فهو يبدأ أولا بالقضايا الصرفية المشتركة بين الأسماء والأفعال،ثـم ينتقل منها الى المباحث الصرفية الخاصة بالأفعال ،وأخيرا ينتقل الــى المباحث الصرفية والخاصة بالأسماء . ولم يتبع الشيخ هذا الترتيب فــى فهرســـه .

٢ ـ التكملة لأبى على الفارســى :

وقد ورد فيه ترتيب المسائل الصرفية على النحو الآتــى :

بدأ بذكر مسائل التقاء الساكنين ثم انتقل الى الكلمات التى تبــدأ بـهمزة الوصل ، وبعد ذلك ذكر الوقف ، ثم باب الهمزة ، ثم أبـوا ب المثنى فالنسب فالعدد فالمقصور والممدود ، فالمذكر والمؤنث ، فالالحـاق ، فالأبنيــة . ثم انتقل الى جمع التكسير فالتصغير ، فالمصادر والأفعـال المشتقة منها ، وبقية مشتقات الاسمية . ثم انتقل ـ بعد ذلك ـ الــى أبواب الأفعال الثلاثية المجردة والمزيدة ، ثم الأفعال الرباعية ومشتقاتها، فالامالة فالاعلال ثم اسماء الفاعل والمفعول فأبـواب القلـب وأخيرا اختتم الكتاب بمباحث الادغام .

وجلى أن الكتاب لا يخضع لنسق واحد فى الترتيب ، وأن أبوابه تتداخل، اذ لم تميز أبواب الصرف الخاصة بالأسماء عن تلك الخاصة بالأفعال ، وبموازنة الترتيب فى هذا الكتاب مع ترتيب الشيخ فى فهرس المسائل الصرفية نجد أن الشيخ لم يلتزمه .

٣ـ " الوجيز فى التصريف " لابن الأنبارى .

بالرغم من حرص ابن الانبارى على أن يتسم كتابه بالايجاز والاختصار فانه عرض لكثير من القضايا الصرفية عرضا متميزا، اذ بدأ بتناول أبنية الأفعال والأسماء المجردة .

ثم انتقل الى حروف الزوائد ، ومنها الى دراسة الحذف فى بنية الكلمة اسما أو فعلا ، مقيسا أو غير مقيس ثم عرض للابدال ، وبعد ذلك انتقل إلى تناول التغيير بالحركة والسكون فى الفعل المضارع والمصدر وأخيرا اختتم كتابه الموجز بمسائل الادغام .وجلى أن الشيخ لم يتبع هذا النهج فى فهرسه .

٤ـ " الممتع فى التصريف " لابن عصفور الاشبيلى .

وقد رتبه صاحبه على النحو الآتى :ـ

أولا : عقد بابا للحروف الزوائد .
ثانيا: عقد بابا لأبنية الأسماء ، ثم بابا لأبنية الأفعال ، ثم تناول ما يزاد من الحروف فى التضعيف ، ثم بابا للتمثيل .

ثم انتقل ـ بعد ذلك ـ الى حروف الابدال ، كما ذكر أحكام حروف العلة الزوائد ، والقلب ، والحذف على غير قياس .

واختتم مباحث الكتاب بالادغام ومسائله . وواضح أيضا أن الشيخ لم يأخذ بهذا الترتيب فى فهرسه .

• – " شرح الملوكي في التصريف " لابن يعيش .

وقد رتبت أبوابه علــى النحـو الآتــي :ـ

بدأ بعرض أبنية الأسماء والأفعال والحروف . ثم انتقل ـ بعـد ذلك ـ الى الحديث عن تصريف الأفعال المجردة والمزيدة ثم تصريف الأسماء .

وأخيرا عقد مباحث لأقسام التصريف الخمسـة التي ذكرها وهي :ـ

- حروف الزيادة والبـدل .
- الحــذف .
- التغيير بالحركة والسكون .
- القلــب .
- الادغام .

واختتم مباحث الكتاب بمسائل التعريب . وليس لهذا الترتيب أثر في عمل الشيخ في فهرســه .

* * *

ان اقرب كتاب الى النظام الذى اتبعه الشيخ فى فهرسه للمسائل الصرفيـة هو " شذا العرف فى فن الصرف " للشيخ أحمد الحملاوى . اذ ابتدأ هـذا الكتاب بمبحث الميزان الصرفى وما يتصل به من مسائل ، ثم جمع ما يتصل بتصريف الأفعال فى أبواب خاصة بها . ثم عرض لتصريف الأسماء فى أبواب خاصـة بها أيضا . وانتقل ـ بعد ذلك ـ الى بعض الأبواب التى عرض فيها للقضايـا المشتركة بين الأسماء والأفعال وهى قضايا :ـ

- الاعــلال .
- الابدال .
- الادغــام .

ومقابلـة هذا الترتيب بترتيب المسائل الصرفية فى هذا الفهرس ـ الــذى

صنعه الشيخ - نجد بينهما قدرا كبيرا من التشابه : في الاطار العام ، وفي التمييز بين تصريف الأسماء وتصريف الأفعال ، وفي الحرص على تناول المباحث المشتركة بينهما في موضع خاص متميز يعقب مباحث الأسماء والأفعال معا دون تداخل أو انقطاع .

ولست أزعم أن الشيخ قد قلد شذا العرف تقليدا مطلقا أو نقل عنه ترتيبه ، ولكن لا سبيل مع ذلك الى اغفال الحقائق الآتية :

١ - انّ كتاب شذا العرف " أقدم بفترة زمنية طويلة من صنع الشيخ لفهرس المسائل الصرفية في المقتضب ، اذ ان أول طبعة من هذا الكتاب صدرت سنة ألف وثلاثمائة واثنتى عشرة هجرية) . في حين صدرت فهارس المقتضب بعد ذلك بأكثر من سبعين عاما ، سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة وألف هجرية (١٣٨٨هـ) .

٢ - إن من المقطوع به أن الشيخ " عضيمة " قد وقف على كتاب " شذا العرف " وان لم يصرح بذلك قط . ونحن لا نقرر هذه الحقيقة استنتاجا من أن الشيخ عضيمة - وهو متخصص في النحو والصرف - لا بد أن يكون قد اطلع على كتاب مؤلف في نطاق تخصصه فحسب ، ولكن لأن الشيخ الحملاوى قام في مرحلة من المراحل بالتدريس في كلية اللغة العربية ، وهي مرحلة سابقة على طلب الشيخ عضيمة العلم فيها الأمر الذي يعني ان اتصال أبناء هذه الكلية بالشيخ الحملاوى ونتاجه العلمي ثابت ومستقر في الفترة التي كان الشيخ فيها مقيدا بها .

٣ - أن الشيخ عضيمة لم يصرح بالمصدر الذي أخذ منه ترتيب المسائل الصرفية في فهرسه . كما لم يذكر أنه مبتكر هذا الترتيب .

وسكوت الشيخ عن الأمرين يلفت النظر . ويبدو أنه لم يشأ أن يصرح بمحاكاته لكتاب " شذا العرف " في ترتيب أبواب الصرف ، لما استقر في أذهان العلماء من استهانة تقليدية بالأعمال التعليمية التي يدرج هذا الكتاب في اطارها .

وبالرغم من أن الشيخ قد التقى - بشكل عام - مع ما صنعه الشيخ الحملاوى فى كتابه "شذا العرف" فانه قد اتخذ منحى مغايرا - فى بعض الأحيان - الامر الذى يدل على أنه قد أفاد من ترتيب شذا العرف دون أن يقلده تقليدا كاملا وفى الافادة نوع من حرية التصرف لا يكون مع التقليد المطلق، بيد أن ما نتج عن ذلك من مخالفات فى صنيع الشيخ أمر يلفت النظر، لأنها فى مجملها لا تخضع لضوابط الترابط الضرورى بين الموضوعات، وحسبنا أن نمثل لذلك بما يأتى :

أولا :أن فهرس أبواب الصرف يخلو تماما من مباحث عدد من الأبواب الصرفية، بالرغم من وجودها فى المقتضب وهذه الأبواب هى :-

- المثنى .
- جمع المذكر السالم .
- جمع المؤنث السالم .
- جمع الثلاثى الساكن الوسط بالألف والتاء .
- المصدر وأبنيته .
- المصدر الميمى .
- اسم المرة .
- اسم الفاعل .
- صيغ المبالغة .
- اسم المفعول .
- اسم التفضيل .
- اسم الزمان .
- اسم المكان .
- توكيد الفعل بالنون .
- المذكر والمؤنث .

وقد أورد الشيخ هذه الأبواب فهرس المسائل النحوية (١) الأمر الذى أدى الى التداخل بين الفهرسين .

(١) ذكر الشيخ ما يتصل بهذه الأبواب على النحو الآتى :

- المثنى ص ١١
- جمع المذكر السالم ص : ١٣
- جمع المؤنث السالم ص : ١٤
- جمع الثلاثى الساكن الوسط بالألف والتاء ص : ١٥
- المصدر وأبنيته ص : ٧٧
- المصدر الميمى ص : ٨٨
- اسم المرة ص : ٨٠
- اسم الفاعل ص : ٨٠
- صيغ المبالغة ص : ٨٢
- اسم المفعول ص : ٨٢
- اسم التفضيل ص : ٨٥
- اسم الزمان واسم المكان ص : ٨٧
- توكيد الفعل بالنون ص ١٠٣
- المذكر والمؤنث ص : ١٠٧

ثانيا : صدر الشيخ فهرس مسائل تصريف الاسماء بالأبواب الآتيــة :

- المقصــــور .
- الممــــدود .
- المنقــــوص .
- اسم الجنس الجمعــي .
- اسم الجمـــع .
- جمع التكســـير .

واذا كان ثمة مسوغ لتقديم الممدود على المنقوص في هذا الفهــرس باعتبار أن الممدود مقصور وزيادة ، فانه ليس ثمة مسوغ لتقديم اسم الجنس الجمعي واسم الجمع على جمع التكســير .

وكان الأولى أن يتقدم جمع التكسير عليهمـــــا .

ثالثا : رتب الشيخ عددا من الموضوعات المشتركة بين الأسماء والأفعال فـــي القسم الأخير من فهرسه على النحو الآتــي :

- تخفيف الهمزة .
- التقاء الساكنين .
- الامالة .
- الوقــف .
- الابدال .
- الابدال الشــــاذ .
- الاعــلال .

— مخارج الحروف .

— الادغـــام .

وواضح ان هذا الترتيب في مجموعة يحتاج الى اعادة نظـر :

١ — فقد قدم الامالة والوقف على الابدال والاعلال والشائع عكس ذلك .

٢ — كما قدم الابدال على الاعلال . ولو حدث العكس لكان أولى .

٣ — كذلك قدم مخارج الحروف على الادغام ، ولو عكس لكان أولى .

٤ — فصل بين الامالة والادغام بأبواب كثيرة سبق ذكرها، ولو جمع بينهما على التوالى لكان أفضل ، باعتبارهما يمثلان فى مجموعهما ظواهر لهجية قبلية .

٥ — ومن هذا المنطلق نفسه يصبح تخفيف الهمزة أولى به أن يتأخر لا أن يتصدر هذه القائمة .

* * *

* *

*

رابعا : فهرس الموضوعات العامة

عقد الشيخ فهرسا خاصا وضع له عنوان : (الموضوعات العامة) تناول فيه بالفهرسة الموضوعات الآتية :

١ — العوامل .
٢ — ليس فى كلام العرب .
٣ — المحذوف .
٤ — الأسماء المعربة التى وقعت على حرفين .
٥ — التقديم والتأخير والفصل .
٦ — الفصل بالأجنبى .
٧ — الضرائر الشعرية .
٨ — الاستغناء .
٩ — من علم البلاغة .

وقد ألحق به :
أ — تقسيم اللفظ الى مشترك ، ومترادف ، ومتباين .
ب — معانى (وجد)
ج — معانى (رأى)

١٠ — المسائل التى شرحها الفارقى (وقد رتبها على حسب ورودها فى الكتاب وليس على حسب الأبواب).

١١ — مسائل نقد المبرد لسيبويه ، ورد ابن ولاد عليها .
(مرتبة على حسب ورودها فى الكتاب أيضا)

١٢ — المسائل المنسوبة للمبرد ، وفى المقتضب ما يعارضها .
(مرتبة على حسب ورودها فى الكتاب كذلك) .

وأول ما يلفت النظر هو عدم تحديد مدلول "الموضوعات العامة" وكان حريا بالشيخ أن يذكر فى مطلع هذا الفهرس المقياس الذى ارتضاه للعموم ولم يذكر الشيخ شيئا من ذلك .

وقد حاولت أن أتبين الأساس الذى بنى عليه تصوره للعموم فى هـذه الموضوعات فتبادر الى ذهنى فى أول الأمر أن مقياس العموم عند الشيخ انتشار المسألة فى أكثر من باب من أبواب النحو ، ولكن بتأمل ما أورده الشيخ من فهارس فى موضوعاته هذه كشف لى أن هذا الاحتمال غير مطرد • كذلك خطر على بالى أن يكون المقياس عدم عقد النحاة لباب خاص بتناول كل موضوع من هذه الموضوعات • ولكننى تبينت بعد التأمل أيضا أن هذا الاحتمال بدوره لا يطرد فى جميع الموضوعات • وهكذا يبقى مقياس العموم فى هذه الموضوعات غامضا يحتاج الى توضيح •

ولى على هذه الفهارس التى عقدها الشيخ للموضوعات العامة بعض الملحوظات التى أجملها فيما يأتى :

أولا : ذكر الشيخ موضوعات مماثلة لهذه الموضوعات العامة فى فهرس الأبواب النحوية ، مثل :

- التغليب •
- مراعاة اللفظ والمعنى •
- المذكر والمؤنث •

ولا ندرى السر فى وضع هذه الموضوعات فى فهرس الأبواب النحوية مع أن الأجدر أن تكون فى نطاق شبيهاتها من الموضوعات العامة •

ثانيا : أغفل الشيخ فى فهرسته لهذه الموضوعات عددا كبيرا مما يمكن وصفه أيضا بالعموم مما ورد فى الكتاب من موضوعات ومسائل ، ومن ذلك :ـ

١ ـ المسائل الخلافيـة :ـ

فلم يعقد الشيخ فهرسا لها مع وجود عدد كبير منها فى الكتاب وأهمية الفهرسة لها للباحث فى علم الخلاف •

٢ ـ التعليلات النحويـة :ـ

أغفل الشيخ تماما ذكر التعليل بالرغم من أنه امتد فى الكتاب على جبهة عريضة ، وشغل حيزا كبيرا ، فهناك تعليل للأصوات

وتعليل للبنية ، وتعليل للاشتقاق ، وتعليل للتركيب، كذلك يوجد تعليل للتصنيف النحوى ، وتعليل للحكم ، وتعليل للمصطلح ، والمتأمل لهذه الأنواع من التعليلات فى الكتاب يجدها تتناول الذكر كما تتناول الحذف ، وتفسر الوجود كما تفسر العدم ، ونكتفى بأن نعرض لذلك النماذج الآتية :

- تعليل مصطلح جمع التصحيح ١/٥ ـ ٦
- تعليل حركة نون الجمع ١/٦
- تعليل أصالة الاسم فى التنكير ٣/ ٣٥٠
- تعليل كون الضمير معرفة ٤/٢٨٠
- تعليل اسكان واو الجماعة وتحريك نون النسوة ١/٢٧١
- تعليل ضرورة اشتمال جملة الصلة على عائد يرجع الى الموصول ١/١٩ ، ٣/١٣٠ .
- تعليل شبه إن واخواتها للأفعال ٤/١٠٧ ـ ١٠٨
- تعليل رفع الفاعل ونصب المفعول ١/٨
- تعليل رفع نائب الفاعل ٤/٥٠
- تعليل رجحان اعمال الأول فى باب التنازع ٣/١١٢، ٤/٧٢
- تعليل اتصال الزمان بالفعل وانقطاع المكان عنه ٢/٢٧٥ .
- تعليل بناء أمس ٣/١٧٣
- تعليل نصب التمييز ٣/٣٢ ـ ٣٣
- تعليل اعراب (اثنا عشر ، واثنتا عشرة) ٢/١٦٢
- تعليل مطابقة (عشر) فى حالة التركيب ٢/١٦٢ ـ ١٦٣
- تعليل كسر عين (عشرين) ٢/١٦٥ ـ ١٦٦
- تعليل اعراب العدد المعطوف ٢/١٦٧
- تعليل افراد لفظ مائة ٢/١٦٩
- تعليل بناء المنادى المفرد على الضم ٤/٢٠٤ ـ ٢٠٥
- تعليل مصطلح البدل ٤/٢٩٥ ، ٢٩٩
- تعليل اختصاص لم بالمضارع ١/٤٦
- تعليل بناء الأسماء ٣/١٧١ ، ٣٠٩
- تعليل منع الاسم من الصرف ٣/١٧١ ، ٣٠٩

- تعليل بناء الفعل الماضي على الفتح ٢/٢ ، ٨٠/٤ ـ ٨٢
- تعليل بناء (من) ١٧٢/٣
- تعليل عدم اعراب الأفعال ٨٠/٤
- تعليل اعراب الفعل المضارع ١/٢، ٣ ، ٥ ، ٨٠/٤ ، ٨١
- تعليل حركة نون المثنى ٦/١
- تعليل استواء النصب والجر في التثنية والجمع ٧/١، ٢٤٨ ، ٣٣١/٣ .

٣ ـ تعدد الاحتمالات والتوجيهات ، في الكتاب مسائل كثيرة أشار المبرد الى تعدد الاحتمال فيها والتوجيه لها ، ولم يقف الشيخ في موضوعات العامة عند شيء منها، ونمثل لذلك بما ياتي :.

- تعدد الوجوه الجائزة في المسمى بجمع المؤنث ٣٣١/٣ـ ٣٣٣ ، ٣٦/٤ ، ٣٨
- تعدد الوجوه في (هاء الغائب) ٢٦٩/١
- جواز فصل الضمير المنصوب لكان ، ووصله ٩٨/٣
- جواز فصل الضمير المنصوب بليس ٩٨/٣ .
- اذا كان الموصول والموصوف مخبرا عن متكلم جاز ان يكون العائد عليه غائبا ، وجاز أن يكون متكلما ١٣١/٤ ـ ١٣٢
- جواز مراعاة لفظ (من) ومعناها ٢٩٥/٢ ، ٢٥٢/٣
- جواز مراعاة لفظ (أي) ومعناها ٣٠٣/٢ ، ٣٠٤
- جواز مراعاة لفظ (كلا) ٣/ ٢٤١
- جواز مراعاة لفظ (أحد)و معانيها المحتملة ٢٥٢/٣ في نحو (هذا أحد قائم) ٣٠٧/٤ ـ ٣٠٨ .
- الوجوه المحتملة في نحو:(هذا الرجل مقبل) ٣٢٢/٤ ـ ٣٢٣
- الوجوه المحتملة في قولهم:(عبد الله زيد الضاربه) ١٣٣/٤ ـ١٣٥
- الوجوه المحتملة في نحو:(جعلت متاعك بعضه فوق بعض) ٦٨/٤ـ ٦٩ .

- توجيه الرفع والنصب فى قولهم :(خرجت فاذا زيد قائم وقائما) ٢٧٤/٣ .
- توجيه الجر والنصب فى قولهم :(مررت برجل معه صقر صائد به غدا وصائداً به) ٢٦١/٣ ، ١٢٢/٤ .
- توجيه الرفع والنصب فى قولهم :(هذا رجل وعبدالله منطلق او منطلقا) ٣١٤/٤ .
- الوجوه الجائزة فى نعت صفة (أى) ٢١٨/٤ _ ٢١٩ ، ٢٦٧ .
- الوجوه الجائزة فى المضاف الى ياء المتكلم ٢٤٥/٤ _ ٢٤٧ .
- الوجوه الجائزة فى توجيه معمولى كان اذا كانا معرفتين ٨٩/٤ ، ٤٠٧ .

٤ _ الروابط :_

أغفل الشيخ عرض ما يتصل بالروابط بين عناصر الجملة بالرغم من تعرض الكتاب لها فى مواضع كثيرة من بينها :.

- الرابط بين الصلة والموصول فى :
١٩/١ ، ١٣ ، ١٣٠/٣ ، ٢٠/١ ، ٩٨/٣ ، ٩٩ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١٢٣ .
- الروابط بين المبتدأ والخبر اذا كان جملة ٦٢/٢ ، ٢٩٥ ، ٢٥٤/٣ ، ٢٥٨ ، ١١٩/٤ .
- الروابط فى جملة الحال ٦٥/٢ ، ٦٦ ، ١٢٥/٤ .
- الروابط بين الشرط والجزاء ٤٩/٢ ، ٥٩ ، ١٧٨/٣ .

٥ _ وفى الكتاب حديث طويل فى مواضع مختلفة عن رتبة الكلمات فى الجملة سواء من حيث التقديم أو التأخير ، والضوابط المنظمة لذلك ، ولم يشر الشيخ فى موضوعاته العامة إلى شيء من ذلك ، وحسبنا أن نمثل لبعض هذه المسائل فيما يأتى :

- رتبة حروف الجزاء التقديم ٦٨/٢

- رتبة (رب) التقديم ١٤٠/٤
- رتبة الظروف أن يكون بعد المفعول به ١٠٢/٤
- لا يتقدم ما ليس من الصلة على الصلة ولا على ما هو منها ١٤/١ ، ٢٣ .
- لا تتقدم الصلة ولا بعضها على الموصول ١٣/١ ، ٢٣، ١٩٧/٣ـ ١٩٨ .
- رتبة الفاعل التأخر عن الفعل ١٦/١ ، ١٢٨/٤
- لا يتقدم معمول اسم الفاعل المحلى بأل عليه ١٤/١، ١٦٥/٤ .
- رتبة المعطوف التأخر عن المعطوف عليه ١٦/١
- رتبة معمول الشرط التأخر عن أداة الشرط ٢٨/٢
- رتبة معمول الجزاء التأخر أيضا ٦٨/٢
- تقديم خبر المبتدأ عليه جائز عند البصريين ، ممنوع عند الكوفيين ١٢٧/٤
- جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ ما لم يمنع مانع ١٥٦/٤، ١٦٥ .
- جواز توسط خبر كان وأخواتها بينها وبين اسمها ٨٧/٤، ٨٨ ١٦٥/٢
- جواز توسط خبر ليس وتأخيره ١٩٤/٤ ، ٤٠٦
- جواز تقديم معمول خبر كان عليها ٩٩/٤ ـ ١٠٠

٦ـ النظام والترابط :

أغفل الشيخ تحديد المواضع التى عرض فيها الكتاب لضوابط النظام فى الجملة العربية بالرغم من وجود مسائل كثيرة تدخل فى هذا النطاق . ونشير الى بعضها فيما يأتى :

- محل الصلة من الموصول كمحل الجزء من الكلمة ، والحرف من اللفظ " ترابط الصلة والموصول " ١٣/١ .
- مراتب الاتصال ١٧/١

- عدم التفرقة بين الصلة والموصول ١٩٣/٣
- جواز الفصل بين الصلة والموصول بالنداء ٢٩٦/٢
- عدم جواز حذف الضمير العائد المنفصل ولا المجرور ولا المرفوع ٢٠/١ ، ٩٨/٣-٩٩ .
- عدم جواز الاقتصار على المفعول الأول في (ظن واخواتها) ٣٤٠/٢ ، ١١٣/٣ ، ١٨٩
- عدم جواز الاقتصار على بعض مفعولات "اعلم واخواتها" ١٢٢/٣
- عدم جواز حذف الفاعل ١٩/١ ، ٦٠/٢ ، ٧٦/٣ ، ١١٤-١١٥ .
- الفصل بين الصفة والموصوف ٢٥/١ ، ٩٨/٤ .
- مواضع الفصل في تركيب الشرط ٧٤/٢ ، ٧٥ .
- الفصل بين اما ، أو ٢٨/٣ .

٧- التأويل :

- أغفل الشيخ فهرسة المسائل التي اعتمد فيها الكتاب على تأويل النصوص حتى تتفق مع ما أخذ به المبرد من قواعد ، وكثير من المسائل الواردة في بابي الحذف والتقديم والتأخير والفصل يمكن أن تدرج في هذا النطاق ونضيف اليها عددا من المسائل الأخرى التي لم يشر اليها الشيخ ومن ذلك :

- جواز قولهم (هي الرجال) على تأويل (الرجال) لارادة معنى الجماعة فيها ١٨٦/٢
- جواز قولهم (الليلة الهلال) على تأويل العبارة على القول بحذف المضاف والتقدير (طلوع الهلال) ٢٧٤/٣ ، ١٣٢/٤ .
- تأويل (لبيك) و (سعديك) ٢٢٥/٣ ، ٢٢٦ .

ولا يفوتنا فى ختام هذه الدراسة لفهارس المقتضب أن نشير الى وجود ما يمكن اعتباره خلط بين الصلب والهامش فى عمل الفهارس • والاصل فى الفهرسة أن يتم التمييز بينهما عن طريق وضع العلامة الفارقة- كنجمة أو شرطة أو نقطة أو أقواس متميزة ونحوها من العلامات الفارقة - ولكن الشيخ أغفل ذلك تماما ، وفهرس لما ذكره المبرد فى صلب الكتاب وما أضافه هو فى تعليقه عليه وتحقيقه له ، ونكتفى بأن نعرض لذلك النماذج الآتيه :

١ ـ الخلط بين أمثال الصلب والهامش :

ضرب الشيخ بعض الأمثال فى الهامش على ما ورد فى الصلب من شواهد باعتبارها واردة فى المقتضب ومن ذلك :

- أَسْرَى من قُنْفُذ (١)
- ما كُلُّ بيضاءَ شَحْمَةٌ ولا سَوْداءَ تَمْرَة (٢)
- أَضرطاً وأَنت الأَعلى (٣)

٢ ـ الخلط بين أعلام الصلب والهامش :

خلط بين الاعلام الواردة فى الصلب والاعلام الواردة فى الهامش ، ومن ذلك :

- عطية بن غيف (٤)
- عقيل بن علفة (٥)
- اللعين المنقرى (٦)

---

(١) ١٠١/٤ من المقتضب ،ص ٢٦٥ من فهرس الأمثال •
(٢) ١٩٥/٤ " " ص ٢٦٦ " " "
(٣) ٢٦١/٤ " " ص ٢٦٥ " " "
(٤) ٣٢٨/٤ ، ٣٥٢/٢
(٥) ٣٢٨/٤ ، ١٧٤/٢ •
(٦) ٢٩٥/٣ ،٣٢٩/٤ •

ـ ليلى الأخيليــــة [(١)]
ـ القتال الكلابى [(٢)]
ـ المتلمــــــس [(٣)]

ولو أن الشيخ فصــل بيــن مـا ورد فـى الصلــب وبين ما ورد فــي الهامـش لكــان عملــه أكثــر وضوحـا ، لأن الخـلط بينهمـا يؤدى الـى عـدم معرفــة مــا جاء بــه المؤلــف ، وما أضافــه المحقق .

* * *
* *
*

---

(١) ٣/١١ ، ٤/٣٢٩
(٢) ٣/٢٤٤ ، ٤/٢٨٨ ، ٣٢٩
(٣) ٢/٩٣ ، ٣/٧٧ ، ٤/٣٢٩ .

المبحث الثانـــي

فهـارس كتاب سيبـو يـه

فى سنة ألف وثلاثمائة وخمس وتسعين هجرية - الموافق ١٩٧٥م - أصـدر الشيخ كتابه (فهارس كتاب سيبويه ودراسة لـه) وهو مجلد ضخم يقع فى أكثـر من تسعمائة صفحة ، صدره بمقدمـة قصيرة تقع فى نحو ثلاث صفحات ، تحدث فيها عن الدوافع التى حدت به الى الاهتمام بالفهارس ، والفترة التاريخية التى صنـع فيهـا فهارس لعدد كبير من كتب النحو واللغة ، كما تحدث فى سياق ذلك عن فهارس كتاب سيبوية ، فقـرر انه صنع لهذا الكتاب فهرسا مجملا ثم فهرسـا مفصـلا " حوى مسائلـه مرتبـة ترتيب أبواب النحو والصرف كما رتب شواهده باعتبـار القافيـة " .(١)

وأضاف الى ذلك أنه صنع فهرسا مفصلا لكتاب سيبويه على غرار فهرس المقتضب الذى اصدره من قبـل .

وهذا النص على أهميتـه لايحدد بدقـة الفترة التاريخية التى تم فيها عمـل فهارس الكتاب ، ولا المراحل التى تم فيها صنع هذه الفهارس .

فمتى صنع الفهرس المجمل ؟ وما الصورة التى كان عليها ؟ وما علاقتـه بالفهرس المفصل الذى كان لدى الشيخ من قبل تحقيق المقتضب ؟ ثم ماصلة هـذا الفهرس المفصل بهذه الفهارس فى صورتها النهائيـة التى صدر بها الكتاب ؟ هـل أعاد الشيخ النظر فيـه أم اكتفى بالاضافة اليه ؟ ثم الى اى مدى يمكن القـول بأن الفهرس المفصـل قد صنعه الشيخ فى مرحلتيـن :

المرحلة الاولى : تضمنت :

- مسائل النحــو .
- مسائل الصــرف .
- والشواهد الشعريـة .

---

(١) انظـر ص ٣ - ٥ من فهارس سيبويه للشيـخ .

والمرحلة الثانيــة :

أكمل بها الشيخ بقية الفهارس على نحو ما صدرت به ، وكان ذلك بعـد صدور كتاب المقتضـب .

واذا كان الشيخ لم يقدم لنا تاريخا دقيقا لصنع هذه الفهارس ، مكتفيـا بما يمكن استنتاجه من النص السابق . فان ذلك يعود — فيما نرجح — الى أن صنع هذه الفهارس قد اكتمل لدى الشيخ بعد أن انهى الاستاذ عبد السـلام هارون إصدار نشرته المحققة لكتاب سيبويه ، فى الفترة من سنة ١٩٦٦م الى سنة ١٩٧٥م .

وتحمل الفهارس فى العنوان عبارة " ودراسة له " وهى عبارة مبهمـة وموهمـة ، لأن الكتاب الذى بين أيدينا ليس فيه دراسة عن سيبويه ولا عن كتابه ، اللهم الا ماذكره فى صفحة (٣٨) فى ختام ما أسماه " نظرات فى مذهب سيبويه " - سنعرض لها بعد حين - حين قـال : " قصدت بهذه النظرات أن تكـون دراسة وفهرسة معا " (١) ، وليس فيها على طولها دراسة بحال من الأحـوال فانها فى مجموعها عبارة عن مجموعة من الملحوظات التى تشبه الانطباعات الذاتيـة فى رؤية كتاب سيبويه ، وهى انطباعات ليست محيطة بالجزئيات ولا شاملة للعناصر ، ولا ملمة بكل الأبعاد والقضايا . وانمـا تقف عند بعض المسائل التى وردت فى الكتاب مسجلة غالبـا نص لغة الكتاب ، ونرجو أن نعرض لذلك بالتفصيـل .

---

(١) انظـر ص " ٣٨ " من الفهـارس .

تصدرت فهارس الكتاب محاضرة القيت بالرياض قبل اصدار هذه الفهارس بأكثر من عامين ، وعنوان هذه المحاضرة "تجربتي مع كتاب سيبويه " .

ويبدو أن الشيخ أراد أن يبشر بها بقرب اصداره للفهارس التي كان بصدد انجازها في تلك الفترة ، وموضوعات هذه المحاضرة متنوعة على النحو الآتي :

١ ـ فقرة عن التأليف النحوي قبل سيبويه .
٢ ـ فقرة عن القيمة العلمية لكتاب سيبويه .
٣ ـ فقرة عن ثناء العلماء على كتاب سيبويه .
٤ ـ فقرة بعنوان "كتاب سيبويه يمثل صورة رائعة من صور تواضع العلماء" .
٥ ـ نماذج مما في كتاب سيبويه من صعوبات .
٦ ـ فقرة عن اصطلاحات كتاب سيبويه .
٧ ـ فقرة عن طبعات كتاب سيبويه .

وجلي أن هذه الموضوعات المتنوعة لاتقدم جديداً إلى ماهو مأثور ومعروف في كل منها ، وحسبي أن أشير الى أن الشيخ لم يقم باستيعاب الجزئيات والعناصر في كل موضوع من هذه الموضوعات ، بل كان يكتفي بعرض الأفكار أو المعلومات دون استيعاب وشمول ، ولعل فيما ذكره عن طبعات كتاب سيبويه مايؤكد هذه الحقيقة ، فقد أشار الى صدور ثلاث طبعات للكتاب هي :

١ ـ طبعة باريس سنة ١٨٨١ م

٢ـ طبعة كلكتـــا سنـة ١٨٨٧ م .

٣ـ طبعة القاهرة ببولاق سنة ١٣١٦ ـ ١٣١٨ هـ ، ١٨٩٨ ـ ١٩٠٠ م .

وليست هذه هي طبعات الكتاب وحدها ، فلقد صدرت طبعات كثيرة أغفلهـا الشيخ ، ومن هذه الطبعات ما يأتـى :

- طبعة نيويورك وقد اصدرها الناشـــر Hildesheim وأعيد طبعها بالأوفسـت .
- طبعة برليـــن ١٣٣٦ هـ
- طبعة بيـروت ١٩٦٧ م .
- طبعة بغداد " وهى تصوير بالأوفست لطبعة بولاق ، وقد صدرت سنـة ١٩٧٤ م .
- وأخيرا طبعة الاستاذ " عبد السلام هارون " التى تضمنت مقدمة طويلة تحدث فيها المحقق عن حياة سيبويه وشيوخه ، وأقرانه وتلاميذه ، ومناظراته وأقوال العلماء فيه ، وكتاب سيبويه ومختصراته وتاريخ نشره . وخلاصـــة ترجمة المقدمة الفرنسية التى كتبها المستشرق " درنبرغ " مصدرا بهـا طبعة باريس للكتـاب .



انتقل الشيخ بعد ذلك الى ذكر عدد من الموضوعات المتفرقة التى لا رابـط بينها ولا نظام فيها ، وعنون لها بعبارة " نظرات فى مذهب سيبويه[1] " فعلى مدى احدى وسبعين صفحة يتناول الشيخ أشتاتا متفرقات لاسبيل الى جمعهــا تحت عنوان واحد ، لأن منها مايتصل بلغة الكتاب مثل : (أسلوب الكتـــاب)

---

(١) انظر ص ٢٩ – ٩٨ فهارس سيبويـه للشيخ .

و (الأسلوب) [1] و (من بمعنى ربما) [2] ، و (المنادين) [3] ، و (طول العنوان) [4] و (خفاء العنوان) [5] — ومنها ما يتصل بمادة الكتاب العلمية وهذه بدورها لا نظام فيها ، ولا رابط بين جزئياتها ، ولا استيعاب لكل عناصرها :

- اذ منها ما يتصل ببعض المصطلحات مثل : (مذهبه بين السماع والقياس) [6] و (القياس على الكثير) [7] و (لا يقاس على القليل) [8] و (لا يقاس على الشاذ) [9] و (مظاهر التشدد في القياس) [10] و (سماع سيبويه) [11] و (السماع من العرب) [12] .

- ومنها ما يتصل ببعض مسائل النحو وقضاياه مثل : (الاستغناء في الضمائر) [13] و (الاستغناء في باب التعجب) [14]

- ومنها ما يتصل (ببعض مسائل الصرف مثل : (الاستغناء في جموع الكثرة) [15] و (الاستغناء بجمع الكثرة عن جمع القلة) [16] ، (الاستغناء بجمع التصحيح عن جمع التكسير [17] و (الاستغناء في جموع القلة) [18] ، و (الاستغناء بجمع القلة عن جمع الكثرة) [19] و (الاستغناء في باب التصغير) [20] .

- ومنها بعض مسائل تتصل بفقه اللغة مثل (النحت) [21] و (الاشتقاق) [22] و (الاتباع) [23] و (المعرب) [24]

وبهذا يتبين أن هذه المجموعة من " النظرات " ذات فائدة محدودة بالرغم من أنها شغلت حيزا كبيرا في الكتاب ، لان الأصل في الفهرس أن يوضع في موضعه المخصص له حتى لا يمثل عبئا على من يستعمله .

---

(١)،(٢) انظر ص ٩٢ — ٩٥ فهارس سيبويه .
(٣ ، ٤ ، ٥) انظر ص ٩٦ فهارس سيبويه للشيخ .
(٦ ، ٧) انظر ص ٢٩ — ٣٠ فهارس سيبويه للشيخ .
(٨) انظر ص ٣٠ — ٣١ " " "
(٩) انظر ص ٣١ — ٣٢ " " "
(١٠) انظر ص ٣٤ " " "
(١١) انظر ص ٣٥ الفهارس .
(١٢) انظر ص ٣٦ — ٧٤ الفهارس نفسها .
(١٣) انظر ص ٧٤ — ٧٥ الفهارس .
(١٤) انظر ص ٧٥ الفهارس .
(١٥ ، ١٨) انظر ص ٧٦ الفهارس (١٦ ، ١٩) انظر ص ٧٧ — ٧٨ الفهارس .
(١٧ ، ٢٠) انظر ص ٧٩ — ٨٠ الفهارس (٢٢) انظر ص ٨٦ الفهارس .
(٢١ ، ٢٣ ، ٢٤) انظر ص ٩٠ الفهارس .

وهذه الموضوعات كما رأينا لايمكن أن تجمع بحال فى موضع واحد ، الأمر الذى يجعلها على هذا النحو قلقة فى موضعها .

وكان أحرى بالشيخ ان يوزعها على مظانها فى فهارس الكتاب التى صنعها وتلك التى كان يحسن به أن يصنعها على نحو ما سنتناوله فى الفقرة التالية وهكذا لاتبدأ - عليا - الفهارس المفصلة التى وضعها الشيخ الا بفهرسه لمسائل النحوص(١٠٠) من الكتاب .

* *

والمتأمل للفهارس التى قدمها يجد فيها ما يأتي :

- ترتيب الشواهد القرآنية على حسب أوائلها .(١)
- الشواعر (٢)
- الأعلام والقبائل التى لم تذكر لها لغات .(٣)

فى هذا الوقت نفسه نجد ان الشيخ قد أغفل صنع عدد كبير من الفهارس البالغة الأهمية للباحث النحوى واللغوى فى كتاب سيبويه ، وقد ترتب على اغفالها قدر كبير من الاضطراب فى الفهارس التى صنعها الشيخ . اذ اضطر الى نثر مسائل تنتمى الى هذه الموضوعات المختلفة التى أغفل الفهرسة لها فى مواضع شتى من فهارسه ، دون أن تكون وثيقة الصلة بها . وكان من الممكن أن يتجنب هذا الخلط والاضطراب لو أنه خص كل طائفة منها بفهرس .

ومن الفهارس التى أغفل صنعها ما يأتى :

١ - فهرس الظواهر الصوتية .
٢ - فهرس المسائل الدلالية .

---

(١) انظر ص ٧٣٨ - ٧٦١ فهارس سيويه للشيخ .
(٢) انظر ص ٨٨١ الفهارس .
(٣) انظر ص ٨٨٣ - ٨٨٩ الفهارس .

٣ - فهرس المصطلحات النحوية والصرفيـــة .
٤ - فهرس المسائل الخلافيـــة .
٥ - فهرس الأصول النحويـــة .
٦ - فهرس اللغويين والنحويـــن .
٧ - فهرس الطوائف والجماعـــات .

٨ - فهرس القـــراءات .
٩ - فهرس الحديـــث .

ان فقدان فهارس الشيخ لهذه المجموعة من الفهارس يدعو الى الحيرة ويعز عن التفسير . ان فقدان فهارس الشيخ لهذه المجموعة من الفهارس يدعو الى الحيرة ويعز على التفسير .

أما فهرس الحديث[1] : فان الشيخ قد أغفله بدوره ، معللا لذلك بـأن سيبويه لم يستشهد بالحديث النبوى ، وأن ماورد موافقا لنص الحديث فـى الكتاب انما ذكره سيبويه فى سياق كونه من كلام العرب دون أن يرفعه الـــى النبى صلى الله عليه وسلم .

وهذا كلام فيه نظـر :

فإن عدم نسبة النص الى النبى صلى الله عليه وسلم لا يعنى نفى كونـــه حديثا ، واذا كان سيبويه لا ينسب نصوص ماذكره من حديث الى النبى صلى الله عليه وسلم فان ذلك لايعنى نفى كون هذه النصوص من أحاديث النبى عليه السلام .

---

(1) انظر ص : ٧٦٢ من فهارس كتاب سيبويه للشيخ .

ولقد أفدت بالفعل فى دراستى لهذه الجزئية من عملي النفاخ وهارون ثم حاولت أن أضيف إليهما ما أمكننى من تخريج الأحاديث الواردة فيها بالعودة إلى مصادر التخريج المعتبرة ، مثل : كتب الصحاح ، والسنن ، والمسانيد .

وسأعرض فيما يلى لجملة من الأحاديث التى وردت فى كتاب سيبويه مع بيان تخريج كل منها :

١ - " ما من أيَّامٍ أحبَّ إلى اللّه فيها الصومُ منه فى عشرِ ذى الحجَّة ".(١)

٢ - " حَيَّ على الصلاة ".(٢)

٣ - " لا حَوْلَ ولا قوةَ إلا باللّه ".(٣)

٤ - " كلُّ مولودٍ يُولَدَ على الفِطرة حتَّى يكونَ أبواه هما اللَّذان يُهوِّدانِه

---

(١) انظر كتاب سيبويه ٢/ ٣٢ (ط هارون) ، فهارس هارون ٥/ ٣٢ - انظر كتاب سيبويه ١/ ٢٣٢ (ط بولاق)
شواهد الحديث للنفاخ ص ٥٨ ، وهامشها .
وقد ورد هذا الحديث بروايات مختلفة فى كتب الاحاديث :
انظر : المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٤/ ٣٨٠ ، ٤/ ٣٨٤ - وسنن ابن ماجة ١/ ٣١٧ ، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة خديجة الحديثى ص ٥٦ وهامشها ، وسنن الترمذى ٣/ ٢٨٩.

(٢) انظر كتاب سيبويه (ط هارون) ٣/ ٣٠٠، (ط بولاق) ٢/ ٥٢ لم اجده فى (فهارس هارون) ، وفهارس النفاخ . وانظر ايضا : سنن ابى داود ١/ ٢٠٢ ، وسنن بن ماجه ١/ ٣١٧ ، والتجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح ١/ ٥٦ ، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٣/ ٢٨٩ ، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص ٧٣ .

(٣) انظر كتاب سيبوية (ط هارون) ٢/ ٢٩٢ ، ولم اجده فى (فهارس هارون) و (فهارس النفاخ) .
انظر كتاب سيبويه (ط بولاق) ١/ ٣٥٢ ، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث ١/ ٥٣٢ .
والتجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح (صحيح البخارى) ١/ ٥٦ ، ٨١ الصحيح لمسلم ٢/ ٩٤ ، ٩٦ ، ٨/ ٨٣ .

ونصرانيــــه .(١)

٥ - " لبّيك إنّ الحمدَ والنّعمةَ لك " (٢)

٦ - " سُبّوحٌ قُدّوسٌ ربُّ الملائكةِ والرّوح " (٣)

٧ - " فبهــا ونعمـــت " (٤)

٨ - " إنّي عبدُالله آكلاً كما يأكل العبيدُ وشارباً كما يشرب العبدُ " (٥) .

---

(١) انظر كتاب سيبويه (ط هارون) ٢/٣٩٣ فهارس (هارون) ٥/ ٣٢ .
انظر كتاب سيبويه (ط بولاق) ١/ ٣٩٦
شواهد النفاخ ص ٥٧
وقد رُوِيَ هذا الحديث بروايات مختلفــــة :
انظر : الجامع الصحيح للبخارى ١/ ٩٢ ، وسنن ابى داود ٥/ ٨٦ -
موطأ مالك ١/ ١٨٦ ، والمعجم المفهرس لالفاظ الحديث ٥/ ١٨٠ .

(٢) انظر كتاب سيبويه (ط هارون) ٣/ ١٢٨ .
انظر كتاب سيبويه (ط بولاق) ١/ ٤٦٥
لم أجد فى (فهارس هارون) ، (فهارس النفاخ) .
انظر : التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح ١/ ١٠٦ ....
والمعجم المفهرس لالفاظ الحديث ٦/ ٤٩٤ .

(٣) انظر كتاب سيبويه (ط هارون) ١/ ٣٢٧ ، (وفهارس هارون) ٥/ ٣٢
انظر كتاب سيبوية (ط بولاق) ١/ ١٦٥ ، فهارس سيبويه للنفاخ ص ٥٧
وصحيح مسلم ٢/ ٥١ ، والمعجم المفهرس لالفاظ الحديث ٢/ ٢٩٥ .

(٤) انظر كتاب سيبويه (ط هارون) ٤/ ١١٦ ، (وفهارس هارون) ٥/ ٣٢ .
انظر كتاب سيبويه (ط بولاق) ٢/ ٢٥٩ ، ولم اجده فى فهارس النفاخ .
وانظر ايضا : النهاية فى غريب الحديث لابن الاثير ٥/ ٨٣ .
والجامع الصغير فى احاديث البشير النذير لجلال الدين السيوطى ٢/ ١٦٩ .
وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص ٦٨ .

(٥) انظر كتاب سيبويه (ط هارون) ٢/ ٨٠ ، وفهارس هارون) ٥/ ٣٢
انظر كتاب سيبويه (ط بولاق) ١/ ٢٥٧ ، وفهارس سيبويه للنفاخ ص ٥٧.
وقد ورد هذا الحديث بروايات مختلفة فى : (جامع الاحاديث للجامـــع
الصغير والجامع الكبير للامام السيوطى) ٢/ ٥٠٠ ، (والذى جمعــــه
الاساتذة / صقر احمد عباس ، احمد عبد الجواد .

٩ — " ونخلعُ ونترك مَن يفجـرُك " (١) .

١٠ — " إن الله ينهاكم عن قِيلَ وقال " (٢) .

١١ — " لا يَدخل الجنّةَ إلا نفسٌ مُسْلِمةٌ " (٣) .

ومن هذا يتبين ان كتاب سيبويه يتضمن عددا لابأس به من الأحاديث التي ماكان يجمل بالشيخ أن يهمل جمعها في فهرس خاص ، ولا حجة له فيما رآه من أن عدم نسبتها الى النبي صلى الله عليه وسلم يعني نفي هذه النسبة . فان كتب النحو واللغة — وخاصة المتقدمة منها — قد شاع فيها استخدام هذا الأسلوب ، وهو اقتباس الأحاديث دون نسبتها الى النبي صلى الله عليه وسلم .

---

(١) انظر كتاب سيبويه (ط هارون) ١/ ٧٤ ، وفهارس هارون) ٥/ ٣٢ .
انظر كتاب سيبويه (ط بولاق) ١/ ٣٧ ، وفهارس سيبويه للنفاخ ص ٥٨ .
والنهاية في غريب الحديث لابن الاثير ٣/ ٤١٤ .

(٢) انظر كتاب سيبويه (ط هارون) ٣/ ٢٦٨ ، و (ط بولاق) ٢/ ٣٥
ولم اجده في فهارس النفاخ .
ولم اجده في كتب الأحاديث ، وقد وقفت عليه في عدد من كتب النحو ، التي رفعته الى النبي صلى الله عليه وسلم منها :
— شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٠٣ .
— معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٨ .
كذلك ورد في بعض المعاجم مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم منها :
— لسان العرب لابن منظور ١١/ ٥٧٣ .
وانظر (الاحتجاج بالحديث) لخديجة الحديثي ص ٦٧ .
* لم اجده في المعجم المفهرس للحديث ، وفي كتب غريب الحديث كذلك بحثت عنه في سلسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعة تخريج الالباني ولم اجده أيضا .

(٣) انظر كتاب سيبويه (ط هارون) ٣/ ٢٣٧ ، ولم اجده في فهارس هارون ايضا ، و (ط بولاق) ٢/ ٢٠ ، ولم اجده في فهارس النفاخ .
وانظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث / ص ٦٧ .
وقد ورد في سنن ابن ماجه ١/ ٣١٦ .

فهرس مسائل النحو

تبدأ (فهارس سيبويه) عليا بفهرس " مسائل النحو " الذى يشغل حيزا كبيرا من الكتاب(١) .

ويمثل هذا الفهرس بالاضافة الى شقيقيه – فهرس (الحروف والادوات) – و (فهرس مسائل الصرف) – أهم الفهارس التى صنعها الشيخ لكتاب سيبويه . وفهرس مسائل النحو مرتب على نحو مارتب به الشيخ مسائل النحو فى كتاب (المقتضب) أى أن الشيخ قد رتب هذه المسائل ترتيب شروح الالفية على نحو ماصنع المتأخرون من النحاة .

ولكن دراسة الفهرس توقفنا على نماذج من القصور يبدو انها نتجت عن التسرع فى اصدار الكتاب .

وقد سبق إن أشرنا فى تناولنا لفهارس المقتضب الى بعض صور القصور التى فيها .(٢)

وهناك أمثلة مشابهة لما ذكرناه عن فهارس المقتضب يمكن أن تقال عن فهارس سيبويه ، وخاصة فهرس (مسائل النحو) ، ولعل الاشارة اليها تغنى عن تفصيل القول فيها . ولكن ثمة ملحوظات لاسبيل إلى إغفالها فى هذا المجال ، وأهم هذه الملحوظات مايلى :

أولا : إقحام عدد من المسائل فى غير موضعها .

ثانيا : عدم استيعاب المسائل التى عرض لها .

ثالثا : تمزيق الموضوعات المتصلة بدلاً من جمعها فى موضع واحد .

وسأقدم بعض الأمثلة فيما يلي :

---

(١) يبدأ هذا الفهرس من ص ١٠٠ – ٢٨٥ من الفهارس .

(٢) انظر ص ٣٧ – ٤٠ من هذه الرسالة .

أولا : اقحام مسائل في غير موضعها :

ومن ذلك :

- الكلمات الثلاثية المحذوف منها حرف[١].

- والواحد مقام الجمع والعكس[٢].

- واختصاص بعض الألفاظ ببعض المواضع [٣].

فهذه المواضع الثلاثة مقحمة بين الحديث عن المعربات والحديث عن النكرة والمعرفة .

---

(١) انظر ص ١١٦ من فهارس الشيخ .

(٢) انظر ص ١١٩ من فهارس الشيخ .

(٣) انظر الصفحة نفسها السابقة من فهارس الشيخ .

ثانيا : عدم استيعاب المسائل التى عرض لها .. ومن ذلك :

انه حين تناول العوامل - فى صدر هذا الفهرس - اقتصر على ذكر بعضها[1] ، واغفل عددا منها ، ومن ذلك :

- عامل التمييز وقد ورد فى الكتاب فى ١/٤٠٤ .
- عامل الحال وقد ورد فى الكتاب فى ١/٤٤ ، ٢/٧٧ - ٨٠ .
- العامل فى الخبر ، وقد ورد فى الكتاب فى ١/٤٠٦ .
- العامل فى الظرف ، وقد ورد فى الكتاب فى ١/٤٠٤ .
- العامل فى المفعول المطلق ، وقد ورد فى الكتاب فى ١/٣٤ - ٣٥ .
- العامل فى اسم كان وخبرها ، وقد ورد فى الكتاب فى ٢/١٤٨ .

كما تضمن فهرسه فى العوامل ذكر بعض العلل مثل :[2]

- علة بناء الأمر على السكون .
- علة بناء الماضى على الفتح .
- علة اعراب الفعل المضارع .

وهو بذلك يعرض لعدد من العلل ، ولكنه لا يستوعب كل ماورد فى الكتاب من تعليلات ، مثل :

- علة انتفاء الجر فى الافعال وقد وردت فى الكتاب فى ١/١٤ .
- علة كسر صيغة فعالى " وقد وردت فى الكتاب فى ٣/٢٧٢ .
- علة كسر همزة ان بعد القول " ، وقد وردت فى الكتاب فى ١/١٢٢ .
- علة جمع ونصب جمع المؤنث السالم بالكسرة وقد وردت فى ١/١٨ .

وقد ذكر الأستاذ هارون فى فهرسه للكتاب عددا كبيرا من هذه التعليلات التى أغفل الشيخ ذكرها .[3]

---

(١) ص ١٠٠ - ١٠٢ من الفهرس .
(٢) الفهارس ص ١٠١ .
(٣) انظر ٥/٣٣١ فهارس هارون .

كما تضمن فهرسه هذا أيضا بعض قواعد العمل مثـل :

- مايعمل فى الافعال لايعمل فى الأسمـاء .
- اذا أعلت العرب شيئا مضمرا لم يخرج عن علمه مظهرا دون أن يستوعب جميع قواعد العمل الواردة فى الكتـاب ومنهـا مثـلا :

x الاصل فى العامل أن يتقدم على المعمول ، وقد ورد ذكـر ذلك فى ١٢٩/١ .

ثالثا : تمزيق الموضوعات المتصلة والمترابطـة .

وحسبنا أن نمثل لذلك بما ذكره فى هذا الفهرس عن التسمية.(١)

فقد عرض لها على النحـو الاتـى :

١ - تسمية المذكر بالمؤنـث .
٢ - التسمية بالمثنى وجمع التصحيح .
٣ - الأسماء الأعجميـة .
٤ - تسمية المؤنـث .
٥ - التسميـة .
٦ - المذكر والمؤنـث .

ولست فى حاجة الى أن أبين مافى هذا العرض من تمزيق واضطراب .

---

(١) ص ٢٦٥ - ٢٧٤ من الفهـارس .

فهرس الحروف والأدوات

يشغل هذا الفهرس بدوره حيزا لابأس به من الكتاب اذ يشغل نحو بضع وسبعين صفحة : (من ٢٨٧ ـ ٣٦٠) وقد سبق أن ذكرنا عند تناولنا للفهرس المماثل لهذا الفهرس فى المقتضب (١) عددا من التحفظات عليه والملحوظات فيه . ويمكن القول بأن هذا الفهرس فى سيبويه يخضع بدوره لما قيل فى نظيره . الأمر الذى يعنى ان الفهرس غير دقيق لوقوع مآخذ عليه وسأجمل أهمها فيما يأتى :

أولا : اختلاف النسق فى ذكر الأدوات المستعملة فى عدد من الأبواب النحوية . ذلك أن الشيخ قد أحس بأن من أبواب النحو ما يطرد فيه استخدام أدوات بعينها . وقد اختلف موقفه فى مثل هذه الأبواب والادوات . فمرة كان يكتفى بالاشارة الى الأبواب دون أن يذكر الأدوات المستعملة فيها فى فهرس الادوات خشية التكرار . على نحو ماصنع عند ذكره بباب (الاستثناء) (٢) وباب (النداء) (٣)

ومرة أخرى كان يجد أن ذكر المسائل وحدها لا يفى بالغرض . فيضطر الى ذكر الأدوات المتصلة بهذه المسائل فى الفهرس الخاص بها . ومن ذلك ماصنعه فى (ان واخواتها) (٤) . (والظروف) (٥) .

وكان على الشيخ أن يسير على نسق واحد ، فأما ان يذكر كافة الادوات فى فهرسها الخاص بها . واما ان يذكرها فى إطار مسائلها .

أما تمزيقها على هذا النحو فأمر لاسبيل الى قبوله لافتقاره الى وحدة النسق مما يترتب عليه زيادة العبء على الباحث بدلا من تيسيره عليه .

---

(١) انظر ص : ٤١ من هذه الرسالة
(٢) ص ١٩٢ من الفهارس .
(٣) ص ٢١٢ ، ٢١٦ من الفهارس .
(٤) ص ١٥٢ من الفهارس .
(٥) ص ١٨١ ، ١٨٨ من الفهارس .

ثانيا : أغفل الشيخ أغفالا كاملا كل حديث عن الجانب الصوتي في الأدوات التي فهرس لها ، مع أن كتاب سيبويه يتضمن دراسات صوتية بالغة الأهمية . الأمر الذي يفقد الفهرس دقته في الاشارة الى محتويات الكتاب. ومن ذلك مثلا :

- حديث سيبويه عن الهمزة من حيث المخرج والصفة ، وقد ورد في الكتاب في ٤/٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ .
- حديثه عن الباء وقد ورد في الكتاب في ٤/٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٣/٤٣٤ .
- حديثه عن التاء ، وقد ورد في الكتاب في ٣/٤٣٤ ، ٤/٤٣٤ ، ٤٣٦ .
- حديثه عن الفاء ، وقد ورد في الكتاب في ٤/٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ .
- حديثه عن الكاف ، وقد ورد في الكتاب في ٣/٤٣٣ ، ٤/٤٣٤ ، ٤٣٦ .
- حديثه عن اللام ، وقد ورد في الكتاب في ٤/٤٣٣ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ .
- حديثه عن الواو ، وقد ورد في الكتاب في ٤/٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ .

ثالثا : أغفل الشيخ اغفالا كاملا عددا كبيرا من الأدوات دون أن يكون لها ذكر في هذا الفهرس ، مع وجودها في مواضع شتى من كتاب سيبويه ومن ذلك :

- (أما) مخففة ، وقد وردت في الكتاب في ٣/ ١٢٢ ، ٣٣٢ .
- (أينما) وقد وردت في الكتاب في ١/ ٢٤٠ - ٢٤١ .
- (ثم) وقد وردت في الكتاب في ١/ ٢٩١ ، ٤٢٩ ، ٣/ ٨٩ ، ٣/ ٢٦٨ ، ٥٠١ .

وهناك أدوات أبواب كاملة لم يشر اليها الشيخ فى فهرسه مثل :

(أدوات الاستثناء) :

- (حاشا) وقد وردت فى الكتاب فى ٢/٣٠٩ ، ٢/٣٤٩

- (سواء) وقد وردت فى الكتاب فى ١/٤٣ ، ٤٠٨ ، ٤٣١ ، ٢/٣١ ، ١١٩ .

- (سوى) وقد وردت فى الكتاب فى ٢/٣٥٠ ، ٤/٢٣١ .

ومثل عدد كبير من (الظروف) .

- (فوق) وقد وردت فى الكتاب فى ١/٦٨ ، ٣/٢٨٩ ، ٤/٢٣٣

- (قبل) وقد وردت فى الكتاب فى ٢/١٩٩ ، ٤/٣٣٣ .

- (بعد) وقد وردت فى الكتاب فى ٢/١٩٩ ، ٤/٣٣٣ .

- (لدى) وقد وردت في الكتاب ٣/٤١٢ ، ٤/٢٣٤ .

- (لدن) وقد وردت في الكتاب في ١/٥١ ، ٥٨ ، ١٥٩ ، ٢١٠ ، ٢٦٥ ، ٢/٢٨١ ، ٣٧٥ ، ٣/١١٩ ، ٤/٢٣٣ .

ولجميعها - كما ترى - ذكر في الكتاب دون أن يكون لها في الفهرس وجود .

رابعا : عدم استيعاب كل ماورد من مواضع فى الكتاب للأدوات التى ذكرها الشيخ وحسبنا أن نمثل فى هذا المجال بما يأتى :

أ ـ فى الهمزة : أغفل (همزة الاستفهام) ، وقد وردت فى الكتاب فى ١/ ٩٩ ـ ١٠١ ، ٢/ ٤١٩ ـ ٤٢٢ ، ٣/ ١٨٧ .

ب ـ همزة التسوية : وقد وردت فى الكتاب فى ٢/ ٢٣٢ ، ٣/ ١٧٠ .

جـ ـ همزة القطع : وقد وردت فى الكتاب فى ٤/ ١٤٥ ، ٢٨٠ .

د ـ فى (الا) : أغفل الشيخ :

١ ـ (الا) التى للتمنى ، وقد وردت فى الكتاب فى ١/ ٢٨٩ ـ ٢/ ٣٠٨ .

٢ ـ (الا) للتحضيض وقد وردت فى الكتاب فى ١/ ٩٨ ، ٢٩٨ ـ ٣/ ١١٥

هـ ـ فى (التاء) : أغفل الشيخ :

١ ـ (تاء التأنيث) وقد وردت فى الكتاب فى ٢/ ٣٦ ـ ٤٨ ، ٤/ ٢٣٦ .

٢ ـ (تاء الجمع) وقد وردت فى الكتاب فى ٣/ ٥٧٥ ـ ٥٧٦ ، ٣/ ٦٢٠ ـ ٦٢١ .

٣ ـ (تاء الخطاب) وقد وردت فى الكتاب فى ٤/ ٢١٨

٤ ـ (تاء الضمير) وقد وردت فى الكتاب فى ٣/ ٢٣٢ ، ٤/ ١٩٩ .

و ـ في (كأن) : أغفل الشيخ :

١ ـ ورودها بمعنى (لعل) وقد وردت في ٣/ ١٢٣ .

٢ ـ وتخفيفها وقد وردت في الكتاب في ٣/ ٤ .

٣ ـ حذف أحد معموليها وقد وردت في الكتاب في ٢/ ١٣٦ .

ز ـ في (اللام) : أغفل الشيخ :

ـ (لام الاستغاثة) : وقد وردت في الكتاب في ٢/ ٢١٥ ـ ٢١٦ ، ٣٧٧ .

ـ (لام التعجب) : وقد وردت في الكتاب في ٢/ ٢١٧ ـ ٢١٩ .

ـ (لام التعليق) : وقد وردت في الكتاب في ١/ ١٤٩ ، ٢٣٦ ؛ ٣/ ١٤٦ ، ١٥١ .

ـ (لام التعليل) : وقد وردت في الكتاب في ٣/ ٧ ، ١٢٦ ، ١٥٤ ، ٢٦١ .

ـ (اللام الفارقة) : وقد وردت في الكتاب في ٣/ ١٠٤ .

ـ (لام الخبر) : وقد وردت في الكتاب في ١٣٢ ـ ١٣٤ .

ولعل المقارنة بين أنواع (أل) ومواضعها فى فهرس الشيخ وماذكـــره الأستاذ " هارون " فى فهرسه كفيلة بتقديم نموذج يؤكد حجم القصور فـــى المواضع التى تناول الشيخ فيها الأدوات .(١)

---

(١) انظر ص ٢٩١ من الفهارس وقارن بفهارس الأستاذ هارون ٥/١٥٩ ـ ٢٦٠ .

فهرس " مسائل الصرف "

يعد فهرس مسائل الصرف أكبر فهارس الكتاب التى صنعها الشيخ ، اذ يشغل أكثر من مائتين وخمسين (٢٥٠) صفحة[١] . وقد بذل الشيخ جهدا ضخما فى هذا الفهرس ، وحاول أن يجعله محيطا بجميع الموضوعات والمسائل الصرفية الواردة فى الكتاب ، ولكن الفهرس مع ذلك اتسم بصور من القصور جعلت الفائدة منه محدودة ، ونشير الى أهم هذه الصور فيما يلى :

أ : أن الفهرس وهو يتناول موضوعات ومسائل صرفية يعرض لكثير من الكلمات والصيغ والأوزان التى تحتاج الى ضبط دقيق حتى يمكن فهمها على وجهها . ولكن الفهرس يخلو أو يكاد من هذا الضبط .

وهناك صفحات كاملة منه ليس فيها ضبط لكلمة من الكلمات ، الأمر الذى يمثل صعوبة حقيقية للباحث ، لاضطراره - فى معظم الاحيان - الى الاعتماد على السياق لقراءة الكلمات قراءة صحيحة ، ومعرفة الأوزان والصيغ معرفة دقيقة .

ولو أن الشيخ استعان بالضبط الدقيق ، لأدى فائدة كبيرة فى هذا المجال .

ب : وجود قدر كبير من التداخل بين المسائل النحوية والصرفية فى هذا الفهرس وفهرس مسائل النحو . فهناك موضوعات صرفية كثيرة قد أغفلها فهرس " مسائل الصرف " وذكرت فى فهرس " مسائل النحو " وهناك على العكس من ذلك موضوعات نحوية ذكرها الشيخ فى مسائل الصرف ، وأغفل ذكرها فى مسائل النحو .

وقد سبق أن اشرنا الى شىء من ذلك عند عرضنا لفهرس " مسائل النحو[٢] " .

---

(١) انظر ٣٦١ - ٥٩٦ ثم الاعلال والابدال من ٥٩٨ - ٦٢٦ .

(٢) انظر ص ٧٣ من هذه الرسالة .

ونضيف الى ماسبق ذكره مايأتـي :

أولا : موضوعات صرفية أغفلها فهرس مسائـل الصرف ، وذكرت فى مسائـل النحو مثـل :

- تثنية وجمع أعضاء الجسـد (١) .
- جمع المذكـر . (٢)
- جمع المؤنـث . (٣)
- اقامة الواحد مقام الجميـع . (٤)
- الأفعال الملازمة للبناء للمجهول . (٥)
- بناء الافعال للمجهـول (٦)
- الف التأنيث المقصـورة (٧)
- الف التأنيث الممـدودة (٨)
- أوزان الف التأنيث الممدودة (٩)
- التعجـب . (١٠)
- أوزان اللازم والمتعـدى . (١١)

ثانيا : ذكر موضوعات نحوية فى مسائل الصرف واغفالها فى مسائل النحو مثل :

---

(١) ص ١٠٥ من الفهارس (ولا يفوتني أن أشير الى أن الشيخ قد فصل بين المتضايفين وهو خلاف الاولى) .
(٢) ص ١٠٦٥ من الفهارس .
(٣) ص ١١١ من الفهارس .
(٤) ص ١١٩ من الفهـارس
(٥) ص ١٦٢ من الفهـارس
(٦) ص ١٦٣ من الفهـارس
(٧) ص ٢٥١ من الفهـارس .
(٨) الـصفحة السابقـة نفسها .
(٩) ص ٢٧١ من الفهـارس
(١٠) ص ٣٢٨ ـ ٣٣٠ من الفهـارس .
(١١) ص ١٧٩ ـ ١٨٠ من الفهـارس .

- عمل المصدر [1] .
- عمل اسم الفاعل . [2]
- عمل الصفة المشبهة . [3]
- عمل المنسوب . [4]

ثالثا : عدم استيعاب جميع الموضوعات الصرفية التي ورد ذكرها في الكتاب ، ومن ذلك :

- التعويض أو العوض ، وقد ورد ذكره في الكتاب في ١/ ٢٥ ، ٢٩٤ ، ٢/ ١٩٦ ، ٢١٨ . [5]

- التغليب وقد ورد ذكره في الكتاب في ٣/ ٥٦١ - ٥٦٤ .

- زيادة الالف سادسة وسابعة ، وقد ورد ذكرها في الكتاب في ٤/ ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٩٧ .

رابعا : اضطراب الترتيب في المسائل والموضوعات ، وهي سمة بارزة من سمات الفهارس لها صور شتى نذكر منها :

١ - وضع أبواب في غير مواضعها ، ومن ذلك :

- جمع اسم الجنس الجمعي . [6]
- اسم الجمع . [7]

وأولى بهما أن يوضعا بعد جمع التكسير . [8]

- أوزان أبنية الأسماء فقد ورد ذكرها قبل المصادر . [9]
والاولى أن تكون بعدها .

---

(١) ٤٨٩ من الفهارس
(٢) ٤٩٠ من الفهارس
(٣) ٤٩٢ - ٤٩٣ من الفهارس
(٤) ٥٨١ من الفهارس
(٥) وقد تناول الشيخ بعض مواضع العوض في فقرة مقحمة في أثناء عرضه لأوزان المصادر ص ٤٨٣ .
(٦) ص ٥١٠ من الفهارس .
(٧) ص ٥١٣ من الفهارس .
(٨) ص ٥٤٥ من الفهارس
(٩) ص ٤٤٣ - ٤٥٣ من الفهارس .

٢ - تضارب الاجمال والتفصيل ، ومن ذلك :

- في ابواب مضارع الثلاثي ذكر ثلاثة ابنيـــة :(١)

× نصـــــر
× ضـــوب
× علـــم

وأغفل فتح ، وحسب وقد وردتا في التفصيـــل (٢)

- وفي الاعلال والابدال :

أغفل الادغام ومخارج الأصوات وقد وردا في التفصيـــل .(٣) .

٣ - اقحام كلمات وفقرات لاصلة لها بمواضعها ومـــن ذلـــك :

- الطاغـــوت (٤) .
- كِلاَ وكُـــل (٥) .
- معــــزى (٦) .
- الأُرطـــــى (٧) .
- قـــرادد (٨) .

٤ - تكرار بعض الفقرات دون داع ومن ذلك ماورد في القلب المكاني (٩) ،
مثـــل :

- الفقرة (واحد) كررها مرة اخرى برقم خمس عشرة (١٥) .
- الفقرة (سبعة) كررها برقم (٢٤) اربع وعشريـــن .
- الفقرة (ثمانية) كررها برقم احدى وعشرين (٢١)
- الفقرة (احدى عشرة) كررها في الفقرة ثلاث وعشرين (٢٣) .

---

(١) ص ٤١١ من الفهارس .
(٢) ورد بناء فتح يفتح ، في ص ٤٢٦ ، وحسب يحسب بالكسر في ٤٢٧ من الفهارس
(٣) انظر ص ٥٩٧ ، ٦٢١ - ٦٢٦ من الفهارس .
(٤) ص ٣٦٢ من الفهارس .
(٥) ص ٣٦٣ من الفهارس
(٦) ص ٣٦٤ من الفهـــارس
(٧) نفس الصفحة السابقـــــة
(٨) ص ٣٧٢ من الفهـــارس
(٩) ص ٣٦٢ - ٣٦٣ من الفهارس .

خامسا : انعدام ضوابط الترتيب الداخلي للكلمات في الموضوعات : وحسبنا ان نمثل لذلك بما يلي :-

١ - نموذج للترتيب في القلب المكاني .(١)

- لاث و شاك .
- مطمئن ، طأمنت .
- القسيّ ، القووس .
- بئر و آبار .

٢ - نموذج من الالحاق .(٢)

- حوقل ، زينب ، جدول ، مهدد ، علقى ، رعشن ، سنبته ، عنسل ، خَفَيدد ، زِحْليل ، خِنْذِيد ، البُلَهنية ، قلنسية ، دواسر، قُرْطاط ، الجنطى ، الفرنداد ، جلباب .

٣ - نموذج من اوزان الافعال :

أ - باب نَصَرَ .(٣)

- خَلَقَه .
- دَقّه .
- قَعَدَ .
- حَلَبَ .

---

(١) ص ٣٦٢ من الفهارس .
(٢) ص ٣٦٨ ، ٣٦٩ من الفهارس .
(٣) ص ٤١١ من الفهارس .

- طَرَدَ
- خَنَقَ
- سَاقَ
- قَعَدَ ، سَكَتَ ، ثَبَتَ .
- سَكَتَ - مَكَثَ .

ب - باب ضَرَبَ :(١)

- ضَرَبَ ، حَبَسَ .
- وَرَدَ ، جَحَدَ .
- سَرَقَ
- كَذَبَ
- حَرَمَ ، سَرَقَ
- وَجَدَ ، أتَى ، عَرَفَ .
- نَكَسَ ، حَمَسَ
- حَمَسَ .
- خَالَ

ج - باب عَلِمَ :(٢)

- لَحِسَ .
- لَقِمَ
- شَرِبَ
- جَهِلَ
- سَخِطَ
- وَدَّ
- حَفِظَ

---

(١) ص ٤١٤ من الفهارس .
(٢) ص ٤١٦ من الفهارس .

- لَقِىَ ، حَسِبَ ، رَضِىَ ، سَمِعَ ، لَزِمَ ، غَشِىَ .
- رَحِمَ
- رَكِنَ
- حَرِدَ

د - باب كَرُمَ .(١)

- مَكُثَ .
- سَقُمَ
- عَسُرَ
- عَقُرَ
- مَلُحَ ، سمح ، بهو ، شنع .
- طَهُرَ .

٤ - نموذج من المقصور الثلاثى الذى أصل ألفه الواو .(٢)

- قَفَا
- عَصَا
- رَجَا
- كَبَا
- عَشَا
- خَطَا
- رَبَا
- قَنَاة
- قَطَاة

---

(١) ص ٤٢٣ - ٤٢٤ من الفهارس .
(٢) ص ٤٥١ من الفهارس .

٥ ـ نموذج من المقصور الثلاثى الذى أصل ألفه الياء :[1]

- الفتى
- رحى
- العمى
- الهدى
- حصى

٦ ـ نموذج من المصادر :[2]

أ ـ المصادر التى على وزن (فَعْلة) .

- الرحمة ، اللقية ، الخيلة .
- الضيعة
- الخشية
- الشهوة ، الحيرة
- العيمة

ب ـ المصادر التى على وزن (فِعْل) :

- ذكر ، حفظ
- فسق
- حج ، ذكر .
- رى
- خزى
- حلم
- حذق

---

(١) ص ٤٥٢ من الفهارس .

(٢) ص ٤٥٨ ـ ٤٦٠ .

جـ — نموذج من المصادر على وزن (فِعْلَة) :

- حِمية نِشْدة
- ملأة ، بِطنة ،
- بِطنة
- شِدة
- صِنعة
- إِمرة

ولعل هذه النماذج كافية فى تقرير ماسبق ان اشرنا اليه من انعدام وجود ضوابط لترتيب هذه الكلمات ترتيبا دقيقا .

ولو ان الشيخ صنع لكل منها بطاقة خاصة ذكر فيها جميع المواضيع التى ورد فيها ذكرها فى الكتاب ثم رتب هذه البطاقات ترتيبا دقيقا (الف بائيا) ما وجد سبيل لمثل هذا التكرار .

سادسا : عدم التمييز فى الابواب الصرفية بين القواعد العامة التى تتناول ضوابط تنطبق على اكثر من كلمة واحدة ، والمسائل الجزئية التى يعرض فيها الكتاب لكلمة بعينها ، مع أن هذا التمييز ضرورى للوقوف على القواعد العامة من ناحية ، والكلمات التى تناولها التحليل الصرفى من ناحية أخرى ، وحسبنا ان نشير فى هذا الشأن للنماذج الاتية :

١ — نموذج من الإلحاق :(١)

توجد نماذج كثيرة من القواعد العامة فى هذا الباب مقحمة بصورة تتداخل فيها مع مايتصل بتفسير الكلمات ومن ذلك :

٦ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٥٣ ، ٥٤ .

---

(١) ص ٣٦٤ — ٣٦٩ من فهارس كتاب سيبويه .

وجلى أن هذه القواعد العامة جميعا مقحمة فى نطاق الفقرات التى تتناول تحليل الكلمات .

٢ - **نموذج من المصادر :**

ثمة نماذج كثيرة لقواعد عامة مبثوثة فى ثنايا تفسير الكلمات ومن ذلك مثلا القاعدة (١٤) . فى ماجاء على وزن (فُعْل)[١]، والقاعدتان (٢ ، ٣) فيما كان على وزن (فُعْلة) [٢] ، والقاعدتان (١١ ، ٢٩) فى ماجاء على وزن فَعْل [٣] ، وغيرها كثير .

٣ - **نموذج من المشتقات الاسمية :**[٤]

ذكر الشيخ عددا كبيرا من القواعد العامة الواردة فى الكتاب مختلطة بالكلمات دون ان يميز بين النوعين ومن ذلك :

- الفقرة (١٣) من اسم الفاعل .
  وهى مقحمة ضمن الفقرات التى تتناول الكلمات دون تمييز بينهما .
- الفقرة (١) من صيغ المبالغة .[٥]
- الفقرتان (٥) ، (٦) من اسم المفعول .[٦]

٤ - **نموذج من التصغير :**

ذكر الشيخ القواعد العامة للتصغير مختلطة بما يتصل بتفسير بعض الكلمات ، ومن ذلك :[٧]
٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧ وغيرها كثير ، وهى جميعا قواعد

---

(١) ص ٤٦١
(٢) ص ٤٦٢
(٣) ص ٤٦٣ ، ٤٦٥
(٤) ص ٤٩٠ من الفهارس
(٥) ص ٤٩٢ من الفهارس
(٦) ص ٥٠٣ من الفهارس
(٧) ص ٥٤٥ - ٥٤٦ من الفهارس

عامة تضبط باب التصغير فى الصرف ، ولكن تخللتها مسائل خاصة بكلمات بعينهـا .

٥ - نموذج من النسب :

ذكر الشيخ ايضا القواعد العامة لهذا الباب متداخلة مع مايتصل بكلمات ، ومن ذلك ماورد تحت عنوان (النسب)[1] القواعد (٣ ، ٥ ، ٦ ، ١٥ ، ١٦) ، وتحت عنوان (النسب الى المنقوص)[2] القاعدة (٢) ، وتحت عنوان (النسب الى المقصور)[3] القواعد (٢ ، ٤ ، ١٠) ، وتحت عنوان (النسب الى الممدود)[4] القواعد (١ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) وغيرها كثير.

وبالرغم من ذلك كله فان هذه الفهارس الثلاثة : (فهرس مسائل النحو - وفهرس الحروف والادوات - وفهرس مسائل الصرف هى أهم الفهارس التى صنعها الشيخ لكتاب سيبويه ، ولقد تحدثنا باجمال عن أوجه القصور التى لحظناها فى هذه الفهارس .

---

(١) ص ٥٧٠ من الفهارس
(٢) ص ٥٧١ من الفهارس
(٣) ص ٥٧٢ من الفهارس
(٤) ص ٥٧٣ - ٥٧٤ من الفهارس .

فهارس متنوعة :

يلى فهرس مسائل الصرف عدد من الفهارس المتنوعة التى ـ إذا استثنينا منها " طرفاً من الشواهد النثرية " ـ لاتتسم بجهد ، وتتمثل فى الفهارس الاتيــة :

- الغريب وأسماء الأمكنة والالفاظ المتحدث عنها .
- من القرآن الكريـــم .
- الشواهد القرآنيـــة .
- حول الاستشهاد بالحديث .
- من الشعــــــر .
- قوافى الشعـــر .
- الشواعـــر .
- الأعلام والقبائل التى لم تذكر لها لغـــات ، والتي ذكرت لها لغات .
- الأمثـــال ، والنماذج النثرية .

وأول مايلحظ على هذه المجموعة من الفهارس هو فقدانها للترتيـــب فيما بينهـا .

واذا كان من الطبيعى أن تتقدم الشواهد القرآنية يليها شواهـــد الحديث ، فقد كان منطقيا أن يلى ذلك شواهد الحكم والامثال " ثـــم المأثورات النثرية ، حتى تكون مباحث الشواهد جميعا متوالية ، دون حاجة لهذا الفصل الذى لاداعى له بين انواع الشواهد ـ بذكر (الشواعر) ، و (الاعلام والقبائل) ـ فهو فصل غير مفهوم .

والى جوار هذه الملحوظة العامة ثمة ملحوظات تفصيلية تتناول كـــل فهرس من هذه الفهارس على حدة .. وحسبنا أن نعرض فيها مايأتـــى :

" فهرس الغريب وأسماء الأمكنة والألفاظ المتحدث عنهـــا "

١ ـ ١ـ وأول مايلحظ على هذا الفهرس أنه قد تضمن ذكر بعض الأعـلام والقبائل التى كان ينبغى أن توضع فى فهرسها الخاص بهـــا .
ومن ذلـك :

- ياهلة بن أعصُر (١) .
- تميم بنت مُر (٢) .
- بنو جِروة (٣) .
- بنو الحبلى (٤) .
- بنو حُوَيْزة (٥) .

٢- ثانى مايلحظ على هذا الفهرس انه قد تضمن بعض الامثلة الواردة فى المسائل الصرفية والنحوية ، وليس موضع هذه الأمثلة فى هذا الفهرس .

فوجودها فيه مظهر من مظاهر التزيد ومن ذلك : مثلا

- طأمن واطمأن (٦)

٣- وفى مقابل هذا التزيد بتكرار الامثلة والألفاظ نجد اغفالا لما ورد بالفعل من أمثله وألفاظ فى كتاب سيبويه الأمر الذى يدل على عدم استيعاب المادة العلمية الواردة فى الكتاب ومن ذلك :

- الخنفقيق : وقد ورد فى الكتاب فى (طبولاق) ٢/ ٣٥٠ .
- الدأداة : وقد وردت فى الكتاب فى (طبولاق) ٢/ ٣٩٠ .
- التقاطا : وقد وردت فى الكتاب فى(طبولاق) ١/ ١٨٦ .

٤- عدم اطراد ضوابط الترتيب التى أخذ بها الشيخ فى هذا الفهرس ، فهل أغفل حروف الزيادة ورتب الكلمات حسب موادها فحسب ، أو اعتبر الزيادة ايضا ؟ وهل اعتبر المادة الاصلية وحدها ، ولم يعتبر ماطرأ على الكلمة من اعلال وابدال ؟ أو اعتبر صورة الكلمة بعد تغييرها ؟ . وهل اعتبر المفردات وحدها دون إعتبار لحروف الجمع أو صيغه أو راعى الجموع بحروفها وصيغها ؟

---

(١) ص ٦٣٤ من الفهارس
(٢) ص ٦٣٥ من الفهارس
(٣) ص ٦٣٩ من الفهارس
(٤) ص ٦٤٣ من الفهارس
(٥) ص ٦٤٧ من الفهارس
(٦) فقد ذكره فى ص ٦٧٧ من الفهارس وهو من موضوعات القلب المكانى .

ان عدم وضوح الضوابط التى التزم بها الشيخ فى الترتيب قد نتج عنه اشكال شتى من الاضطراب .

وحسبنا ان نمثل لذلك بما يأتى :

_ تعدد ذكر الكلمة الواحدة فى اكثر من موضع ، والأصل أن يكتفى فى الفهرس بموضع واحد ، وأن يلجأ لأسلوب الاحالات فى المواضع الاخرى التى قد تكون مظنة لوجود الكلمة فيها ، ومن ذلك :_

- يَبْرِين [١]
- تَوْلَج [٢]
- دَوْلَج [٣]
- أُثْفِيَّة [٤]
- الأَرَنْدَج [٥]
- تُؤْثُور [٦]
- أُرْكُوب [٧]
- أُرْوِيَّة [٨]

٥ _ ولايفوتنى أن أشير فى ختام هذا العرض لمثالب هذا الفهرس الى أن الشيخ لم يحسن استخدام نظام الاحالات الذى لجأ اليه فى بعض المواضع ، ولست فى حاجة الى تفصيل القول فى هذا المجال فالاشارة فيه تغنى عن العبارة[٩] .

---

(١) وقد وردت فى المواضع الاتية : ص ٦٣٢ ، ٦٣٤ ، ٧١٨ ، ٧١٩ .
(٢) وقد وردت فى ص ٦٣٥ ، ٧١٨ .
(٣) وقد وردت فى ص ٦٥٤ ، ٧١٨ .
(٤) وقد وردت فى ص ٦٢٩ ، ٦٣٦ .
(٥) وقد وردت فى ص ٦٢٩ ، ٦٦٠ .
(٦) وقد وردت فى ص ٦٢٨ ، ٦٣٤ .
(٧) وقد وردت فى ص ٦٢٩ ، ٦٥٩ .
(٨) وقد وردت فى ص ٦٢٩ ، ٦٦٠ .

(٩) انظر الاحالات في :
٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٧٠٩ ، ٧١٨ ، ٧١٩ .

فهرس " من القرآن الكريم "

كان بوسع الشيخ أن يكتفى بالفهرس الثانى للشواهد القرآنية الذى نقله نقلا من كتاب الأستاذ : أحمد راتب النفاخ " شواهد سيبويه ".(١)

ولو فعل ذلك لتجنب كثيرا من الأخطاء التي شابت عمله وأظهرت قصوره .

وأول مايلحظ فى هذا المقام العنوان : " من القرآن الكريم " وهو عنوان لايتناسب مع الفهرسة التى تقوم على أساس استيعاب جميع مايرد فى الكتاب موضوع الفهرسة .

ثم ان محور الفهرس هو ترتيب الشواهد الواردة فى سيبويه على حسب أوائلها . وهذا ضرب من الترتيب غريب ، لأن من الممكن أن يبدأ الشاهد بأى حرف من الحروف التى تُكوّن كلماته .

فاذا وضعنا فى الاعتبار أن الشاهد القرآنى بخلاف الشاهد الشعرى اذ ان الشاهد الشعرى محدد البدء والخاتمة بحكم كونه ملتزما بالصياغة العروضية فى حين أن الشاهد القرآنى قد تتعدد بدايته بحسب الكلمات التى ترد فيه ، اذ قد يبدأ من أول الآية موضع الاستشهاد أو من أى كلمة من كلماتها ، مما يعنى إحتمال أن يبدأ الشاهد بأكثر من حرف من الحروف ، اذا وضعنا هذا فى الاعتبار لم يكن ثمة معنى لترتيب الشواهد القرآنية بحسب أوائلها .

وبالاضافة إلى ذلك فان فى الفهرس - كما قدمه الشيخ - قدرا من عدم الدقة يأخذ مظاهر مختلفة ومتعددة ، وحسبنا أن نمثل لذلك بما يأتى :

---

(١) انظر فهرس الشواهد القرآنية للشيخ من ص ٧٣٨ - ٧٦١ ، وهو منقول كما صرح الشيخ نفسه فى ص ٧٦١ من شواهد سيبويه للاستاذ احمد راتب النفاخ .

- ٩٧ -

١ - عدم استيعاب جميع ما ورد من آيات في كتاب سيبويه ومن ذلك :

- " جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لهم الأَبْوابُ "(١) وقد وردت في الكتاب في الكتاب في (ط بولاق ٢/٣٨/٢ ط هارون ٤/ ٦٥) .

- " قِسْمَةٌ ضِيزَى "(٢) وقد وردت في الكتاب في (ط بولاق ٢/٢/٣٧٧ و ط هارون ٤/ ٣٦٤) .

- " وإذ قالَ : إبْرَاهِيمُ "(٣) وقد وردت في الكتاب في (ط بولاق ٢/١٦٤/٢ و ط هارون ٣/ ٥٤٢) .

- " وأنَّهُ لمّا قامَ عبدُاللهِ يَدْعُوهُ "(٤) وقد وردت في الكتاب في (ط بولاق ١/٤٦٤) و ط هارون ٣/ ١٢٧) .

- " لَعْنَةُ اللهِ على الظالمين "(٥) وقد وردت في الكتاب في (ط بولاق ١/٦٧/١ و ط هارون ١/ ٣٣٠) .

- " نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وأُولُو بأسٍ شديد "(٦) وقد وردت في الكتاب في (ط بولاق ٢/٢٤ وفي ط هارون ٣/ ٢٨٢) .

- " فيها أنهارٌ "(٧) وقد وردت في الكتاب في (ط بولاق ١/٢٧٠ و ط هارون ١/ ١٤٣ .

- " لِمَ تَعِظُونَ قوما "(٨) وقد وردت في الكتاب في (ط بولاق ١/٢٦٣/١ و ط هارون ١/ ٣٢٠) .

- " عَنِ اليَمِينِ وعَنِ الشِّمالِ قَعِيدٌ "(٩) وقد وردت في الكتاب في (ط بولاق ١/٢٦٩ و ط هارون ٣/ ١٣٦) .

---

(١) سورة (ص) آية ٥٠ .

(٢) سورة النجم آية ٢٢ .

(٣) هذه الاية في عدد من السور (البقرة - الأنعام - ابراهيم ، الزخرف) .

(٤) سورة الجن آية ١٩ .

(٥) سورة هود آية ١٨ ، سورة الاعراف آية ٤٤ .

(٦) سورة النمل آية ٣٣ .

(٧) سورة محمد آية ١٥ (مَثَلُ الجنةِ التي وُعِدَ المتقونَ فيها أنهارٌ من ماءٍ غيرِ آسنٍ وأنهارٌ من لبنٍ لم يتغيرْ طعمُه .. الآية) .

(٨) سورة الاعراف آية ١٦٤ (وإذ قالت أمةٌ منهم لِمَ تعظون قوماً اللهُ مهلكهم أو معذبهم عذاباً شديداً) .

(٩) سورة ق آية ١٧ .

٢ ــ عدم وضوح النظام الذى اتبعه الشيخ فى اكمال بعض الأيات وحسبنا أن نمثل لما اكمله بما يأتى :

ــ " اطيّرنا (بك) " (١)
ــ " (فتوبوا) إلى بارئكم " (٢)
ــ " إنهُ من يأتِ ربّهُ مُجْرمًا فإنّ لهُ (جهنّم) " (٣)
ــ " (فمَنْ) خافَ " (٤)
ــ " (وكان) مِنَ الكافرينَ " (٥)
ــ " (واتّقوا) يَوْماً لاتجْزِى نَفْسٌ " (٦)

هذه نماذج مما أكمله الشيخ ، فهو يكمل مرة يذكر الجار والمجرور ، ومرة يذكر متعلق الجار والمجرور ، ومرة يذكر الفعل ، ومرة يذكر العامل ، ومرة يذكر المعمول ، وهو فى كل ذلك لا يتحرى اكمال المعنى وهناك مواضع عديدة تستحق الاكمال فأغفل الشيخ اكمالها ، ومن هذه المواضع مايلي :

- " بَلاغٌ " (٧) ، - " تذكّرون " (٨) ، - " ثالثُ ثلاثةٍ " (٩)

---

(١) ص ٧٢٠ من الفهارس ، وانظر سورة النمل آية ٤٧ (قالُوا اطّيَّرْنا بكَ ومن معكَ) .
(٢) نفس الصفحة السابقة من الفهارس وانظر سورة البقرة آية ٥٤ .
(٣) ص ٧٢٢ من الفهارس ، وانظر سورة طه آية ٧٤ (فإنّ لهُ جَهَنّمَ لا يَمُوتُ فيها ولا يَحْيَى) .
(٤) ص ٧٢٣ من الفهارس وانظر سورة البقرة آية ١٨٢ (فمن خافَ من موصٍ جَنَفًا أو إثمًا) .
(٥) ص ٧٢٩ من الفهارس وانظر سورة البقرة آية ٣٤ (فَسَجَدُوا إلاّ إبْليس أبى واسْتكبَرَ وكانَ مِنَ الكافِرينَ) .
(٦) ص ٧٣٧ من الفهارس وانظر سورة البقرة آية ٤٨ (واتّقُوا يوماً لاتجزِى نفسٌ عن نَفْسٍ شَيْئًا) .
(٧) ص ٧٢٣ من الفهارس ، وانظر سورة يونس آية ٤٥ وسورة الأحقاف آية ٣٥ .
(٨) ص ٧٢٣ من الفهارس وردت في أكثر من سورة ، وانظر آية ١٥٢ الأنعام ٣ ، ٥٧ الاعراف ، ٣ يونس ، ٢٤ ، ٣٠ هود ، ١٧ ، ٩٠ النحل ، ٨٥ المؤمنون ، ١ ، ٢٧ النور ، ٦٢ النمل ، ٥٥ ١ الصافات ، ٢٣ الجاثية ٤٩ الذاريات ، ٦٢ الواقعة ، ٤٢ الحاقة .
(٩) الصفحة نفسها وانظر سورة المائدة آية ٧٣ (قالوا إنّ اللهَ ثالثُ ثلاثةٍ) .

- " ثانِيَ اثْنَيْنِ " (١)
- " حُقَّتْ " (٢)
- " فلا تَتَنَاجَوْا " (٣)
- " لا يَسَّمَّعُونَ " (٤)
- " والصابئُون " (٥)
- " وحُوراً عِيناً " (٦)

- " يَذَّكَّرُون " (٧)
- " يَوْمَ التَّنَادِ " (٨)

٣ ـ إسقاط بعض أجزاء من الشواهد القرآنية كما وردت في كتاب سيبويه ، والاصل في الفهرس ذكر الشاهد كاملا مطابقا لما ورد في الكتاب كما في قوله تعالى :

- " أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ " (٩)

ولم يذكر بقية الشاهد كما ورد في الكتاب وهو قوله تعالى :

" أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ " .

---

(١) ص ٧٢٣ من الفهارس ، سورة التوبة آية ٤٠ (ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ) .
(٢) الصفحة نفسها ، سورة الانشقاق آية ٢ (وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ) .
(٣) ص ٧٢٥ من الفهارس ، سورة المجادلة آية ٩ (فَلَا تَتَنَاجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) .
(٤) ص ٧٢٨ من الفهارس ، وانظر سورة الصافات آية ٨ (لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى) .
(٥) ص ٧٣٠ من الفهارس . وانظر سورة المائدة آية ٦٩ (وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) .
(٦) ص ٧٣٣ من الفهارس . وانظر سورة الواقعة آية ٢٢ (وَحُورٌ عِينٌ) . وفي قراءة وردت بالنصب .
(٧) ص ٧٣٧ من الفهارس ، وانظر ١٢٦ الانعام ، ٢٦ ، ١٣٠ الاعراف ، ٥٧ الانفال ، ١٢٦ التوبة ، ١٣٠ النحل .
(٨) الصفحة السابقة نفسها . وانظر سورة غافر آية ٣٢ (وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ) .
(٩) انظر ص ٧٢٠ من الفهارس وهي في الكتاب ١/ ٥١ ط/ بولاق . وانظر سورة فصلت آية ٤٠ .

٤ - تمزيق الشاهد الواحد وعرضه في مواضع شتى - وكأنه شواهد عديدة - مع وروده في موضع واحد عند سيبويه . ونمثل لذلك بقوله تعالى :

- ﴿ كأن لم يلبثوا إلا ساعةً من النهار بلاغٌ ﴾ ،

﴿ كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ ﴾

فقد ورد ذكره في سيبويه مرة واحدة (١) ، وذكره الشيخ في فهرسه ثلاث مرات على النحو التالي :

أ - في " باب الباء " بصيغة " بلاغٌ " (٢) وحدها دون غيرها من بقية كلمات الشاهد .

ب - في " باب الكاف " ذكر بصيغة ﴿ كأنْ لمْ يلبثوا إلا ساعةً من النهار ﴾ (٣) ﴿ وكأنهم يوم يرون ما يوعدون لمْ يلبثوا إلا ساعةً من نهارٍ بلاغٌ ﴾ (٤) .

جـ - في " باب اللام " ذكر بصيغة ﴿ لمْ يلبثوا إلا ساعةً منْ نهار بلاغٌ ﴾ (٥) .

---

(١) انظر ص ١/ ١٩١ ط/ بولاق كتاب سيبويه .

(٢) انظر ص ٧٢٣ من الفهارس ، وانظر سورة يونس آية ٤٥ ، وسورة الاحقاف آية ٣٥ .

(٣) انظر ص ٧٢٧ من الفهارس وسورة يونس آية ٤٥ .

(٤) انظر الصفحة السابقة نفسها وسورة الأحقاف آية ٣٥ .

(٥) انظر ص ٧٢٨ من الفهارس ، وانظر سورة الأحقاف آية ٣٥ .

٥ - ونختتم هذه المجموعة من الملحوظات بما لحظته من خطأ في ذكر بعض الآيات ، وليس النص القرآني مما يتسامح في تناوله أو يتجاوز عن وقوع تصحيف فيه أو تحريف ، ومع افتراض وقوع الخطأ في صلب الكتاب، فينبغي كما هو مقرر عند جمهرة المحققين من الباحثين العدول عن هذا الخطأ ، وذكر الشاهد القرآني صحيحا فما بالنا وليس في الكتاب خطأ أو تحريف ، وانما الخطأ في النقل من الكتاب ، وفي اعتقادى يرجع ذلك الخطأ الى الناسخ ، ولعل الشيخ لم يراجع هذا السفر من الفهارس حيث ألفه في شيخوخته التي أحاط بها حسور البصر ، وضعف الهمة والبدن ، وسوف يقيض الله لمثل هذا العمل من يسدده ان شاء الله ، ونشير بهذا الى الآية الكريمة رقم ٣ من سورة الزمر .

﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ ﴾

فقد ذكرها الشيخ (مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ) . (١)

---

(١) انظر فهرس كتاب سيبويه ص ٧٣١ ، ١/ ٤٧١ ط/ بولاق من كتاب سيبويه ط/ هارون ١٤٣/٣ .

فهارس الشعــــــر

تشغل فهارس الشعر حيزا لابأس به فى الكتاب وتقع فى نحو سبع عشــرة صفحة ومائة[١] وتضم أنواعا ثلاثة هى :

- فهرس " الشواهد الشعرية " الذى عنون له الشيخ بعبارة : (من الشعــــر)[٢]
- فهرس الشعــــراء .
- فهرس الشواعــــر .

ونعرض لكل منها على النحو الاتــى :

أولا : فهرس الشواهد الشعريــة .

هذا الفهرس هو اهم الفهارس الثلاثة ، وأخطرها ، وأدقها ، ويقع فــى احدى ومائة صفحــة .[٣]

وقد وقع فى الكتاب مرتبا على النحو الاتــى :

١ ـ رتبت الأبيات على حسب القوافى ترتيبا (ألف بائيا) . الهمزة فالبا" فالتا" الى آخـــره .

٢ ـ رتبت القوافى على حسب حركاتها : المقيد ، فالمطلــق ، المفتوح فالمكسور فالمضموم .

٣ ـ رتبت الأبيات على حسب بحورها كما وردت فى علم العروض : الطويل فالمديد فالبسيط الى آخره ، ماعدا الارجاز فـجعلت فى ختام كل حرف .

٤ ـ لم تحظ أنصاف الأبيات بفهرس خاص ، بل وضعت مع الأبيات الكاملة على حسب قوافيها .

---

(١) من صفحة ٧٦٤ ـ ٨٨١ .

(٢) نشير هنا الى ماسبق ان ذكرناه حول لفظ " من " فى " من القرآن الكريم " ص ٩٦ من هذه الدراسة .

(٣) من ص ٧٦٤ ـ ٨٦٤ .

٥ ـ لم يضع للأرجاز فهرسا مستقلا بل اكتفى بذكرها فى ختام كل حرف من حروف القافية .

٦ ـ ثمة التزام بعزو الشواهد ما أمكن العزو وان لم يكن الشاهد معزوا فى الكتاب .

من هذا العرض يلحظ القارئ المدقق ان الشيخ قد التزم فى ذكر الشواهد فى هذا الفهرس بما يلي :

١ ـ نسبة البيت الى قائله وان لم يكن منسوبا فى الكتاب .
٢ ـ اكمال الشواهد الناقصة مع وضع تدلان على موضع الزيادة فى الشاهد بقدر الإمكان .
٣ ـ التزام ضوابط مطردة غالبا فى الترتيب .(١)
٤ ـ ادماج أنصاف الأبيات مع الأبيات الكاملة دون وضعها فى فهرس خاص بها .

فى حين انه لم يحرص على شئ
من ذلك فى صنعه لفهارس المقتضب بالرغم من تحقيقه اياه . والمألوف أن يكون المحقق اكثر دقة فى فهرسة مايحقق ، لأنه يعايشه فترة طويلة تتيح له معاودة النظر فيه والأناة فى معالجة مشكلات فهارسه .

والسر فى ذلك أن الشيخ قد وقف على شواهد سيبويه للأستاذ (أحمد راتب النفاخ) فوجد فيها بغيته ، واكتفى بنقل شواهد الشعر منها نقلا كاملا دون اشارة أو تفسير ؟ .

فى حين أن من يطلع على مقدمة النفاخ لفهارسه يدرك الغايات التى هدف اليها ، ويقف على الأسس التي بنى عمله عليها ، ويلم بالظروف التى تركت آثارها فيه ، وذلك اذ يقول :(٢)

---

(١) الا فى مواضع بعينها اختل الترتيب فيها ستأتى الاشارة اليها .
(٢) ص ٧ ـ ٩ من فهرس شواهد سيبويه للاستاذ النفاخ .

* وأما شواهد الشعر فنسقتها على قوافيها . ثم رتبت الابيات فى كل من هذه الأقسام الأربعة على أوزانها على النسق المعروف عند اصحاب العروض الا الارجاز فانى جعلتها فى آخر كل قسم سواء أكانت من الرجز أم من السريع ، وما اتحد وزنه رتبته على اعاريضه وضروبه ، على ماهو معروف فى علم العروض ايضا .

وقدمت فى كل ضرب القوافى المجردة تتلوها الموسسة فالمردفة وفى هذه قدمت ماردف بألف على ماردف بواو أو ياء ، وفى مطلق الروى قدمت ما وصل بحرف على ما وصل بهاء ، الا ان تقتضى مراعاة الضرب تقديم الأخير ، وفى ذوات الهاء قدمت ما وصل بهاء مذكر او ما فى حكمها على ما وصل بهاء موئنث او مافى حكمها .

وفى النوع الاول قدمت ماكانت هاوه مضمومة يتبعه ماكانت هاوه مكسورة فما كانت هاوه ساكنة ..

وسيبويه ربما اقتصر من البيت على شطر أو بعض شطر ، فما اهتديت الى فتحته مما هذه سبيله أثبته بتمامه ، وأحطت مالم يثبته منه بحاصرتين ( ) وما لم أصب تتمته أثبته على حاله كما أنشده ، وقد اتفق ان كان اكثر ماجاء من ذلك اعجاز أبيات أو صدورا مقفاة ، فوضعت كلا منها فى قافيته ، وشذ عن ذلك قطعة من شطر بيت على الراء لحسان بن ثابت فأثبته بتمامه ووضعته فى قافيته . وعبارة جاءت فى مطبوعة الكتاب كأنهـا من المنثور ، وغلب على ظنى انها صدر بيت من المنسرح فاثبتها كما هى فى آخر هذا الفهرس ..

وأما نسبة الشواهد الى قائلها فأثبت الى جانب كل بيت اسم من عزى اليه فى المطبوعة ، فاذا كان العزو من قبل الأعلم أنبهت على ذلك .. وكذلك اذا عزا البيت الى غير من عزى اليه فى متن الكتاب ، أو حكى فى نسبته قولا آخر ...

وقد كان بودى أن أعنى بتخريج هذه الشواهد من أمهات كتب العربية واللغة والأدب ، الا انى رأيت الامر أكبر مما يتسع له وقتى فى الآونة الحاضرة ، فأقتصرت لذلك على الاشارة الى ماشرحه منها عبدالقادر

البغدادى فى خزانة الادب ، وشرحه شواهد شرح الشافية للرضى وزدت حواشى اخرى ضمنتها تحقيقات يسيرة اتفقت لى اثناء اعداد هذا الفهرس دونما محاولة منى لاستقصاء كل ماينبغى تحقيقه " .

ويتبين من هذا النص أشياء كثيرة،منها فيما يتصل بموضوعنا :

١ ـ الضوابط الملتزمة فى الترتيب .
٢ ـ الضوابط الملتزمة فى استكمال الأبيات .
٣ ـ الضوابط الملتزمة فى العزو .
٤ ـ الضوابط الملتزمة فى للتخريج .

والمتأمل لفهارس الشعر التى وردت فى فهارس كتاب سيبويه للشيخ عضيمة يجد انها هى نفسها فهارس الأستاذ النفاخ ، وليس للشيخ فيها الا قدر جد محدود من التغيير يعود فى جانب منه الى تقديم بعض حركات الروى على بعض ، ويعود فى جانب آخر الى تغليب الشيخ ماذكره الأستاذ هارون فى تحقيقه للكتاب على ماذكره الأستاذ النفاخ دون أن يشير الى الأستاذ هارون أيضا ؟!! .

ونرجو أن نفصل ذلك على النحو الآتى :

أولا : فيما يتصل بالعزو :

ليس للشيخ فى هذا الفهرس الا عزو بيتين اثنين وزيادة فى تخريج شاهد كتابا واحدا ، وما عدا ذلك فمأخوذ من الأستاذ النفاخ الا مواضع معينة مأخوذة من الاستاذ " هارون " .

ولست فى مجال تفصيل ما اخذه عن الاستاذ النفاخ ، لان الفهرس فى جملته منقول منه الا المواضع الآتية فمأخوذة عن الأستاذ عبدالسلام :

١ ـ شاهد الأحوص

ـ يَمُرُّونَ بالدَّهْنا خِفافاً عِيابُهُمْ ويرجعنَ من دَارِينَ بُجْرَ الحَقائِبِ

- على حِينَ أَلْهَى الناسَ جُلُّ أُمورِهِمْ ... فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ

وعزو هذين البيتين للاحوص فى تحقيق الاستاذ عبدالسلام .(١)

٢ - بيت قرّار الأســدى :

- لَخُطَّابُ لَيْلَى يالَبُرْثُنَ مِنكُمُ ... أَدَلُّ وأَمْضَى من سُلَيْكِ المَقانِبِ

وقد وردت النسبة خطأ عند الاستاذ النفاخ ، ووردت مصححة عند الاستاذ هارون .(٢)

٣ - بيت هنى بن أحمر الكنانــى :

- هذَا لَعَمْرُكُمُ الصغار بعينِهِ ... لا أُمَّ لى إن كان ذاك ولا أَبُ

وقد وردت هذه النسبة عند الاستاذ عبدالسلام (٣)

٤ - بيت طرفـه أو أوس بن حجـر :

- يا ابْنَىْ لُبَيْنَى لَسْتُمَا بيـــدٍ ... إلاَّ يَداً ليستْ لها عَضُـــدُ

وهذا العزو مأخوذ عن الأستاذ عبدالســلام .(٤)

٥ - بيت هدبة بن الخشـــــرم :

- كَما اللَّيُوثُ تَيْماً خُضْرَةً فى جُلودِهـــا

فَوَيْلاً لِتَيْمٍ مِنْ سرابيلها الخُضْـــرِ

وهو مأخوذ من الأستاذ هارون .(٥)

---

(١) انظر ١/ ١١٥ كتاب سيبويه تحقيق هارون ، وقد صدرت الطبعة الاولى من هذا الجزء سنة ١٩٦٦م اى قبل اصدار الشيخ لفهارسه بنحو تسع سنوات وانظر فهارس سيبويه للشيخ ص ٧٦٨ .

(٢) انظر فهارس النفاخ ص ٦٩ ، وكتاب سيبويه ٢/ ٢١٧ وقد صدرت الطبعـــة الاولى من هذا الجزء سنة ١٩٦٨م ص ٧٦٨ فهارس الشيخ .

(٣) انظر (ط هارون) ٢/ ٢٩٢ ، وفهارس سيبويه للشيخ ص ٧٧٣ .

(٤) المرجع السابق ص ٧٨٦ ، ٣/١٧ ط هارون .

(٥) كتاب سيبويه ط هارون ١/ ٣٣٣ ، فهارس سيبويه للشيخ ص ٧٩٢ .

٦ - بيت أوس بن حجـر :

فقالـت حَنانٌ ما أَتى بك ها هُنا
أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنتَ بالحيِّ عـارفُ

وهو مأخوذ من الاستاذ هارون .(١)

٧ - بيت ابن ميـادة :

بَكَيْتُ وما بُكا رَجُلٍ حَلِيمٍ　　على رَبْعَيْنِ : مَسْلُوبٍ وبالِ

وهو مأخوذ من الاستـاذ هارون .(٢)

٨ - بيت المرار بن منقـذ :

بِضَرْبٍ بالسُّيوفِ رُؤوسَ قَوْمٍ　　أَزَلْنا هـامَهُنَّ عَنِ المَقِيـلِ

مأخوذ من الاستاذ هارون (٣) .

وبهذا يتبين أن الأبيات التي قام الشيخ بعزوها هي الأبيات الآتية :

١ - وما كُلُّ ذى لُبٍّ بِمُؤْتِيك نُصْحَـه
وما كلُّ مُؤْتٍ نُصْحَـه بِلَبيـبِ

فقد ذكر الشيخ انه فى ديوان أبى الأسود الدؤلى (٤) .

---

(١) كتاب سيبويه ط هارون ١/ ٣٢٠ ، ٣٤٩ ، فهارس الشيخ ٨١٨ .
(٢) كتاب سيبويه ط هارون ١/ ٤٣١ ، فهارس سيبويه للشيخ ٨٣١ ، ٨٣٦
(٣) كتاب سيبويه ط هارون ١/ ١١٦ ، ١٩٠ ، فهارس سيبويه للشيخ ص ٨٣٢ .
(٤) فهارس سيبويه للشيخ ص ٧٦٨ ، ٤٠٩/٤ ط هارون .

٢ - بيت حاتم :

وردٌ جازرهم حرفاً مصرّمة ... ولا كريمٍ من الولدان مصبوح

فقد ذكر الشيخ أنّه لحاتم مستندا إلى المفصل.(١)

٣ - عزمت على إقامة ذي صباح ... لشيء ما يسوّد من يسود

وهو لانس بن مدركة الخثعمي ، ولكن الشيخ ذكر في تخريجه أنّه في الروض الأنف(٢) أيضا .

وبهذا يتبين ما أضافه الشيخ فيما يتعلق بعزو الأبيات إلى أصحابها .

ثانيا : فيما يتصل بالإكمال :

أخذ الشيخ ما أكمله الاستاذ النفاخ في فهارسه ولم يزد على ذلك الا زيادة محدودة بعضها نقل عن الاستاذ عبد السلام ، وحسبنا أن نمثل لذلك بمايلي :

١ - عجز بيت طفيل الغنوي :

إنّ الغويّ إذا نُهِيَ لم يُعْتِبِ

(١) فهارس سيبويه للشيخ ص ٧٧٨ ، وانظر المفصل للزمخشري ص ٥٢٩ .
(٢) المرجع السابق ص ٧٨٦

نقل الشيخ صدره من الاستاذ هارون (لزجرت قلبا لا يريع الى الصبا) ثم أضاف قوله :

البيت فى كتاب (مايجوز للشاعر فى الضرورة) ، وليس فى ديوانه المطبوع فى ليدن[1] .

٢ ـ صدر بيت :

يا حَكَمَ بنَ المُنْذِرِ بنِ الجارُودْ

ذكر الشيخ عجزه وهو :

(سرادقُ المجدِ عَلَيْكَ ممدُودْ)

نقلا عن الاستاذ هارون .[2]

٣ ـ بيت رؤبة :

يُرِيدُ أن يُعْرِبَهُ فيُعْجِمُهْ

ذكر صدره :

زلّت به إلى الحضيضِ قَدَمُهْ

نقلا عن الاستاذ هارون [3]

وبهذا يتبين انه ليس للشيخ من زيادة على ما صنع الاستاذ النفاخ والاستاذ هارون إلا عجز بيت العجاج :

جارِيَ لا تستنكِري عَذيرِي (مَشْيِي وإشفاقِي على بَعِيرِي) [4] .

---

(١) فهارس سيبويه للشيخ ٧٦٩ ، وكتاب سيبويه ١٨٨/٤ .
(٢) انظر فهارس سيبويه للشيخ ٧٧٩ ، وكتاب سيبويه ٢٠٣/٢ .
(٣) فهارس سيبويه للشيخ ٨٥٣ ، وكتاب سيبويه ٥٢/٣ (ط هارون) .
(٤) ٧٩٩ من فهرس سيبويه للشيخ .

ثالثا : فيما يتصل بالترتيب :

ثمة تغييرات كثيرة فيما يتصل بالترتيب صنعها الشيخ في فهرسه دون ان يبين لنا الاسباب التى حدت به الى ذلك ، أو الضوابط التى حكمت عليه فى التغيير.

والمتأمل يجد هذا التغيير على أنواع :

- فمنه تغيير ينتج عن حذف بعض الشواهد جملة دون ما مبرر للحذف لورود هذه الشواهد فى كتاب سيبويه .

- ومنه ما ينتج عن تقديم بعض القوافى على بعض دون مبرر لذلك ايضا ، وبخاصة ان الشيخ لم يلتزم فى هذا التقديم والتأخير بما التزم به فى فهارس المقتضب وكان اولى به أن يأخذ بما صنع فى المقتضب ، وبما صنع الاستاذ النفاخ الذى نقل عنه ، ولكنه عدل عن الأمرين معا دون مسوغ لذلك .

- ومنه ما يتصل بتقديم بعض الأبيات على بعض وتأخير بعضها عن بعض مع إخلال هذا التقديم والتأخير بالقواعد التى ذكرها الاستاذ النفاخ فى مقدمته ، والتى نتج عنها ترتيب الشواهد ترتيبا دقيقا . الأمر الذى ترتب عليه فى فهرس الشيخ قدر من الاخلال بضوابط الترتيب ونمثل لكل نوع من هذه التغييرات بما يلى :

١ - اسقط الشيخ من الفهارس عددا من الابيات مع وجودها فى كتاب سيبويه ، ومن ذلك :

أسقط بيت قيس بن زهير :

الم يأتيك والانباء تنمى ... بما لاقت لبون بنى زياد

وقد ورد فى الكتاب (١)

---

(١) انظر فهرس النفاخ ص ٨٢ ، وكتاب سيبويه ط/ بولاق ١/ ٥٩/٢،١٥٩ .

٢ - **تغيير ترتيب القوافى :**

رتب الاستاذ النفاخ قوافيه على النحو الاتى :

المضموم فالمفتوح فالمكسور فالساكن ، كما التزم فى الترتيب - فضلا عن ذلك - ترتيب الأبيات على النسق المعروف فى علم العروض إلا الارجاز فإنه جعلها آخر كل قسم ملتزما فى ذكرها جميعا (الاشعار والارجاز) القواعد التى سبقت الاشارة اليها[1] ولكن الشيخ أعاد ترتيبها مقدما بعض القوافى على بعض ومؤخرا بعضها عن بعض اذ قدم الساكن فالمفتوح فالمكسور فالمضموم ، وبذلك يكون قد احدث تبادلا بين مواضع الساكن والمضموم ، وليس ثمة مبرر لمثل ذلك التقديم والتأخير ، وخاصة أنه لم يتبع هذا الترتيب فى فهارس المقتضب .

كذلك رتب الشيخ الارجاز بصورة مختلفة عما صنع الاستاذ النفاخ .

---

(١) انظر ص ١٠٤ من هذه الرسالة .

وحسبنا أن نشير الى ذلك دون تفصيل القول فيه .(١)

٣ - تقديم بعض الابيات وتأخير بعضها ، مما ترتب عليه فى بعض الأحيان الاخلال بضوابط الترتيب التى سبقت الاشارة اليها .(٢)

واذا كان ثمة مبرر يمكن افتراضه فى الموضعين السابقين فانه لايمكن التوصل الى مبرر ما فى هذا الشكل من اشكال التغيير فى الترتيب لخروجه عن الضوابط التى حددها من قبل الاستاذ النفاخ والتى التزم بها الشيخ التزاما عليا بنقله ما صنع الاستاذ النفاخ .

وحسبنا أن نضرب لهذا الضرب من التغيير فى الترتيب الامثلة الاتية :

١) أخر بيت الطويل :

وَجدّاءَ مايُرْجَى بها ذو قَرَابةٍ　　لِعَطْفٍ وما يَخْشَى السُّماةَ رَبيبُها

ذكره قبل الارجاز مباشرة اى بعد الشواهد المنسوبة الى البسيط ، والوافر والكامل ، والمنسرح (٣) .

٢) أخر بيت الطويل :

إذا رَوَّحَ الراعِى اللِّقاحَ مُعَذِّبا　　وامستْ على آنافِها غَبَراتُها (٤)

عن بيت المديد .

رُبَّما أَوْفَيْتُ فى عَلَمٍ　　ترفعن ثَوْبى شَمالاتُ (٥)

---

(١) انظر صفحات : ٧٩٧ - ٧٩٩ ، ٨٠٥ - ٨٠٦ ، ٨١٩ - ٨٢٢ - ولاحظ ان الشيخ فى هذا الموضع لم يلتزم بالترتيب الذى التزم به فى بقية المواضع ، ٨٤٢ - ٨٤٣ ، ٨٥٢ - ٨٥٣ ، ولاحظ ايضا الاضطراب فى الترتيب فى هذه المواضع ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٩ - ٨٦٠ .

(٢) انظر ص ١٠٤ من هذه الرسالة .

(٣) انظر ص ٧٧٤ من فهارس الشيخ ، ٦٤ من فهارس النفاخ .

(٤) انظر ٧٧٥ من فهارس الشيخ ، وفهارس النفاخ ص ٧٢ .

(٥) انظر نفس الصفحة من فهارس الشيخ وفهارس النفاخ .

وبيتي الوافـــــر :

أَلَا رجلاً جزاهُ اللّهُ خيراً يَدُلُّ على مُحَصِّلةٍ تَبِيتُ (١)

و : ألا يابيتُ بالعلياءِ بَيْتُ
ولولا حُبُّ أَهْلِكَ ما أَتيتُ (٢)

٣ ـ قدم بيتي الطويـــل :

وعلمي باسْدامِ المِياهِ فلم تَزَلْ قَلائِصُ تَخْدِى فى طريقٍ طَلائِحُ (٣)
وأَنِّي إذا مَلَّتْ رِكابي مُناخَها فَإِنِّي على حَظِّيَ من الامر جامِحُ

قدم هذين البيتين على بيت الحارث بن نهيك النهشلي ٠

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لِخُصُومةٍ ومُخْتَبِطٌ مّما تُطيحُ الطوائِحُ

وبيت الشاعـــــر :

إذا لَقِيَ الأعداءَ كان خَلاتَهُمْ وَكَلْبٌ على الأَدْنَيْنَ والجارِنابِحُ

٤ ـ قدم بيت الطويـــل :

أَلا أَيُّهذا الزاجِرِي أَحْضُرُ الوَغَى
وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هلْ انتَ مُخْلِــدِي

على بيت الحطيئة (وهو من الطول ايضا)

مَتى تأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ
تَجِدْ خَيرَ نَارٍ عِندها خَيْرُ مُوقِــدِ (٤)

---

(١) انظر ٧٧٥ من فهارس الشيخ ، وفهارس النفاخ ص ٧٢
(٢) المرجع السابق نفسه٠
(٣) ص ٧٧٨ من فهارس الشيخ ، وفهارس النفاخ ص ٧٦ ٠
(٤) ص ٧٨٠ من فهارس الشيخ ، وفهارس النفاخ ص ٨١ ٠
(٥) المرجع السابق نفسه٠

٥ ـ قدم الأبيات غير الموصولة التى وقع رويها لاما مضمومة على الأبيات الموصولة(١)

٦ ـ قدم بيت الطويـــل :

تَحلَّمْ عن الأدْنَيْنَ واستبقِ وُدَّهمْ
ولن تَستطيعَ الحِلْمَ حَتَّى تحلَّمـا

على عدد من الأبيات من بحر الطويل أيضا دون مسوغ لذلك (٢) .

٧ ـ قدم بيت الطويـــل :

وكنتُ أُرَى زيداً كما قيل سَيِّـداً
إذا إنّه عبدُ القَفَا واللَّهـازِمِ

على عدد من الابيات من الطويل ايضا دون مسوغ .(٣)

٨ ـ قدم بيت الوافـــر :

تَراهُ كالثَّغامِ يُعَلُّ مِسْكاً يَسوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْنـي

على عدد من الابيات دون مسوغ .(٤)

٩ ـ قدم بيت الطويـــل :

فَتى كَمُلَتْ خَيْراتُه غَيْرَ أنّـه جَوادٌ فما يُبْقِي من المالِ باقيـا

على عدد من الابيات دون مسوغ ايضـا .(٥)

---

(١) انظر ص ٨٣٥ ـ ٨٣٧ من فهارس الشيخ ، ١٢٢ ـ ١٢٤ من فهارس الاستاذ النفاخ ، وقارنه ايضا بما فى صفحة ٨٥٦ من فهـارس الشيـخ .

(٢) انظر ص ٨٤٠ من فهارس الشيخ ، ١٣٨ ، ١٣٩ من فهرس النفاخ .

(٣) انظر ص ٨٤٥ من فهارس الشيخ ولاحظ أنه قد ضبط (اللهازم) خطأ فى اللام ضمها وهى مفتوحة ١٤٢ من فهارس النفاخ .

(٤) انظر ص ٨٥٨ من فهارس الشيخ ، ١٥١ من فهارس النفاخ .

(٥) انظر ص ٨٦٢ من فهارس الشيخ ، ص ١٥٧ من فهارس النفاخ .

١٠ ـ وكذلك صنع فى بيت سحيم

عُمَيْرَةَ ودِّعْ إِنْ تجَهَّزْتَ غَازِيًا كَفَى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهِيًا(١)

١١ ـ وكذلك أيضا فى بيت عبد يغوث بن وقاص الحارثى :

وقد عَلِمَتْ عِرْسِى مُلَيْكَةُ أَنَّنِى
أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عليهِ وعَادِيَا (٢)

بالاضافة الى ما تقدم ثمة ملحوظات أخرى يمكن أن نجملها فيما يأتى :

١) أسقط الشيخ نسبة الشواهد الى القبائل والطوائف بالرغم من وجودها فى كتاب سيبويه نفسه ، وفى فهرس الأستاذ النفاخ .

ولا نستطيع أنْ نفهم سر هذا الاسقاط ، اذ من غير المعقول لايدرك مثل الشيخ ما للعزو للقبائل والطوائف من الأهمية فى الدراسة اللغوية ، بحيث لاتقل فى بعض الأحوال عن النسبة الى شاعر معين ، فضلا عن أن من بديهيات الفهرسة الحرص على ما ورد فى الكتاب المفهرس . فاذا أضفنا الى ذلك ورود هذه النسبة فى الأصل الذى نقله الشيخ لم نستطع أن ندرك السر فيما صنع .

٢) ثمة بعض المواضع فى الفهرس التى لاأستطيع لها تفسيرا ، وذلك لأن الشيخ فى هذه المواضع ضبط بعض الأبيات بصورة مختلفة عن ورودها فى كتاب سيبويه ، وعن ورودها فى فهرس النفاخ ، ولكنه لم يراع بعد ذلك أن يضعها فى مواضعها المناسبة لها ، ونمثل لذلك بما يأتى :

---

(١) انظر المصدرين السابقين من نفس الصفحة .
(٢) انظر المصدرين السابقين من نفس الصفحة.

أ – ضبط بيت الفرزدق :

بما في فُؤَادَيْنَا من الشَّوْقِ والهَوَى
فيُجْبَرُ مُنْهَا ضُ الفُؤادِ المُشَعَّفُ

بضم الفاء بالرغم من ورودها مكسورة ، وترك البيت في الفاء المكسورة أي في غير موضعه المناسب له عنده (١)

ب – ضبط بيت تميم بن أبي مقبل :

جَزَيْتُ ابنَ أَرْوَى بالمدينة قَرضَه
وقلتُ لشُفَّاعِ المدينة : أَوْجِفُوا

باسكان الفاء (أوجف) وتركه في موضعه من الفاء المضمومة (٢)

ج – ضبط بيت الأعشى :–

الوَاهِبُ المائةِ الهِجَانِ وعَبْدِها عُوذاً تُزَجَّى بينها أطفالُها (٣)

ضبطه بضم اللام ، وتركه بالرغم من ذلك في اللام المفتوحة أي في غير موضعه بناء على ضبطه .

د – ضبط بيت الشاعر :–

إذا لم تَزلْ في كلِّ دارٍ عرفتَها لها واكِفٌ مِن دَمْعِ عَيْنَيْكِ يَسْجُمِ

بضم الميم وتركه في موضعه من الميم المكسورة أي في غير موضعه بناء على ضبطه (٤)

٣ – تضمن فهرس الشيخ عددا من المواضع التي يصعب تفسيرها لإغفالها ما ذكره الأستاذ النفاخ من ناحية ، وما توصل اليه الأستاذ هارون في تحقيقه للكتاب من ناحية اخرى ، ومن ذلك : (٥)

---

(١) انظر ص: ٨١٧ من فهارس الشيخ ، ١١٦ من فهارس الاستاذ النفاخ .
(٢) انظر ٨١٨ من فهارس الشيخ ، ١١٤ من فهارس النفاخ .
(٣) انظر ٨٢٦ من فهارس الشيخ ، ص ١٢٦ من فهارس الاستاذ النفاخ .
(٤) ص: ٨٤٣ من فهارس الشيخ ، ١٤١ من فهارس الاستاذ النفاخ .
(٥) انظر ص: ٧٧٩ من فهارس الشيخ ، ٧٦ ، ٧٨ من فهارس النفاخ ، ج ١ / ٥٨ ج ٢ ٣٠٣ من فهارس الأستاذ عبد السلام .

أ ـ ذكر ضمن الشواهد بيت العجاج :ـ

(حين لا مُسْتَصْرَخُ ولا بَـراحُ)(١)

وأغفل تماما ما ذكره الأستاذ النفاخ ، وما ذكره الأستاذ هارون من أن هذا البيت هو في الحقيقة قطعتان من بيتين مختلفين ، والبيتان هما :ـ

الاول (للعجاج) :

والله لولا أن تحشّ الطبَّخُ بِيَ الجحيمَ حين لا مُسْتَصْرَخُ

الثاني (لسعد بن مالك القيسي) :

من فَرَّعنْ نيرانِهـا فأنا ابْنُ قيسٍ لا بَـراحُ

ب ـ ذكر الأستاذ النفاخ في آخر فهرسه عبارة :ـ

(ما بَالُ قيسٍ والبُرُّ تَسْرِقُـه) وعلق عليها بقوله :ـ

" جاءت هذه العبارة في مطبوعة الكتاب كأنها من المنثور ، وغلب على ظني أنها صدر بيت من المنسرح فأثبتها في هذا الموضع كما هي(٢) ".

أما الاستاذ هارون فقد عرضها في فهرس الأساليب والنماذج النحوية باعتبارها عبارة نثرية (٣) ، والسياق يساعده في ذلك ، ولقد كان على الشيخ أن يحلل هذه العبارة ليدرك الصواب فيهما ، ولكنه اكتفى بنقل العبارة كما هي ووضعها في الشواهد في القاف المضمومة (٤).

---

(١) انظر ص ٧٧٩ من فهرس الشيخ ص ٧٦ ، ٧٨ من فهرس النفاخ ، ٥٨/١ ، ٣٠٣/٢ ، ٣٠٤ ط/ هارون.

(٢) ص ١٥٩ من فهرس النفاخ.

(٣) ص ٤١/٥ ط/ هارون بلفظ " ما شأن قيس .. "

(٤) انظر ص ٨٢١ من فهرس الشيخ.

" فهرس قوافـــى الشعـــراء "

يشغل هذا الفهرس نحو خمس عشرة صفحة [1] ، وقد اعتمد فيه اعتمـــادا مطلقا على فهرس الأستاذ " النقاخ " فاستخرج منه القوافـى ، ورتبها علـــى حسب أصحابها من الشعراء .

ولنا مع ذلك بضع ملحوظات نسجلها فيما يأتى :

ذكر فى أحيان قليلة بعض مصادر محدودة للتخريج ، وفضلا عن أن هـــذا ليس وظيفة الفهرس ، ولا موضعه ، فانه لم يلتزم فيما ذكر من مصادر نسقـــا واحدا ولا نظاماً مطرداً .

فمرة يذكر اسم المصدر ، وأخرى يذكر اسم المؤلف ، وحيناً يذكر رقم الجز والصفحة ، وأحيانا يغفل ذكر أى منهما !!

* * *

* * *

---

(١) ص ٨٦٥ - ٨٨٠ من الفهارس .

فهـرس الشـــوا عـــــــر (١)

استغرق هذا الفهرس فى الكتاب نصف صفحة - ذكر فيها الشيخ أسماء تسع من الشاعرات اللائى ورد لهن شعر فى الكتاب دون أن يذكر المواضـــع التى ورد لهن فيها شعر ، أو قوافى الأبيات المنسوبة إليهن ، بل اكتفـــى بذكر أسمائهن مجردة من أى اضافة أخرى ، وفي ظني أن ذكر أسماء الشاعرات

فحسب دون ذكر قوافيهن أو مواضع ورودها أمر ليس فيه كبير فائدة ، لأن الباحث مضطر الى أن يرجع أولا الى فهرس الشعراء ليستخلص منه القوافـــى ثم يرجع بعد ذلك الى فهرس الشواهد ، ليستخلص الأبيات ، وفى هذا مـــن العناء ما فيه ، وبهذا يفقد هذا الفهرس قيمته لأنه لا يحقق الغرض الأساسى من الفهارس وهو تيسير العودة الى الكتاب ، ولي ملحوظة على عنوان هذا الفهرس فقد عنونه الشيخ بعنوان (فهرس الشواعر) وكان أحرى به أن يجمعه جمع قلة فيقول (فهرس الشاعرات) لأن " الشواعر " جمع كثرة فلا يطلق هذا الجمـع على عدد الشاعرات اللاتي ورد لهن ذكر في هذا الفهرس ،فمثل هذا العدد من الأولى له أن يجمع جمع قلة .

---

(١) فهرس الشواعر ص : ٨٨١ من الفهارس .

فهرس الأعلام والقبائل التى لم تذكر لها لغـــات
والقبائل التـى ذكرت لها لغـــات

....

صنع الشيخ فهرسين أحدهما بعنوان " الأعلام والقبائل التى لم تذكر لها لغات "(١) والآخر بعنوان " القبائل التى ذكرت لها لغات " (٢)

ولى علـى هذيـن الفهرسـين جملـة من الملحـوظـات اشير اليهـا فيما يأتـى : ـ

أولا : لقد استوقفنى عنوان الفهرس الأول ، لأن الشيخ قد ذكر فيـه أرقام صفحات بعينها فـى سيبويه وهذا أمر غير مفهوم ، لأن المفروض أن القبيلة التى لم تذكر لها لغات ، لم تذكر فى كافة مواضع الكتاب فما معنـى ذكر صفحات بعينها فى هذا الفهرس ؟!!

ثانيـا : أن الشيخ قد جمع فى هذا الفهرس بين الأعلام والقبائـل .

ولو أنه خص كلا منهما بفهرس مستقل لا جتنب الخلط ، وبخاصـة أنّ العَلَمَ ليست له لغة خاصة به وانما هو مجرد راوٍ للغته . الأمر الذى يجعل ذكره فى هذا الفهرس غير وارد .

ثالثـا : تضمن هذا الفهرس عددا من الأسماء التى لا ينطبق عليها مصطلـح الأعلام أو مصطلح القبائل ، إذ هى عبارة عن مجموعات من الطوائـف المتنوعة . فمنها مثلا طوائف دينية كالمجوس ، وطوائف اقليمية كأهل مكة وأهل المدينة ، وطوائف نحوية كالكوفيين والبصريين والنحويين ، وكثير من النحويين .

رابعا : بالاضافة الى ما تقدم ثمة صور من الاضطراب فى المادة العلمية التـى احتوى عليها هذا الفهرس ، وسأكتفى بأن أذكر أمثلة لذلك ، وفـى الإجمال غنى عن كل تفصيل :

---

(١) ص : ٨٨٣ ـ ٨٨٩ من الفهارس .
(٢) ص : ٨٩٠ ـ ٨٦٢ " "

١ - مزق الشيخ مواضع ذكر العلم الواحد فذكره فى أماكن متفرقة من الفهرس ، وحسبك أن ترجع مثلا الى المواضع التى ذكر فيها الخليل فستجده، قد ذكره مستقلا أحيانا ومع هارون أحيانا ، ومع يونس أحيانا .

ولقد كان على الشيخ أن يجمع كل ما ورد عن الشخصية الواحدة ، ويذكره فى موضع واحد .

٢ - وضع الشيخ عنوانا للمادة مخالفا لما ذكره فيها ، ومن ذلك مثلا : أنه ذكر تحت عنوان النحويين عبارة " اعطاكنى ،وأعطاهونى " وعقب عليها بقوله :

" قبيح لا تتكلم به العرب ، ولكن النحويين قاسوه " وجلى أنه ليس ثمة صلة بين العنوان وما ذكره تحته ثم بين الموضوع كله والفهرس جملة .

٣ - ذكر الشيخ بعض القبائل فى الفهرسين معا - أى ضمن القبائل التى وردت لها لغات ، وتلك التى لم ترد لها لغات وهذا يدعو الى العجب ، لأن الفهرسين كما عنون لهما متعارضان . فكيف تذكر قبائل فيهما معا ؟!!

لقد كان بوسع الشيخ للخلاص من هذا الاضطراب أن يصنع فهرسين بديلين لهذين الفهرسين :

أولهما فهرس " للغات المفردة فى كتاب سيبويه " يجمع فيه جميع النصوص التى وردت فى الكتاب ، وعزاها سيبويه الى أصحابها .

ثم فهرسا آخر " للغات غير المفردة فى كتاب سيبويه " يجمع فيه كل النصوص التى وردت منقولة عن العرب ،أو بعض العرب ،أو نحو ذلك من عبارات يفهم منها عدم معرفة القبائل التى قالتها ، ولقد كان وجود هذا الفهرس بالغ الأهمية بالرغم مما يبدو فيه من عدم تحديد للقبائل ، لأن مجرد ذكر هذه النصوص كفيل بأن يدفع بالبحث العلمى خطوة الى الأمام ، فى محاولة لرصد الظواهر اللغوية الواردة فيها و تحليلها ثم محاولة عزوها الى أصحابها عن طريق مقابلتها بالنصوص المماثلة لها فى كتب النحو واللغة ، مما قد يكون معزوا فيها .

" فهرس الأمثال والنماذج النثرية "

صنع الشيخ فهرسين أحداهما للأمثال ، ويقع فى ثلاث صفحات[(١)] والآخر للشواهد النثرية ، ويقع فى خمس صفحات [(٢)]

ويبدو لأول وهلة أن المصطلحين اللذين اختارهما عنوانا هما : " الأمثال " و " الشواهد النثرية " فى حاجة الى تحديد ، لأن الأمثال جزء من الشواهد النثرية فلم خصت بفهرس؟

لقد كان أولى من ذلك أن يضع الشيخ عنوانا آخر تظهر فيه المقابلة بين النوعين واضحة ، أو أن يقدم الشيخ عوضا عن ذلك تحديدا دقيقا لكل من المصطلحين بحيث لا يحدث تداخل بينهما ، ولقد نتج عن عدم تحديد مدلول ما بين المصطلحين قدر من الخلط والاضطراب نكتفى بأن نمثل له بما يأتى :

١ — ذكر عبارات فى أحد الفهرسين يكون موضعها الفهرس الآخر : وهذه جملة من العبارات التى عرضها الشيخ ضمن فهرس الأمثال وأولى بها أن تكون فى فهرس الشواهد النثرية نظرا لعدم وجودها فى كتب الأمثال التى وقفت عليها :

— خطيئة يوم لا أصيد فيه [(٣)]
— كل شئ ولا هذا [(٤)]
— كل شئ ولا شتيمة حر [(٥)]

---

(١) من ص : ٨٩٣ — ٨٩٥ من الفهارس .
(٢) من ص : ٨٩٦ — ٩٠٠ من الفهارس.
(٣) ص : ٨٩٣ من الفهارس وانظر ايضا المستقصى فى امثال للعرب للزمخشرى وجمهرة الأمثال للعسكرى ، وكتاب الأمثال لابن سلام ، وأمثال العرب للمفضل الضبى ، ومجمع الأمثال للميدانى .
(٤) ٨٩٤ من الفهارس وانظر ايضا المصادر السابقة.
(٥) انظر المصادر السابقة.

ولنا بعد ذلك عدد من الملحوظات نجملها فيما يأتى :

أولا : ذكر بعض العبارات فى الفهرسين معًا ومن ذلك :ـ

ـ أغدة كغدة البعير وموتا فى بيت سلولية (١).

ـ أهلك والليل (٢).

ثانيا : عدم استيعاب كل ما ورد فى الكتاب ، ولذلك نماذج عديدة نمثل لها بما يأتى :

١ ـ سقط من الشيخ عدد كبير من الأمثال والشواهد النثرية التي وردت في سيبويه ففهرسة لم يحصر جميع ما ورد فيه ، ومن ذلك :

ـ استتيست الشاة (٣)

ـ استنوق الجمل (٤)

ـ شىء ما جاء بك (٥)

ـ من كذب كان شرله (٦)

٢ ـ كذلك سقط من الشيخ عدد ضخم من الشواهد النثرية ، ولعل مقابلة فهرس الشيخ الخاص بهذه الشواهد بفهرس الأستاذ عبد السلام هارون المقابل له والذى اختار له عنوان " الأساليب النحوية " يدل على ذلك ، فان فهرس الشيخ قد اقتصر على ذكر خمسة وثمانين شاهدا . اما فهارس الأستاذ هارون فقد تجاوز عدد نصوصه ثلاثمائة شاهد (٧).

---

(١) انظر ص : ٨٩٤ ، ٨٩٦ من الفهارس . (٢) انظر ص ٨٩٣ - ٨٩٦ من الفهارس.

(٣) وردت فى كتاب سيبويه جـ٢ / ص : ٤٠٢ ط بولاق

(٤) وقد ورد هذا فى كتاب سيبويه جـ٢ / ص : ٤٠٢ ط بولاق .

(٥) وقد وردت فى كتاب سيبويه جـ١ / ص : ١٦٦ ط بولاق .

(٦) وقد ورد فى الكتاب فى جـ١ / ص ٣٩٥ ط بولاق .

(٧) ص ٨٩٦ ـ ٩٠٠ ، وانظر فهرس الشيخ وقارنه بفهرس الأستاذ هارون جـ ٥ .

ثالثا : يذكر الشيخ في :

فهرسه النص بصورة مخالفة لما ورد في صلب الكتاب ومن ذلك :

- أَطِرِّى إِنَّكِ ناعلة (١)
- إن تأتِنى فأَهْلَ الليل وأهل النهارِ (٢)
- من أنت زيدا وزيدا (٣)
- ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكُحْلُ منه في عين زيد (٤)
- كلاهما وتمرا (٥)

رابعا : الاضطراب في الترتيب :

١ - ذكر الشيخ في فهرس الشواهد النثرية في حرف السين هذه العبارة : " لقد رأى منى عاما أول شيئا ، حتى لا أستطيع أن أكلمه العام بشىء (٦) " ولست في حاجة إلى تعليق على هذا الشاهد في موضعه

٢ - ذكر الشيخ ضمن الشواهد في حرف السين ايضا عبارة سمعت أعرابيا - وهو أبو مرهب - يقول : (كرما وطول أنف) أى أكرم بك وأطول بأنفك .

ومن الواضح أن نص الشاهد هو عبارة " كرما وطول أنف "

---

(١) انظر ص : ٨٩٤ من الفهارس ، وقارن هذا النص بالنص الوارد في صلب الكتاب ١٤٧/١ .

(٢) ص : ٨٩٦ من الفهارس وقارنه بما ورد في صلب الكتاب ١٤٨/١

(٣) ص : ٨٩٩ من الفهارس وقارنه بما ورد في صلب الكتاب ١٤٧/١

(٤) ص : ٨٩٩ من الفهارس وقارن هذا النص بالنص الوارد في صلب الكتاب ٢٣٢/١

(٥) وردت هذه العبارة في سيبويه برفع "كلاهما" ونصبها أى : "كلاهما وتمرا" و "كليهما وتمرا" وقد اقتصر الشيخ في فهرسه على ذكر حالة النصب فقط انظر ص ٨٩٤ من الفهارس

(٦) ص : ٨٩٧ من الفهارس .

وليس موضعه لذلك فى حرف السين ، وكان أولى به أن يوضع فـــى حرف الكاف ، ولكن الشيخ وضعه فى حرف السين ربما رعاية لعبـــاره " سمعت أعرابيا " وجلى أنها ليست جزءًا من الشاهد ، ومثـــل ذلك كثير .(١)

٣- يلحظ أن الشيخ رتب ما فى هذين الفهرسين غالبا على حســـب الحرف الأول فالثانى للكلمة الأولى ترتيبا هجائيا ، ولكنه برغــم ذلك قد اضطرب فى ذكر النصوص الواردة فى الفهرسين :

فمرة يعتبر الزوائد أول الكلمة ، ومرة يهملها ، ومرة يرتـــب على حسب المادة الأصلية للكلمة ، ومرة يرتب على حسب حروفهـــا بصرف النظر عن أصالتها وزيادتها ، بل انه قد يتجاوز ذلـــك الى زيادة بعض الكلمات على الشواهد مع مراعاتها .

وحسبى أن أمثل لذلك بما يأتى :

رتب الشيخ هـذه المجموعة من الشواهـد متوالية علـــى النحو الآتـى :

- قال بعض العرب " اللهم أشركنا فى دعـوى المسلمين " .(٢)
- قول العرب : أخذ بنو فلان من بنى فلان ابلا مائة .(٣)
- قول العرب : لا مال له قليل ولا كثير .(٤)
- قول العرب : والله لأفعلن كذا وكذا .(٥)
- قولهم : خذه بحكمه .(٦)

---

(١) انظر مثلا ص : ٨٩٧ ، ٨٩٩ من الفهارس .
(٢) " ص : ٨٩٧ من الفهارس .
(٣) " ص : ٨٩٨ من الفهارس .
(٤) الصفحة السابقة من الفهارس
(٥) نفس الصفحة والمصدر
(٦) الصفحة نفسها

ولست فى حاجة الى أن أصل الى ما فى هذا من اضطراب يتمثل فى أمرين :-

أولهما : أنه جعل عبارة قول العرب جزءا من الشواهد ، وذلك غير صحيح ، ولا تتميز هذه الشواهد عن غيرها من بقية الشواهد فى أنها جميعا عبارات نطق بها العرب .

والثانى : أن هذه النصوص نفسها كان ينبغى أن توزع على الأبواب الملائمة لكلماتها الأولى دون جمعها فى مكان واحد .

* * *

* *

*

المبحث الثالث

فهارس مسائل النحو في كتاب معاني القرآن للفراء

نشرت هذه الفهارس في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية " في العددين الثالث عشر، والرابع عشر ١٣٠٣-١٣٠٤هـ

وقد شغلت هذه الفهارس نحو ست وعشرين صفحة [1]، وبدأت بكلمة تقع في نحو ثلاث صفحات ذكر فيها الشيخ الأسباب التي حدت به إلى وضع هذه الفهارس، وأهمية كتاب معاني القرآن للفراء، وقد اعترف في هذه الكلمة بأمرين على جانب من الأهمية.

أولهما: أنه قرر أن ما قد عقد العزم عليه عقب صدور الجزء الثالث من كتاب معاني القرآن للفراء أن يقوم بفهرسة الشعر ومسائل النحو في هذا الكتاب، ووضع أوراقا بيضاء في أول الجزء الثالث عند تجليده استعدادا لذلك، [2] ثم يضيف: " ثم أخبرني بعض الزملاء بأن الأستاذ عبد الأمير محمد أمين الورد الأستاذ بكلية الآداب بجامعة بغداد قام بفهرسة الشعر، ونشر ذلك في مجلة المورد العراقية، فنقلت هذه الفهرسة إلى أوراقي "

ثانيهما: أن الشيخ قد قرر صراحة أن ما صنعه من فهارس لكتاب الفراء لا يحوي كل ما ورد فيه من مسائل فهو يقول صراحة " ولست أزعم أن هذه

---

(١) من ص ١٨٩ - ٢١٦ من العددين المذكورين للمجلة (وهما في مجلد واحد)
(٢) ص ١٨٩

الفهرسة قد أحصت كل ما تحدث عنه الفراء فى كتابه "(١) ويعلل لذلك بقوله : " لأن الفراء له منهج انفرد به ، وهو أن يكثر من ذكر آيات فى غير موضعها ، كما كانت له موهبة بارعة فى معرفة الأساليب القرآنية التى يمكن الحديث عن وجوهها الاعرابية مرة واحدة وفى موضع واحد ".(٢)

وهذا تعليل غير مقنع ، لأن الأصل فى فهرسة المسائل الاهتمام بموضوع المسألة بصرف النظر عن النصوص التى ترد فيها ، سواء أكانت نصوصا قرآنية أم نصوصا من الحديث أم غير ذلك من المأثورات اللغوية النثرية والشعرية .

وما ذكره الشيخ من صعوبة أمر صحيح لو كان الفهرس يتناول شواهد المسائل ، أما والقصد تحديد مواضع المسائل ذاتها بغض النظر عن شواهدها فالأمر مختلف ، اذ لن يتضمن الفهرس حينئذ الا بيان أرقام الصفحات التى ورد فيها لتلك المسائل ذكر. وبذلك يظل عدم استيعاب مسائل الكتاب - باعتراف الشيخ - عملا لا سبيل الى اساغته بحال .

وتبدأ الفهارس بعرض للمسائل النحوية يقع فى نحو أربع عشرة صفحة (٣) ، ثم فهرس " للحروف والأدوات " يقع فى نحو خمس صفحات (٤) ثم فهرس " لمسائل الصرف " يقع فى نحو خمس صفحات " (٥)

وأول ما يلحظ على هذه الفهارس العنوان الذى نشرت به وهو : " فهارس مسائل النحو فى كتاب معانى القرآن للفراء " (٦) . فان هذا العنوان يقصر عن الاشارة الى موضوع الفهارس فضلا عن أن يكون محيطا بها ، فانه اذا أمكن أن يدل على الأدوات عن طريق اللزوم

(١) انظر ص ١٨٩
(٢) المصدر نفسه .
(٣) ١٩٣ - ٢٠٧
(٤) ٢٠٧ - ٢١١
(٥) ٢١١ - ٢١٦
(٦) ص ١٩٣ من الفهارس .

باعتبار أن هذه الأدوات من ضمن مباحث علم النحو ، فانه لا يمكن أن يدل على مسائل الصرف ، وتشغل حيزا لابأس به فى هذه الفهارس.

ولعل العنوان الذى نشرت به هذه الفهارس ليس من وضع الشيخ، اذ ان نشرها قد تم بعد وفاته ، وقد يؤيد هذا أنّ الصفحة الأولى من الفهارس بعد المقدمة قد ورد فيها العنوان بصورة مختلفة على النحو الآتى :- (فهارس فى كتاب معانى القرآن للفراء)[1] . وان كان مما يؤخذ على هذا العنوان - مع ذلك - اغفاله عنوانا أول كان ينبغى ان تبدأ به الفهارس بعد هذا العنوان ، ينص على "المسائل النحوية" .

ولى على هذه الفهارس جملة من الملحوظات أشير الى أهمها فيما يأتى :

أولا : موضوع هذا الفهرس "المسائل النحوية أو الصرفية أو الأدوات" ، والأصل فى وضع مثل هذا الفهرس تحديد المسألة أو الموضوع ، وليس النص اللغوى الذى يتصل به ، ولكن الذى يشيع فى هذا الفهرس عكس ذلك اذ ذكرت فيه آيات كثيرة دون تحديد للمسألة أو المسائل التى وردت بسببها فى الكتاب ، وحسبى أن أمثل لذلك بما يأتى :

- رَبِّ ارْجِعُونِ [2]
- هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّى [3]
- وطَفِقَا يَخْصِفَانِ [4]
- وكلُّ شَىءٍ فَعَلُوهُ فى الزُّبُرِ [5]
- بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا [6]
- والمُقِيمِى الصلاةِ [7]

(١) ص ١٩٣ من فهرس الفراء..
(٢) ص ١٩٤ من فهارس الفراء .
(٣) الصفحة نفسها من فهارس الفراء .
(٤) ص ١٩٦ من الفهارس للفراء .
(٥) ص ١٩٨ " "
(٦) الصفحة نفسها .
(٧) ص ٢٠٠ من الفهارس .

- لا يذوقون فيها الموت إلّا الموتة الأولى (١)
- والسموات مطويات بيمينه (٢)
- يا جبال أوبي معه والطير (٣)
- ما أنتم بمصرخيّ (٤)

ثانيا : الوضوح فى التعبير خصيصة يجب الإلتزام بها فى الفهرسة ، نظرا لأن قصور العبارة عن الإشارة الى المسألة أو غموضها فى الدلالة عليها يعد قصورا فى الفهرس ، اذ يهدر وقت الباحث وجهده ، فيضيع بذلك الهدف المرجو من صنع الفهرس والغاية المتوخاة منه ، ولكن الملحوظ أنّ الشيخ قد ذكر بعض المسائل فى الفهرس بعبارات تتسم بالقصور فى الدلالة عليها ، وحسبنا أن نمثل لذلك بما يأتى :-

- عِضين (٥)
- قُلين (٦)
- بُرين (٧)
- مترافعان (٨)
- ما كان لزيد أن يغلّ (٩)
- ذِكْرُ "كان" وحذفها فى هذا الموضع سواء (١٠)
- لا تحسبن أنك عاقل إنك جاهل (١١)
- مطرنا ما زبالة فالثعلبية ، وله عشرون ما ناقة فجملا : العرب إذا ألقت بين من كلام يصلح الى فى أخره نصبوا الحرفين المخفوضين ببين وبالى نحو : هى أحسن الناس ما قرنا فقدما (١٢) !!!!

---

(١) ص ٢٠١ من الفهارس

(٢) الصفحة السابقة .

(٣) ص ٢٠٢ من الفهارس

(٤) ص ٢٠٣ من الفهارس .

(٥) ص : ١٩٣ من الفهارس .

(٦) الصفحة نفسها .

(٧) " "

(٨) ص ١٩٥ من الفهارس .

(٩) ص ١٩٦ من الفهارس .

(١٠) نفس الصفحة السابقة .

(١١) الصفحة السابقة

(١٢) ص ٢٠٠ من الفهارس .

- لا يستثنى بإلا شيئـــان[١] ؟ !!
- قال ابْنَ أمَّ وابن أمِّ . ؟ [٢]
- المصدر على فاعلـه ؟ [٣]
- فَـزَيَّلْنــَـا ؟ [٤]

ثالثـا : بالرغم من أن الاطار العام لهذه الفهارس يتمثل فى ثلاثة أنواع رئيسيـة هـى : مسائل النحو ،والحروف والأدوات ، ومسائل الصرف - وكان مقتضى هذا التمييز بين موضوعات كل فهرس - فان الشيخ مع ذلـك خلط بعض الأبواب ، ونمثل لذلك بما يأتى :

١ - نقل عددا من الموضوعات الصرفية الى فهرس المسائل النحويـة ومن ذلك ما ورد فى هذا الفهرس عن المصادر فقد ذكر فيها :

- المصدر على فعال [٥]
- واسم المصـــدر [٦]

وهما موضوعان صرفيان فمكانهما مسائل الصرف .

٢ - فى مقابل ذلك ذكر فى " أبنية المصادر " وهو باب صرفـــى الموضوعات الآتية وهى موضوعات نحوية :

- اضافة المصدر للمفعول ، ورفع الفاعل ، والعكس [٧]
- اضافة المصدر للمفعول ، وحذف الفاعل [٨]
- عمل المصدر النصب [٩]

٣ - ذكر من بين مسائل الصفة المشبهة فى النحو بعض ما يتصـــل

---

(١) ص ٢٠١ من الفهارس
(٢) ص ٢٠٢ من الفهارس
(٣) ص ٢١٢ من الفهارس
(٤) ص ٢١٤ من الفهارس
(٥) ص ٢٠٣ من الفهارس .
(٦) ص الصفحة نفسها ، وقد تكرر ذكره ايضا فى صفحة ٢١٢ من الفهارس .
(٧) ص ٢١٢ من الفهارس .
(٨) الصفحة نفسها .
(٩) نفس الصفحة .

بنيتها وموضوعها الصرفى مثل :

- حذِر وحذُر ، عجِل وعجُل ، فطِن وفطُن .(١)
- لم أسمع تكد ، ولكن سمعت : حذِر وحذُر ، وأشِر، وأشُر، وعجِل وعجُل (٢)

٤ - ذكر ضمن اسم التفضيل فى مسائل النحو بعض مسائله الصرفية مثل :

- أفعل التفضيل على غير بابه . (٣)
- التعجب والتفضيل من الألوان (٤)

رابعا : ثمة اضطراب فى ترتيب بعض المسائل وبعض الأبواب فى داخل كل نوع من أنواع الفهارس الثلاثة وحسبنا أن نمثل لذلك بما يأتى :

١ - ذكر فى باب المبنى والمعرب من المسائل النحوية موضوعات لا علاقة لها بالبناء والاعراب مثل :-

- الواحد بمعنى الجمع (٥)
- الاخبار بالجمع عن المفرد (٦)
- التقى الماء : الماء يكون واحدا وجمعا فجاز (التقى كذلك) . (٧)

- أحد : للواحد وللجمع (٨)

٢ - فصل الشيخ فى باب الاضافة بين بعض مسائل الباب وبقيتها

---

(١) ص ٢٠٤ من الفهارس
(٢) الصفحة نفسها .
(٣) ص ٢٠٣ من الفهارس .
(٤) الصفحة نفسها .
(٥) ص ١٩٣ من الفهارس .
(٦) الصفحة نفسها .
(٧) ص ١٩٣ من الفهارس .
(٨) ص الصفحة نفسها .

من المضاف الى ياء المتكلم بعدد من أبواب النحو الأخرى التى لا علاقة لها بالاضافة وهى :

— حروف الجر ، والاستثناء ، والمفعول المطلق ، والحال والتمييز ، والعدد ، والمنادى ، والقسم .(١)

٣ — ذكر فى باب جمع التكسير عددا من المسائل التى ليست ضمن موضوعات هذا الباب مثل :

— أبابيل ، الشماطيط ، العباديد ، الشعارير لا يفرد لهما واحد (٢)

— لم أسمع بواحد الزبانية (٣)

— الجماع يعنى الجمع (٤)

٤ — بالرغم من أن فهرس المسائل النحوية يخضع بصورة عامة لترتيب " ابن مالك " — وهو الترتيب الذى التزم به الشيخ فى صنع فهارسه للمقتضب ، ولكتاب سيبويه — فان هذا الترتيب قد اضطرب فى عدد من المواضع ، وحسبنا أن نشير من بينهما إلى أن وضع (أبواب المجرورات) قد تداخل مع (أبواب المنصوبات) فمن ذلك أنه بعد أن ذكر المفعول به والمفعول لأجله ، والظروف ، وهى من " أبواب المنصوبات " ، انتقل — بعد ذلك — إلى ذكر الاضافة ، وحروف الجر ، وهما من " أبواب المجرورات " ثم عاد — بعد ذلك — إلى باقى المنصوبات ، فذكر (الاستثناء) ، و(المفعول المطلق) ، (والحال) ، (والتمييز) ، (والعدد) ، والمنادى) .

ثم عاد مرة أخرى إلى المجرورات حين عقد للقسم بابا .(٥)

---

(١) ص ١٩٩ — ٢٠٣ من الفهارس

(٢) ص ٢١٥ من الفهارس .

(٣) الصفحة نفسها .

(٤) الصفحة نفسها .

(٥) ص ١٩٨ — ٢٠٢ من الفهارس .

خامسا : الأصل فى ذكر الفهارس ترتيب الموضوعات وإتصالها معا ، بحيث تتوالى المسائل بالموضوع الواحد ، ولكن الشيخ قد مزق فى بعض الأحيان - مسائل الباب الواحد أو الأداة الواحدة بحيث تناثرت فى أكثر من موضع ، ونمثل لذلك بما يأتى :

١ - عند تناوله " لأن المؤكد ، " [1] عرض مسائلها على النحو الآتى :-

- " جواب أنّ " يقترن باللام كجواب " لو "
- كسر همزة " إنّ " بعد القول .
- فتح همزة " أنّ " وكسرها .
- ذلك و " ان " الفتح والكسر .
- تكسر همزة " إن " بعد المنادى الظاهر .
- فتح همزة " ان " وكسرها فى سورة " الجن "
- الفتح والكسر مع " فاء الجزاء "
- الفاء فى خبر " إنّ "

ولعل هذا العرض وحده ، كفيل بالتدليل على ما فيه من تمزيق وعدم توال .

٢ - حين عرض الشيخ للفاء [2] عرضها فى مواضع متفرقة بدلا من أن يجمعها فى موضع واحد ، فقد ذكر بعض أحكامها مع الأداة " ان " وذكر بعضا آخر عند تناوله (ثم) ذكر بعضا ثالثا عند تناوله للفاء نفسها ، ومما ذكره عند تناوله إياها ما يؤكد تمزيقه لأحكامها ، وعدم حرصه على توالى هذه الأحكام وتتابعها ونكتفى بالتمثيل لذلك بما يأتى :

- زيادة " الفاء " فى خبر اسم الموصول !!
- الواو " الفاء !!
- العرب قد تستأنف " بالفاء " كما تستأنف " بالواو " .

---

(١) ص ٢٠٨ من الفهارس

(٢) ص ٢٠٩ من الفهارس.

- حذف " فاء " الجواب •
- تقع " الفاء " بعد قال • ويجوز حذفها •
- فاء السببية •
- الكثير الرفع بعد فاء الجزاء •
- فاء السببية فى جواب " لعل " •
- الرفع بعد فاء السببية •
- الاستئناف " بالفاء " فى جواب الأمر " حسن •
- فاء السببية فى " جواب لـو " •

ونحسب أن ذكر هذه الأمثلة وحده كاف للدلالة على هذا الملحظ فى هذه الفهارس •

سادسا : لا يفوتنا أن نشير فى ختام هذا العرض الى وقوع عدد كبير من الأخطاء الاملائية واللغوية، واذا جاز الاغضاء عن الأخطاء الإملائية — وهى كثيرة — لصدور الفهارس بعد وفاة الشيخ • وعدم عناية المصحح بتصويبها • فإنه لا يجوز بحال الإغضاء عن الأخطاء اللغوية الواردة فيها لأن وقوع هذه الأخطاء لا يمكن قبوله فى عمل على فضلا عن أن يكون منسوبا للشيخ " عضيمة " — رحمه الله — وحسبى أن أذكر هذه الأمثلة من الصفحتين الأوليين فقط من الفهارس :—

١ — "جميع (قليل) و (كثير) جمع مذكر سالم " (١)
والافصح أن يقول : جمع (قليل و (كثير) جمع مذكر سالما •

٢ — "العرب تأمر الواحد بما تأمر به الاثنان " (٢)
والافصح أن يقول : بما تأمر به الاثنين •

٣ — " ضمير الفصل يكون قبله كان وإن " (٣)
والافصح أن يقول : يكون قبله "كان " أو " إن " •

---

(١) ص ١٩٣ من الفهارس •
(٢) الصفحة نفسها •
(٣) ص ١٩٤ من الفهارس •

الفصل الثانى

الفهارس غير المنشورة
عرض وتعريف

الفهـــارس غـــير المنشـــورة

كان من أهداف زيارتى لمكتبة الشيخ فى حلوان الحصول على معلومـات مفصلة عن الأعمال العلمية التى لم تنشر ، وقد أتيح لى زيارة المكتبـة أكثـر من مرة ولحظت أنها لا تضم عددا كبيرا من الكتب ، فإن الكتب التى فيهـا موضوعة فى ثلاث مكتبات ، ولحظت أيضا أنها تخلو أو تكاد من الكتـــب والدراسات الحديثة على اختلافها ، سواء أكانت فى مجال اللغة أم النحـو أم غيرها من العـلوم .

كما لحظت - أيضا - أن المكتبة تحتوى على عدد من البطاقات التـى تتضمن فهارس متنوعة سيأتى ذكرها بالتفصيل .

وهذه البطاقات مختلفة شكلا ومادة ، فمنها ما هو كراسات ومنها مـا هو جذاذات منفصلة مرتبة فى مجموعات ، ولكن هذه البطاقات لم تكن موضوعة فى مكان واحد ولا طبقا لترتيب بعينه ، فـــمنها ما هو موضوع علـى بعض رفوف المكتبة، ومنها ما هو موضوع فوقها، ومنها ما هو موضوع بيـن الكتب التى تحتويها، ومنها قدر كبير نسبيا كان موضوعا فى دولاب صغيـر مغلق فى أحد أركان المكتبة ،[1] ولم يتح لى التعرف على محتوياته بدقـة كاملة ، نظرا لعدم تعاون الأسرة معى فى هذا المجال وحرصها على عـدم تمكينى من الاطلاع على المحتويات بالتفصيل ، الأمر الذى اضطررت معـه الى الاكتفاء بالتعريف بنموذج واحد من محتوياته كما سيأتى فى موضوعه .

وقد عانيت عناء شديدا فى محاولة جمع هذه البطاقات وتصنيفهـا لتقديم صورة واضحة عنها .

ويحسن قبل أن أعرض لهذه الفهارس التى لم تنشر أن استعرض مـا ذكره الشيخ فى مقدمة فهارس سيبويه[2] من معلومات حول ما أنجزه من فهـارس نص صراحة على وجودها فى مكتبتـــه حيـــث ذكـر - رحمه الله -

---

(١) انظر الوصف الاجمالى لحجرة المكتبة فى التمهيد ، وبعض الصـور الفوتوغرافية لها فى الملحق .

(٢) انظر مقدمة الفهارس ص ٣ - ٥ .

١٠ - الكامل للمبرد .

١١ - أمالي الشجري .

١٢ - مجالس ثعلب .

١٣ - الاقتضاب لابن السيد البطليوسي .

١٤ - شرح أدب الكاتب للجواليقي .

١٥ - البرهان للزركشي .

١٦ - بدائع الفوائد لابن القيم .

١٧ - ألف با للبلوي .

١٨ - إصلاح المنطق لابن السكيت .

وبالرغم من تفتيش المكتبة في زياراتي المتكررة لها فإنني لم أعثر على مجلدات هذه الأعمال .

وكل ما عثرت عليه في هذا المجال كراسات وبطاقات منفصلة وموضوعة في شكل مجموعات متميزة .

ولا أدري هل كان الشيخ يقصد بعبارة (مجلد) التي وردت في ذكره لهذه الفهارس حقيقتها أو أن المسألة من قبيل التجوز في التعبير .

وقد أكدت لي أسرة الشيخ أن المكتبة على حالها دون أي تغيير من حياة الشيخ حتى اليوم، وقد استبعدت لذلك أن تكون هذه المجلدات قد فقدت ، ولذلك أرجح أن تكون المسألة من قبيل التجوز في التعبير ، وقد يؤكد هذا أنني عثرت على بطاقات لبعض الفهارس التي ذكر الشيخ أنها في مجلدات ، ومما عثرت عليه فهارس خزانة الأدب وسيأتي ذكرها في موضعها من هذا البحث ، فقد عثرت على فهرس لموضوعات الخزانة يقع في ثلاث وعشرين بطاقة ، وفهرس للشواهد الشعرية يقع في ثمانين بطاقة .

على أنني لا أستطيع أن أقطع برأي في هذه المسألة ، لاحتمال أن تكون المجلدات التي أشار اليها الشيخ كانت في صحبته في الرياض ولم تنقل الى القاهرة بعد وفاته .

وثمة مسألة أخرى لا بد من الاشارة اليها فى هذا المجال ، وهى أننى لم أعثر فى مكتبته على عدد من الفهارس التى أشار اليها ، فلم أجد ما يشير الى صنع فهارس مستقلة للكتب الآتية :

١ – المخصص لابن سيده .
٢ – الخصائص لابن جنى .
٣ – مغنى اللبيب لابن هشام .
٤ – الاشباه والنظائر للسيوطى .
٥ – شرح المفصل لابن يعيش .
٦ – شرح الكافية للرضى .
٧ – نتائج الفكر للسهيلى .

كذلك لم أجد فى المكتبة فهارس مستقلة للمسائل النحوية التى قرر الشيخ أنه صنعها للكتب الآتية :

١ – أمالى ابن الشجرى .
٢ – مجالس ثعلب .
٤ – الإقتضاب لابن السيد .
٥ – شرح أدب الكاتب للجواليقى .
٦ – البرهان للزركشى .
٧ – بدائع الفوائد لابن القيم .
٨ – ألف با للبلوى .
٩ – إصلاح المنطق لابن السكيت .

إن هذه المجوعة الضخمة من الفهارس التى ذكرها الشيخ ليس لها وجود على نحو ما ذكر .

فان الفهارس التى احتوتها مكتبته لا تضم فى مجموعها " كثيرا من المجلدات والكراسات والآف البطاقات " كما قال . وكل ما عثرت عليه مجموعات محدودة من الكراسات والبطاقات فضلا عن مجموعة أخرى لا تكاد تصل الى هذا القدر هى التى احتواها الدولاب الصغير الذى سبقت الاشارة اليه فى مكتبة الشيخ[١].

كما أن ما ذكره الشيخ عن وضع فهارس مستقلة للمسائل النحوية الواردة فى عدد كبير من الكتب مثل " الكامل وأمالى الشجرى وما بعدهما " لا يعبر عن الواقع الذى وجدته بالفعل ، والذى سأعرض له بعد حين .

ثمة مسألة أخرى لا بد من الاشارة اليها فى هذا المجال ، وهى أننى قد عثرت - ضمن الفهارس - على فهارس لكتب أخرى لم يذكرها الشيخ فى مقدمة فهارس سيبويه ومن ذلك :

١ - فهرس شعراء حماسة البحترى وقوافيهم .

٢ - جزء من فهرس البحر المحيط يتضمن :

أ - بعض الكلمات اللغوية .

ب - بعض المسائل النحوية والصرفية .

ج - بعض القراءات .

٣ - الاشارة فى بعض فهارس المسائل النحوية الى اعجاز القرآن للباقلانى واعجاز القرآن للرافعى ، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ، والتبيان للعكبرى . وهذه كلها لم يرد لها ذكر فى مقدمة فهارس سيبويه .

---

(١) انظر ص ١٣٦ من هذه الرسالة .

وقد يشـــــير ذلك الى أن الشيخ قد صنع هذه الفهارس بعـد اصدار فهارس كتاب سيبويه ، وإن كنت أتحفظ فى قبول هذا الاحتمال ، نظرا لأن إفادة الشيخ من البحر المحيط ، ونقله عنه فى كتابه "دراسات لأسلوب القرآن الكريـم" سابقتان على اصدار فهارس كتاب سيبويه مما يرجح أن الشيخ كان قد صنع فهارس لكتاب البحر المحيط دون أن يشير اليها - فى مقدمتـه لفهارس سيبويه - فهل الأمر كذلك بالنسبة لبقية الفهارس التى وجدتهـا مما لم يشر اليه فى مقدمة كتاب سيبويه ، أو أن هذه الفهارس قد صنعـت بعد كتابـة مقدمته تلك .

إن الأوراق والبطاقات التى كتبت فيها هذه المجموعة الأخيرة مـن الفهارس قديمة نسبيا ، وإن كان قدمها لا ينهض دليلا على قدم صنع الفهارس المكتوبة فيها ، اذ قد عثرت فى المكتبة على عدد من البطاقات البيضـاء المعدة للفهرسة - مما يرجع عمره الى فترة زمنية قديمة نسـبيا .

وننتقل الآن الى ذكر ما وجدته من فهارس غير منشورة فى مكتبـة الشيخ ، ويمكن تقسـيم هذه الفهارس الى مجموعتين متميزتيـن :

المجموعة الأولى :

فهارس مسائل النحو والصـرف .

المجموعة الثانيـة :

فهارس لكتب متنوعـة :

أما فهارس مسائل النحو والصرف فإنها تضم بدورها نوعين :

النوع الأول : نقول نصية من مصادر مختارة فى مسائل نحويـة وصرفيـة متفرقـة .

وتقع هذه النقول فى (١٥٩) بطاقة ، تسع وخمسين ومائة بطاقة .

النوع الثانى : اشارة إلى بعض المسائل النحوية والصرفية فـــي عدد من المصادر المتفرقة ٠
وتقع فى أربع وخمسين ومائة بطاقــــة ٠

والفارق بيـن النوعين أن الشيخ كان ينقل فى أولهما النصوص التـى تتصل بالمسألة كاملة بحيث تغنيه البطاقة عن الرجوع إلى الكتب الأصلية ٠

أما النوع الثانى ٠ فإن الشيخ كان يكتفى بالإشارة إلى موضع المسألـة فى المصادر المحددة فى البطاقة دون أن ينقل شيئا يتصل بالمادة العلمية ٠

وأغلب الظن أن النوع الأول كان نتائج عملية التدريس ٠ وقد يكون من بين أسباب ذلك أيضا عدم احتواء مكتبة الشيخ على الكتب التى استقيت منها تلك المادة العلميـة فى الفترة التى صنع فيها هذا الفهرس ٠

وسنعرض فيما يأتـى لكل نوع من هذين النوعيـن من فهـــارس المسائل النحوية والصرفيـــة ٠

* * *

النوع الأول: تضمن هذا النوع ـ الذى يقع فى تسع وخمسين ومائة بطاقـة ـ نقولا نصية من عدد من المصادر المختلفة فى المسائـــل الآتيــــة :

١ ـ التميـــيز ٠

٢ ـ العـــدد

٣ ـ المنادى ٠

٤ ـ الاستغاثة ٠

٥ ـ الندبـــة

٦ ـ الترخيــم ٠

٧ - الاختصاص .

٨ - التحذير .

٩ - الاغراء (١)

وسأعرض فيما يأتي للبطاقات التي فهرست فيها كل مسألة من المسائل السابقة :

أولا : التمييز :

عرضت موضوعات التمييز في سبع وعشرين بطاقة نقلت في مجموعها المادة العلمية لهذا الباب من المصادر الآتية :

- شرح الرضي للكافية .
- شرح المفصل لابن يعيش .
- المقتضب للمبرد .
- أمالي ابن الشجري .
- الكليات لأبي البقاء .
- الأشباه والنظائر للسيوطي .
- الأشباه والنظائر للسيوطي
- المغني لابن هشام .
- البحر المحيط لأبي حيان .
- الخضري .

---

(١) أرجح أن تكون مجموعات البطاقات الموضوعة في الدولاب الصغير في المكتبة - والتي لم تيسر لي الأسرة الاطلاع الدقيق عليها - تتناول فهرسة أبواب نحوية أخرى على نفس النمط . لكن يبقى مع ذلك تساؤل حول مدى استيعاب بقية أبواب النحو في هذه البطاقات .

ويؤسفني - حقا - أنني لم أتمكن حتى من مطالعة عناوين بعض البطاقات برغم الحاحي الشديد على أسرة الشيخ في ذلك .

وهذا نموذج لذلك :

- قال فى بطاقة : التمييز قد يكون غير محول أصلا كتمييز التعجب (لله دره فارسا) ونحوه بناء على أنه من تميز النسبة وككرم زيد رجلا أو ضيفا ان كان هو الضيف فانه غير محول عن شئ ولا يصح تحويله عن الفاعل بتقدير أن الأصل كرمت رجولية زيد أو ضيافته لأن هذا المصدر عين التمييز فان كان الضيف غير زيد كان محولا عن الفاعل ومنه مثلا : ملأ الاناء ماء بناء على أن المحول عن الفاعل لا بد من صحة كونه فاعلا للفعل المذكور اما على الاكتفاء بصحة كونه فاعلا ولو للازم المذكور ، وهو التحقيق محول عن الفاعل والاصل ملأ الماء الاناء .

والضابط متى كان المنسوب اليه الحكم ظاهرا نفس التمييز فى المعنى كان غير محول اصلا كنعم رجلا زيد وما أحسن زيدا رجلا وإن كان في المعنى فاعلا في الأول ومفعولا فى الثانى بخلاف ما احسن زيدا أدبا فإنه محول عن المفعول أى ما احسن أدب زيد لأنه غير منسوب اليه الحسن فى المعنى . م الخضرى ١/٢٢٣

- قال فى بطاقة : تمييز النسبة غير المحول اصلا وان كان فاعلا أو مفعولا فى المعنى نحو: لله درك فارساً وابرحتَ جاراً وما احسنَ زيداً رجلاً . يجوز جره بمِن وان كان فى الأولين فاعلا فى المعنى لأن مدلول الضمير والظاهر شئ واحد اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا وفى الثالث مفعولاً معنى لأنه عين ما قبله .
ومن الجر يا ِ سيداً ما أنت من سيدٍ وكذا يُجَرُّ فى نعمَ رجلاً لأنّه غيرَ محولٍ .

فَنِعْمَ المرءُ مِنْ رجلٍ تهامِى

م الخضرى ١/٢٢٥

- قال فى بطاقة : كَرُمَ زيدٌ ضيفاً

١ - إن كانَ زيدٌ هو الضيفُ احْتَملَ الحالَ والتمييز والأحسن عند قصد التمييز ادخال (مِنْ) عليه
شُمُنّى ٢/٢٢٠، المغنى ٢/٨٧+١٣٠+١٣١ ، الرضى ٢/١٠٢

٢ - هذا خاتمٌ حديداً الأرجح التمييز المغنى ٢/١٣٠ ، شُمُنّى ٢/٢٢٠ .

ان كان الضيف غير زيد فهو تمييز محوّل عن الفاعل يمتنع أن تدخل عليه (من) وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالأحسن ادخال (من) وهو غير محوّل . أبو حيان ٢/٨٩ .

ثانيا : العدد .

عرضت موضوعات العدد فى تسع وأربعين بطاقة . نقلت بعض المادة العلمية لموضوعات هذا الباب من المصادر الآتية :

- الكليات لأبى البقاء .
- شرح الرضى للكافية .
- شرح المفصل لابن يعيش .
- الأشباه والنظائر .
- طراز المجالس .
- أسرار العربية .
- أمالى ابن الشجرى .
- المقتضب للمبرد
- كتاب سيبويه .

- المواهـــب الفتحيـــة •
- خزانـــة الأدب •
- الانصـــاف •

وهذا نمـــــوذج لذلـــك :

- قال في بطاقة: العدد اذا لم يذكر تمييزه يذكّر مع المذكـــر ويؤنث مع المؤنث عند ابن مالك. طراز المجالس ص ١٦٦
تمييز العدد سيبويه ١/١٠٥ + ٢/١٧١
الكليـــات ٣٣٠ + ٤٠

- قال في بطاقة: الأعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت أعلاما لا تنصرف ستةٌ ضعفُ ثلاثة. الرضى ٢/١٢٧ •
لا يفصل بين العدد وتمييزه بخلاف كم • المقتضب ٢٤٤ •

- قال في بطاقة: هذا عشرون درهما نصفين أو نصفان ، الوجـــه في نصفين الرفع ، لأنهما صفة للعشرين وليس ما يميز جنـــس العشرين من سائر الأجناس ، والنصب بعد ذلك جائز علـــى التمييز والرفـــع أجـــود • الأشباه ٣/٥٠

ثالثا : المنادى •

عُرِضَت موضوعات المنادى في خمس وأربعين بطاقة نقلت مادتهـــا العلميـــة من المصادر الآتيـــة :

- شرح الكافيـــة للـــرضى •
- الكليـــات لأبي البقـــاء •
- الخصـــائص لابن جنـــى •

- المفصل لابن يعيش .
- المقتضب للمبرد .
- كتاب سيبويه .
- امالى ابن الشجرى .
- الأشباه والنظائر للسيوطى .
- المغنى لابن هشام .
- الخزانة .

وهذا نموذج منها :

- قال فى بطاقة: المعارف: كلُّها إذا نوديت نكرت .
الرضى ١/١٢٨ ، الكليات : ٣٣١

- وقال فى بطاقة : يرى المبرد أن الأعلام تنكر ثم تعرف بالنداء وقال مثله المازنى فى اسم الاشارة. الرضى ١/١٢٨ . ، أمالى الشجرى ١/٢٧٢ ، الكليات ٢٦٢
نداء أسماء الله الحسنى. الشجرية ١/٢٧٣

قد يكون النداء ذما للمنادى . الشجرية ١/٢٧٣

قد ينادى الغائب وانت تكتب اليه . أمالى الشجرى ١/٢٧٤
أن النداء انما يصحب فى الأكثر الأغلب الأمر وما جرى مجراه من الطلب والنهى. أمالى الشجرى ٢/١٥٢ + ١٥٥

- وقال فى أخرى: لا تجوز اضافة المنادى الى ضمير المخاطب، ويجوز فى المندوب ، لأن المندوب غير مخاطب. المقتضب٤٢١ .

المنادى يعامل معاملة المخاطب .
يا أيها الذكرُ الذى قد سُؤْتَنِى
وفضحتني وطردت أم عياليـــا
الأشباه ٤/١٣٧

- وقال فى بطاقة: كثر حذف الياء فى القرآن من الرب تنزيها وتعظيما ، لأن فى النداء طرفا من الأمر . الكليات ١٩٢ .
الأكثر حذف الياء وكذلك جاء فى القرآن وجاء اثباتها فى "يا عبادى فاتقون " المقتضب ٤٢١ .
قرئ " لكم دينكم ولى دين " بالاسكان والحركة .
المقتضب ٤٢١

رابعا : الاستغاثة :

عرض الشيخ موضوعات الاستغاثة فى ثلاث بطاقات نقلت مادتها العلمية من المصادر الآتية :

- كتاب سيبويه .
- المقتضب للمبرد .
- ابن يعيش .
- الرضى .
- الكليات لأبى البقاء .
- الخزانة .
- الخصائص .

وهذه هى الموضوعات الواردة فى هذه البطاقات :

١ - تناولتُ بطاقة تحليل بعض العبارات المأثورة فى الاستغاثة مثل : يا للعجب ، يا للماء ، يا للدواهى ، نقلا من كتاب سيبويه ١/٣١٩ - ٣٢٠

٢ - وتناولت بطاقة تحليل قول الشاعر :
اذا الداعى المثوب قال يا لا
نقلا من كتاب الخصائص لابن جنى ١/٢٨٤

٣ - وتناولتْ بطاقة عدد من الموضوعات المتصلة بالاستغاثة ، مثل :

- اختيار اللام للاستغاثة نقلا عن الرضى ١/١٢١
- فتح لام الاستغاثة وكسرها "
- متعلق لام الاستغاثة "
- تعليل فتح لام المستغاث وكسر لام المستغاث لأجله نقلا من المقتضب .

خامسا : الندبة :

عرض الشيخ مسائل هذا الموضوع في ست بطاقات نقل مادتها العلمية من المصادر الآتية :

- شرح الرضى .
- المقتضب .
- سيبويه .
- الانصاف .

وهذا نموذج منها :

١ - تناول في بطاقة ثلاث مسائل ، هي :

- تحليل عبارة (واغْلامَكِيه) و(واغْلامَهُوه) .نقلا من الرضى ١/٢٤٢
- الكلام على أن زيادات الندبة لدفع اللبس .نقلا من المقتضب .
- الكلام عن عدم جواز اضافة المنادى الى ضمير المخاطب وجواز ذلك في المندوب وعلة المنع والاجازة . نقلا من المقتضب أيضا .

٢ - وتناول في بطاقة أخرى ثلاث مسائل أخرى هي :

- تحليل عبارة : (وازيدُ الظريفُ) . نقلا من سيبويه ١/٣٢٣ ، والرضى ١/١٤٥

- القاء علامة الندبة على الصفة • نقلا من الإنصاف (مسألة ٥٢) ، والمقتضب •

- تحليل عبارة : (واثلاثةً وثَلاثِيناه) نقلا من سيبويه ٣٢٤/١ •

٣ - وتناول فى بطاقة أخرى مسألة ندبة المضاف الى ياء المتكلم ، ، نقلا من الرضى ١٤٣/١ ، والمقتضب •

سادسا : الترخيم :

عرض الشيخ مسائل هذا الباب فى عشرين بطاقة نقلت مادتها العلمية من الكتب الآتية :

- آمالى ابن الشجرى

- شرح الرضى •

- ابن يعيش •

- المقتضب •

- الأشباه والنظائر •

- سيبويه •

- الانصاف •

- رسالة الملائكة •

- الخزانة •

وهذا نموذج منها :-

١ - تناول فى بطاقة الموضوعات الآتية :

- مواضع الترخيم فى سيبويه ٣٢٩/١ ، وابن يعيش ١٩/٢ ، والرضى ١٣٥/١ ، وآمالى الشجرى ٧٨/٢ •

- اشتقاق الترخيم • نقلا من الآمالى الشجرية ٧٨/٢ •

- ترخيم ما فيه ياء النسب • نقلا من ابن يعيش ٢٢/٢

- علة كثرة الترخيم في المنادى دون غيره • نقلا من الرضى ١٣٥/١
- علة اختصاص العلم بالترخيم • نقلا من الأشباه والنظائر ١٣٧/١ •

٢ — وتناول في بطاقة أخرى مسألتين ، هما :

- ترخيم ما فيه تاء التأنيث ووقوعه أكثر من غيره • نقلا من أمالي الشجري ٨٢/٢
- الوجوه الواردة في ترخيم طلحة نقلا من أمالي الشجري ٨٣/٢

٣ — وتناول في بطاقة أخرى المسائل الآتية :—

- شروط الترخيم • نقلا من الرضى ١٣٥/١ ، وأمالي الشجري ٧٩/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٣٦/١ •
- ما لا يرخم • نقلا من ابن الشجري ٧٩/٢ ، والأشباه والنظائر ١٠٣/٥
- عدم ترخيم النكرة غير المقصودة والمضاف • نقلا من ابن الشجري ٨٨/٢
- عدم ترخيم المحكي بالجملة • نقلا من الأشباه ٢٥٠/٢ •

٤ — وتناول في بطاقة أخرى :

- ترخيم المركب المزجي والعددي • نقلا من سيبويه ٣٤١/١ ، والمقتضب ١٣٩/١ ، والأشباه والنظائر ٩٥/١ •
- ترخيم (اثنا عشر) واثنتا عشرة • نقلا من الرضى ١٣٩/١ •

سابعا : الاختصاص :

عرض الشيخ لهذا الموضوع في ثلاث بطاقات نقلت مادتها العلمية من المصادر الآتية :

- المغني •
- سيبويه •

- ابن يعيش .
- الأشباه والنظائر .
- الكليات .
- الرضى .
- المقتضب .

وهذا نموذج منها :

١ - تناول في بطاقة المسائل الآتية :

- موقع جملة الاختصاص ، هل هي معترضة أو في محل نصب على الحال . نقلا من المغني ٢/٤٧١، والشمني ٢/١٢٢ .
- حكم (أية) في عبارة : " اللهم اغفر لنا أيتها العصابة) نقلا من المغني ٢/١٨٣، الشمني ٢/٢٧٦، ابن يعيش ٢/١٧ ، الرضى ١/١٤٧ ، الأشباه ٢/١٠٣ .
- عدم جواز الاختصاص من الأسماء المبهمة . نقلا من الأشباه ١/٢٨٠ .
- معنى الاختصاص في النحو وعلم البيان . نقلا عن كليات أبي البقاء ٢١

٢ - وتناول في بطاقة المسائل الآتية :

- مشابهة الاختصاص للنداء . نقلا من الرضى ١/١٤٧ ، والمقتضب .
- مجيء الاختصاص بعد ضمير الخطاب . نقلا من الرضى ١/١٤٨ .
- أكثر الأسماء دخولا في الاختصاص نقلا من الأشباه والنظائر ٢/١٠٤

ثامنا : التحذيــــر :

عرض الشيخ لهذا الموضوع فى خمس بطاقات نقلت مادتهــا العلميــة من المصادر الآتيــة :ـ

- سيبويــه .
- المقتضـــب .
- ابن يعيــش .
- الرضـــى .
- الأشــباه والنظا ئــر .
- الأمالـى الشجريــة .
- الكليــات .

وهــذا نموذج منهــا :

١ ـ تناول فى بطاقة المسائل الآتيــة :ـ

- موضوع التحذير فى سيبويه ١/١٢٨ ، ١٣٨ ، وابن يعيش ٢/٢٥ ، والمقتضب ، والرضى ١/١٦٥ .
- كيفية تقدير الفعل المحذوف فى التحذير . نقلا من سيبويــه ١/١٤١ ، والرضى ١/١٦١ .
- تأكيد الضمير فى (إياك) والعطف عليه . نقلا من سيبويــه ١/١٤٠ .
- القول بأن فى (اياك) فى التحذير ضميرا مستترا مرفوعــا نقلا من المقتضب .

٢ ـ وتناول فى بطاقة أخرى المسائل الآتيــة :ـ

- ما يجب إضمار عامله فى التحذير . نقلا من الرضى ١/١٦٥ ، والشجرى ١/٣٤٢ .
- حذف الفعل فى التحذير . نقلا من الأشباه والنظائــر ١/٢٧٥ .

- عدم جواز التوكيد اللفظي في نحو : إحذر الآية • نقلا من الأشباه والنظائر ٢/ ٩٤ •

٣ - وتناول في بطاقة مستقلة اعراب الآية الكريمة : (كتاب الله عليكم) نقلا من سيبويه ١/ ١٩١ ، وابن يعيش ١/ ١١٧ ، والمقتضب ، والرضى ١/ ١١٠ •

تاسعا : الاغـراء :

عرض الشيخ لموضوع الاغراء في بطاقة واحدة نقل مادتها من :

- الرضى •
- الكليات •
- الأشباه •

وتناول فيها بعض مسائل الاغراء على النحو الآتي :

- تعريف الاغراء نقلا من الرضى (١/ ١٦٧) •
- الاغراء بعند نحو : عندك زيدا ، نقلا من الكليات لأبي البقاء (٢٥٥) •
- ما افترقت فيه الفاظ الاغراء والأمر ، نقلا عن الأشباه والنظائر (٢/ ٢١٩) •
- ألفاظ الاغراء المنقولة عن الظرف وحكمها في التعلق • نقلا عن الأشباه والنظائر (٢/ ٢١٩)
- ضعف اغراء الغائب ، نقلا من الكليات لأبي البقاء (٤٠٩)

* * *

النوع الثانى :

فهرس يتضمن اشارة الى مواضع بعض المسائل النحوية والصرفية فى عدد من المصادر .

ويبلغ عدد البطاقات التى تحتوى على هذه المسائل أربعا وخمسين ومائة بطاقة ، أشار فى كل منها الشيخ الى الموضوع والمصدر الذى ورد فيه وقد رتب الشيخ هذه المجموعة ترتيب "ابن مالك "بدءا من المقدمات فالمرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات فالمجزومات .

ويبدو أن الشيخ كان يحتفظ لديه بالمصادر التى استقى منها هذه المسائل ، ولذلك لم ينقل منها نقولا نصية غالبا ، وإنما اكتفى بذكر مواضعها فيها .

ويحيل الشيخ فى هذه الفهارس الى المصادر الآتية :ـ

١ ـ البرهان للزركشى .
٢ ـ الاتقان للسيوطى .
٣ ـ اعجاز القرآن للباقلانى .
٤ ـ اعجاز القرآن للرافعى .
٥ ـ تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة .
٦ ـ التبيان للعكبرى .
٧ ـ مقدمتان

وتأمل هذه المصادر يكشف عن جانب لا سبيل إلى اغفال الاشارة اليه وهو اهتمام الشيخ بالمباحث النحوية والصرفية فى الكتب التى تناولت القرآن الكريم ، فإن هذه الكتب جميعا تدور فى فلك البحث القرآنى ، واهتمام الشيخ بها أمر يحسب له . لأن هذه الكتب ، وما ماثلها من كتب التفسير والغريب والإعجاز، تتضمن بحوثا لغوية على درجة كبيرة من الأهمية وتحتوى على عدد كبير من القضايا النحوية ، والصرفية ، والمعجمية والدلالية،

وهى بذلك تمثل ذخيرة حقيقية للباحث اللغوى الذى يريد أن يضم الى جوار المادة العلمية المأثورة فى كتب النحو والصرف والمعاجم معلومات طريفة مستمدة من تأمل النص القرآنى وما أثير فى بحثه من قضايا نحوية وصرفية ودلالية كانت نتاج تحليل مفرداته وصيغه وتراكيبه ، فكانت بمثابة الجانب التطبيقى لما يتضمنه البحث النحوى والصرفى من قواعد ،بيد أنه لا سبيل الى اغفال أن ما ذكره الشيخ فى هذا الفهرس لا يتضمن كل ما ورد فى هذه الكتب التى أشار اليها فى فهرسه من مسائل وقضايا وآراء . فهو فهرس لا يتسم بالاستيعاب ، وحسبنا أن نمثل لذلك بما يأتى :

أ - المثنى :

١ - اطلاق المثنى وارادة الواحد . البرهان ٣/٣ .

٢ - اطلاق لفظ التثنية والمراد الجمع . البرهان ٣/٨

ب - التغليب :

١ - تغليب المذكر	البرهان	٣/٣٠٢
٢ - تغليب المتكلم على المخاطب		٣/٣٠٣
٣ - تغليب العاقل		٣/٣٠٥
٤ - تغليب المتصف بالشىء		٣/٣٠٨
٥ - تغليب الاكثر على الاقل		٣/٣٠٩
٦ - التغليب من المجاز		٣/٣١٢

جـ - الجمع :

١ - اطلاق الجمع وارادة الواحد	البرهان	٣/٦
	+ الاتقان	١/١٩٤
٢ - مقابلة الجمع بالجمع	البرهان	٤/٣

٣ ـ جاءت (الأرض) مفردة فى القرآن ٤/٦ الاتقان ١/١٩٢ والسموات جاءت مفردة ومجموعة ٤/ ٦ ـ ٩ .

٤ ـ الرياح جاءت مفردة ومجموعة ٤/٦ ـ ١٢، الاتقان ١/١٩٢ .

٥ ـ اليمين أو الشمال جاءا مفردين ومجموعين ٤/١٢

٦ ـ النار جاءت مفردة والجنة جاءت مفردة ومجموعة ٤/١٤ + الاتقان ١/١٩٣ .

٧ ـ آية جاءت مفردة ومجموعة ٤/١٤

٨ ـ المشرق والمغرب جاءامفردين ومثنيين ومجموعين ٤/١٥، الاتقان ١/١٩٣ .

٩ ـ الرعد والبرق جاءا مفردين ٤/١٩ .

١٠ـ الكأس جاء مفردا البرهان ٤/٢٠

١١ـ الألباب لم يقع إلا مجموعا الاتقان ١/١٩٣ .

د ـ التعريف والتنكير :

١ ـ اسباب التعريف البرهان ٤/٨٧

٢ ـ اسباب التنكير البرهان ٤/٩ ، الاتقان ١/١٨٩

٣ ـ اعادة النكرة والمعرفة ٤/٩٣ ـ ٩٤ ـ ١٠١، الاتقان ١/١٩١.

هـ ـ الضمائر :

١ ـ الأصل فى الضمير عوده على أقرب مذكور ٤/٣٩

٢ ـ يعود على المضاف ٤/٣٩ ، لأنه المحدث عنه .

٣ ـ قد يعود على المضاف اليه (واشكروا نعمة الله إن كنتم إياه تعبدون) ٤/٣٩

٤ ـ ضمير الشأن ، الاتقان ١/١٨٨ .

٥ ـ مخاطبة الجماعة والواحد بخطاب الاثنين المشكل ص ٢٢٤.

٦ - عود الضمير الى غير مذكور فى القرآن — المشكل ص ١٧٤.

٧ - مخاطبة الواحد بخطاب الجمع — المشكل ص ٢٢٦.

٨ - الجذوع والاجذاع إنكسر ن — البرهان ٤/ ٢٣ .

و - الضمائر :

١ - قد يعود الضمير على غير الأقرب كقوله تعالى :

" وتعزروه وتوقروه وتسبحوه بكرة وأصيلا " .

٢ - ضمير الشأن يجوز تأنيثه إذا كان فى الكلام مؤنث البرهان ٢/ ٤١٠

٣ - وضع الظاهر موضع المضمر — البرهان ٢/ ٤٨٣

٤ - أسباب العدول إلى الضمير — الاتقان ٢/ ٧٢

٥ - مرجع ضمير الغيبة — ٤/ ٢٥ الاتقان ٤/ ٢٤

٦ - قد يُذكر شيئان ويعود الضمير على إحدهما — ٤/ ٣٠

٧ - قد يُذكر شيئان ويعود الضمير جمعا (وكذا لحكمهم شاهدين)
٤/ ٣٢ .

٨ - حيث أمكن عود الضمير لواحد فهو أولى من عودها على مختلف — ٤/ ٣٥

٩ - ما يسد مسد الضمير — ٤/ ٣٨ .

ز - العلم :

١ - ليس فى القرآن من الكنى غير أبى لهب . الاتقان ٢/ ١٤٤ .

٢ - الألقاب فى القرآن . — الاتقان ٢/ ١٤٤.

حـ - الأسماء الموصولة :

١ - جميع ما فى القرآن من (الذين) و (الذى) يجوز فيه الوصل بما قبله نعتا له والقطع على أنه خبر مبتدأ الا فى سبعة مواضع فان الابتداء بها هو المعين . البرهان ١/ ٣٥٧-٣٥٨ +
الاتقان ١/ ٨٨.

٢ - يبدأ بالحمل على اللفظ ثم بالحمل على المعنى ٣/ ٣٨٢ ،
الاتقان ١/١٨٩

٢ - الذى بمعنى الذين المشكل ص : ٢٨١ .

ط - كان وأخواتها :

١ - قد تدل على الاستمرار البرهان ٤/١٢٢ - ١٢٧، المشكل ص : ٢٢٨ .

٢ - كان بعد (إن) الشرطية البرهان ٤/١٢٧

٣ - نفى (كان) واخواتها ٤/١٢٨

٤ - معانى (كان) البرهان ٤/٣١١ ، الإتقان ٢/١٦٨ .

٥ - (ليس) ٤/٣٩٦ الإتقان ١/١٧٦ .

ى - كاد وأخواتها :

١ - نفى (كاد) البرهان ٤/١٣٦، الاتقان ١/١٦٨ .

٢ - (كاد) بمعنى (أراد) ٤/١٣٩

٣ - عسى ولعل البرهان ٤/١٥٨ + ٢٨٨
استعمالهما فى القرآن ٤/١٦٠

٤ - لعل ٤/٣٩٢ عسى الاتقان ١/١٦٤

٥ - اضمار (كاد). تأويل المشكل ٥٥/١٢٧ ، ١٣٠ .

٦ - اقتران خبر (كاد) بأن فى الشعر . المشكل ص : ٤٠٧

٧ - (كاد) بمعنى (فعل) المشكل ص : ٤٠٧

ك - إن واخواتها :

١ - زيادة (إن) المشكل ص: ١٩٥

٢ - فتح همزة (إن) وكسرها فى سورة الجن . المشكل ص: ٣٣٠

٣ – كل شيء في القرآن (لعلكم) فهو بمعنى (لكي) غير واحد في الشعراء (لعلكم تخلدون – ١٢٩) • فإنه للتشبيه أي كأنكم •
البرهان ١ / ١٠٠

٤ – التمنى خبر او انشاء البرهان ٢/ ٣٢٢

٥ – الفرق بين التمنى والترجى ٢/ ٣٢٣

٦ – كل جملة صدرت (بأن) مفيدة للتعليل وجواب سؤال مقدر فإن يصح أن يقوم فيها مقام (إن) مفيدة للتعليل البرهان ٢/٤١٤ •

٧ – استعمالات (إن) ٢٢٩/٤ الاتقان ١٥٥/١•

٨ – أن ٢٣١/٤ ، ١٥٦ •

٩ – إنما ٢٣١/٤ •

١٠ – كأن • البرهان ٣١١/٤ ، الاتقان ١٦٨/١ •

١١ – لعل الاتقان ١٧٢/١ •

ل – (ظن وأخواتها) :

١ – سأل ١٦٤/٤

٢ – وعد ١٦٥/٤

٣ – ود ١٦٧/٤

٤ – معاني (جعل) البرهان ١٢٩/٤، الاتقان ١٦١/١ •

٥ – معاني (حسب) ١٣٥/٤

٦ – رأى • البرهان ١٤٩/٤

٧ – علم البرهان ١٥٥/٤

٨ – ظن ١٢٦/٤ ، الاتقان ١٦٣/١ •

٩ – لا يقتصر على أحد المفعولين في (ظن) ١٥٧/٤

١٠ ـ اتخـذ ١٦١/٤

١١ ـ أخـذ ١٦٣/٤

م ـ التضميـن :

١ ـ أمثلة له البرهان ٣٣٨/٣ ـ ٣٤٣

٢ ـ واقع في القرآن خلافا لما أجمع عليه أهل البيان ٣٤٣/٣ ، الاتقـان ٤٠/٣ + ٩٠/٢

التبيـان ص: ١٥١ ، ١٩٦ ٠

ن ـ الاستثنـاء ٠

١ ـ تقسيمة للمتصل والمنقطع البرهان ٢٣٦/٤٠

٢ ـ (إلا) بمعنى بل (إلا تذكره لمن يخشى ٨/٤

٣ ـ (إلا) بمعنى الواو ٢٣٨/٤

٤ ـ يوصف ما بعد إلا في الاتصال والانقطاع ٢٣٩/٤

٥ ـ حاشا البرهان ٢٧١/٤ الاتقان ١٦١/١٠

(إلا) في الاتقان ١٥٢/١

٦ ـ (إلا ما شاء ربك) معنى الاستثناء٠ تأويل المشكل ص : ٥٤ـ٥٥٠

٧ ـ لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى ٠ تأويل المشكل ص٥٥ ٠

٨ ـ ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم إلا ما قد سلف ٠ »

٩ ـ قم الليـل إلا قليلاً نصفه المشكل ص : ٢٨٣

س ـ النـداء :

١ ـ قال سيبويه : أما الألف والها اللتان لحقتا (أيا) توكيد فكأنـك كررت (أيا) مرتين قلت : يا أيها البرهان ٤١٥/٢

٢ ـ يصحب النداء في الغالب الامر والنهي   الاتقان ٢/٨٢ .

٣ ـ كثرة النداء في القرآن بيا أيها وعلته   الاتقان ٢/٨٣ .

٤ ـ أية في (أيها)   مقدمتان ص : ١٥٢ .

ع ـ عطف النسق :

١ ـ إذا اجتمع معطوفان هل يجعل الآخر معطوفا على الأول أو على ما يليه   البرهان ٢/٤٦٧

٢ ـ عطف أحد المرادفين على الآخر   ٢/٤٧٢

٣ ـ تكرير (بل)   البرهان ٣/٢٤ .

٤ ـ لا يجوز الاعتراض بين واو العطف وما دخلت عليه ، وأجازه قوم في ثم ، وأو   ٣/٦٤

٥ ـ الضمير مع (أو) مفرد   البرهان ٤/٤٠

٦ ـ فائدة عطف المفردات   ٤/١٠٢

٧ ـ فائدة عطف الجمل   ٤/١٠٢

٨ ـ شرط عطف الاسم على الاسم   ٤/١٠٧

٩ ـ شرط عطف الفعل على الفعل   ٤/١٠٨

١٠ ـ عطف الاسم على الفعل والعكس   ٤/١٠٩

١١ ـ أقسام العطف   ٤/١١٠ + الاتقان ١/١٩٩

١٢ ـ العطف على المضمر   ٤/١١٤

١٣ ـ عطف الخبر على الانشاء   الاتقان ١/١٩٩ .

١٤ ـ عطف الإسمية على الفعلية   الاتقان ١/٢٠٠ .

١٥ ـ العطف على معمولي عاملين   الاتقان ١/٢٠٠ .

١٦ ـ العطف على الضمير المجرور   ١/٢٠٠ .

ف ـ البـــدل :

١ ـ يفيد التوكيد لأنه على نية تكرار العامل الاتقان٢/٧١، البرهان ٢/٤٥٣ .

٢ ـ الفرق بين الصفة والبدل البرهان ٢/٤٥٥.

٣ ـ قد يحذف الضمير الرابط في البدل ٢ /٤٥٨

٤ ـ بدل الجملة من المفرد ٢/٤٦٠ والعكس ٢/٤٦١ .

٥ ـ بدل الفعل من الفعل ٢/٤٦١

٦ ـ هل جاء بدل الكل من البعض في القرآن الاتقان ٢/٧٠ .

٧ ـ بدل جار ومجرور من جار ومجرور . التبيان /٧٠ .

بدل بعض من كل . »

٨ ـ الدليل على أن البدل على نيـة تكرار العامل التبيان ١٢٩ .

ض ـ التذكير والتأنيث :

١ ـ تذكير المؤنث . البرهان ٣/٣٥٩.

٢ ـ تأنيث المذكر . » ٣/٣٦٥

٣ ـ ضابط التأنيث ٣/٣٧٠.

٤ ـ فهم ثعلب فيما يجوز تأنيثه وتذكيره الاتقان ١/١٠٨ + ١٨٩ .

٥ ـ أسماء الاجناس فيها الوجهان . الاتقان ١/١٨٩.

ق ـ الحـــذف :

١ ـ الفرق بين الحذف والاضمار البرهان ٣/١٠٢.

٢ ـ لا يحذف الفاعل . البرهان٣/١٠٣ + ١٤٣ .

٣ ـ الحذف نوع من المجاز ٣/١٠٣

٤ ـ فوائد الحـذف ٣/١٠٤

٥ ـ أسباب الحذف ٣/١٠٥ الاتقان ٢/٥٧ .

٦ ـ أدلة الحذف ٣/١٠٨

٧ ـ شروط الحذف ٣/١١١ الاتقان ٢/٥٨ .

٨ ـ اذا كان المحذوف فضلة لايشترط لحذفه دليل ٣/١١٣

٩ ـ أقسام الحذف البرهان ٣/١١٧ .

١٠ـ الحذف من الأول أو من الثاني ٣/١٣٣

١١ـ حذف المبتدأ ٣/١٣٥ الاتقان ٢/٦٢ .

١٢ـ حذف الخبر ٣/١٣٩ .

١٣ـ ما يحتمل حذف المبتدأ أو الخبر البرهان ٣/١٤٢ .

١٤ـ حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ٣/١٤٦ المشكل ص: ١٦٣ + الاتقان ٢/٦٢ .

١٥ـ حذف المضاف والالتفات اليه ٣/١٥٠

١٦ـ حذف المضاف اليه ٣/١٥٢ .

١٧ـ حذف المضاف والمضاف انيه ٣/١٥٢ .

١٨ـ حذف الجار والمجرور ٣/١٥٣ .

١٩ـ حذف الموصوف ٣/١٥٤ الاتقان ٢/٦٢ .

٢٠ـ حذف الصفة ٣/١٥٥ ، ٢/٦٢

٢١ـ حذف المعطوف ٣/١٥٦

٢٢ـ حذف المعطوف عليه ٣/١٥٧ الاتقان ٢/٦٢ .

٢٣ـ " " " مع الحرف ٣/١٥٨ " "

٢٤ـ " المبدل منه ٣/١٥٨ " "

٢٥ـ حذف المخصوص ٣/١٥٩ " "

٢٦ـ حذف الضمير المنصوب المتصل ٣/١٦٠ .

٢٧ـ تفاوت انواع الحذف ٣/١٦١

٢٨ـ حذف المفعول ٣/١٦٢ الاتقان ٢/٦٢ .

٢٩ ـ كثرة حذف مفعول المشيئة ٣/١٦٨ + ١٦٩

٣٠ ـ حذف الحال البرهان٣/١٧٩ الاتقان ١/٦٢.

٣١ـ حذف المنادى " ٣/١٨٠ الاتقان ٢/٦٢ .

٣٢ـ حذف الياء من المنادى المضاف للياء ٣/١٨٠

٣٣ـ حذف الشــرط ٣/١٨٠

٣٤ـ حذف جواب الشرط الاتقان٢/٦٤ المشكل ص: ١٦٥.

٣٥ـ حذف الأجوبة ٣/١٨٣.

٣٦ـ حذف جواب القسم . التبيان ٣،٩٦ ٣/١٩٢ المشكل ص : ١٧٣.

٣٧ـ حذف الجملة ٣/١٩٤ القسم الاتقان ٢/٦٤.

٣٨ـ حذف القول ٣/١٩٦ المشكل : ١٦٧.

٣٩ـ حذف الفعل ٣/١٩٨

٤٠ـ حذف الحرف ٣/٢٠٩

٤١ـ حذف واو العطف البرهان ٣/٢١٠ ـ ٢١١ .

٤٢ـ " أو ٣/٢١٢.

٤٣ـ حذف النداء ٣/٢١٣

٤٤ـ حذف قـد ٣/٢١٤ التبيان ١٨.

٤٥ـ نزع الخافض ٣/٢١٥

٤٦ـ حذف الموصول الاتقان ٢/٦٣ .

٤٧ـ حذف العاطف الاتقان ٢/٦٣

٤٨ـ حذف حرف النداء " "

٤٩ـ " قـد " "

٥٠ـ " إن في الموطئة " "

٥١ـ " مضافين وثلاثة " "

٥٢ـ " مضافيـن التبيان ٢٣٦

* * *

المجموعة الثانية

فهارس الكتب

....

عثرت خلال بحثي في مكتبة الشيخ على فهارس للكتب (١) الآتية :

١ـ **خزانة الأدب :**

أ ـ فهرس للموضوعات الواردة في الخزانة ، ويقع في ثلاث وعشرين بطاقة .

ب ـ فهرس للشواهد الشعرية في الخزانة ، ويقع في ثمانين بطاقة .

٢ـ **فهرس الروض الأنف :**

ويعرض للمسائل النحوية والصرفية والأدوات ، ويقع في ست وخمسين ومائة بطاقة . وتتضمن بعض هذه البطاقات نقولا نصية لبعض المسائل .

٣ـ **الكامل للمبرد وشرحه المسمى بالمواهب الفتحية للمرصفي .**

أ ـ فهرس للمسائل النحوية والصرفية . ويقع في احدى وستين بطاقة (منها بعض البطاقات التي تتضمن نقولا نصية).

ب ـ فهرس للكلمات اللغوية ، ويقع في سبع وأربعين بطاقة .

٤ـ **البحر المحيط لأبي حيان :**

أ ـ فهرس بعض المسائل النحوية والصرفية .

ب ـ فهرس بعض القراءات . ويقعان في ثلاث وتسعين بطاقة (في بعضها نقول نصية) .

٥ـ **حماسة البحتري :**

أ ـ فهرس الشعراء .

---

(١) انظر الى نماذج من هذه الفهارس بخط الشيخ في ملحق الرسالة.

ب - فهرس القوافي .

ويقعان في مائة بطاقة .

وسنعرض فيما يلي لكل فهرس من هذه الفهارس بصورة تهدف إلى تقديم فكرة كافية عنه .

* * *

١ - فهارس الخزانة :

صنع الشيخ لخزانة الأدب فهرسين :

أولهما : لموضوعات الخزانة .

ويقع هذا الفهرس في ثلاث وعشرين بطاقة . ومعنى "الموضوعات" في هذا الفهرس - كما فهمت من محتوياته - الموضوعات الواردة في الكتاب ، وليس المسائل النحوية والصرفية الواردة فيه .

وقد رتب الشيخ هذه الموضوعات على حسب ورودها في الكتاب ، وقد تضمنت بعض البطاقات في أحيان نادرة بعض التفسير لما أشار اليه البغدادي في الخزانة .

وهذا نموذج لذلك :[1]

فهرس تفصيلي لموضوعات خزانة الأدب

الجزء الأول

٣ - الكلام الذي يصح الاستشهاد به

---

(١) سنعرض في الملحق نماذج من الفهارس غير المنشورة بغية تقديم صورة دقيقة لعمل الشيخ .

٤ - الاستشهاد بالحديث النبوى •

١٤ - شواهد لدخول أل على الفعل والظرف •

١٥ - تفسير الضرورة •

٢٦ - تنوين جمع المؤنث هل هو تنوين حرف أو مقابلة •

أما " الفهرس الثانى " الذى صنعه الشيخ للخزانة فهو فهرس الشواهد الشعرية الواردة فيها •

ووقع هذا الفهرس فى ثمانيمن بطاقة، واتبع فيه الشيخ الترتيب المألوف لحروف القافية، بدءا بالهمزة فالباء فالتاء وانتهاء بالياء •

وتوجد بعض البطاقات فى هذا الفهرس مكتوبة بخط آخر مخالف لخط الشيخ. ولا أدرى هل صاحب الخط المجهول لدينا كان يساعد الشيخ فى نسخ هذا الفهرس فقط أو كان له دور آخر فيه ؟

وهذا نموذج لذلــك •

شواهد حرف الكاف :

إنى لمهد من ثنائى وقاصــد به لابن عم الصدق شمس بن مالك
١/٩٧ •

هل تعرف الدار على شيراكــا دار لسعدى اذه من هواكا
١/٢٢٧، ٢/٣٩٩، ٣/٤٤٣

أفى السلم أعيارا جفاء وغلظــة وفى الحرب أشباه النساء العوارك
١/٥٥٦ •

٢ - فهرس الروض الأنف :

صنع الشيخ لكتاب الروض الأنف للسهيلى فهرسا ضم المسائل النحوية والصرفية والأدوات ، وقد وقع هذا الفهرس فى ست وخمسين ومائة بطاقة ، وقد أشار فى صدره الى أنه قد التزم

فى المسائل النحوية ترتيب (ابن مالك) ، اذ ذكر بعد المقدمات المرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات فالمجزومات .

ومما يلحظ على هذا الفهرس أن الشيخ لم يقتصر فى مواضع منه على الاشارة الى موضع المسألة أو الأداة فى الكتاب ، وإنما تجاوز ذلك أحيانا إلى نقل نصوص طويلة منه .

ولعل ذلك راجع الى أن لهذه النصوص صلة بتدريس الشيخ فى كلية اللغة العربية ، نظرا لأن هذا الكتاب قد عثرت عليه فى مكتبة الشيخ .

وهذه نماذج من هذا الفهرس .

أ - نموذج من الغلاف .

نحو السهيلى
كما هو فى الروض الأنف
تلخيص وتنظيم
محمد عبد الخالق عظيمة

ب - نموذج من الفهرس

٨٧ ـ زيادة الياء .
٨٨ ـ زيادة الميم .
٩٠ ـ " النـون .
٩٢ ـ الأبنيـة .
٩٣ ـ فعـل .
٩٤ ـ تثقيـل فعـل .

جـ ـ وهذه نماذج لبعض المسائل النحوية في الروض الأنف .

١ ـ المبنى والمعرب :

١ ـ تسكين الفعل المرفوع ٢/٢٥٥

٢ ـ السيرافي ـ ما عرفت حقيقة معنى النحو إلا من معنى اللحن الذي هو ضده فإن اللحن عدول عن طريق الصواب والنحو قصد إلى الصواب ٢/١٩٠ .

٢ ـ الاشتقاق :

١ ـ اشتقاق معز	الروض الأنف		١/٨
٢ ـ اشتقاق نزار	"	"	١/٨
٣ ـ " عدنان	"	"	١/٨
٤ ـ " آدم	"	"	١/١٠
٥ ـ " مصر	"	"	١/١٢
٦ ـ " الأوس	"	"	١/١٤

٣ ـ الأسماء الموصولة :

١ ـ (فاصدع بما تؤمر) المعنى اصدع بالذي تؤمر به، ولكن لما عدى الفعل إلى الهاء حسن حذفها وكان الحذف ههنا أحسن من ذكرها لأن ما فيها من الإبهام أكثر مما تقتضيه الذي وقولهم ما مع

الفعل بتأويل المصدر راجع الى معنى الذى إذا
تأملته وذلك إن الذى يصلح فى كل موضع تصلح فيه
ما التى يسمونها المصدرية نحو قول الشاعر :
عسى الايام أن يرجعن يوما كالذى كانوا

أى : كما كانوا .

٤ ــ اسم المفعول :

١ ــ (حجابا مستورا) قال بعضهم : أى ساترا كما قال
(وكان وعده مأتيا) أى آتيا، والصحيح أن مستورا
هنا على بابه لأنه حجاب على القلب فهو
لا يرى ١/٢٠٢

٥ ــ التصغير :

١ ــ قُصَى تصغير (قَصِىّ) وبيان المحذوف السهيلى ١/٦
٢ ــ مُكَبَّر لؤى " ١/٦ــ٧
٣ ــ مُكَبَّر خزيمة " ١/٧ .
٤ ــ (ألا حييت لنا يا ردينا) هى اسم امرأة كأنها سميت
بتصغير ردنة وهى القطعة من الردنة وهو الحرير
ويقال لمقدم الكم: (ردن) ولكنه مذكر ـ السهيلى ٤٧/١

٣ ــ فهرس الكامل للمبرد وشرحه للمرصفى :

صنع الشيخ فهرسين لكتاب (الكامل للمبرد وشرحه للمرصفى)
وأول هذين الفهرسين ، فهرس لمسائل النحو والصرف الواردة فى الكتابين

ويقع هذا الفهرس فى احدى وستين بطاقة وقد رتبه الشيخ
على حسب ترتيب " ابن مالك " ، أى بدءا من المقدمات فالمرفوعات
فالمنصوبات فالمجرورات فالمجزومات . ويلحظ على هذا الفهرس أمران :

أولاهما: أن بطاقات قد تضمنت - فى مواضع عديدة - نقولا نصية من الكتابين أو أحدهما .

الأمر الآخر: أن الشيخ لم يستوعب جميع المسائل النحوية والصرفية الواردة فى الكتابين ، وإنما اقتصر على ما رآه مهما منها .
وهذا نموذج من هذا الفهرس .

أ - نموذج من الغلاف .
نحو ، لغويات .
الكامل
بشرح رغبة الآمل .

ب - نموذج من الفهرس .

الفهرس

جـ - وهذه نماذج لبعض المسائل الواردة فى الكامل :

١ - المبنى والمعرب :

أصل (أمة) فعلة. وليس شىء من الأسماء على حرفين إلا وقد سقط منه حرف يستدل عليه بجمعه أو بتثنيته أو بفعل إن كان مشتقا منه لأن أقل الأصول ثلاثة أحرف ولا يلحق التصغير ما كان

اقل منها فأمة علمنا أن الذاهب منها واو لقولهم اموان كما علمنا أن الذاهب من أب واخ الواو بقولهم ابوان ، واخوان وعلمنا ان ام نقله متحركة بقولهم في الجمع آم فوزن هذا فعل كما قالوا أكمه وآكم ولا تكون فعلة على أفعل ١٨٤/١ .

٢ - النداء

- يقال في النداء للئيم (يا لكع) وللأنثى (يا لكاع) لأنه موضع معرفة كما يقال: يا نسق ويا خبيث فإن لم ترد أن تعدله عن جهته قلت للرجل يا لكع وللأنثى يا لكعاء

وهذا موضع لا تقع فيه النكرة وهذا بمنزلة عمر ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة ولكاع يبنى على الكسر ٣/١٠ .

وقد اضطر الحطيئة فذكر لكاع في غير النداء .

والفهرس الثاني الذي صنعه الشيخ لهذين الكتابين - فهرس الكلمات اللغوية المفسرة منهما ، وقد وقع هذا الفهرس في سبع وأربعين بطاقة ، ضمت كلماته التي رتبها ترتيبا الف بائيا وقد تضمنت بعض هذه البطاقات تعليقات محدودة وخلا معظمها من أي تعليق وهذا نموذج لذلك :

نجد	٨٩/١	الجذو	١٠٧/٥ واشتقاقــه
جسوب	٦٩/١	جلة بحوثة	١٥٥/٥
جمائه	٢١٩/٢	جيل حادث	١٥٧/٥
الجلل	٢٢١/١	الجمرة واشتقاقها	٢٢٩/٥ •
الحرشت	٣٣/٢	مجنسى	٢٧٠/٥
الأجرد	١٧٨/٢	الجيد	٩٤/٦ + ١٨٠
الجزرة	١٩٣/٢	جعار	١١٠/٦

٤ ـ فهارس البحر المحيط :

عثرتُ فى مكتبة الشيخ على فهرسين صغيرين للبحر الميحط لأبى حيان •

أولهما : يذكر بعض المسائل النحوية والصرفية الواردة فيه • مرتبة الترتيب التقليدى الذى حاكى فيه الشيخ ترتيب " ابن مالك " •

والثانى : فهرس لبعض القراءات الورادة فى الكتاب • ولم أقف على السر فى اختيار هذه القراءات بعينها للفهرسة • اذ لم يلتزم فيها الشيخ نسقا واحدا مطردا كذكر القراءات الصحيحة أو القراءات الشاذة • أو الاتصال بالمسائل النحوية أو المسائل الصرفية •

وقد لاحظت أن بعض البطاقات فى هذين الفهرسين تتضمن نقولا نصية من البحر المحيط •

وأغلب الظن عندى أن هذين الفهرسين جزء من كل لم أتمكن من العثور عليه • لأنهما كما رأيتهما لا يستوعبان كل ما ورد فى البحر المحيط من مسائل أو قراءات • ويؤكد ذلك أن كتاب الشيخ (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) قد تضمن إحالات كثيرة لكتاب البحر المحيط مما يقطع بأن الشيخ كان

لديه فهارس أكثر تفصيلا واستيعابا مما عثرت عليه .
وهذا نموذج لذلك :

مسـ٤٤ـألة (الذين لم يظهروا على عورات النساء) روى عن ابن عباس تحريك الواو (عَوَرات) والمشهور في كتب النحو أن ذلك لغة هذيل بن مدركة. قال ابن خالويه: وسمعنا ابن مجاهد يقول هو لحن. وإنما جعله لحنا وخطأ من قبل الرواية وإلا فله مذهب في العربية، بنو تميم يقولون: رَوَضات و عَوَرات وسائر العرب بالإسكان .

٥ - فهرس شعراء " حماسة البحتري " وقوافيهم .

صنع الشيخ فهرسا لشعراء حماسة البحتري كما صنع فهرسا آخر لقوافي هؤلاء الشعراء ، ويقع هذان الفهرسان معا في مائة بطاقة.

وقد التزم في الفهرس الأول ترتيب الشعراء طبقا للمشهور من أسمائهم أو كناهم أو ألقابهم ترتيبا (ألف بائيا) مغفلا فيه اعتبار " أل " و " اب " و " ابن " .

أما في فهرس القوافي فانه لم يرتبه على حسب حرف الروى كما كان يصنع في الفهارس الأخرى ، وإنما اقتصر على جمع قوافي كل شاعر معا .

ومما يلحظ على هذا الفهرس ، أنه لم يفرق بين الشعراء والشواعر :

وهذا نموذج لذلك :

- رفيع بن أذين الأسدى	قالى ص	/ ٣٨٩
	يحاربها ص	/ ٣٨٩
- زياد الأعجم العبدى	اسفع ص	/ ٣٥١

* * *

البـاب الثانى

جهود الشيخ فى التحقيـق

مـــدخـــل :

شغل الشيخ نفسه طوال فترة طويلة من عمره بعملين يعدان أهـــم أعمال المدرسة البصرية علميا ،وهما : كتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرد ، وقـــد نتج عن ذلك قيام الشيخ بعملين متصلين بهذين الكتابيـــن ، فصنع لأولهمـــا فهارس مفصلـــة ، وحقق ثانيهما تحقيقا علميا، ويبدو أن الشيخ أراد أن يتصـــل بأعمال المدرسة الكوفية ،حتى لا يقصر اهتمامه على أعمال المدرسة البصريـــة وحدهـا ، وأحب أن يكون هذا الاتصال من خلال عملين علميـــين بارزيـــــن من أعمال علمائها ،يعادلان فى قيمتهما لدى الكوفيين كتاب سيبويه والمقتضب عند البصرييـــن .

وهكذا صنع الشيخ فهارس لكتاب " معانى القرآن للفراء " ، كمـــا قام بتحقيق كتاب " المذكر والمؤنث " لأبى بكر بن الأنبارى ، وكأن الشيـــخ يريد أن يوازن فـــى اهتمامه بين المدرستين وان تفاوتت الأعمال العلميـــــة التى اتصل بها فى كل منهما .وسنعرض فى هذا الباب لما قام به الشيخ مـــن تحقيق ، وهو يتمثل فى كتابيـــن :

- كتاب المقتضـــب للمـــبرد .
- كتاب المذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأنبارى .

وسنخص كلا منهمـــا بدراســـة مفصلـــة فى فصـــل خاص بـــه .

* * *

* *

*

الكتـــاب الأول

" كتـــاب المقتضـــــب "

لأبي العباس بن محمد بن يزيد المبرد (المتوفى عام ٢٨٥هـ)

فى عام اثنين وثمانين وثلاثمائة وألف هجرية ، الموافق ثلاثة وستيـــن وتسعمائة وألفا ميلادية ، أخرج الشيخ كتاب " المقتضب " الذى كلف بتحقيقـــة من قبل لجنة احياء التراث بالمجلس الأعلى للشئون الاسلامية ، بالقاهرة ، وقد شغل هذا الكتاب حجما كبيرا يتمثل فى أربعة أجزاء بلغ عدد صفحاتهـــــا (اثنتين وستين وتسعمائة وألف صفحة ١٩٦٢ص) .

وقد وقع الجزء الأول منه فى (خمس واربعمائة صفحة ٤٠٥ ص) .

والجزء الثانى فى احدى وسبعين وثلثمائة صفحة ٣٧١ ص) .

والجزء الثالث فى اثنتين وتسعين وثلاثمائة صفحة ٣٩٢ص) .

والجزء الرابع فى أربع وتسعين وسبعمائة صفحة بما فيها فهارس الكتا ب ٧٩٤ص) .

وقد صدّر الجزء الأول منه بدراسة عن المبرد وتعريف بكتاب المقتضـــب ، وشغلت هذه الدراسة نحو اثنتين وعشرين ومائة صفحة ، بدأها بترجمة للمبـــرد شملت نسبه ، وأسرته ، وولادته ، ووفاته ، وما دار حول " راء المبرد " من آراء .

ثم عرض لنشـــأته وحياته فمصنفاته ، وذكر نماذج لمقدرته العقلية توضح براعته فى الجدل والمناقشة ، ثم عرض لتوثيق الكتاب ، وذكر فى توثيقه ما قيـــل عن المبرد فى عدد من المصادر ، ثم عرض الشعر الذى قاله المبرد .

وأوضح الشيـــخ - بعد ذلك - على يد من تلقى المبرد علومه ؟

وأشار فى هذا المجال إلى أن مصادر علومه كانت عديدة منها :

- شـــيوخه .
- وكتب السابقيـــن
- وشعراء عصـــره .

وعقد فصلا عرض فيه " للخصومة بين ثعلب والمبرد " وقد تضمن الفصل المباحث التاليـة :

- هدوء المنافسة بينهما •
- علمهما •
- نحو ثعلب كما تصوره مجالسه •

ثم انتقل الى ذكر " تلامذة المبرد " وتلاه ببحث آخر أشار فيه الى (ثناء العلماء والشعراء على المبرد) وذكر من الشعراء الذين أثنوا على المبرد (ابن الرومى) ، فعرض قصيدته التى تكونت من سبع صفحات[1] • وبلغت (٩٨) ثمانية وتسعين بيتا •

وقفى هذا البحث بعدد من المباحث [2] التى تتصل بكتابه (الكامل) وهى :

- المبرد ونقد الشعر •
- المبرد والشعراء المحدثون •
- أثر المبرد فى فقه اللغة •

فذكر فيها الجوانب التى تناولها نقده للشعر ، وأتى ببعض الأمثلة على ذلك ، وأشار إلى الكتب التى أفردها للشعراء المحدثين والمواضع التى عقد فيها أبوابا فى بعض مؤلفاته لهؤلاء الشعراء •

ثم تحدث عن أثر المبرد فى فقه اللغة ، ثم قدم عرضا لآثار المبرد ، وصدرها بالحديث عن كتاب " الكامل " وقسم ما جاء فى هذا المصدر قسمين :

الأول : عرضه ضمن المباحث السابقة وقد أشرنا اليها •

الثانى : تضمن " الكامل " ومن ذلك :

---

(١) انظر ١/٤٤ من المقتضب •

(٢) ١/٤٧ ، ٥٠ ، ٥٢ من المقتضب •

- نحو الكامل .
- أدب الكامل
- بلاغة الكامـــل .

كذلك عرض لبعض المصادر التى قدمت نقدا وتوثيقا لبعض ما ورد فـى الكامل [1] ومن ذلك :

- التنبيهات على أغاليـــط الـــرواة .
- رغبـــة الآمــــل .

وعقب الكامل عرض الشيخ " الفاضل " ورجح أنه للمبرد مبينا أسبـــاب ترجيحه ، وطريقة تأليفه للفاضل حيث أنه اتبع فى التأليف طريقة الكامل ، بيـــد أنه لم يتعرض للمسائل النحوية فى الفاضل [2] . ثم أتى الشيخ ببعض النصوص التى توضح أسباب تأليف (الفاضل) والغرض من تأليفه .

وقدم - بعد ذلك - عرضا لمصنفاته التى لم تنشر . ثم عاد - بعـد ذلك - إلى مؤلفاته المنشورة ، فتناول " المقتضب " - وهو موضوع الدارســـة بالتعريف - فأشار إلى زمــن تأليفه ، وقيمته العلمية بين مؤلفاته وذكـــر المصادر التى أشارت الى ذلك ، والمسائل التى عالجها المقتضب ، موضحا أسلـــوب الكتاب فى معالجة هذه المسائل ، وقدم عرضا لعدد من الأمثلة على ذلك [3] .

كذلك أشار الشيخ إلـى أسلوب المبرد فـى تراجم أبـــواب المقتضـــــب . [4]

ثم أتى الشيخ بمبحث فيه بعض التكرار للمبحث السابق تحت عنـــوان (زمن تأليف المقتضب) [5] ذكر فيه بعض الأدلة التى تؤكد أن تأليف المقتضـــب كان فى زمن الشيخوخة والنضـــج .

---

(1) ٥٧/١ ، ٥٩ ، من المقتضب .
(2) ٦٢/١ ، من المقتضـــب .
(3) ٦٧/١ - ٦٨ من المقتضب .
(4) ٦٨/١ - ٧٠ "
(5) ٧١/١ - ٧٢ " "

ثم قدم عرضا للمخطوطة بعنوان (نسخة المقتضب) وأشار إلى الاضطراب الـوارد فى النسخة الوحيدة للمخطوطة ، والنقص أيضا ومواضع ذلك [١]

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى الكتب التى تأثرت بالمقتضب وأفـادت منه ، وعقب هذه الكتب أشار إلى شراح المقتضب ، فتفسير المسائل المشكلة فـى أول المقتضـب . [٢]

ثم المصادر التى تأثر بها المقتضب ،وذكر من بين هذه المصادر كتـاب سيبويه [٣] - وفى هذا الجزء من الدراسة - جمع الشيخ المسائل التى نقد فيهـا المبرد سيبويه وعرضها فى مبحث خاص .

ثم عرض الشيخ لكتاب (الانتصار لسيبويه من المبرد) لابن ولاد [٤] . وتـلاه بعدد من الكتب التى قام المبرد بتصنيفها ، ولم يصلنا منها إلا أسماؤها . [٥]

وتعرض - بعد ذلـك - (لأسلوب المبرد) [٦] ، فتناوله بشكل عـام ولم يقتصر على أسلوبه فى المقتضب . وقد أشار فيه إلى نماذج من شعر المبرد فـى كتابى الكامل ، والمقتضب .

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى الحديث عن أسلوبه العلمى محددا الأسلـوب الذى كان يؤثره ، والأمور التى كان يلتزم بها أو يكثر منها فيه ، وما كان يكسره ، وما كان يقف عنده طويلا ، والطريقة الغالبة فى تأليف المقتضب ، واستشهد بعدد كبير من الأمثلة على كل جزئية من هذه الجزئيات .

ثم قدم عرضا لعدد من المباحث التى لا تتصل بدراسة الكتاب ، وإنمـا تتصل بدراسة المؤلف ، مثل :

---

(١) ١/٧٤ - ٧٦

(٢) ١/٨٣ - ٨٦ من المقتضـب .

(٣) ١/٨٧ " "

(٤) ١/٩٤ " "

(٥) ١/٩٦ " "

(٦) ١/٩٧ " "

١ - لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته .
٢ - مذهب المبرد بين القياس والسماع
٣ - إسراف المبرد فى الروايات .
٤ - بين المبرد والقراء .
٥ - موقف المبرد من الكوفيين .

ثم قدم احصاء فيما يتعلق بشواهد المقتضب ، فأشار إلى عدد الشواهد الشعرية ، والنثرية ، والقرآنية ، ولم يدخل شواهد الحديث فى الحسبان ، نظرا لعدم تصريح المبرد بذلك عند استشهاده بالحديث إلا فى موضع واحد .(١)

عرض - بعد ذلك - مبحثا لا صطلاحات المبرد الواردة فى المقتضب(٢) .
وأخيرا أوضح الشيخ منهجه فى الشرح والتعليق فى اثنتى عشرة صفحة (٣).

* * *

ومن خلال هذا العرض للدراسة التى قدم بها للكتاب يتضح أن الشيخ لم يتبع نسقا واحدا فيها .

وقبل أن أعرض لجوانب الدراسة المختلفة يجب أن أنبه إلى أن الشيخ أدار دراسته هذه على الكتاب من خلال النسخة المخطوطة مما أدى إلى صعوبة الوقوف على الإحالات .

ولو أن دراسته قامت على أساس المطبوعة ، ليسر للباحث العودة الى الكتاب ، والتثبت من الأحكام التى تضمنتها الدارسة عنه .

* * *

وقد جرى العرف بين المحققين على اتباع عدد من القواعد العامة فى تقديمهم للنصوص التى يحققونها ، وتتحرى هذه القواعد - عادة - أن تتناول دراستهم التى يصدرون بها هذه النصوص جانبين :

---

(١) ١/١١٥ - ١١٦ من المقتضب .
(٢) ١/١١٧ من المقتضب .
(٣) ١/١١٩ - ١٣٠ من المقتضب .

الأول : ـ المؤلف : حياته وآثاره العلميــــة •

الثانــي : ـ الكتاب : خصائصه • ومصادره • ومنهجه • وقيمته •

كما جرى العرف بينهم على امكان اجمال الحديث عن الجانــب الاول، والإكتفاء فيه باللمحة الدالة إذا كان للمؤلف شهرة واسعة مثل " المبرد " وذلــك في مقابل العناية البالغة بالجانب الثاني • والملحوظ ـ بصفة عامة ـ أن الشيــخ هنا قــــــــد حرص على أن يقدم دراسة مفصلة عن المبرد على حســـاب الكتاب ، ويبدو أن مما أغراه بذلك ما كان لديه من مادة علمية صالحة للأخــــذ منها ، متمثلة في رسالته عن " المبرد "وجهوده اللغوية " وكأن الشيخ آثــــر الاقتصاد في بذل الجهد في الدراسة مكتفيا بالجهد الذى بذله في التحقيق•

كذلك يلحظ أن الشيخ قد وافق العرف الذى يقضى بفصل دراســــة المؤلف عن دراســة الكتاب ـ تحقيقا للتجانس في موضوعات البحث ـ في بعـض المواضع وخالفه في بعض المواضع •

ولست في حاجة إلى أن أعرض لجوانب الموافقة ، لأنها مسألة طبيعيـة في البحث العلمى ، ولذلك سأكتفى بأن أعرض لنماذج من مخالفة العرف العلمـى الذى يوشك أن يكون أصلا مطردا في ترتيب مباحث الدراسة بشقيها فيما يلى :

أولا : خلط المباحث وتداخلهـا :

خلط الشيخ بين مباحث المؤلف ومباحث الكتاب • فعرض عددا مـن موضوعات الترجمة ضمن مبحث التعريف بالكتاب ومن ذلك :

١ ـ كتب للمبرد لا نعرف عنها سوى أسمائها.(١)
٢ ـ أسلوب المبرد وخصائصـه.(٢)
٣ ـ لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته.(٣)
٤ ـ مذهب المبرد بين القياس والسماع.(٤)

---

(١) ١/٩٦ من مقدمه المقتضب •
(٢) ١/٩٧ " " "
(٣) ١/١٠٥ " " "
(٤) الصفحة نفسها •

٥ ـ اسراف المبرد فى رد الروايات [١]
٦ ـ بين المبرد والفراء [٢]
٧ ـ موقف المبرد من الكوفيين [٣]

وجملة هذه المباحث ليس لها صلة بدراسة الكتاب فى ذاته بل بالمؤلف نفسه فى آثاره المختلفة ، وفى طليعتها " الكامل " لا " المقتضب " .

ثانيا : تأخير عدد من المباحث عن موضعها ومن ذلك :

١ ـ شُرّاح المقتضب .
٢ ـ تفسير المسائل المشكلة فى أول المقتضب .

عرض الشيخ المبحثين السابقين بعد عرضه للكتب التى تأثرت بالمقتضب وموضعهما فى الصفحات الأُولى من الدراسة [٤]

٣ ـ صلة المقتضب بكتاب سيبويه .

من العوامل التى أثرت فى المقتضب (كتاب سيبويه) وبالرغم من ذلك أخره الشيخ فى الترتيب عن المجالات التى أثر فيها المبرد . ومن بدهيات الترتيب أن تذكر المؤثرات قبل المتأثرات [٥]

٤ ـ شواهد المقتضب .

أخر الشيخ ذكر (الشواهد القرآنية) واحصاءها إلى ما بعد " الشواهد الشعرية والنثرية) وموضعها التقديم . [٦]

---

(١) ١٠٨/١ من مقدمة المقتضب .
(٢) ١١١/١ " " "
(٣) ١١٥/١ " " "
(٤) ٨٣/١ من المقتضب .
(٥) ٨٧/١ من المقتضب .
(٦) ١١٦/١ " "

ثالثا : تقديم عدد من المباحث عن موضعها ، ومن ذلك :

١ ـ النقل عن المقتضب والإشارة إليه [١]

تضمن هذا المبحث الكتب التي تأثرت بالمقتضب وأخذت عنه . وقد قدم الشيخ هذا المبحث على مبحث (صلة المقتضب بكتاب سيبويه) فقدم ما كان موضعه التأخير [٢]

٢ ـ وفاة المبرد :

قرن الشيخ وفاة المبرد بمولده ، وموضعها التأخير .

رابعا : ـ اقحام بعض المباحث :.

أقحم الشيخ في دراسة للكتاب عددا من المباحث التي لا صلة لها مباشرة بالكتاب وإن كانت ذات صلة بالمؤلف ، ومنها :

١ ـ دراسة الكتاب " الكامل "
٢ ـ دراسة لكتاب " الفاضل "

والإشارة إليهما تغني عن التفصيل فيهما . [٣]

٣ ـ نحو ثعلب كما تصوره مجالسه [٤]

وليس له صلة بهذه الدراسة .

خامسا : عدم الدقة في العنونة .

افتقرت بعض مباحث الشيخ إلى الدقة في العنوان ومن ذلك :

---

(١) ١/٧٧ من المقتضب
(٢) الصفحة نفسها .
(٣) ١/٥٤ ، ٦٢ من المقتضب .
(٤) ١/ ١٠١ "

- اصطلاحات المبرد [١]

فقد ذكر هذا المبحث ضمن دراسته للكتاب وقد اقتصر بالفعل على مصطلحات "المقتضب" فحسب ، في حين أن عنوان المبحث يشي بأن ما ورد تحته عام وشامل لكل مؤلفات المبرد .

سادسا : تمزيق بعض المباحث .

عرض الشيخ بعض موضوعاته في مواضع متفرقة ، ولم يجمعها في مكان واحد حتى تتآزر على تكوين الصورة الكلية الدقيقة لما يتناوله من موضوعات . وحسبنا أن نمثل لذلك بما يأتي :

- الخصومة بين ثعلب والمبرد [٢]
- وقد عرض له "الشيخ ضمن (آثار المبرد)
- هل كان المبرد متعصبا [٣]
- المواقف السياسية للمبرد [٤]

وموضع هذين المبحثين في (مذهب المبرد واتجاهاته)

- المبرد والشعراء المحدثون . [٥]
- المبرد ونقد الشعر [٦]

وتأمل هذه الموضوعات جميعا يشير إلى أنها جوانب لموضوع واحد هو المسلك الفكري للمبرد تجاه معاصريه ، وكان حقها أن تجمع في موضع واحد يصور جوانب هذا المسلك ويفسر أبعاده معا .

---

(١) ١١٧/١ من المقتضب
(٢) ٢٦/١ " "
(٣) ٣٤/١ " "
(٤) ٣٧/١ " "
(٥) ٥٠/١ " "
(٦) ٤٧/١ " "

موازنة بين "مقدمة التحقيق" و"رسالة الشيخ"(١)

يحسن أن أعرض هنا للموازنة بين ما كتبه الشيخ فى تقديمه لتحقيق كتاب "المقتضب" وما كتبه فى رسالته للدكتوراه قبل ذلك بقرابة عشرين عاما، فان ذلك كفيل بأن يلقى الضوء على مدى تطور الشيخ فكريا خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة نسبيا. وقد يكون مرد الاختلاف راجعا الى اختلاف محور الدراسة بين العملين ويبدو -لأول وهلة- قدر من الاختلاف فى ترتيب المادة العلمية.

فالكتاب الاول : دار حول المؤلف.
والكتاب الثانى : دار حول الكتاب.

وسنون طويلة مضت فيما بين الدراستين، كذلك صدرت فى هذه الفترة دراسات متعددة حول المبرد، وأصول النحو. وقد يكون لها أثر فى هذا الاختلاف فى الترتيب، وأمثل لذلك بما يأتى :

الأول : الاختلاف فى الترتيب :

١ - من حيث التقديم والتأخير.

اختلف عرض الموضوعات فى كل من كتاب "المبرد" "ومقدمة المقتضب" ومن ذلك :

- تلاميذ المبرد :
عرضه الشيخ عقب شيوخه فى الرسالة. فى حين أخره فى المقتضب إلى ما بعد (مجالس ثعلب)(٢)

- توثيقه :

عرضه الشيخ فى الرسالة ضمن فصل (الخصومة بين المبرد وثعلب). فى حين عرضه فى المقتضب قبل مبحث (الخصومة

---

(١) سأعرض إن شاء الله لرسالة الشيخ عرضا مفصلا فى الباب الخاص بمؤلفاته، ولذلك اقتصرت على عمل موازنة عامة بين موضوعات العملين.

(٢) ص (١٤) من كتاب المبرد، ١/ ٣٤ من المقتضب.

بعدد من المباحث)[1]

- قدم " أسلوب المبرد " فعرضه عقب " الخصومة بين المبرد وثعلب " فى الرسالة فى حين أخره فى دراسته للمقتضب فعرضه ضمن تعريفه بكتاب المقتضب[2] .

- أخر (تعصب المبرد) إلى ما بعد (ثناء العلماء على المبرد) فى الرسالة . فى حين قدمه على (ثناء العلماء) فى المقتضب .[3]

- وهناك عدد من الموضوعات الواردة فى كتاب " الكامل " عرضها الشيخ فى رسالته عن المبرد ضمن مبحث (الكامل)

فى حين قدم ذكرها فى دراسته للمقتضب عن المبحث الخاص بالكامل[4] ، ومن ذلك ما يلى :

- المبرد ونقد الشعر
- المبرد والشعراء المحدثون
- أثر المبرد فى فقه اللغة .

- عرض الشيخ عددا من المباحث فى موضع قلق فى كل من الرسالة والمقتضب ، فقدمها فى الرسالة عن (آثار المبرد)[5] . فى حين عرضت ضمن تعريفه للمقتضب فى دراسته للكتاب ومن ذلك

- لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته .
- مذهبه بين القياس والسماع .
- بين المبرد والقراء .

والمبحث الأخير من المباحث السابقة قد توسط المبحثين السابقين له فى الرسالة ، فى حين كان ترتيبه الثالث فى دراسته للمقتضب ، أى أنه عرض بعد المبحثين السابقين له .

---

(١) ص (٢٣) من الرسالة ، ١٦/١ من المقتضب .
(٢) ص ٢٩ من الرسالة ، ٩٧/١ من المقتضب .
(٣) ص ٢٦ من الرسالة ، ٣٥/١ " "
(٤) ص ١٧١ من الرسالة ، ٤٧/١ ، ٥٠ ، ٥٢ من المقتضب .
(٥) ص ٣٩ ، ٤٣ ، ٥٥ من الرسالة ، ١٠٥/١ ، ١١١ من المقتضب .

- قدم مؤلفات المبرد غير المنشورة على مؤلفاته المنشورة في الرسالة في حين أخرها الى ما بعد (الفاضل) في المقتضب .(١)

الثاني : الاختلاف في العنوان :

عرض الشيخ بعض المباحث في الكتابين بعناوين مختلفة ومن ذلك :

- الخصومة بين المبرد وثعلب :

قدم ذكر " المبرد " على " ثعلب " في الرسالة في حين أخره عن " ثعلب " في " المقتضب " (٢).

- دعوى المبرد :

عرض في الرسالة بهذا العنوان . في حين عرضه في كتاب " المقتضب " بعنوان (اسراف المبرد في رد الروايات) .

الثالث : التفاوت في الاغفال والذكر .

أغفل الشيخ ذكر عدد من المباحث في الرسالة في حين ذكرها في دراسته لكتاب المقتضب(٤) ومن ذلك ما يلي :

- أسرته .
- براعته في الجدل والمناقشة .
- اصطلاحات المبرد .
- كتاب الفاضل .

---

(١) ص ١٢١ من الرسالة ، ١/ ٦٣ من المقتضب .
(٢) ص ١٧ من الرسالة ، ١/ ٢٦ " "
(٣) ص ٦٩ " ١/ ١٠٨ " "
(٤) ص ١/ ٩ ، ١٥ ، ٦٢ ، ١١٦ من المقتضب .

وبالرغم من أوجه الاختلاف الواردة بين دراسة الشيخ لكتاب المقتضب ، ودراسته للرسالة هناك بعض الأمور اتبع فيها الشيخ نمطا واحدا في دراسته ومن ذلك :

١ - الاحالات :

اعتمد الشيخ على النقول النصية عند الإحالة إلى المصادر ، ولو أنه اقتصر على الاشارة إلى الموضع لمنع هذا التضخم المجهد •

٢ - الحواشي :

اتبع في تنظيم الحواشي الطريقة القديمة فوضعها بين الأسطر في الكتابين معا ، وإن كان قد عزلها في أسفل الصفحة في بعض المواضع •

* * *

" التحقيـــــق "

صدّر الشيخ تحقيقه للمقتضب بمقدمة شغلت أربع صفحات تقريبا ، أشـار فيها إلى أن دراسته للمقتضب وإخراجه له كان بعد صحبة طويلة دامت ربع قرن ، وأوضح أنه من أنفس كتب المبرد وأنه يلى سيبويه فى الأهمية . كمـا أن لسيبويه آثارا واضحة فى المقتضب تتجلى فى عدد النصوص التى استشهد بها المبرد فى المسائل النحوية ، والصرفية .

ثم نبه الشيخ فـى مقدمتـه إلى أن ظهور المقتضب تترتب عليـه فوائد جلى منها :

١ ـ تصحيح مذهب المبرد .

٢ ـ احياء كتابين يتصلان بالمقتضب ، وهما :

أ ـ نقد المبرد لكتاب سيبويه ، ورد ابن ولاد عليه فى كتابـــه " الانتصار "

ب ـ " تفسير المسائل المشكلة فى أول المقتضب " لأبى القاســم الفارقى المتوفى ٣٩١هـ .

٣ ـ رفع الإضطراب الواقع فى النسخـة .

والثابت أن المقتضب حظى بعناية الشيخ واهتمامه منذ دراسته فـى مرحلة الدكتوراه ، فبذل فى مجال اخراجه جهدا ضخما ، لما قام به من تصحيح وتوثيق ورفع للإضطراب الوارد فيه ، وغير ذلك .

وبإخراجه للمقتضب أفاد المكتبة العربية ، وأفاد المكتبة النحويـــة بخاصـــة .

وبالرغم من هذه الجهود التى بذلها الشيخ فى تحقيقه للمقتضب، وبالرغم من صور الإفادة التى حققها بإخراج هذا الكتاب ، هناك جوانب قصور واضطـراب سأعرض لها بعد حين ، وقد يكون هذا الاضطراب وليد ظروف أحاطت بالشيخ من بينها :

١ ـ أن تحقيقه للمقتضب كان أول محاولة له فى هذا المجال .

٢ - أن الفترة الزمنية التى تم فيها إنجاز عمل التحقيق كانت وجيزة للغاية بالنسبة لكتاب ضخم فى حجمه ولعل ذلك كفيل بأن يفسر لنا سر هذا القصور الذى تتجلى صوره فيما يأتى :

أولا : الخلط والاضطراب :

أ - الخلط بين المأثورات :

خلط الشيخ فى مواضع عدة بين أقوال العرب وأمثالهم ومما يؤكد هذا الخلط عرضه لعدد من الأقوال ضمن " فهرس الأمثال " . فى حين لم يخرجها من كتب الأمثال (١) . وبعد رجوعى لكتب الأمثال - التى بين يدى - اتضح لى أنها مجرد أقوال من أقوال العرب لم ترقَ إلى درجة المثل . ومن أمثلة ذلك :

إِنَّ الفُكاهة مَقْوَدَةٌ إِلى الأذى (٢)

ثانيا : اختلاف النسق :

اتخذ الشيخ سلوكا متنوعا فى تحقيقه للمقتضب فتارة يراعى وحدة النسق وتارة يغفلها تماما . وسنعرض لذلك فى

---

(١) مجمع الأمثال للميداني ، المستقصى للزمخشرى ، وكتاب الأمثال لابن سلام . وأمثال العرب للمفضل الضبي ، وجمهرة الأمثال للعسكرى .

(٢) انظر ١/١٠٨ من المقتضب .

ثلاثة أمور : الترجمة - والتخريج - والمقابلة بين نص كتاب المقتضب وكتاب سيبويه .

أ - الجوانب التى أغفلها فى الترجمة :

فى كتاب المقتضب ورد عدد كبير من الأعلام المبهمة التى تحتاج إلى تراجم مفصلة أو تراجم تتضمن الجوانب الهامة كالاسم واللقب ، والكنية وتاريخ الوفاة ، ومصادر الترجمة . وهذه الترجمات بمثابة المفاتيح التى تجلو غموض النص وتوضح ابهامه ومن ذلك :

١ - فيما يتصل بأعلام الأشخاص غير المشهورين :

- تبين لى أن الشيخ اكتفى فى ترجمته لبعض الأعلام بالإحالة إلى مصادر الترجمة مغفلا ذكر ما هو ضرورى كالإسم ، واللقب ، والكنية ، وتاريخ الوفاة ، ومن أمثلة ذلك :

- خالد القَسْرِىّ (١)
- أبي عبدالله بن دارم . (٢)
- المُتَلَمِّس (٣)
- فاطمة بنت الخُرْشُب (٤)
- قَيْسُ بن مُنَبِّه ابن بكر بن هوازن (٥)

- أعلام لم يترجم لهم مطلقا بالرغم من حاجتهم إلى ترجمه ومن ذلك :

- الزيادى (٦)

---

(١) ٢/٢٧٤ من المقتضب
(٢) ٣/١٤١ " "
(٣) ٢/٩٣ " "
(٤) ٤/١١٦ " "
(٥) ٣/٢٦٢ " "
(٦) ٢/١٩١ " "

- أبو عُبيدة (١)
- كِلاب بن ربيعة (٢)
- الضِّباب بن كلاب (٣)
- معافر بن مرّ (٤)
- أبو زيد الأنصارى (٥)
- مَعْدِيكرب . (٦)
- أنمار . (٧)

٢ _ فيما يتصل بأعلام القبائل :

القبائل تمثل أهمية خاصة من الناحية اللغوية ، ومما لحظته أن الشيخ لم يهتم بالترجمة للقبائل ، وإن قدم ترجمة محدودة وقاصرة لبعض القبائل ، ومن أمثلة ذلك ما يلى :.

- قبائل لم يترجم لها مطلقا ومن ذلك :

- بنو تميم . (٨)
- قَحْطان . (٩)
- هُذيل بنُ مُدركة . (١٠)

---

(١) ٢١١/٤ من المقتضب
(٢) ٢٩٢/٢ " "
(٣) ٢٩٢/٢ الصفحة السابقة نفسها .
(٤) ١٥٠/٣ من المقتضب .
(٥) ٢٩٦/٣ ، ١٩٩/٤ من المقتضب .
(٦) ٢١/٤ من المقتضب .
(٧) ٢٩٢/٢ " "
(٨) ٢٠٨/١ ، ٣١٠/٢ من المقتضب .
(٩) ١٨٥/٣ من المقتضب .
(١٠) ١٩٣/٢ من المقتضب .

- قبائل ترجم لها ترجمة محدودة وقاصرة ، ومن ذلك :

- خِنْدِف (١)
- سَدوس (٢)
- سَلول (٣)
- مُزينة (٤)
- باهِلة (٥)
- تيم بن مرة (٦)

٣ - فيما يتصل بالأماكن والبلدان .

ترجم الشيخ لعدد من الأماكن والبلدان ترجمة وافية .

---

(١) ٣٦٤/٣ من المقتضب .
(٢) ٣٦٤/٣ " "
(٣) نفس الصفحة من المقتضب .
(٤) ١٨٤/٢ من المقتضب
(٥) ٣٦٤/٣ " "
(٦) ٣٦٠/٣ " "

فى حين ترجم لبعضها ترجمة غير وافية ، والبعض الآخر منهـا لم يترجم له تماما ، ومن أمثلة ذلك ما يأتى :

- أماكن وبلدان أغفل الترجمة لها مطلقا ومن ذلك :-

- بغـداد(١)

- أماكن وبلدان ترجم لها ترجمة محدودة وغير وافية ومن ذلك :

- البصـرة(٢)
- الكوفـة (٣)
- المدينـة (٤)
- مكـة (٥)
- بعلبـك (٦)

ب- الجوانب التـى أغفلها فـى التخريج :

من الجوانب المهمة فى التحقيق توثيق الشواهد والنقول من مصادرها الأصيلة ، وتوضيح ما غمض من الروايات الواردة فى الشاهد الواحد ، أو بيان مواضع الاستشهاد فى كل شاهـد .

---

(١) ٣/٣٥٨ " "
(٢) ٣/٣٥٨ " "
(٣) نفس الجزء والصفحة .
(٤) ٤/٢٠ ، ٢٣ من المقتضب .
(٥) نفس الجزء والصفحة .
(٦) نفس الجزء والصفحة

والشيخ وثّق عددا من الشواهد من المصادر الأصيلة ، واقتصر فى توثيق عدد منها على المصادر الثانوية • فى حين أغفل توثيق بعضها تماما •

ـ كذلك الأمر فى النقول ، والروايات ، ومواضع الاستشهاده اذ لم يتبع نسقا واحدا فى تخريجها •

وحسبى أن أمثل لذلك بعدد من الأمثلة : •

١ ـ فيما يتصل بالحديث :

أغفل الشيخ تخريج الأحاديث الواردة فى المقتضب اغفالا تاما وأشار إلى أن المبرد عند ما ذكر لفظ الحديث لا يعنى به أنه قول الرسول وإنما أراد به الخبر ، نظرا لأن المبرد لم يصرح بذلك ، والموضع الذى صرح فيه المبرد بالحديث الشريف ذكر الشيخ أنه من الأحاديث الضعيفة[١].

١ ـ فيما يتصل بالمأثورات النثرية :

اختلاف النسق وصل الى المأثورات النثرية ـ أيضا ـ إذ قام بتخريج بعضها وأغفل بعضها دون تخريج ، وأمثل لذلك بما يلى : ـ

أ ـ الأمثال :

لم يخرِّج جميع الأمثال ، وهذه بعض الأمثال التى لم يخرجها من كتب الأمثال ، ومن ذلك :

ـ جاءَ يَنْفُضُ مِذْرَوَيْهِ[٢].

---

(١) ١١٦/١ من المقتضب ، وانظر فصل الفهارس •

(٢) انظر مجمع الامثال للميدانى ١٧١/١ ، ١٩١/١ ، ١٦٣/٢ ـ ١٦٤ ، ٣/ ٤٠ من المقتضب •

- إنّ مع اليومِ أخاهُ غدْوَ (١)

ب - خرّج بعض أقوال العرب دون بعض، ومما أغفله :

- قول العرب : " ابدأ بهذا أوّلُ وياحكمُ " (٢)
- وقولهم : "إن تأتى فلك درهم فى موضع إن تأتنى أعطك درهما " (٣)

٣ - فيما يتصل بالشواهد الشعرية :

من القواعد التى يلتزم بها المحقق تخريج الشواهد الشعرية من الكتب المختلفة ، وقد التزم الشيخ بهذه القواعد فى مواضع عديدة فى حين عزف عنها فى بعض المواضع ، ومن ذلك :

أنعتُ أعيارًا رعيْن الخنْزرا
أنْعتُهُنّ آيرًا وكمَرا (٤)

يا أضبعًا أكلتْ آيارَ أحْمِرةٍ
ففى البطون وقد راحتْ قراقيرُ (٥)

يطعنها بخنْجرٍ من لحمِ
بيْنَ الذنابى فى مكانٍ سخْنِ (٦)

أميرَ المؤمنينَ جمعْتَ دينًا
وحِلْمًا فاضِلا لذوى الحُلوم (٧)

---

(١) انظر - أيضا - مجمع الأمثال للميدانى ٣٠/١ ،وقد ورد بهذه الرواية (إن مع اليوم غدا يا مسعدة) ، ٢٣٨/٢ من المقتضب .

(٢) ٣/٢ من المقتضب .

(٣) ١٧٨/٣ من المقتضب .

(٤) ١٣٢/١ من المقتضب

(٥) الصفحة نفسها من المقتضب

(٦) ٢١٨/١ من المقتضب

(٧) ٢٦١/٤ " "

٤ - فيما يتصل بالتوزيع العروضي :

ومن جملة ملحوظاتي وقفت على أن الشيخ لم يهتم بالتوزيع العروضي في المقتضب.

في حين أنه اهتم بهذا الجانب في فهرسته لكتاب سيبويه (١).

---

(١) انظر ص ١٠٢ الفصل الثاني من الباب الأول من الرسالة .

٦ ـ فيما يتصل بالكلمات اللغـو يـة :

الإعتماد فى توثيق الكلمات اللغوية الصعبة على المعاجـم الأصلية فى التحقيق شئ لا بد منه ، فلا تكفى الإشارة الـى مواضع هذه الكلمـات من خلال كتب أخرى .

كذلك لا تغنى الإحالة إلى مواضع هذه الكلمات فـى المعاجم عن بيان المعنى ، لأن ذلك يوقف الباحث ويعطلـه. وهناك عدد كبير مـن الكلمات اللغوية وردت فى المقتضب أغفـل الشيخ تخريجها من مصادرها ومن ذلك :

- آذَنـتْ (١)
- ركائِبُهَـا (٢)
- نُزِعْ الانـسان (٣)
- أُنِيخَتْ (٤)
- بُغَامُهـا (٥)
- الفَرْقَـد ان (٦)
- لا تَقْلُوَاهـا (٧)

---

(١) ٣٦١/٤ اوضح معانى هذه الكلمات دون أن يشير الى المصادر .

(٢) نفس الصفحة .

(٣) ٣٢٣/٢ أقتصر على بيان معناه دون الاحالة الى المصدر .

(٤) ٤٠٩/٤ " " " " " " " "

(٥) نفس الصفحـة .

(٦) " "

(٧) ٢٣٨/٢ من المقتضـب .

- وادْلَوّاهـــــا[1]

وقد يشير في بعض الأحيان في تخريجه للألفاظ اللغوية إلى المصادر الأصيلة دون أن يذكر الجزء والصفحة . وسأكتفي بذكر هذين المثالين للدلالة على ذلك :

- المساحـــى[2]
- سراعة[3]

جـ فـي المقابلــة والموازنــــة :

ومن أبرز ما صنعه الشيخ في تحقيقه للمقتضب أنه قام بمقابلة المواضع التي تعرض لها المبرد من سيبويه .

وبذلك يسر للباحث الإتصال بكتاب سيبويه عن طريق (المقتضب) بيد أنه لم يلتزم بهذه الموازنة في جميع المواضع ، وسأمثل لذلك بمايلي :

- أَطِـرِّى فَإِنَّكِ ناعِلَـــة[4]
- بعَيْنٍ ما أَرَيَنَّـــك[5]

---

(١) ٢٣٨/٢ من المقتضب .

(٢) ٢٢٩/٢ من المقتضب .

(٣) ٢١١/٢ من المقتضب .

(٤) ١٤٥/٢ من المقتضب ، وقد وردت في سيبويه ١٤٧/١ ط/ بولاق ولم يقابلها الشيخ .

(٥) ١٥/٣ من المقتضب . وقد وردت في سيبويه ١٥٣/٢ ط/ بولاق ولم يقابلها الشيخ .

واقتصرت فى هذا المجال على تقديم بعض الأمثلة للنصوص التى لم يقابلها الشيخ بنص سيبويه ، وإن كانت قليلة العدد ، كذلك نبه الشيخ إلى أن بعض الأبواب والمسائل النحوية الواردة فى المقتضب لم يعثر عليها فى سيبويه .

وهذه الملحوظات جميعا لا تمنع من تقرير وجود جوانب كثيرة أجاد فيها الشيخ فيما يتصل بتحقيق هذا الكتاب ملتزما قواعد التحقيق فيها .

وفى طليعة هذه الجوانب ما يأتى : مقابلة نصوص المقتضب بنصوص سيبويه ، وهذه المقابلة مفتاح كتابين عظيمين هما : المقتضب ، وكتاب سيبويه نظرا لأن الباحث يصل إلى سيبويه عن طريق المقتضب فى سهولة ويسر دون معاناة ، وهذا مما يحسب للشيخ . كما يحسب له ما قام به من جهد فى توثيق ما وثق من نقول وآراء وتوضيح ما وضح من شواهد ، وتسجيل ما سجل من ملحوظات ، وتقويم ما وجد من اضطراب فى النسخة المخطوطة ، وهو تقويم ما كان يجرؤ عليه من ليس له مقدرة الشيخ العلمية وشجاعته الأدبية معا .

* * *

* *

*

الفصل الثانى

تحقيق المذكر والمؤنث
لأبى بكر بن الأنبارى

الفصل الثاني

" المذكر والمؤنث " لأبي بكر بن الأنباري المتوفى ٣٢٨ هـ

لأبي بكر بن الانباري المتوفى ٣٢٨هـ آثار علمية كثيرة بيد أن ما هو شائع لدى المترجمين له تقريرهم أن كتابه (المذكر والمؤنث) أغزر مؤلفاته مادة ، وأكثرها قيمة وأعظمها أهمية ،فضلا عن أنه أهم ما ألف في موضوعه وأوسع ما كتب فيه .

ولهذه الاعتبارات جميعا اختار الشيخ هذا الكتاب ليحققه . وفي سنة احدى واربعمائة والف للهجرة الموافق احدى وثمانين وتسعمائة والف للميلاد أصدر المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بالقاهرة الجزء الأول من هذا الكتاب بتحقيق الشيخ ، وقد شغل هذا الجزء نحو ستمائة صفحة من القطع الكبير ، وصدره الشيخ بدراسة وقعت في خمس واربعين صفحة ، عرف فيها الشيخ بالكتاب وألقى على المؤلف نظرات متفرقات تناثرت ضمن مباحث تعريفه بالكتاب .

وقد بدأ الشيخ تعريفه بالكتاب بالقاء نظرة على تاريخ كتب " المذكر والمؤنث "(١) وصدر هذه النظرة بعبارات ابن الأنباري التي يشير فيها الى أهمية الوقوف على هذا الموضوع من موضوعات البحث اللغوي ، وهي أهمية لا تقل بحال عن أهمية مباحث الإعراب ، وغيره من قضايا النحو العربي ، وذلك إذ يقول :

" إعلم أن من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث، من ذكّر مؤنثا أو أنّث مذكرا كان العيب لازما له ، كلزومه من نصب مرفوعا أو خفض منصوبا أو نصب مخفوضا "

وهذا استهلال جيد إذ يشير إلى أهمية موضوع الكتاب من ناحية والإتصال الوثيق بين موضوعه وعلوم التصويب اللغوي من ناحية أخرى .

ثم أشار الشيخ - بعد ذلك - إلى كثرة ما ألف في هذا الموضوع، موضحا أساليب تناوله فيما عرض له من مصادر ، وأعقب ذلك عرض قائمة بالمراجع التي أفردت بالتأليف موضوع المذكر والمؤنث ، ورتبها ترتيبا تاريخيا على حسب

(١) ٨/١ .

وفيات مؤلفيها ، وقد عنون لها الشيخ بعبارة " تاريخ لكتب المذكر والمؤنث"

انتقل الشيخ - بعد ذلك - الى التعريف المباشر بكتاب ابن الأنبارى [1] فأوضح المنهج الذى سلكه فى عرض المسائل وبين خصائص هذا المنهج من ذكر المعانى وتعديد الشواهد .

ثم انتقل من ذلك إلى ذكر بعض صفات ابن الانبارى وأشار بخاصة إلى كثرة حفظه للقرآن والقراءات .

ثم عاد مرة أخرى إلى الحديث عن مرتبة هذا الكتاب بين الكتب التى ألفت فى موضوعه من جهة ومرتبته بين كتب المؤلف نفسه من جهة أخرى .

واستطرد من ذلك إلى الحديث مجددا عن خصائص الكتاب فذكر من ذلك حرص المؤلف على الإكثار من الشواهد فى المسألة الواحدة والافاضة فى شرح الأساليب ، ومثل الشيخ لذلك بما جاء فى الكتاب عن أنواع الاطعمة وأيام الأسبوع وغيرهما من موضوعات تؤكد كلها إتساع مادة الكتاب وإحاطة مؤلفه بموضوعه .

ثم انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى الحديث عن مدى مخالفة ابن الأنبارى لسابقيه من العلماء الذين كتبوا فى موضوع المذكر والمؤنث ، وعرض فى هذا المقام بعض اللمحات العامة من الكتاب .

تناول الشيخ عقب ذلك الصيغ التى يشترك فيها المذكر والمؤنث لدى ابن الأنبارى ، واقتصر على عرض هذا النوع من الصيغ دون أن يلتفت إلى الصيغ التى ينفرد بها المذكر أو تلك التى ينفرد بها المؤنث .

(١) لا يفوتني أن أشير إلى أن الشيخ قد أغفل تماما الإشارة إلى الدراسة التى نشرت حول هذا الكتاب عام ١٩٧٨م والتى قام بها الدكتور (طارق عبد عون الجنابى) ومرد ذلك في ظني أن الشيخ لم تتح له الفرصة للوقوف على نشرة الدكتور الجنابى لهذا الكتاب ودراسته له قبل تحقيقه للكتاب، بالرغم من صدورها قبل صدور تحقيق الشيخ بنحو ثلاثة أعوام، وسبب ذلك أن صدور هذه النشرة فى العراق عام ١٩٧٨م، ليس سابقا على تحقيق الشيخ للكتاب الذى صدر عام ١٩٨١م، وذلك لأن اجراءات النشر فى الهيئات الرسمية فى "مصر" يستغرق وقتا طويلا عادة ، فى احالة الكتاب الى مراجعين متخصصين ، والموافقة على صدوره من لجان متعددة ، ثم اجراءات الطباعة فى المطابع الرسمية . وقد علمت من الشيخ أحمد كحيل أن الكتاب الذى بين أيدينا ظل حبيس أدراج الهيئة لمدة عشر سنوات كاملة قبل صدوره .

ثم عرض الشيخ - بعد ذلك - لموضوع " مصادر النحو الكوفى " وبين دور ابن الأنبارى فى هذا المجال .

ثم عرض بالتفصيل ما ورد فى كتابه المذكر والمؤنث من مسائل نحوية . وأشار فى عرضه إلى بعض صور التوجيه الواردة فيها .

وكان طبيعيا أن ينتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى الحديث عن مذهب ابن الأنبارى النحوى ، فبين كيف أنه كان - ومعه والده - ممن تعصبوا للكوفيين وذكر أن مذهبهما أن يتعمق النحوى فى أحد المذهبين الكوفى أو البصرى ، وأنه بفضل هذا التعمق قد نجح ابن الانبارى فى أن يستفيد من نحاة الكوفة السابقين ، وفى مقدمتهم الفراء الذى أكثر من النقل عنه ، حتى أنه عزا بعض ما نقله عن سيبويه اليه .

وقد أشار الشيخ فى هذا الموضع فى سطور محدودة الى الذين ترجموا لابن الأنبارى من الباحثين ، ورأى فى ترجمتهم غناء .

وتلا ذلك حديث الشيخ عن شيوخ أبى بكر بن الأنبارى ، وقد تحرى أن يذكر أسماء الشيوخ الذين صرح بن الأنبارى بالأخذ عنهم فى كتبه المختلفة وفى طليعتهم " أبو القاسم بن محمد بن بشار " و " أبو العباس أحمد يحيى بن ثعلب " (١)

- بعد ذلك - وصف الشيخ النسخة التى اعتمد عليها فى اخراج الكتاب وبين فى وصفه عدد صفحاتها ولوحاتها ، ومسطرتها وخطها ، وتاريخ كتابتها وذكر أن مصورة النسخة موجودة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة عن أصل محفوظ بمكتبة بشير أغا " بتركيا " (٢)

ولم ينس أن يشير فى وصفه إلى أنه وجد فى النسخة سقطا قدره خمسة أسطر ذكر أنه أكمله من نص الفراء فى كتابه المذكر والمؤنث .

---

(١) انظر ص : ٤١ - ٤٧

(٢) انظر ص : ٤٨ .

كما أنه حرص فى تحقيقه على التنبيه على بعض الألفاظ الساقطة من الأصل بالرجوع إلى معانى القرآن للفراء والمخصص لابن سيدة .

وختم الشيخ دراسته بحديثه عن منهجه فى التعليق على الكتاب وهو حديث موجز يقع فى نحو نصف صفحة ، وخلاصته أنه تحرى نقل نصوص الكتب الأخرى فى كل موضوع عرض له الكتاب دون أن يكتفى بالاشارة اليها ، كما ميز فى المسائل النحوية بين النحو البصرى ، والنحو الكوفى ، وكذلك بذل اقصى جهده فى تخريج الشعر ونسبته وشرحه .

* * *

ومن خلال هذا العرض لدراسة الشيخ التى نشرها فى صدر كتاب المذكر والمؤنث لأبى بكر بن الانبارى تحضرنى جملة من الملحوظات أسجل أهمها فيما يأتى :

أولا : ملحوظات حول خطة الدراسة :

من التقاليد العلمية الثابتة أن لكل عمل علمى خطة يسير عليها ويلتزم صاحبه بها ، مهما صغر حجم هذا العمل ، لأن القضية ليست قضية كم وإنما المسألة فى جوهرها مسألة منهج علمى فى استقصاء الظواهر وتصنيفها وتحليلها ، وسلامة الخطة فى العمل العلمى عامل أساسى من العوامل التى تؤدى إلى تحقيق وظيفته ، والوصول به إلى غايته . ومحور الخطة - وإن تعددت أساليب تطبيقها - أن العمل العلمى عمل عقلى أى أن ترتيب المسائل والأفكار فيه ليس أمرا عشوائيا مرده إلى الميول الشخصية أو الاجتهادات الذاتية ، وإنما يخضع هذا الترتيب لمقتضيات الموضوع نفسه ومقولاته ، بحيث تكون كل مسألة أو فكرة مقدمة لما يليها ونتيجة لما يسبقها ، وبذلك يتسم العمل العلمى بالإتساق الذى يكفل له تضافر جميع جزئياته على جلاء جوانب الموضوع ، وتناميها فى تقديم نتائجه خطوة خطوة .

فهل اتسمت خطة الدراسة التى قام بها الشيخ - فى مطلع

تحقيقه للمذكر والمؤنث - بهذا الإتساق الضرورى فى ترتيب العناصر والأفكار؟ إن الاستعراض الذى سبق أن قدمناه بإيجاز لموضوعات هذه الدراسة كفيل بتقديم إجابة دقيقة عن هذا السؤال ، وهى إجابة سلبية فى كل حال ، ولذلك سأكتفى بأن أشير باجمال إلى بعض جوانب ما فى خطة هذه الدراسة من قصور وما يمسها من نقص واضطراب .

١ - لقد كان خلط الدراسة واضحا بين المباحث التى تتصل بشخصية ابن الأنبارى وتلك التى تتناول تحليل بعض مقولات الكتاب واتجاهاته ، وكان ينبغى الفصل بين الأمرين بحيث تحرص الدراسة على تكوين صورة متكاملة للشخصية من ناحية وللكتاب من ناحية أخرى، دون تمزق أو تخلخل أو تداخل .

٢ - لم يعن الشيخ عناية كافية بدراسة شخصية ابن الأنبارى مع توفر الدواعى إلى ذلك ، واكتفى بتقديم شذرات متناثرات فى مواضع متفرقات لا يربطها رابط ، ولا يجمعها نظام .

٣ - لم يلتزم الشيخ فيما عرض له من موضوعات الكتاب بالدراسة ترتيبا واضحا ، فلا هو التزم بترتيب الكتاب ولا بترتيب المادة اللغوية ولا بترتيب المسائل النحوية والصرفية ، فلم يبق إلا القول بأنه ترتيب عشوائى لا ضابط له ولا نظام ، وحسبى أن أشير فى هذا المجال الى الموضوعات الآتية :

١ - الكلمات التى أشار إلى تعدد معانيها واستعمالاتها (١)
٢ - الصيغ التى يشترك فيها المذكر والمؤنث (٢)
٣ - المسائل النحوية والصرفية الواردة فى الكتاب (٣)

ثانيا : ملحوظات تتصل بالإطار العام للتحقيق :

بالرغم من أن التحقيق العلمى يمكن إعتباره نتاج تقاليد مرعية أكثر من كونه عملا علميا موضوعيا منضبطا يخضع لقواعد صارمة لا يمكن

(١) انظر ص ١٦ - ١٩
(٢) انظر ص ٢٠ - ٢٢
(٣) انظر ص ٢٥ - ٣٤

مخالفتها ، فإن التحقيق العلمي مع ذلك يقرر أن التقاليد المستعملة فيه قد صار لها من الثبات والاستقرار والشيوع بين المحققين بحيث أصبح أي خروج عليها أو مخالفة لها أمرا يحتاج إلى تفسير ، وأول ما يلحظ من تقاليد هذا التحقيق ضرورة جمع النسخ المتعددة للكتاب المشْوِي تحقيقه إذا كان عددها محدودا نسبيا ، أو الاختيار من بينها بأسلوب محدد معروف بين المشتغلين بهذا الفن إذا كان عددها كبيرا نسبيا ، ولكن الشيخ لم يلتفت إلى هذه المقولة المقررة بين المحققين ، واكتفى بنسخة واحدة[1] ، ولم يحاول الحصول على نسخ أخرى من الكتاب ، بالرغم من وجود هذه النسخ ويسر الحصول عليها ، وقد عاد إليها بالفعل الدكتور " طارق عبد عون الجنابي " في نشرته التي أصدرها للكتاب نفسه[2].

لِمَ اكتفى الشيخ بنسخة واحدة بالرغم من وجود أخطاء وأسقاط فيها ؟ وكيف أقحم على نص النسخة نصوصًا من كتب أخرى مع وجود نسخ كافية كفيلة بتقويم النص الذي بين يديه ؟!!

إذا انتقلنا - بعد ذلك - إلى منهج الشيخ في التعليق على النص وجدنا بعض الظواهر التي تحتاج بدورها إلى إستفسار أو تساؤل ، ومن بينها حرص الشيخ على ذكر النصوص التي تتصل بموضوع الكتاب ، مع ما في هذا النقل من تزيد واضح واثقال لهوامش الكتاب ، وكان أولى به أن يكتفي بالإشارة بدلا من العبارة وبالإجمال بدلا من التفصيل ، وأن يعوّض ما يريد اضافته إلى نص الكتاب في هذا المجال بصنع فهارس إضافية تحمل في مجملها ما يريد نقله من معلومات إلى القارئ .

ولو نظرنا - أيضا - إلى منهجه العام في التعليق فسنجد أنه حرص على الاشارة إلى جهده في تخريج الشعر ونسبته وشرحه ، وكان حريا به أن يضيف إلى ذلك إهتماما مماثلا بالترجمة للأعلام ، وحرصا دائما على توثيق النقول والآراء ، والتزاما مطلقا بذكر المراجع والمصادر في كل مسألة علمية يعرض لها الكتاب أو يذكرها الشيخ في التعليق ، ونرجو أن نشير إلى ذلك في تناولنا المفصل للنص المحقق .

---

(١) اعتمد الشيخ على نسخة (معهد المخطوطات المصورة عن نسخة بشيرآغا) انظر ص ٤٨ من كتاب الشيخ .

(٢) اهمها ثلاث نسخ هي (فاتح) ، (عاطف) ، (دار الكتب الظاهرية) انظر ص ٦٨-٧٤ من كتاب طارق الجنابي .

ثالثا : ملحوظـــات جزئيـة فى الدراســـة :

لا يفوتنى أن أسجل هنا بعض الملحوظات الجزئية فى الدراسة التى قدم بها الشيخ تحقيقه لكتاب المذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأنبارى •

١ ـ نلحظ أن الشيخ قد أخر مبحث " مذهب ابن الأنبارى النحوى " إلى ما بعد مبحث " المسائل النحوية والصرفية فى كتاب المذكر والمؤنث " وجلى أن موضعه الذى يليق به أن يكون ضمن التعريف بشخصية ابن الانبارى دون أنْ يُقْحم فى موضوع يتصل بتحليل الكتاب •

٢ ـ أخّر مبحث " شيوخ أبى بكر " الى ما بعد مذهبه النحـــوى، والأولى أن يكون قبل ذلك لأن المذهب الخاص بالشخصيـــة لا يتكون إلا بعد مرحلة التلقى عن الشيوخ •

٣ ـ قدّم " التعريف بكتاب المذكر والمؤنث " و " الصيغ التى يشترك فيها المذكر والمؤنث " على " مذهب ابن الأنبارى وشيوخـــه " وموضعهما التأخير •

٤ ـ أقحم الدراسات التى دارت حول شخصية ابن الأنبارى بيـــن " مذهبه النحوى " و " شيوخه " وموضع هذه الدراسات فـــى الصفحات الأولى دون أنْ تُقْحم فى مباحث أخرى •

٥ ـ عرض بعض صفات ابن الأنبارى ضمن مبحثه عن المذكر والمؤنـــث ومما عرضه كثرة حفظه للقرآن الكريم ، وواضح أن هذا الحديـــث جملة قلق فى موضعه

٦ ـ عرض لمبحث " مصادر النحو الكوفى " ضمن " الصيغ التى يشترك فيها المذكر والمؤنث " دون صلة واضحة بين هذين المبحثين •

٧ ـ أغفل دراسة عدد من الموضوعات مع أنها أساسية فى التمهيـــد لهذا الكتاب ومن ذلك :

أ ـ فى مبحث المذكر والمؤنث أقتصر على تقديم لمحات مـــن

الصيغ التى يشترك فيها المذكر والمؤنث مغفلا جوانب
تتصل بها عادة مثل "الصيغ التى ينفرد بها المذكر" ،
و "الصيغ التى ينفرد بها المؤنث" .

ب- بالرغم من حرص الشيخ على التعريف بابن الأنبارى وكتابه
فانه لم يفصل القول فى عدد من النقاط ذات الأهمية
فى موضوعه ومن ذلك :

"تأثير الكتاب فى الخالفين" و "المقارنه بين
الكتاب وأهم الكتب فى موضوعه" .

جـ- بالرغم من وفرة المصادر التى تحدثت عن ابن الأنبارى
فإن الشيخ لم يَعُدْ إلا لمصدرين فيها فحسبْ ، ونتج عن
ذلك إغفال جوانب متعددة كان من الممكن تفصيل القول
فيها لو عنى الشيخ بالعودة إلى عدد أكبر من المصادر
والمراجع ، ومما أغفل الشيخ تناوله الكلام عن نسبه، ولقبه
ومولده ، ونشأته ، وتلاميذه ، وثقافته ، إلى آخره .

٨- فى وصف النسخة التى اعتمد عليها أغفل الشيخ عددا من النقاط
التى كانت تجدر الإشارة اليها ، ومن ذلك :-

- بيان نوع الخط .
- بيان وجود مقابلات على النسخة .
- بيان ما إذا كان عليها إحالات أو تعليقات .
- بيان ما إذا كانت تحتوى على عناوين للموضوعات فى الصلب أو الهامش .
- بيان ما إذا كانت تحتوى على تعليقات علمية أو تخريجات فى بعض المواضع .

وإذا كان الشيخ لم يعن بوصف النسخة الوحيدة التى
اعتمد عليها فمن الطبيعى ألا يشير إلى بقية النسخ الأخرى

الموجودة من الكتاب .

٩- بالرغم من أن الشيخ بذل جهدا جيدا في دراسته التاريخية لكتب المذكر والمؤنث فإنه قد ندت عنه بعض الأخطاء التي استدركتها عليه اللجنة العلمية التي راجعت تحقيقه ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

قول الشيخ : " وكتب النحويين المتقدمين لم تعقد بابا للمذكر والمؤنث ، فليس في كتاب سيبويه ولا في المقتضب باب يحمل هذه التسمية ، ومبلغ علمي أن المفصل للزمخشري أقدم ما بين أيدينا من كتب النحو التي عقدت بابا للمذكر والمؤنث "(١).

تصويب اللجنة: " هذا ما ذكره المحقق والصواب أن الجمل للزجاجي (المتوفى سنة ٣٣٧هـ) هو أقدم كتاب خص بابا من أبوابه للمذكر والمؤنث (صفحة ٢٨٥) " .

قول الشيخ : " أبو حاتم السجستاني (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ) له (المذكر والمؤنث) و في التيمورية ومعهد المخطوطات مختصر لهذا الكتاب صدره: اختصار التذكير والتأنيث "(٢).

تصويب اللجنة: " هذا ما ذكره المحقق وقد نشر هذا المختصر في بغداد سنة ١٩٦٩م بتحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والنص الكامل للكتاب مخطوط في مكتبة قونية (يوسف آغا) بتركيا رقم ٢٩٥ " .

قول الشيخ : " يقول مؤرخو أبي بكر عنه: انه كان ثقة ثبتا صدوقا ورعا من الصالحين ولا يعرف له جرمة ولا زلة " .

وأقول : انه ما كان يجمل بأبي بكر وهذه حاله أن يذكر شواهد كثيرة من كتاب سيبويه ثم يغفل اسم كتاب سيبويه وينسب انشادها إلى الفراء وغيره "(٣)

تصويب اللجنة: " هذا ما قاله المحقق . وقد صنع أبو بكر الأنباري ذلك ، لأنه نقل هذه الشواهد من كتاب "المذكر والمؤنث" للفراء ، ولم ينقلها من كتاب سيبويه . نقول ذلك حتى لا يقال عن أبي بكر أنه لم يكن أمينا في النقل " .

(١) انظر مقدمة الشيخ لكتاب المذكر والمؤنث ص: ٥ وهامشها .
(٢) انظر المرجع السابق ص: ٩ وهامشها .
(٣) انظر نفس المرجع ص: ٣٦ وهامشها .

ولا يفوتنى فى ختام هذا العرض من الملحوظات الجزئية أن أشير إلى أن اللجنة العلمية التى راجعت هذا العمل قد تدخلت فيه بالزيادة حينا ، وبالنقص أحيانا ، فقد قامت باجتزاء الحواشى المطولة فى بعض المواضع ، واقتصرت فى بعضها على الإشارة إلى المراجع .(١)

رابعا : ملحوظات جزئية فى التحقيق :

١ - ملحوظات حول تخريج الشواهد :

جـ - الشعر :

لم يتبع الشيخ نسقا واحدا فى تناول الأشعار وتخريجها ، فتارة يعزو البيت ويذكر مصادره ، وأخرى يهمل العزو ويغفل الاشارة إلى المصادر .

وتارة يعنى بتتبع الروايات الواردة فى البيت،وأخرى يتجاوز الإشارة إليها .

وحينا يحرص على بيان موضع الشاهد فى البيت، وحينا لا يعنى بشئ من ذلك .

وآنا يتناول ما قد يكون من كلمات غريبة بالشرح ، وأخرى يترك نظائرها دون توضيح .

---

(١) انظر تقديم رئيس اللجنة ص ٣ من الكتاب .

وسأكتفي بأن أعرض فيما يأتي لنماذج يكفي الرجوع إليها في النص للوقوف على ذلك :

قال المفضل :

أَلا لَيْتَ شِعْرِى هَلْ تعودَنّ بَعْدها
عَلَى الناسِ أَضْحى تَجْمَعُ الناسَ أَو فِطْرُ (١)

قال الأعشى :

كناطحٍ صَخْرَةً يوماً ليُوهِنَها
فَلَمْ يَضِرْها وأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ (٢)

قال الراجز العذرى :

يا أَيُّها الْبَكْرُ الذى أَراكا | عليك سَهْلَ الأَرضِ فى مَمْشاكا
ويْحك هل تعلمُ مَنْ عَلاكا ؟ | أَكْرَمُ شَخْصٍ ضَمَّهُ شَرْخَاكا (٣)

قال الراجز :

لستُ أُبالى أَنْ يَطِيرَ الْعُنْظُبُ
اذا رَأَيْتُ عِرْسَهُ تَقَلَّبُ (٤)

قال ابن السكيت لبعض الرجاز :

كأَنَّهُنَّ فَتيَاتٌ زُورُ | أَوْ بقراتٌ بَيْنَهُنَّ ثَورُ (٥)

قال السجستانى : وانشدوا :

أَذُو زَوْجَةٍ بالْمِصْرِ أَمْ فى خُصُومَةٍ
أَراكَ لَها بالْبَصْرَةِ العامَ ثاوِيا (٦)

---

(١) ص ٢٦٤ من الكتاب .
(٢) انظر ص ٥٥ من الكتاب .
(٣) انظر ص ٦٥ من الكتاب .
(٤) " " ١٠٦ " "
(٥) " " ٢٩٨ " "
(٦) " " ٥١٥ " "

٢ - ملحوظات حول توضيح معاني الكلمات الصعبة :

وضح الشيخ عددا من الألفاظ توضيحا ناقصا ، كأن يذكر المعنى دون الاشارة الى المصادر الأصيلة ، أو نحو ذلك من القصور وأمثل لذلك بما يلى :

- قُـذَذُة (١)

- يَغْطِـى (٢).

- للضيِّـاع (٣)

- الذبّـل (٤)

٣ - ملحوظات حول توثيق الآراء :

اكتظ كتاب ابن الانبارى بالآراء النحوية والصرفية لعدد كبير من علماء النحو والصرف ، وقد عدل الشيخ فى تخريجه لبعض الآراء عن المصادر الأصيلة الى المصادر الوسيطة ، فمثلا عندما قام بتوثيق رأى " يونس ، والأخفش " أعرض عن كتاب " سيبويه " الى كتاب " المخصص " (٥)

(١) انظر ص ٢٤٦ من الكتاب

(٢) انظر ص ٢٥٨ .

(٣) " " ٤٢٥ .

(٤) " " ٥٩٠ .

(٥) " " ٤٦٦

وعند عودته إلى مصادر المصنف لتخريج آرائه منها يكتفي بمصدر واحد فمثلا عندما أراد توثيق رأي (السجستاني) أعرض عن كتابه المسمى (المذكر والمؤنث) إلى كتابه المسمى (المختصر) وحينما لم يقف على ما أراد توثيقه في (المختصر)[١] اكتفى بذلك بالرغم من وجوده في (المذكر والمؤنث)[٢].

ولم يقف الشيخ عند ذلك بل تجاوزه إلى عدم توثيقه لعدد من الآراء المنسوبة إلى :

- الأحمر [٣].
- أحمد بن يحيى [٤].
- الأخفش [٥].
- الأصمعي [٦].
- أبو عمرو [٧].
- أبو عمرو الجرمي [٨].
- الخليل [٩].
- المازني [١٠].
- السجستاني [١١].
- يونس بن حبيب [١٢].

---

(١) انظر كتاب المذكر والمؤنث للشيخ ص : ٥٣، ٥٨ .

(٢) المذكر والمؤنث للسجستاني انظر ص : ١٣١ .

(٣) انظر ص : ٦١، ص : ٣٩٢ .

(٤) انظر ص : ١٨٣ .

(٥) الصفحة نفسها .

(٦) انظر ص ٦٣، ٧٥، ٦١ .

(٧) انظر ص ٧٥ .

(٨) انظر ص ١٨٣، ٤١٦، ٦٠٤ .

(٩) انظر ص ١٨٣ .

(١٠) انظر ص ١٨٣ .

(١١) انظر ص ١٨٣، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٠٣، ٤٠٩ .

(١٢) انظر ص ٧٩، ١٠١، ٢٩٠، ٥٩٧ .

٤ - ملحوظات حول الترجمة للأعلام :

أ - من ضوابط التحقيق الترجمة للأعلام سواء كانوا (أشخاصا) أو (طوائف وقبائل وجماعات) أو (أماكن وبلدانا ومواضع) ، وقد يستثنى من ذلك أعلام الأشخاص المشهورين . والملحوظ أن الشيخ لم يقدم ترجمة وافية عند ما ترجم لعدد من أعلام الأشخاص غير المشهورين وأمثل لذلك بما يأتى :

- التَّوَّزِىّ (١)
- أبوجعفر أحمد بن عُبَيْد (٢)
- أبو الحسن اللِّحْيانىّ (٣)

- أبو عبيد (٤)
- أبو عبيدة (٥)

فى حين أغفل الترجمة تماما لبعض أعلام الأشخاص ومن ذلك :

---

(١) " " ٤٣٧
(٢) " " ٢٣١
(٣) " " ٦٠

(٤) " " ٤٦٨
(٥) الصفحة نفسها .

- هشام الكَرْنباتـــى (١)

- عمرو بن أحمـــر (٢)
- ثابت بن عمرو (٣)
- حاجب بن حبيب الأسدى (٤)

-

- بكر بن حبيـــــب (٥)
- عَبْدُ قيسٍ بن خُفَاف البُرْجُمِيّ (٦)
- نابغة بن شيبان (٧)

- عبدالله بن شيـــب (٨)

- أَوْسُ بن حَجَـــر (٩)
- ساعدة بن جؤيـــة (١٠)

---

(١) " : ٧٩

(٢) انظر ص : ٩٣
(٣) " " : ١٠٧
(٤) " " : ١١٢

(٥) " " : ٧٨
(٦) " " : ٢٩٢
(٧) الصفحة السابقـــة

(٨) انظر ص : ٣٣١

(٩) " " : ٥٨٤
(١٠) " " : ٥٩٠

ب- كما أغفل الترجمة تماما لعدد من الطوائف والقبائل والجماعات أو تحديد مدلول كل منها ، ومن ذلك :

- بنو أسد (١)
- بني تميم (٢)
- أهل الحجاز (٣)
- أهل نجد (٤)
- أهل اللغة (٥)
- بعض النحويين (٦)
- بنو قطر (٧)
- أهل البصرة (٨)
- بعض المشيخة (٩)
- أهل اليمن (١٠)
- العراقيون (١١)
- بنو يَرْبُوع (١٢)
- بنو جَبَلَة (١٣)

---

(١) انظر ص : ١٠٤ ، ٤٣٠
(٢) " " : ٤٣١
(٣) " " : ٤٥٧
(٤) الصفحة انفسها .
(٥) انظر ص : ٥٠٨
(٦) " " : ٣٨٦
(٧) " " : ٥٤٩
(٨) " " : ٥٩٧
(٩) " " : ٥٩٦
(١٠) " " : ٤١٨
(١١) " " : ٤٣٢
(١٢) انظر ص : ٤٣٢
(١٣) انظر ص : ٥٦

٥ - ملحوظات حول الهوامش :

أثقل الشيخ الهوامش بالنقول المطولة ، في حين أغفل ذكر بعض النقاط الهامة في التحقيق ، فتعليقة على جزئية من الجزئيات قد يشغل في بعض المواضع أكثر من صفحة في الحواشي(١)

كذلك قد يتكرر الهامش في أكثر من موضع وإن وجد بعض التغير الطفيف (٢) مع امكان الاكتفاء بالاحالة .

وبالرغم من هذا كله فإن من المؤكد أن النص يحمل بوضوح سمات جهود الشيخ في مجالات عديدة ، منها ما يتصل بتوثيق الآراء والنقول ، وبخاصة ما اتصل منها بالقراء ، ومنها ما يتعلق بتخريج الشواهد بإستثناء ما أشرنا إلى نماذج منه ومنها ما يمس القراءات القرآنية خلا ما مثلنا به .

، ومنها ما دار حول الشعر من مسائل بخلاف ما عرضنا لبعض منه ، ومنها ما عمد إليه الشيخ من تحديد للمسائل النحوية والصرفية ، وهو عمل يعد إضافة حقيقية للبحث اللغوي ، يضيء جوانب مما غلفه الضباب في تحديد موقف الكوفيين بخاصة . يضاف إلى هذا كله ما قدمه الشيخ في دراسته من قوائم تتصل بالكلمات متعددة المعاني والاستعمال ، والصيغ المشتركة بين المذكر والمؤنث برغم ما فيهما من قصور في الترتيب .

* * *

---

(١) انظر هامش رقم (٢) من ص : ٢٧٨ - ص : ٢٧٩ في الكتاب .
(٢) انظر رقم (٣) من ص ٤٥٨ - ص : ٤٥٩ من الكتاب .

البَابُ الثَالثُ

جهود الشيخ في التأليف

مدخـــل :

أعمال الشيخ فى التأليف متنوعة حجما ، ومادة ، وموضوعا ، وطريقـــة ، ويمكن - بصفة عامة تقسيمها الى مجموعتين :

- مجموعة المقـــالات .
- ومجموعة الكتـــب .

وتنقسم المقالات - بدورها - الى قسميـــن :

- الأول : نقول نصيه من كتبه الثلاثة : " دراسات لأسلوب القـرآن الكريـم " وتحقيقه للمقتضب ، وفهارسه لسيبويـه .

- والثانى : مقالات متنوعة لا أصل لها فى كتبه جميعا .

وقد افردت للمقالات - بقسميها - الفصل الأول من هذا البـاب ، تناولتها فيه بالدرس والتحليل ، مستبعدة من بينها عملين لم أجد لهما فيه مكانا :

١ - مقال للشيخ عن " الأحنف بن قيس " ، وهو عمل قد يدل على الثقافـة العامة بيد أن من الظلم للشيخ استيحاء دلالته الفكرية واللغوية ، ولعـل الشيخ كتبه بدافع " حضور اسمه " فى المجلة التى تعودت أن تنشر لـه ومن الشطط إعتباره بحثا علميا وتناوله فى رسالة جامعيـة .

٢ - مقال للشيخ عن الأستاذ محمود محمد شاكر ، كتبه فى الكتاب التذكـارى الذى اصدره محبو الأستاذ بمناسبة بلوغه سن السبعين - والمقال - شكلا ومضمونا - كلمة تحية قد تكون ذات دلالة نفسية ، لكن من الصعـــب افتراض كونها عملا علميـا .

ولقد كان من المنطقى عقد الفصل الثانى فى هذا البـاب لكتب الشيـــخ ، ولكنى آثرت أن أميز من بينها كتابه الكبير " دراسات لأسلوب القرآن الكريـــم " فعقدت له فصلا خاصا به ، باعتباره ذات سمات وخصائص تميزه عن سائـــر كتب الشيخ ، فهو بحق أوسعها مادة ، وأغزرها علما ، وأكبرهــا حجمـا ،

وأكثرها شمولا ، وأبرزها إحاطة ، وأجلها استقصاء ، وأعظمها أهميـــــة ، فضلا عن شموله لمسائل النحو والصرف والأصوات دون أن يقتصر على مجال واحد منها . وهو - مع هذا كله ، ومن قبل هذا كلـه - فهرس شامل لمسائـــل هذه العلوم في القرآن الكريم . ونتيجة لذلك وقعت دراسة الكتب فـــي الفصلين الثاني والثالث من هذا البـــاب .

الفصل الأول

المقالات

الفصل الاول

المقالات

نشر الشيخ فى مجلة كلية اللغة العربية بجامعة "الإمام محمد بن سعود الاسلامية" بالرياض جملة من الأعمال العلمية تبين لى بعد دراستها وتحليلها أن من الممكن تقسيمها الى مجموعتين متميزتين .

- المجموعة الأولى :

نقول نصية من كتبه الثلاثة :

دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ونشرته لمقتضب المبرد وفهارسه لسيبويه .

- المجموعة الثانية :

أعمال متنوعة ليست مستمدة من كتبه المنشورة .

وسأعرض فيما يلى لهذه الأعمال .

* * *

((المجموعة الأولى))

وهى كما ذكرت نقول نصية من كتبه الثلاثة :

مؤلفه " دراسات لاسلوب القرآن الكريم " ونشرته للمقتضب " و " فهارسه لسيبويه " وسأقسم هذه المجموعة إلى ثلاثة أقسام بحسب مصادرها التى نقلت منها :

أولا : مباحث منقولة من كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) .

١- دراسات لأسلوب القرآن الكريم :

نشرت هذه المقالة فى العدد الخامس من مجلة كلية اللغة العربية بجامعة "الإمام محمد بن سعود الاسلامية" الصادر بتاريخ ١٣٩٥ هـ الموافق ١٩٧٥م ، وعدد صفحاتها

عشرون صفحة [١] (٨١ - ١٠٠) وهى منقولة من الجزء الأول من القسم الأول من كتاب " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " [٢] وإن احتوى النقل على بعض التغيير الطفيف الذى لايمس فكرة المقالة ولا مادتها ، إذ قدم الشيخ كلامه عن منهجه فى التأليف فعرضه فى الصفحة الأولى من الكتاب فى حين آخره ليكون فى الصفحة الأخيرة من المقالة .

ويبدو أن الهدف من هذه المقالة تعريف القراء بكتابه الذى أصدره ، ومنهجه فى تأليفه .

٢ - نظرات فى أبنية القرآن الكريم :

نشر هذا البحث فى العدد " الثامن " من المجلة المذكورة الصادر فى سنة ١٣٩٨ هـ الموافق ١٩٧٨ م وعدد صفحاته ثمان وأربعون صفحة [٣] وهو منقول بنصه من الجزء الأول من القسم الثانى من كتاب " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " [٤] .

٣ - مع أساليب القرآن الكريم :

نشر هذا البحث فى العدد " التاسع من المجلة المذكورة الصادر بتاريخ ١٣٩٩ هـ الموافق ١٩٧٩م وعدد صفحاته خمس عشرة صفحة [٥] باعتباره محاضرة ألقيت فى الرياض ضمن النشاط الثقافى لكلية اللغة العربية فى ٢٥ محرم سنة ١٣٩٩ هـ الموافق ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٨ م ، وهى منقولة عن الجزء الأول من القسم الثالث من كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) [٦].

---

(١) من ص ٨١ - ١٠٠ .
(٢) ١/١ من ص ١ - ١٨ .
(٣) من ص ١٣ - ٥١ .
(٤) ١/٢ من ص ٥ - ٤٥
(٥) من ص ١٣ - ٢٧ .
(٦) ١/٣ من ص ٥ - ٢٢ .

٤ - لمحات عن دراسة السين وسوف فى القرآن الكريم :

نشرت هذه المقالة فى العدد " الثالث " من مجلة كلية اللغة العربية بجامعة " الإمام محمد بن سعود الاسلامية " الصادر بتاريخ ١٣٩٣ هـ الموافق ١٩٧٣ م وعدد صفحاتها ست صفحات (١) وهى ملخص لما نشر فى الجزء الثانى من القسم الأول " من كتاب " دراسات لأسلوب القرآن الكريم "(٢) .

٥ - لمحات عن دراسة العدد فى القرآن الكريم :

نشر هذا البحث فى العدد " الثانى عشر " من مجلة كلية اللغة العربية بجامعة " الإمام محمد بن سعود الاسلامية " الصادر بتاريخ ١٤٠٢ هـ الموافق ١٩٨٢م وعدد صفحاتها خمس وأربعون صفحة (٣) . وهى منقولة من الجزء الثالث من القسم الثالث من كتاب " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " (٤).

٦ - أسلوب الاستثناء فى القرآن الكريم :

انتقى الشيخ أهم قضايا الاستثناء التى عرض لها فى كتابه " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " ضمن الجزء الأول من القسم الأول من الكتاب (٥) وقدمها فى مبحث مستقل بالمجلة المذكورة ضمن عدديها الثالث عشر والرابع عشر اللذين صدرا فى مجلد واحد بتاريخ ١٤٠٣ - ١٤٠٤ هـ ، وقد شغل ماقدمه نحو سبع عشرة صفحة من المجلة المذكورة (٦) عرض فيها بإيجاز شديد لثمانية عشر موضعا من مواضع الإستثناء الكثيرة التى تناولها فى كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم " وهذه المواضيع هى :

---

(١) من ص ٦٥ - ٧٠ .
(٢) ١/٢ من ص ١٧٢ - ١٨٤ .
(٣) من ص ١٣ - ٥٦ .
(٤) ٣/٣ من ٢٣٥ - ٢٨٦ .
(٥) ١/١ من ص ١٣٦ ومابعدها .
(٦) من ص ١٣ - ٢٩ .

١) دراسة (إلا) الإستثنائية .
٢) وقوع (إلا) نعتا .
٣) الإستثناء التام المنفى .
٤) (الإستثناء فى) كلمة التوحيد .
٥) الإستثناء التام المنفى مع الإستفهام .
٦) الإستثناء المفرغ .
٧) رأى أبى حيان فى آيات الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب .
٨) الإستثناء المفرغ بعد الإيجاب فى كلام العرب .
٩) وقوع الفعل الماضى بعد (إلا) فى المفرغ .
١٠)
١١) الإستثناء من الإستثناء .
١٢) الإستثناء من العدد .
١٣) إستثناء النصف فأكثر .
١٤) الإستثناء المتعقب مفردات .
١٥) الإستثناء المنقطع .
١٦) إستثناء المشيئة .
١٧) الإستثناء لايكون مبهما .

وهذه الموضوعات جميعا مقتبسة مع بعض التغيير من كتابه " دراسات لأسلوب القرآن الكريم "(١) من الجزء الاول من القسم الأول .

وقد التزم الشيخ فى عرضه لهذه الموضوعات بشكل عام بالترتيب والأفكار الأساسية التى فى الكتاب بحيث يمكن القول بأن المقالة ليست إلا تلخيصا لما ورد فى الكتاب .

١٨) الإستثناء (بـ) غير :

عرض الشيخ فى آخر مقالته لأداة الاستثناء " غير " فى صفحة ونصف الصفحة وحديثه فيهما ملخص مماورد فى كتابه " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " الجزء الاول من المجلد الثانى(٢) .

---

(١) ١/١ من ص ١٣٦ ـ ٢٨٨ .
(٢) ١/٢ من ص ٢١٩ ومابعدها .

وختم الشيخ هذه المقالة بالإشارة إلى أدوات الاستثناء التي لم ترد في القرآن الكريم .

* * *

ثانيا : مبحث منقول من كتاب المقتضب :

ويتمثل هذا البحث في مقالة بعنوان : " تجربتي مع تحقيق التراث " ، وقد نشرت في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة " الإمام محمد بن سعود الإسلامية " بالرياض في العدد الحادي عشر الصادر بتاريخ ١٤٠١ هـ الموافق ١٩٨١م وشغلت نحو إحدى وعشرين صفحة(١) ، وقد عرضها في الجزء الأول من كتاب (المقتضب) ضمن آثار المبرد(٢) مع بعض التغيير .

ثالثا : مبحث منقول من كتابه " فهارس سيبويه " :

وهي بعنوان : " تجربتي مع كتاب سيبويه " وقد نشر في المجلة المذكورة ضمن العدد الرابع من المجلة الصادر بتاريخ ١٣٩٤ هـ الموافق ١٩٧٤ م باعتباره محاضرة ألقيت في الرياض بتاريخ عشرة محرم سنة ١٣٩٣ هـ الموافق ١٣ فبراير سنة ١٩٧٣ م ، وشغلت نحو عشرين صفحة ، وقد صدّر الشيخ فهارسه لسيبوية بهذه المحاضرة . وجلي من تاريخ هذه المحاضرة أنها كانت سابقة على نشر الكتاب ، ولعل الشيخ أراد أن يُعرف بفهارسه التي كان يعتزم إصدارها ، وقد عالجناها في موضعها من الفهارس .

* * *

---

(١) من ص ١٥٧ - ١٧٧ من المجلة .

(٢) انظر دراسة الشيخ التي صدر بها تحقيقه للكتاب ص ٦٦ - ٩٥ .

وأحسبني لست في حاجة إلى أن أتناول بالدراسة والتحليل كل مادة من هذه المواد العلمية التي سبق ذكرها في هذه المجموعة ، لأنني عرضت بالتفصيل لبعض الأصول التي نقلت منها [١] .

كما سأعرض لبقيتها -إن شاء الله- في موضعها من هذه الدراسة .

((المجموعة الثانية))

تتضمن مباحث متنوعة أهمها [٢] :

١ — مقالة بعنوان : (حول كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي) وهي منشورة في مجلة الازهر ضمن المجلد التاسع عشر الصادر بتاريخ ١٩٤٧ من ص : ٨٠٥ — ٨١٠ .

٢ — مقالة بعنوان : النحو بين التجديد والتقليد : وهي منشورة بمجلة كلية اللغة العربية بجامعة " محمد بن سعود الاسلامية " ضمن العدد السادس الصادر بتاريخ ١٣٩٦هـ الموافق ١٩٧٦ .

وهو نص محاضرتين ألقاهما الشيخ في الرياض في ليلتي ٢١ ، ٢٨ ذي الحجة سنة ١٣٩٥هـ .

٣ — مقالة بعنوان : (أبو حيان وبحره المحيط) ، وهي منشورة في العدد السابع من مجلة كلية اللغة العربية بالرياض الصادر في سنة ١٣٩٧ هـ .

---

(١) سبق أن عرضت لفهارس سيبويه في الباب الأول الخاص بالفهارس كذلك عرضت لكتاب المقتضب في الباب الثاني الخاص بالتحقيق ، وسأعرض بإذن الله لكتاب الدراسات في الفصل الخاص بمؤلفات الشيخ الذي يلي هذا الفصل .

(٢) ثمة مقالتان لم أجد مسوغا لذكرهما هنا :

الأولى : بعنوان : " الأستاذ محمود محمد شاكر كما عرفته " وهي منشورة ضمن كتاب " دراسات عربية واسلامية " مهداة إلى اديب العربية الكبير " أبي فهر " بمناسبة بلوغه السبعين " الصادر سنة ١٤٠٣ هـ الموافق سنة ١٩٨٢م ، وليست في جوهرها سوى نوع من التقريظ لجهود الأستاذ " محمود شاكر " وشخصيته ، الأمر الذي لا يجعلها تمثل عملا علميا يستحق العرض والدرس .

والثانية : بعنوان : " الأحنف بن قيس " وهي منشورة في العدد العاشر من مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الصادر في سنة ١٤٠٠هـ الموافق ١٩٨٠م من ص ٣٣١ الى ٣٥٣ ، وهي مجموعة من الأخبار والنوادر والمختارات من كتب المعارف العامة ولا تخضع لأسس علمية في العرض ولا في التحليل ، فضلا عن بعدها عن دائرة إهتمام الشيخ المباشرة .

ويجمع هذين البحثين انهما لاعلاقة لهما بكتب الشيخ المنشورة ثم انهمـا - فضلا عن ذلك - عبارة عن لمحات نقدية لبعض الأعمال العلمية التـى اطلع عليها الشيخ ، وسنعرض لكل منهما بالتفصيل على النحو الآتى :

١) حول كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبـى :

تقع هذه المقالة فى نحو ست صفحات وهذا الحجم بطبيعتـه لايسمح بتقديم دراسة مفصلة عن الكتاب سواء فيما يتصل بنـص ابن مضاء أو بمقدمة المحقق الدكتور " شوقى ضيف " .

ولذلك فان الشيخ قد وفق حين صدر مقالته بكلمة " حول " التى تعنى الطواف حول الموضوع ، وليس البحث فى أعماقـه وتناول مشكلاته وعرض قضاياه .

فالمقالة فى جوهرها مجموعة من الملحوظات التى تدور حـول الكتاب دون أن تعنى كثيرا بالبحث فى المنهج ومدى سلامتـه ووجوه تصوره . والنتائج المترتبة على استخدامه ومدى امكـان القبول أو الرفض لهذه النتائـج .

وقد بدأ الشيخ المقالة بتحية المحقق " الدكتور شوقى ضيف " ، لنشره كتاب " الرد على النحاة " لابن مضاء : " فقد هيأ للمهتمين بالدراسات النحوية الإطلاع على لون من ألـوان النقد لفنهم " كما شكره أيضا لجهده فى تقديم مشروع لتنسيـق النحو وتذليل صعابه ، وهو المشروع الذى تضمنته الدراسة التـى قدمها لنص ابن مضـاء .

ثم انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى الحديث عن كتـاب ابن مضاء فقال : " طاف نقد ابن مضاء للنحو بأمور شكلية فلـم ينفذ إلى جوهر النحو ولبابه فيبرز لنا ما فى قواعده من قصـور وما وقع النحويون فيه من تقصير " (١)

---

(١) صفحة ٨٠٥ من المقالـة .

ثم انتقل ـ بعد ذلك ـ إلى المنهج الذى كان ينبغى لمن يتصدى للرد على النحويين أن يستعمله ـ أى المنهج الذى كان يجب على ابن مضاء أن يلجأ اليه فى نقد النحو ـ فذكر أنه كان يجب أن يبين :

" عدم إطراد هذه القوانين وأنها لا تنظم كلام العرب . ولم يفعل هذا ابن مضاء ، وكان منه اعتراف فى مقدمة كتابه بأن النحويين بلغوا الغاية فيما ارادوا " (١)

ثم انتقل الشيخ ـ بعد ذلك ـ الى أبرز ماوجده من مآخذ على النحاة فى كتاب ابن مضاء وهى :

ـ العوامل ، والتعليلات ، والتمارين الفرضية . ثم دافع الشيخ عن كل منها وعن دوره فى النحو العربى . فذكر أن العوامل فى النحو بمثابة الأمارة والدلالة تهدى الناظر فى الكلام العربى إلى مراعاة ما تقتضيه من حركات الإعراب ، وخلص من ذلك إلى أن تصوير ابن مضاء للعوامل تصوير مبالغ فيه ، وأنه اعتمد على بعض الأمثلة التى هى مثار اختلاف بين النحويين ، وأنه ليست للعوامل تلك الهيمنة على كلام العرب تقبل بعضه وتنكر بعضه ، وإنما يبحث النحويون عن العامل بعد سماع النص العربى .

وأما فيما يتصل بالتعليلات النحوية فإن شأنها فى النحو أهون وأيسر عند الشيخ ، مستشهداً ـ على ذلك ـ بالنص المأثور عن الخليل الذى يقرر فيه ما خلاصته أن العلة محاولة من الباحث لتفسير النص اللغوى ، وأنه إذا رأى باحث أن ثمة علة أخرى أليق فى تفسير المعلول فإن عليه أن يأتى بها .

وينتهى من ذلك إلى أن " صنيع النحويين فى العوامل والتعليل شبيه بما تصنعه الحكومات والهيئات فى تقنينها :

---

(١) المصدر السابق والصفحة نفسها .

تصوغ مواد القانون ثم تردف ذلك بمذكرة تفسيرية إيضاحية تنطوى على بيان وجوه الحكمة فى التشريع وملائمته لما شرع له " (١) .

ولم يشأ الشيخ أن يقف عند التمارين الفرضية ليسوغ وجودها فى كتب النحو والصرف ، وليرد على ابن مضاء اتخاذها حجة على النحاة .
ولعل الشيخ لم يشأ أن يفعل ذلك بوضوح الرد فى هذا المجال ، فإن هذه التمرينات الفرضية لا تاثير لها فى التقعيد النحوى والصرفى ، وإنما هى بمثابة تدريبات عملية على مدى العام الدارس بقواعد النحو والصرف ، فما ورد من ذلك فى الكتب ليس مقصودا لذاته بل لتلك الغاية التى لاخلاف عليها ، وهى ضرورة استيعاب القواعد النحوية والصرفية ، فهى أشبه بالمسائل الرياضية التى تؤخذ للتدريب على استخدام أصول علم الرياضيات .

وانتقل الشيخ ــ بعد ذلك ــ إلى الحديث عن مشروع تنسيق قواعد النحو الذى وضعه الدكتور "شوقى ضيف" فى دراسته التى قدم بها بين يدى نص ابن مضاء ، وقد أقر له الشيخ ببعض عناصر مشروعه ورفض له البعض .

فما يراه " شوقى ضيف " من وضع باب للفعل العام ينتظم الأفعال الناسخة وأحوال المضارع والماضى والأمر موجود فى الكتب التى بين أيدينا ومن ذلك : المفصل وشروحه ، والكافية وشروحها .

أما دعوته لإدماج بعض الأبواب فى بعض كإدماج الإختصاص فى التمييز ، والإضافة فى التوابع فغير مجدية ، لأنها لاتغنى عن دراسة خصائص كل أسلوب منها ، وتفهم معانيها لمعرفة نظائرها وأشباهها فى كلام العرب .

وأما دعوته إلى وضع حكم عام يتناول المبتدأ والخبر فى كافة أحوالهما حيث يصح أن تقول إن الخبر يكون منصوبا فى نحو (ضربى العبد مسيئا) ، ويكون مجرورا فى بنحو " وما ربك بظلام للعبيد (٢) " فأمر غير

---

(١) ص ٨٠٨ من المقالة .
(٢) آية ٤٦ من سورة فصلت .

مقبول ولا قيمة علمية له • ولو أخذنا بذلك لم يكن بد من تحديد مواقع كل حالة من حالات الرفع والنصب والجر •

وهكذا يكون الخلاف مجرد خلاف لفظي لايتجاوز التسمية •

ثم عرض الشيخ - بعد ذلك - لعدد من المواضع التي لاسبيل فيها إلى قبول مثل هذا التفكير منتهيا من ذلك إلى أن ما صنعه النحاة أَوْلَى ، الأمر الذي يجعل مشروع الدكتور " شوقي " مجرد أفكار لاسبيل الى الأخذ بها ولا قيمة علمية لها •

٢ - النحو بين التجديد والتقليد :

نشر هذا البحث كما أسلفنا في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية ضمن العدد السادس الصادر سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ١٩٧٦م •(١)

وكان أصله موضوع محاضرتين ألقاهما الشيخ في ليلتي احدى وعشرين وثمان وعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٩٥هـ ، وهو بذلك يعبر عن آراء الشيخ في المرحلة المتاخرة من حياته ، ومن ثم فإنه يتميز بأهمية كبيرة في التعرف على آراء الشيخ في هذا الموضوع المهم التي لاسبيل إلى الوقوف عليها في غير هذا البحث ، فإن الشيخ برغم كثرة ماكتب لم يتناول بالتحديد رؤيته الخاصة بالبحث النحوي والصرفي وما يمكن أن يؤخذ عليه ، وما يدافع به عنه على نحو ماورد في هذا البحث •

وهذا البحث - في جوهره - عرض نقدي لعدد من المؤلفات هي :

١) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي •
٢) إحياء النحو لابراهيم مصطفى •
٣) دراسات نقدية للنحو العربي للدكتور " عبدالرحمن ايوب " •

---

(١) من ص ١١ - ١٠٦ •

٤) من اسرار اللغة للدكتور " ابراهيم انيس " .

وقد بدأ هذا البحث بمقدمة طويلة نسبيا تحدث فيها عن الموضوعات الآتية :

١ ـ أسباب وضع النحو ووظيفته .

٢ ـ صور من العداوة التقليدية بين الشعراء والنحاة .

٣ ـ نماذج من تأثير المصطلحات والآراء النحوية فى شعر عدد من الشعراء كأبى تمام وابى الطيب المتنبى وأبى العلاء المعرى .

٤ ـ صور من سخرية بعض العلماء واللغويين من النحاة .

وكانت هذه المقدمة مدخلا جيدا للنظر فى الكتب التى جعلها محور مبحثه باعتبارها تمثل بدورها نماذج من النقد العلمى فى علم النحو ، وقد صدّر الشيخ فى هذه الفقرة بقوله : " علم النحو لايستعلى على النقد ، والنحويون أحرص الناس على حرية الرأى وانطلاق الفكر ، لايعرفون الحجر على الآراء ، ولاتقديس رأى الفرد مهما علت منزلته ، وما هذه الأقوال الكثيرة جدا المنبثة فى تضاعيف كتب النحو إلا مظهرا من مظاهر حرية الرأى عند النحويين " .(١)

ويستدل لكلامه هذا بنص طويل من الخصائص لابن جنى يقرر فيه جواز مخالفة اجتماع النحويين ثم يعقب عليه بقوله : " سيبويه إمام البصريين غير منازع ولا مدافع متعرض كتابه لنقد من نحاة البصرة : الأخفش ، الجرمى ، المازنى ، المبرد ، يليه نحاة الكوفة ، يقول ابن القيم فى بدائع الفوائد : سيبويه ممن يؤخذ عنه ويترك ، ويقول أبو حيان فى مواضع متفرقة من كتابه " البحر المحيط : " لسنا متعبدين بمذهب البصريين " .(٢)

---

(١) ص ١٨ من المقالة .

(٢) ص ١٩ من المقالة .

وهذا نص مهم جدا فى تحديد موقف الشيخ من الناحية النظرية من تناول النحو بالنقد والتعرض لمسائلة بالمناقشة والتضعيف ، فهو لاينكر بذلك اجتهاد المجتهدين وإن خالف ماهو مأثور فى كتب التراث النحوى .

فإلى أى مدى تقبّل الشيخ صور النقد التى وردت فى هذه الكتب الأربعة؟ هذا ماسنعرض له فى الصفحات الآتية .

* * *

١ - الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى :

بدأ الشيخ حديثة عن كتاب الرد على النحاة بموضوع مختلف عما بدأ به مبحثه الذى سبق ذكره ، إذ ذكر اولا تعريفا سريعا بابن مضاء القرطبى وعصره الذى عاش فيه ، وحرص على هذا المجال على أن يقرر أن ابن مضاء " كان ماهرا فى كثير من العلوم كالطب والهندسة والحساب منفردا بآراء ومذاهب شذ بها عن مألوف أهلها ".(١)

وهذه لفتة من الشيخ دالة ، فهو يريد أن يقرر بادىء ذى بدء أن ابن مضاء لم يكن ماهرا فى علوم العربية " وإنما انحصرت مهارته فى العلوم العملية إذا صح هذا التعبير ، وهو بذلك يسلبه أو يكاد الأساس العلمى لأحقيته فى الاجتهاد فى النحو العربى ، كما لايفوته أن يشير إلى أن العصر الذى الف فيه ابن مضاء كتابه (الرد على النحاة) كان عصر ثورة على فقه المشرق .

" فقد أمر يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن الفقهاء ألا يقلدوا واحدا من الائمة الأربعة ، كما أمر بحرق كتب أئمة المذاهب الأربعة ، وكان ابن مضاء قاضى القضاة آنذاك ، رأى مولاه يثور على فقه المشرق فثار هو على نحو المشرق ".

---

(١) ص ١٩ المقالة نفسها .

يقول ابن مضاء فى افتتاح كتابه : أسأل الله الرضى عن الامام المعصوم المهدى المعلوم (١) .

وهو بهذه اللفتة يشير بأسلوب غير مباشر إلى أن ثورة ابن مضاء مشوبة بأغراض غير علمية ، وليس لها مقومات حقيقية ، بل إنها تصدر عن الرغبة فى التصدى لعلم المشرق وهى رغبة تفسد بالضرورة الموقف العلمى وتجعله غير قائم على أساس منهجى ، وكأن الشيخ يقول : إن ابن مضاء لم يكن أهلا لتناول النحو العربى بالدراسة والنقد وإنما كان رجلا شاء أن يتبع واليه وأن يرضيه على حساب العلم .

ثم يمضى الشيخ - بعد ذلك - إلى استعراض ما أخذه ابن مضاء على النحاة ، فيذكر مجمل قوله ويرد عليه ويناقشه بكلام المتقدمين من النحويين والمتأخرين ، ولا يكاد يختلف عما ورد فى المبحث الأول إلا بصورة كمية ، بمعنى أن اقتباساته من كتب النحو وأخبار النحاة التى ذكرها فى الرد على ابن مضاء تكثر هنا وتتنوع عما كانت عليه فى المبحث السابق ، وبالإضافة إلى هذه الزيادة الكمية توقف الشيخ هنا - أيضا - عند دعوة ابن مضاء إلى الغاء مسائل التمارين فنص على أن " باب مسائل التمارين باب واحد ومن حق ابن مضاء أن يقرأه والا يقرأه ، وقد اعتاد النحويون أن يذكروا هذا الباب فى ختام الحديث عن علم الصرف ، لأن علم الصرف له شبه قوى بالعلوم الرياضية ، ومن لوازم الرياضة التمارين الكثيرة ولا يشترط فى تمارينها أن تكون مما وقع وحصل ".(٢)

ثم يضيف : " وللنحويين - أيضا - باب للتمارين فى مسائل النحو سموه "باب الاخبار بالذى وبالألف واللام " وسيبويه لم يعرض لهذا الباب فى كتابه وإنما اهتم به المازنى فأفرد له كتابا سماه (كتاب الألف واللام) ، وقد بسط القول فيه " المبرد " فى المقتضب و " ابن السراج " فى أصوله و " الرضى " فى شرح الكافية .(٣)

---

(١) ص ١٩ - ٢٠ وانظر ص ٢١ - ٣٠ .
(٢) ص ٣١ المقالة .
(٣) المصدر نفسه والصفحة السابقة .

وهذا الجزء من البحث يمثل الإضافة التى استطاع الشيخ أن يقدمها فى هذا الموضوع الذى أعاد كتابته بعد نحو ثلاثين عاما : فالفكرة واحدة والغاية واحدة والأسلوب واحد ، والجديد يدور حول تأكيد القديم وذكر مزيد من الأدلة عليه .

وهكذا ينتهى الشيخ إلى أن " نقد ابن مضاء للنحويين نقد فى الشكل لافى الموضوع ، وهو كما يقولون زوبعة فى فنجان " (١)

* * *

٢ ـ إحياء النحو للاستاذ ابراهيم مصطفى :

صدر كتاب " إحياء النحو " للأستاذ ابراهيم مصطفى فى الثلاثينات .

وكان لصدوره صدى كبير بين المهتمين بالبحوث اللغوية بعامة والمعنيين بالنحو بخاصة . إذ كان أول كتاب فى العصر الحديث يتضمن دراسات نقدية لقضايا النحو ومشكلاته ، وغاية البحث النحوى ووظيفته ، كما كان له أثره ـ أيضا ـ فى الجهات المعنية بتدريس النحو والعربية فى مصر فى تلك الفترة التى صدر فيها الكتاب ، فعقدت مؤتمرات متعددة بقصد تيسير تعليم النحو ، كما ألفت بعض الكتب فى ضوء ما أسفرت عنه تلك المؤتمرات من توصيات ، وهى ـ فى إطارها العام ـ لم تكن سوى تطبيق لما دعا اليه الأستاذ ابراهيم مصطفى فى كتابه " إحياء النحو " من آراء .

وقد تناول الشيخ هذا كله فى مبحثه الذى بين أيدينا فى نحو خمس عشرة صفحة (٢) ، وبدأه بإقتباس بعض نصوص للكتاب تلفت النظر إلى مافى لغة الأستاذ / ابراهيم وما فى فكره من خصائص قد تستفز بعض المتحفظين من الناس ، إذ نقل قوله : " أطمع أن أغير منهج البحث النحوى للغة

---

(١) انظر ص ٣٣ من المقالة .
(٢) = ص ٣٤ ـ ٤٩ المقالة نفسها .

العربية ، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو ، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقربهم من العربية وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها " .(١)

وقد حرص الشيخ - بعد ذلك - على أن يعرض لآراء إبراهيم مصطفى بالمناقشة والتفنيد ، وبيان مافى هذه الآراء من أخطاء ، وأهم ماعرض له فى هذا المجال ما يأتى :

١) مناقشة رأى ابراهيم مصطفى فى تحديد مجال علم النحو ووظيفته فى التراث النحوى ، فقد اتهم إبراهيم مصطفى النحاة بأمرين :

أ - أنهم ضيقوا بحوث النحو عند تحديده ، فحرموا أنفسهم وحرمونا إذ تبعناهم من الإطلاع على كثير من اسرار العربية ، وأساليبها المتنوعة ، فبقيت هذه الأسرار مجهولة .

ب - أنهم رسموا للنحو طريقا لفظياً فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع ونصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر فى المعنى .

وقد رد عليه الشيخ وانتهى من رده إلى براءة النحويين من هذا الاتهام بشقيه .

٢) تصويب المعلومات غير الدقيقة التى ذكرها إبراهيم مصطفى - وهى كثيرة فى كتابه - وقد تتبع الشيخ بعضها مبينا أن ماذكره ابراهيم مصطفى بشأنها لايتسم بالدقة العلمية فعرض للقضايا الاتية :

أ - حكم الضمير مع حروف العطف .

ب - زيادة " لا " .

جـ - إعراب " اسم إن " .

د - اعراب " النعت السببى " .

هـ - تقدير خبر (لا) النافية للجنس .

و - عدم معرفة النحاة للجملة الناقصة .

---

(١) ص ٣٤ وهو منقول عن ص (١) .

٣) تتبع بعض الآراء التى ذكرها إبراهيم مصطفى بالتخطئة وبيان فسادها ،
وقد وقف الشيخ فى هذا المجال بخاصة عند موضوعين :

الأول : إعتبار التنوين علامة التنكير وحذفه علامة التعريف .

الثانى : الأخذ بتعبير المسند والمسند اليه .

ولا تخلو عبارة الشيخ فى مناقشته لهذين الموضوعين مع بيان مايسلم إليه الأخذ بهما من سخرية، تتضح من بيان مافى الأخذ بهذين الأمرين من تناقض، فهو يقول مثلا فى الرد على القضية الاولى :

" لو سلمنا للعباقرة رأيهم ، لأدى ذلك إلى أن يكون "محمد" فى قوله تعالى :

- "وما مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسولٌ قَدْ خلَتْ مِنْ قبْلِه الرُّسُلُ" .
- "وما كانَ مُحَمَّدٌ أبَا أحدٍ مِنْ رِجالِكُمْ ولَكِنْ رَسُولَ اللهِ" .
- "وآمَنُوا بِما نُزِّلَ على مُحَمَّدٍ" .
- "مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ والذينَ مَعَهُ أشِدَّاءُ علَى الكُفَّارِ" .

"محمد" فى هذه الآيات على رأى العباقرة إنما هو واحد من المحمدين نكرة غير معين فليس هو محمد بن عبد الله رسولنا ونبينا صلى الله عليه وسلم . وكفى بهذا إثماً .

(وفى تعب من يحسد الشمس ضوءها
ويجهد أن يأتى لها بضريب[1])

ويقول فى تفنيد الرأى الثانى : التعبير بالمسند ، والمسند اليه :
" زينت لهم عبقرياتهم أن التعبير بالمسند والمسند اليه وترك التعبير بالمبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل يرفع إصر النحو وييسره لطالبه ويذلل صعابه ، فتباروا فى مجتمعاتهم وكتبهم فى ابراز محاسن هذا التعبير "[2] .

---

(١) ص ٤١ ، ٤٢ .
(٢) ص ٤٧ .

ثم يتناول نموذجا من الإعراب باستعمال هذين المصطلحين المقترحين فيقول ساخرا " ولعل أطرف ما صادفني في ذلك ماقاله عميد التفتيش في محاسن هذا الاختيار . اختار هذه الجملة (الطائرُ مقصوصٌ جناحاه) ليُظْهِرَ عليها رَوْعَةَ هذا التجديد . فقال في محاضرته : كلمة (مقصوص) في الجملة الأولى مسند ، والمسند اليه جناحاه ، والمسند والمسند اليه مسند إلى المسند اليه الأول (الطائر) .

وهنا نجد العميد (يقصد الأستاذ إبراهيم مصطفى) قد ترك إعراب الطائر ، وحقيقة الاعراب أن يقول : (الطائر) مسند اليه ، و (مقصوص) مسند ، و (جناحاه) مسند اليه والمسند والمسند اليه مسندان إلى المسند اليه الأول .

وهكذا نجد أن كلمة (مسند) قد تكررت في إعراب هذه الجملة ست مرات " ثم يعقب على هذا بقوله :

" لقد ذكروا هذا الإعراب على أنه نموذج يُحتذى ويُبرزُ محاسنَ هذا التجديد ، وأنه أيسر من أن تقول : (الطائر) مبتدأ ، و (مقصوص) خبر ، و (جناحاه) نائب فاعل ومضاف اليه " (١)

وبهذا ينتهي الشيخ إلى بيان مافي كتاب إحياء النحو من قصور سواء في عدم استيعاب المادة العلمية الموجودة في تراثنا النحوي و اللغوي ، أو القصور في فهمها على وجهها الصحيح ، أو التضارب في المقترحات مع الغاية المحددة التي تزعم أنها تهدف إلى تيسير النحو وتقريبه ، وهداية المتعلمين إلى فقه العربية والبصر بأساليبها .

ثم يختتم الشيخ عرضه لكتاب " إحياء النحو " بذكره هذين البيتين : (٢)

---

(١) ص ٤٧ .
(٢) ص ٤٩ .

ولو أنّ أهلَ (النحو) صانوه صانهم
ولو عظّموه فى النفوسِ لعُظّما
ولكنْ أهانوه فهِينوا ودنّسوا
مُحيّاه بالأطماع حتّى تجهّما

وقد تصرف الشيخ في بعض ألفاظ هذين البيتين ،كما أنهما في "أهل العلم" جميعا وليس في أهل النحو فقط .(١)

ولعل الشيخ يريد أن يقول : إنّ على الباحثين فى النحو أن يصونوا تراثهم وأن يعظموا آثاره فى نفوس الناس حتى يحظوا بالمهابة والإجلال .

وهذه الدعوة وإن كانت بصورة عامة مقبولة لكنها تقبل تفسيرات متعددة ، إذ انها تحتمل أن تلجأ فى تعظيم تراثنا إلى استخلاص العناصر الإيجابية فيه لدعمها وجلائها وبيان قيمتها ، والكشف ايضا عن الجوانب السلبية فيه لاستبعادها وإزالتها، حتى لا تكون عناصر ضعف يهاجم منها التراث . ومعنى هذا أن الدراسات النقدية لآثارنا التراثية أمر مطلوب وسبيل مرغوب . وليس كما يتبادر إلى الذهن من قراءة هذين البيتين أنها أسلوب لايليق وتعظيم التراث فى نفوس الناس .

* * *

٣) دراسات نقدية فى النحو العربى للدكتور "عبد الرحمن أيوب" :

صدر هذا الكتاب سنة ١٩٥٧م وقد صدره الشيخ بعبارة فيها قدر كبير من السخرية إذ قال : " وهذه حلقة أخرى فى سلسلة التجديد المزعوم فى النحو وهى من صنع الدكتور "عبد الرحمن أيوب" ماجستير ودكتوراه فى الدراسات اللغوية من جامعة لندن"(٢).

---

(١) هذان البيتان للقاضي الجرجاني (علي بن عبد العزيز) صاحب (الوساطة بين المتنبي وخصومه) انظر معجم الأدباء لياقوت الحموى ١٤/١٧، ١٨ ،وطبقات الشافعية للسبكي ٣/ ٤٦٠.
(٢) ص ٥٠ من المقالة .

فاذا تركنا تصدير الشيخ للكتاب الذى أراد أن يؤكد به موقفه منه منذ الوهلة الأولى وانتقلنا إلى عرض الشيخ لهذا الكتاب وجدناه يأخذ على الدكتور أيوب عددا من المآخذ العلمية ، أهمها ما يأتى :

- دعوى تأثر النحو العربى بالنحو اللاتينى، ويعرض الشيخ لهذه القضية على النحو الآتى :

" والطريف فى نقد الدكتور أيوب أنه (اتهم) نحاتنا بسرقة النحو اللاتينى ، فهذا النحو العربى الذى مضت عليه قرون وقرون ليس نحوا عربيا وضعه نحاة العرب ، وإنما هو نحو أجنبى فرض على العربية فرضا ، قال فى مقدمة كتابه : (كان همّ مؤلفى قواعد اللغة أن يفرضوا عليها النحو اللاتينى) .

وأعجب من هذا وأغرب أن يزعم الدكتور أن للاستعمار الاوربى إصبعا فى فرض النحو اللاتينى على العربية . قال فى المقدمة أيضا : " وظل الحال على هذا حتى جاء عصر الاستعمار الأوربى لبلاد آسيا وافريقيا وواجه الغربيون ضرورة التعرف على لغات الشعوب التى يستعمرونها ، وحاول بعض المؤلفين أن يصنعوا لهذه اللغة الجديدة نحوا على نسق النحو اللاتينى "(١)

---

(١) ص ٥١ .

وقد تصدى الشيخ لهذه الدعوى وبين فسادها ، فذكر أن النحو العربى قد وضع فى أواخر القرن الهجرى الأول وأوائل القرن الهجرى الثانى أما عصر الإستعمار الأوربى فيوافق القرن العاشر الهجرى "فما أبعد زمن وضع النحو من زمن الإستعمار الأوربى - فلمن يتكلم هؤلاء الناس ويؤرخون " ؟! .

وقد أكد الشيخ رده بمناقشته للأسس التى بنى عليها الدكتور أيوب دعواه وهى :

أ - أن تقسيم النحاة للكلمة متأثر بتقسيم أفلاطون .

ب - أن تقسيم العلم إلى مرتجل ومنقول أخذه النحويون من أرسطو .

أن تقسيم الجملة إلى إسمية وفعلية مشابه لتقسيم الجملة اللاتينية .

وقد ناقش الشيخ هذه الأدلة دليلا دليلا وفندها وانتهى منها إلى فساد هذه الدعوى وعدم اعتمادها على أسس علمية مقبولة (١) .

ثم تناول الشيخ - بعد ذلك - عددا من القضايا التى أثارها الدكتور أيوب . ولعل أهم هذه القضايا ما يأتى :

١ - مسألة عدم تقديم خبر ليس عليها .
٢ - مسألة الإلغاء والتعليق .
٣ - موضوع الجملة العربية وانقسامها إلى فعلية ، واسمية .
٤ - البحث فى الضمائر ومدى تعيينها لمدلولها .

وقد صدّر الشيخ حديثه عن هذه القضايا ومناقشته لاراء الدكتور أيوب فيها بتقريره حقيقة بالغة الأهمية وهى : أن الدكتور أيوب قد ارتكز فى تأليف كتابه على كتابين فقط فى النحو العربى هما :

- شرح ابن عقيل للألفية
- شرح الأشمونى .

---

(١) انظر ص ٥٢ ، ٥٤ .

وأنه لم يذكر كتبا أخرى الا كتاب "أسرار العربية" للأنبارى فى موضع واحد ، ولم يحاول أن يرجع الى كتب اصول النحو أو الأدب العربى ليعرف مدى صدق قواعد النحو واطرادها ، وانما كان همه ان يتهم النحويين بسرقة النحو اللاتينى والفلسفة الاغريقيــة .

ثم يمضى الشيخ فى مناقشة آراء الدكتور أيوب ، تلك التى لم تعتمــد - كما قرر - على استيعاب ما ورد فى التراث العربى والنحوى ، وإنما اقتصر على مصدرين فقط من المصادر التعليمية ، الأمر الذى يجعلها قائمة علـى الحدس والتخمين والنظرة الخاطفة فى ابن عقيل والأشمونــى .

ثم يقـرر الشيخ أن الدكتور أيوب لم يطعن فى النحــو العربى وحده وإنما تناول الثقافة العربية كلها بالطعن ، ولم ينس الشيخ أن يربط بين هذا الموقف ، والموقف غير العلمى للفيلسوف الفرنسى "رينان" فى طَعْنِهِ العقلية السامية ، وكأن الشيخ يقول : أن هذه الدعوى بذورهــا مسبوقة ولا سبيل إلى قبولهـا .

ثم ينهى الشيخ حديثه عن هذا الكتاب باختياره بعض العبارات التى يقتبسها من كتاب تاريخ الفلسفة للمستشرق الهولندى (ديبور) ، وكتــاب العربية للمستشرق الألمانى (يوهان فك) التى تدل على عظيم تقديرهــم للنحو العربى وبنائه واعتباره أثرا رائعا من آثار العقل العربى وعملا عظيمــا جديرا بالاعجاب .(١)

وكأن الشيخ يقــول :

إن تقدير النحو العربى أمر موضوعى يعترف به أعداء الأمة أنفسهــم من المستشرقين ، متى أحاطوا به واستوعبوا مقوماتــه . أما مثل هــذه الدعوات فليست صادرة عن علم ودراسة ، ومن ثم ليست جديرة بالتقدير " .

---

(١) ص ٥٧ - ٥٨ من المقالة .

٤) (من) أسرار اللغة للدكتور ابراهيم أنيس :

صدر كتاب من أسرار اللغة للدكتور " انيس " سنة ١٩٥٤م ، وقد ذكر الشيخ فى مطلع حديثه عن هذا الكتاب أنه لم يقرأه إلا فى سنة ١٩٧٤م ـ أى بعد نحو عشرين عاما من صدوره ، وعقب على ذلك بقوله : " وما وقع فى ظنى ولا جال بخاطرى قبل قراءة هذا الكتاب أن يتضمن مثل هذه الآراء الشاذة وأن يشيع فيه مثل هذا الإنحراف ، وإذا ساغ أن نقول عن كتاب الدكتور عبد الرحمن أيوب أنه أثر من آثار حماسة الشباب واندفاعه فماذا نقول عن كتاب عميد كلية دار العلوم ، وعضو المجمع اللغوى العربى " (١)

وفات الشيخ أن الدكتور أنيس حين أصدر هذا الكتاب كان فى فورة الشباب ، ولم يكن قد اصبح عميدا لكلية دار العلوم ، وعضوا للمجمع اللغوى العربى بعد ، ولعل الذى يلفت النظر هو أن الشيخ لم يتح له أن يقرأ هذا الكتاب إلا بعد نحو عشرين عاما من صدوره بالرغم من تلك المنافسة التقليدية بين دار العلوم وكلية اللغة العربية من كليات الأزهر الشريف .(٢)

وقد حرص الشيخ على أن يذكر هذا الكتاب فى كل مرة مجردا من كلمة " من " أى " أسرار اللغة " ، وجعل العنوان أيضا بهذه الصورة مأخذا من مأخذه على الكتاب ، بالرغم من أن الدكتور " أنيس " ذكر عنوان كتابه مصدرا بكلمة " من " ، ليشيرَ منذ أول وهلة إلى أن مايتضمنه الكتاب إنما هو جانب من جوانب الأسرار اللغوية ، معتمدا فى ذلك على ما تفيده (من) فى مثل هذا الأسلوب من تبعيض .(٣)

وقد بدأ الشيخ حديثه عن هذا الكتاب بمقدمة تضمنت حكمه عليه ورفضه بالضرورة له ، ولم يكتف بتلك الفقرة التى ذكرناها فى صدر هذا العرض ، وإنما أضاف اليها قوله : " لا أستطيع تخيل الصورة التى

---

(١) ص ٥٩ من المقالة .
(٢) ص ٥٩ ـ ٨٠ من المقالة .
(٣) انظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ٣/٥١ .

رسمها الدكتور أنيس للنحويين ، وهل فى الاستطاعة رسم صورة لقوم لهم قدرات خارقة فوق طاقات البشر ؟استطاعوا أن يبتدعوا علما لا يمت بصلة لواقع كلام العرب ، واستطاعوا أن يبدلوا ويحرفوا كلام العرب وأن يخضعوه لقواعدهم واستطاعوا أن يطمسوا معالم اللغة الأصيلة التى كان يتحدث بها العرب القدماء ، واستطاعوا أن يفرضوا سلطان هذه القواعد على كل ألوان الثقافات العربية والاسلامية حتى وصلت الينا محرفة مبدلة ، واستطاعوا أن يفرضوا سلطان هذه القواعد على ألسنة المتكلمين بالعربية واقلامهم فى جميع العصور حتى فى عصرنا ، وبيننا الدكتور أنيس ، فلم يكن بمنجاة من سلطان هذه القواعد ، ثم أفاق من غاشيته أخيرا فعرف كيف كان ينطق العرب القدماء ، وكشف له الغطاء وحده عما وقع فى كلام العرب من التحريف والتبديل بسبب ما أحدثه النحويون من قواعد وقوانين ؟.(١)

وبعد هذا الحديث يجد الشيخ أن الطريق قد صار ممهدا لتناول النظرية التى قال بها الدكتور أنيس فى كتابه لتفسير ظاهرة الاعراب وخلاصة هذه النظرية : أن النحويين القدماء قد سمعوا أشياء من كلام العرب وأخطأوا تفسيرها ، واستنبطوا قواعد لها قبل أن يتم لهم الاستقراء ، فقواعد الاعراب التى وضعها النحاة ليست مطردة فى كلام العرب ، وحركات أواخر الكلمات لاتنبئ عن تلك المعانى التى جعلها لها النحاة من بعد ، والأصل فى الكلمات العربية هو تسكين أواخرها إلا حين تدعو الحاجة إلى غير هذا ، وبعبارة أخرى : حين يدعو إلى ذلك النظام المقطعى ، فتحريك أواخر الكلمات لم يكن فى أصل نشأته إلا صورة للتخلص من الساكنين ، غير أن النحاة حين أعيتهم قواعده وشق عليهم استنباطها فصَلوا بين عناصر الظاهرة الواحدة والحق أن الأصل فى كل الكلمات أن تنتهى بالسكون ، وأن المتكلم لايلجأ إلى تحريكها إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل ، فتلك الحركات التى لحقت أواخر الكلمات ليست إلا حركات تطلبها نظام المقاطع فى الكلام الموصول والذى يعين الحركة احد عاملين : طبيعة الصوت وإنسجام الحركة مع

---

(١) ص ٥٩ - ٦٠ .

مايكتنفها من حركات أخرى . ومن هذا يتبين أن تغيير حركات الاعراب لايؤثر في الصيغة ولا يغير معنى الكلمات .

وقد ناقش الشيخ هذه الأفكار مناقشة مطولة ونقضها فكرة فكرة ، وتوقف عند الاحصائيات التى استند اليها الدكتور أنيس فى كتابه فأثبت عدم دقتها .(١)

ولعل أهم ماذكره فى هذا المجال مناقشته للدعوى التى قال بها الدكتور أنيس من الفصل بين الحركة الاعرابية والمعنى ، فقد تعقب الشيخ هذه الدعوى بالمناقشة والتفنيد ، واستخدم فى هذا المجال النصوص التى وردت فى كتب النحو ، كما استعمل الطرائف التى وردت فى كتب الأدب(٢) ليبين فضل الإعراب فى تمييز المعانى ومن ذلك :

- مانقله عن المحاورة التى وقعت بين الكسائى وأبى يوسف لدى هارون الرشيد ، إذ جعل أبويوسف يذم النحو ويقول : وما النحو ؟ استهزاء به يقول الكسائى : - وأردت أن أعرفه فضل النحو - فما تقول فى رجل قال لرجل : أنا قاتلُ غلامِكَ " بالإضافة " وقال له آخر : أنا قاتلٌ غلامَكَ " بالتنوين " أيهما كنت تأخذ به ؟ فأجابه أبويوسف آخذهما جميعا ، فقال له الرشيد : وكان له علم بالعربية - أخطأت ، فاستحيا وقال : كيف ذلك ؟ قال : الذى يؤخذ بقتل الغلام هو الذى قال: أنا قاتلُ غُلامِكِ " بالاضافة " ؛ لأنه فعل ماض .

وأما الذى قال : أنا قاتِلٌ غلامَكَ " بالنصب " فلا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد .(٣)

- ونحو ذلك مانقله عن أخذ عبد الملك بن مروان لرجل كان يرى رأى الخوارج فقال له : ألست القائل :

وَمِنّا سُوَيدٌ والبُطَيْنُ وقَعْنَبٌ
ومِنّا أَميرُ المؤمنينَ شَبيبُ

---

(١) ص ٦١ - ٦٢ من المقالة .
(٢) انظر ٣/١٧٧ معجم الأدباء .
(٣) انظر ص ٨٠ - ٨١ من المقالة .

فقال الخارجى : إنما قلت - أمير المؤمنين - أى : يا أمير المؤمنين فأمر بتخلية سبيله .(١)

وهكذا يوظف الشيخ الطرائف والمأثورات الأدبية مع النصوص النحوية لتأكيد قضيته ، ولتفنيد دعوى الدكتور أنيس . ومن ذلك - أيضا - تناوله للأسس التى ذكر الدكتور أنيس انها الركائز التى يستند إليها تغير الحركات فى أواخر الكلمات فنراه يقول فى هذا الموضوع :

"إن الدكتور أنيس قد ألقى الكلام على عواهنه وأقام قوانين على الحدس والتخمين بلا وجود لها الا فى تخيله وتصوره ، ثم أراد الاحتكام اليها . كثيرا ماكان يركن إلى مايسميه الانسجام ، وإذا سألت ما ضوابط هذا الانسجام وما حدوده ؟ لم تسمع إلا همهمة لاتبين وغمغمة لاتتضح . تارة يكون الانسجام عنده بأن يحرك الحرف الأخير بحركة ماقبله ، وتارة يكون بأن يحرك الحرف الأخير بحركة مابعده ، كما يقتضى الانسجام عنده ألا ينصب المضارع بعد "أن" ، ولا تجر الاسماء بعد حروف الجر ولا ترفع الأسماء بعد "كان" وأخواتها ".(٢)

ثم يمضى الشيخ فى مناقشة فكرة الانسجام هذه حتى يثبت تناقضها فى ذاتها فضلا عن تناقضها مع واقع اللغة نفسها . وعلى سبيل المثال فإن الانسجام يقتضى لدى الدكتور أنيس عدم توالى الضم والكسر ثم الفتح، ويثبت الشيخ من خلال استعراضه لبعض نصوص القرآن الكريم أن هذا التوالى قد وقع فيه كثيرا جدا بل أنه قد وقع فى الكلمة الواحدة أفلا يقع فى كلمتين متواليتين .

وبهذه المناقشة ينتهى الشيخ إلى تقرير أمور أهمها :

- أن الدكتور أنيس يختلق قوانين وأنها ليست ثمرة الاجتهاد

---

(١) ص ٨١ . من المقالة .

(٢) ص ٦٩ " " "

والدراسة ، ثم أنه يصر مع ذلك على إتهام النحويين بالعبث بكلام العرب دون أن يقدم دليلا أو حجة ، ويقرر - بعد ذلك - أن نقد النحو مسألة واردة فلم يزعم احد من النحويين ان لهم حصانة أو لقوانينهم قداسة ولكنه يرى أن نقد النحو ينبغى أن يكون مرتكزا على الاستقصاء والاستقراء بحيث يكشف عما فى قواعده من قصور ، أما المهاجمة عند سُنوح أوّل خاطر أو عروض نزوة من نزوات الفكر فهذا مالا ينبغى أن يكون .

ولعل أهم ماعرضه الشيخ فى بحثه لكتاب الدكتور أنيس تعقّبه للاحصاءات التى ذكر الدكتور أنيس أنه قام بها تأييدا لافكاره ، فقد استطاع الشيخ أن يثبت فساد عدد كبير من هذه الاحصاءات ، وعلى سبيل المثال :

١ - فان الدكتور أنيس زعم أن الأفعال الحلقية العين أو اللام المفتوحة العين فى الماضى جاءت كلها من باب "فتَح يفتَح" فى القرآن الكريم ماعدا سبعة أفعال ذكرها . وقد أثبت الشيخ أن هذه الافعال قد بلغت أربعة عشر فعلا ، أى ضعف ما قرر الدكتور أنيس .

٢ - ذكر الدكتور انيس - أيضا - أن الافعال التى من باب "كرم" فى القرآن الكريم فعلان فقط هما : كبر وبصر ، وقد أضاف الشيخ إلى هذين الفعلين سبعة أفعال أخرى . الأمر الذى يثبت عدم دقة الدكتور أنيس فى احصائه .

٣ - قرر الدكتور أنيس أن الفعل الوحيد الذى ورد فى القرآن مفتوح العين فى الماضى والمضارع وليس فيه حرف من حروف الحلق هو : "قنط يقنط" ، وقد رد عليه الشيخ بأنه ليس فعلا وحيدا فقد جاء مثله أفعال أخرى .

٤ - قرر الدكتور أنيس أن الأفعال الثلاثية المكسورة العين فى القرآن أربعة وعشرون فعلا .

وقد رد الشيخ هذا الاحصاء وأثبت أنها قد بلغت ستة وخمسين فعلا .

وبهذا أثبت الشيخ أن احصاءات الدكتور أنيس لاتتسم بالدقة ، فإذا أضفنا إلى ذلك ماقرره الشيخ من تصور الدكتور أنيس عن استيعاب التراث النحوى وتضارب دعواه مع الواقع اللغوى ، وانتقاض الأسس التى بنى عليها أقواله ادركنا أن الكتاب محدود القيمة ، وقد تمثل الشيخ فيه بهذه الأبيات :

قالُوا الجديدُ فقُلْنا : ماجَديدُ كُمُو
وما حَوَى مِنْ جَديدِ الرَّأْيِ والفِكَرِ
دَعْوَى تَطُولُ وأَوْهامٌ مُوَهَّمَةٌ
ومَنْطِقٌ كَتَجْديدِ الشَّيْبِ فى الطُّرَرِ
وقِيلَ : هاتُوا الجديدَ الحُرَّ فابْتَدَرُوا
شيئاً مِنَ القَوْلِ ان تَنْفُخْهُ يَنْكَسِرِ (١)

* * *

وقد رأى الشيخ فى ختام مبحثه أن القاسم المشترك بين هذه الكتب ادراك أصحابها قديما وحديثا صعوبة النحو والرغبة فى تيسيره للباحثين والمتعلمين على السواء ، فكان من الطبيعى عنده أن يختم بحثه ببيان رأيه فى هذه القضية ، وهكذا وجد نفسه مضطرا لأن يتساءل هل النحو صعب أو سهل ؟ .

وقد أجاب عن ذلك بأن " النحو صعب وطويل سلمه وفى حاجة الى تيسير " ثم تساءل - بعد ذلك - عن أسباب صعوبة النحو . وقرر أن من بين الأسباب الأساسية أن النحويين أضافوا إلى النحو " ألوانا من البحث وصنوفا من القول حتى أصبحت أشبه ماتكون بما يسمى فى عصرنا

---

(١) ص ٨٢ .

بالمذكرات التفسيرية ، وكل دولة تجمع قوانينها لأبنائها فيسهل عليهم الوقوف عليها والإلمام بها . اما الاحاطة بالمذكرات التفسيرية فشئ لاسبيل إليه ، ولقد بذل النحويون جهودا رائعة وسلكوا طريقا شاقا مجهدا فى سبيل الظفر بهذه القواعد ، والاستدلال لها والدفاع عنها ، فكانت كتبهم ثمرة هذه الجهود الصادقة المخلصة ، ثم سلكوا فى تأليف كتبهم طرائق قددا ، فلكل كتاب منهج فى التأليف يغاير منهج الاخر ، ولو أراد المتخصص فى النحو والمتفرغ له أن يدرس موضوعا نحويا دراسة وافية لكلفه الرجوع إلى كتب النحو جهدا مضنيا ولأضاع كثيرا من وقته ومن جهده ، فى سبيل التعرف على مسائل موضوعه فى هذه الكتب المختلفة المناهج ، ولو عرفت كتب النحو الفهارس الدقيقة الوافية لتيسر الرجوع اليها والبحث فيها ".(١)

وبهذا التجديد توصل الشيخ إلى أن تيسير النحو يتطلب أمرين :

١) تيسير البحث فى كتب النحو .

٢) تيسير دراسة النحو فى المرحلة الجامعية .

والتيسير الاول يتم لو طبعت كتب النحو طباعة حديثة ، وصنعت لها الفهارس الدقيقة المستوعبة ، ولكن الشيخ قرر أن هذا الأمل بعيد المنال ، وأن البديل الممكن التحقيق أن تقرأ كتب النحو مطبوعها ومخطوطها قراءة متعمقة متأنية ثم تجمع رؤوس مسائل النحو مع بيان مواضعها فى هذه الكتب .

ثم قرر - أيضا - أن هذا العمل لايستطيع النهوض به شخص واحد وإنما يحتاج إلى عمل جماعى ، ودعا إلى أن يقوم به مجمع من مجامع اللغة أو جامعة من الجامعات العربية ، أو هيئة تتفرغ لذلك .

واما تيسير دراسة النحو فى المرحلة الجامعية فيتم عند الشيخ بتصفية القواعد العملية التى نحتاج إليها فى استقامة ألسنتنا وسلامة أقلامنا ، ثم صياغة هذه القواعد فى عبارة موجزة ، دون التطرق

---

(١) ص ٨٣ - ٨٤ من المقالة .

إلى المشكلات النظرية والخلافات اللفظية وغير ذلك مما يشوب كتب النحو .

ثم دعا - أيضا - إلى أن يكون كتاب النحو كتابا أدبيا يجمع روائع الشعر وجيد النثر وأن يعد لكل باب من أبواب النحو ذخيرة أدبية ضخمة تغطى كل قواعده ، وتفصح عنها وتعين على توضيحها وحفظها .(١)

وقد ختم الشيخ بحثه هذا بتقريره أنه قد صنع شيئا من ذلك حين أخرج كتابا غطى نحو ثلث أبواب النحو - من المبنى والمعرب إلى باب ظن وأخواتها - وقرر أنه قد جعل هذا الكتاب نموذجا للتأليف المرجو فى تعليم النحو ، وأكثر من الإقتباس منه . وشغل ذلك القسم الأخير من هذا البحث .

وقد حاولت من جانبى أن أحصل على نسخة من هذا الكتاب فلم أوفق إلى ذلك ، ولم أعرف من وقف عليه من زملاء الشيخ وأصدقائه وتلاميذه على السواء ، كما لم يحتفظ الشيخ فى مكتبته الخاصة بحلوان بنسخة من هذا الكتاب أو بشئ من أصوله وهو أمر يلفت النظر ويثير الحيرة .

والمقترحات التى قدمها الشيخ ، لتيسير النحو فى حاجة إلى نظر .

أما اقتراحاته بشأن فهرسة كتب النحو واعتبار هذه الفهرسة خطوة نحو تيسير البحث فيه فأمر لاخلاف عليه ، لكن يبقى - بعد ذلك - تحديد المنهج المتبع فى هذا البحث، فإن النحو العربى يعانى من مشكلات منهجية متعددة مثل : عدم التحديد الكمى للنصوص المرعية فى القواعد ، والخلط بين مستويات الأداء اللغوى ، ولا مناص من تقرير موقف إزاء هذه المشكلات المنهجية وغيرها من المشكلات التى تواجه الباحث فى النحو العربى ، فاقتصار الشيخ على ذكر الفهرسة وحدها

---

(١) من ص ٨٥ - ٨٧ من المقالة .

يعنى وقوفه عند المقدمات دون خوضه فى لب المشكلات • ترى ما السر فى ذلك ؟ •

إن مثل الشيخ لايمكن أن يغفل عن هذه المشكلات المنهجية فهل إغفاله الاشارة إليها صادر عن عدم تحديد موقف إزاءها ؟! •

ثم أن مقترحاته بشأن تيسير دراسة النحو فى المرحلة الجامعية فى حاجة إلى نظر - ايضا - فان الشيخ لم يبين ما اذا كان الطلاب الذين ييسر لهم النحو على نحو ماذكر متخصصين أو غير متخصصين ، فإذا كانوا غير متخصصين فكلام الشيخ مقبول ، بيد أن مجال تعليم النحو لهؤلاء بالصورة التى ذكرها الشيخ ينبغى أن يكون قبل المرحلة الجامعية ، لأن المرحلة الجامعية بطبيعة تخصصاتها الدقيقة لاتسمح بتدريس النحو باعتباره مادة متخصصة لغير المتخصصين •

واما إن كان الشيخ يقصد بمقترحاته تدريس النحو للمتخصصين فذلك مالا سبيل عندنا إلى الاتفاق عليه ، لأن الطالب المتخصص ينبغى أن يؤهل فى مرحلة تخصصه للإتصال بالمصادر الأساسية فى مادة تخصصه •• الأمر الذى يعنى ضرورة تمرسه بكتب النحو القديمة بما تتضمنه هذه الكتب من مشكلات ، وبما تعرض له من خلافات ، وبما تتناوله من شواهد ، والإنصراف عن هذا كله ينتج عنه بالضرورة عجز الطالب عن الإتصال بالمصادر الأساسية لمادته ، ووقوفه عالة على الوسائط التى تربطه بهذه الكتب القديمة • الأمر الذى لابد أن ينتج فى النهاية ضعفا فى مستوى التحصيل العلمى •

* * *

تبقى - بعد ذلك - مجموعة من الملحوظات الختامية أعرض لها بإيجاز فيما يأتى :

١ - ذكر الشيخ فى أثناء حديثه عن كتاب الأستاذ ابراهيم مصطفى

كتاب " مصباح الاخوان " (١) ويفهم مما ذكره عن هذا الكتاب أنـــه كتاب فى احصاءات الألفاظ الواقعة فى القرآن الكريم . ولكن الشيخ لم يشر إلى أن هذا الكتاب مخطوط أو مطبوع ؟ وهل أفاد منه أو لم يفد ؟ ومـــا مدى إفادته منه إذا كان قد أفاد ؟ .

وقد حاولت أن أقف على هذا الكتاب فلم أوفـــق .

٢ ـ على أن الشيخ لم يعدل عن آرائه بشأن دور الفهرسة فى تذليل صعـــاب البحث فى النحو منذ شبابه المبكر إلى أخريات حياتـه .

٣ ـ : أن الشيخ لم يلتفت إلى كتاب الدكتور أنيس إلا بعد أكثر من عشرين عاما من صدوره . وقد قرر ذلك صراحة " واعترف به " (٢)

:

---

(١) ص ٣٨ ـ وقد تحدث الشيخ فى مقدمة كتابه دراسات لاسلوب القرآن الكريـم عن هذا الكتاب فذكر انه احصى الفاظ القرآن لم يترك منها لفظا ، وان مؤلفه الحافظ يحيى حلمى بن حسين قسطمونى " ، وأخذ عليه انه لم يذكر الايـات واكتفى بذكر أرقامها ، وأن هذه الارقام يشيع فيها الاضطراب ، ولاسيما فى طوال المفصـــل .
انظر : الجزء الاول من القسم الأول من : دراسات لأسلوب القرآن الكريـم مقدمه المؤلف ص ٣ .

(٢) انظر ص ٩ ه من المقالة .

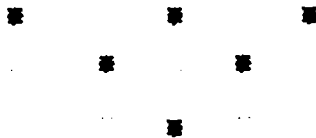
٤ - إن تناول الشيخ للكتب السابقة نوع من الاختيار الذى لا نعرف أسسه ، فهذه الكتب لا تمثل جميع الاتجاهات فى البحث النحوى واللغوى الجديد ، كما أنها لا تمثل فى جوهرها اتجاها واحدا ، وإن اجتمعت كلها على ضرورة اعادة النظر فى تناول التراث النحوى واللغوى بالبحث والتمحيص ، لأن البحث فى داخل هذا الاطار العام يختلف فى مناهجه .

٥ - أن لغة الشيخ فى بعض الأحيان كانت تتسم بالحدة . فقد وردت عبارات فى مواضع مختلفة لا ينبغى أن تستخدم فى مجال البحث العلمى ، ومن ذلك مثلا : قوله : " إنه هذيان " كهذيانِ المحموم "(١)

وقوله : " إنه خلطٌ وتخبّط ،

كبهيمةٍ عمياءَ قادَ زِمامَها

أعمىً على عِوَجِ الطريقِ الأعوجِ "(٢)



---

(١) ص ٧٩ من المقالة .

(٢) ص ٨٠ من المقالة .

أبو حيان وبحره المحيط :

في ثمان وثلاثين صفحة نشر الشيخ مقالته عن "أبي حيان وبحره المحيط" في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية في عددها السابع الصادر في ١٣٩٧هـ الموافق ١٩٧٧م[1]، ويمكن تقسيم هذه المقالة إلى قسمين وإن لم يقسمها صراحة الشيخ هذا التقسيم :

أولهما — لمحة عن أبي حيان .

وثانيهما — نظرة حول كتابة العظيم "البحر المحيط" .

في القسم الأول: — الذي شغل نحو سبع عشرة صفحة[2] — قدم الشيخ ترجمة جديدة الإيجاز لأبي حيان ، بدأها بالحديث عن كنيته ولقبه ، ثم أبنائه وما ألفه من كتب بأسمائهم ، ثم تطرق إلى الوزن الصرفي للأسماء المختومة بالألف والنون كحيان ، وغان ، وحسان ، ورمان ، ونحوها . وانتقل بعد ذلك — إلى الحديث عن صفاته الجسمية والخلقية والعلمية .

أعقب ذلك بحديث عن "مذهب أبي حيان" قاصدا به مذهبه العقدي والفكري من ناحية ، والفقهي من ناحية أخرى .

وانتقل بعد ذلك إلى الكلام عن شعر أبي حيان ، ونقل نماذج منه في بعض الأغراض . ولم ينس أن يذكر نقده لبعض ما قاله الرجل في الغزل ، دون أن يصرح بالشعر الذي يتناوله بالنقد . وإذا كان في هذا بعض التعفف فإن فيه أيضا بعض الاغراء بالبحث عن هذا الشعر ، وكان أولى بالشيخ أن يحذف هذه الفقرة جملة .

---

(١) من ص ١٣ — ٥٠

(٢) من ص ٢٣ — ٣٠

وتناول الشيخ بعد ذلك ثقافة أبى حيان ، فذكر مؤلفاته فى العربية وغيرها ، كالتركية والحبشية والفارسية . وعرض فى هذه النقطة لنقول أبى حيان عن سيبويه ، وقطع بدقتها وأمانتها ، ولم يأخذ عليها إلا مسائل قليلة أخطأ فيها النقل عنه (١) .

كما عرض فيها أيضا لموقف أبى حيان من كتب ابن الحاجب ، وذكر أنه كان يسميها " نحو الفقهاء " (٢) ، وقرر - استطرادا - أنه كان ممن يرجعون إلى أقوال المختصين فى العلوم الأخرى ، مؤكدا نقله عن جالينوس وأرسطاليس فى أقل مدة الحمل وأكثرها . وعقب على ذلك بأن أبا حيان كان ممن يتمسك بالظاهر أيضا ، ولذلك فسر قول الله تعالى : (وهو الذى مد الأرض) وقوله سبحانه : (والله جعل لكم الأرض بساطا) بأن الارض مبسوطة وليست كروية ، وليس من شك فى أن هذه النقطة كانت تحتاج إلى وقفة من الشيخ ، على الأقل لتوضيح موقف أبى حيان الذى قد يبدو - فى الظاهر - متناقضا مع ما أسلم اليه البحث العلمى من يقين بكروية الأرض . وأحسب أن أبا حيان كان يقصد تفسير كتاب الله بالرجوع إلى الثابت فى العلم ، لأنه لا تعارض بين الدين والعلم ، فاذا تبين أن هذا الثابت علميا ليس أكثر من نظرية تحتمل الصواب والخطأ فقد وجب العدول عن اقحامها فى تفسير كتاب الله ، حتى لا يجعل كلامه سبحانه عرضة لما يتعرض له البحث العلمى من تغيير . تعالى كتاب الله عن ذلك علوا كبيرا .

تحدث الشيخ بعد ذلك عن بعض شيوخ أبى حيان ممن نقل عنهم فى البحر المحيط ، كما تحدث عن أصحابه وتلاميذه حديثا موجزا ، لينتقل من ذلك إلى الكلام عن قدومه إلى مصر وثنائه عليها وعلى أهلها ، وبعض العادات الاجتماعية التى كان ينكرها فيها .

وجلى أن هذه الموضوعات التى تحدث فيها الشيخ موضوعات مهمة فى الترجمة لأبى حيان ، بيد أن الشيخ أغفل فى عرضها أمرين ما كان يجمل به أن يغفل أيا منهما :

(١) ص : ٢٢ من المقالة .
(٢) ص : ٢٣ من المقالة .

أولهما : الحديث عن نشأة الرجل ، ورحلاته ، والظروف التى صاحبت أنتقال كثير من مشاهير علماء تلك الفترة إلى مصر ، بالرغم من القلق السياسى الذى كان يخيم على مصر والشام آنذاك .

وثانيهما : ترتيب عناصر ترجمته ، وترابط فقراتها ، وتكاملها فى تقديم صورة واضحة لهذه الشخصية العلمية الفذة ، بدلا من أن يعرض لها فى شكل شذرات مبعثرة ونظرات متفرقة على نحو ما صنع .

فى القسم الثانى : عرض الشيخ لكتاب البحر المحيط .[1] وبدأه بحديث عن مراجعه من كتب النحو واللغة والأدب ، مكتفيا فى هذا المقام بمن صرح بهم أبو حيان فى الكتاب ، دون أن يحاول أن يتجاوز ذلك إلى تحليل المادة العلمية نفسها للوقوف على من أثر فى هذا الكتاب ممن لم يصرح بهم أبو حيان . وانتقل بعد ذلك إلى ذكر فقرة عن " الجدير بتفسير كتاب الله " قرر فيها نقلا عن أبى حيان أنه " لا ينبغى أن يتعرّض لتفسير كتاب الله إلا المتبحّر فى اللسان ، القادر على إجادة النثر وقرض الشعر ، أما الذى يقصر همه على النحو وحده ، فهو بمعزل عن فهم دقائق كتاب الله "[2] ، وهذا كلام ليس مسلما باطلاق . أما شطره الأخير فصحيح ، لأن النحوى تشغله - بالضرورة - قضايا النحو ومسائله ، وقد يصرفه ذلك عن النظر فى كافة جوانب الكتاب الكريم . وأما شطره الأول فليس بصحيح ، لأن المطلوب فى المفسر أمور كثيرة ليس من بينها ما ذكره على سبيل الحصر من وجوب " القدرة على اجادة النثر وقرض الشعر " . وهى أمور معروفة بين المشتغلين بالدراسات القرآنية[3] . ولا يتوهمنّ أحد أن الشيخ كان يعبر عن

---

(١) من ص : ٣٠ - ٥٠ مقالة أبو حيان .

(٢) ص : ٣٢ " "

(٣) انظر مثلا : الاتقان فى علوم القرآن للسيوطى ١/١٨٦

رأى أبي حيان – وان قرر الشيخ ذلك صراحة – لأن عبارة أبي حيان كما نقلها الشيخ نفسه تقول : " اعلم أنه لا يَرتقي من علم التفسير ذِرْوتَه ، ولا يَمْتَطِي منه صَهْوتَه إلاَّ مَنْ كان متبحّرا في اللسان ، مترقّياً منه إلى رُتبةِ الإحسان ، قد جُبِلَ طَبْعُه على إنشاء النثر والنظم دُونَ اكتساب "(1). وفارق كبير بين " من يرتقي ذروة علم التفسير " أي يتفوق فيه ، وعبارة الشيخ القاطعة الحاصرة " لا ينبغي أن يتعرض لتفسير كتاب الله إلا المتبحر في اللسان ، القادر على إجادة النثر وقرض الشعر " . فالعبارتان في ظني - متناقضتان .

تحدث الشيخ بعد ذلك عن " منهج البحر المحيط " وهو حديث محدود حجما ومادة ، ولا يمكن أن يفي بهذا الكتاب الضخم وما ورد فيه من مسائل وبحوث وقضايا ، إذ اكتفى فيه بتقرير أن أبا حيان يرى ضرورة ألا تثقل كتب التفسير بتحميلها مباحث العلوم الأخرى ، مشيرا إلى بعض ما ذكره أبو حيان في ذلك ، منتقلا منه إلى القول بأن أسلوب القرآن لا ينبغي أن يحمل على الضرورة .

ولا أدرى كيف يسوغ إعتبار هاتين الفكرتين المحدودتين " منهجا " يفسر خصائص " البحر المحيط " ويجلو الأصول المتبعة فيه ، ويحدد الأطر التي حكمت مادته .

انتقل الشيخ بعد ذلك إلى حديث عن بعض ما ورد في البحر من موضوعات ، فذكر ثورة أبي حيان على الصوفية(2) ، وذمه الفلاسفة(3) ، وانكاره للرازي(4) دون أن يربط ذلك بموضعه من ناحية ، أو بأسبابه من ناحية أخرى .

---

(1) ص : ٣٣ المقالة .
(2) ص : ٣٦ =
(3) ص : ٣٧ =
(4) ص : ٤٠ =

شغل ما ورد من شعر فى " البحر الميحط " نحو ست صفحات من مقالة الشيخ بعد ذلك[1]. وقد عالج هذا الموضوع فى نقاط أربع :

أولاها : تحدث فيها عن العلاقة بين شواهد الكشاف وشواهد البحر المحيط .

وثانيها : قرر فيها أن شواهد البحر المحيط الشعرية لم يقصد بها جميعا الاحتجاج اللغوى أو النحوى ، بل منها ما ذكر باعتباره نماذج جيدة مناسبة للمقام .

وثالثها : عرض فيها لما يلحظ فى هذه الشواهد من وجود حكم كثيرة ذكر طرفا منها .

ورابعها : قرر فيها وجود بعض أشعار فى الكتاب لا يليق ذكرها فيه .

انتقل الشيخ عقب ذلك إلى الحديث عن تلحين القراء ، وهو موضوع أثير لديه ، حبيب عنده ، تناوله فى أكثر من موضع ، كما عرضنا لذلك من قبل [2] ولم يأت هنا بجديد إلى ما سبق قوله ، سوى أنه نقل بعض نصوص أبى حيان فى البحر المحيط[3].

وختم الشيخ كلامه عن الكتاب بحديث عن تجربته الشخصية معه ، واتصاله به منذ فترة مبكرة من عمره ، وإفادته منه فى صنع فهارس ضخمة لمسائل النحو والصرف فيه ، والقراءات وتوجيهها النحوى أيضا ، وقرر أن ذلك كان نقطة البدء فى صناعة فهارس للمقتضب على غراره ، ثم فى صنعه فهارس سيبويه .

وختم حديثه فى هذا بعبارة " هذا هو حجم النحو والصرف فى البحر الميحط ، أما الحديث عنه فيحتاج إلى كتابه " وبالرغم من أننى لم أعثر على هذه الفهارس الضخمة التى قطع الشيخ بصنعه لها فى مكتبته بحلوان ، فإنني على يقين بأن النحو والصرف والقراءات فى البحر الميحط فى حاجة إلى أكثر من كتاب ، يتناول كل منها جانبا من هذه العلوم بالتحديد والتحليل والموازنة والتأصيل .

(١) من ص : ٤١ ــ ٤٦

(٢) ص : ١٨٥-١٨٩ من هذه الرسالة كذلك سأعرض له في ص ٢٦٩ ، ٢٩٨ .

(٣) ص : ٤٧ ــ ٤٨

الفصل الثانى
الكتب

الفصل الثانـــى

١ – أبو العباس المـــبرد وأثره فـــى علـــوم العربيـــة

هذا الكتاب آخر مصنفات الشيخ ظهوراً، فقد صدر عام ١٤٠٥ هـ الموافق ١٩٨٥ م وهو أول مصنفات الشيخ تأليفاً، فقد انتهى الشيخ من كتابتـــه عام ١٣٦١ هـ الموافق ١٩٤٣ م وهذا الكتاب هـو الرسالة التى تقدم بها للحصـول على تخصص المادة من كلية اللغة العربية فى النحو والصرف، ويبدو أن الشيخ لم يشأ أن يصدر هذا الكتاب فى حياته، وأغلب الظن أن أسرته هى التـــى تعاقدت على نشره بعد وفاته، ولذلك لا نجد فى الكتاب أى تعديل أو إضافة لما سبق أن كتبه الشيخ منذ أكثر من أربعين عاماً، حتى إن المقدمة نفسهـا التى صدر بها الكتاب هى المقدمة نفسها التى صدرت بها الرسالة، وذلك يعنـى أن الشيخ لم يضف كلمة واحدة إلى رسالته، وأن الكتاب الذى بين أيدينـا هو الرسالة التى حصل بها على درجته العلمية المعادلة لدرجة الدكتوراه.

وقد وقع هذا الكتاب فى نحو أربعين وثلاثمائة صفحة، وبدأ بمقدمـة قصيرة حدد فيها الشيخ موضوعه وخطته فى عبارات موجزة إذ قال: "قصـدت فى رسالتي عن أبى العباس المبرد وأثره فى علوم العربية إلى أن تكون مشتملة على أصول مذهبه دون محاولة استقراء فروعه، وقد أفرغت جهدى فى أن تكـون مرآة صادقة تجلو أصول مذهبه وتتمثل فيها آثاره" (١)

وبهذا يتضح أن الشيخ قد ألزم نفسه بالتعرف على أصول مذهـب المبرد، وأن أعفى نفسه من محاولة استقراء الفروع أى الجزئيات والأحكـام التفصيلية والمسائل الثانوية، فلننظر فى رسالته لنعرف إلى أى مدى وفـق الشيخ فى تحقيق غايته، من تقديم الأصول العامة التى تجلو مذهب المـبرد وتميزه فى نطاق دراساتنا النحوية بخاصة واللغوية بعامة.

يبدأ الكتاب – بعد ذلك – فى عقد عدد من المباحث التى تتوالـى دون أن يعقد لها باب يجمع ما تماثل فيها أو فصل يضم المتشابه من بينهـا،

---

(١) ص : ٥ . أبو العباس المبرد.

فهى مجموعات من المباحث المتنوعة تتعدد وظيفتها وموضوعاتها ، ولكنها فى نهاية الأمر تقدم صورة المبرد ومذهبه على نحو ما تصور الشيخ ، والمبحث الأول من مباحث الرسالة بعنوان : " ترجمة حياة أبى العباس المبرد " ويقع هذا المبحث فى نحو ثمانى صفحات (1) وبدأه الشيخ بالحديث عن نسب المبرد نقلا عن الفهرست لابن النديم،ثم بحث حركة الراء فى لقبه ،وقد عرض فى ذلك وقائع متعددة نقلا عن "وفيات الأعيان " و "العقد الفريد " و "المزهر " للسيوطى ، ومعجم الأدباء " لياقوت ، كما رجع - أيضا - إلى مجلة الرسالة ، لينقل عن الأستاذ (ابراهيم مصطفى) رأيه فى حركة الراء وإستناده فى هذا الرأى إلى ما روى عن الشنقيطى ، كما ينقل - أيضا - عن رغبة الآمل للشيخ "سيد بن على المرصفى ".

ينتقل - بعد ذلك - إلى الحديث عن ولادته ووفاته مستندا فى ذلك إلى المصادر السابقة مضيفا إليها ما ورد فى "أخبار النحويين البصريين للسيرافى " و "نزهة الألبا " لابن الأنبارى ، و " تاريخ بغداد " للخطيب و " معجم الأدباء " لياقوت و " معجم الشعراء" للمرزبانى .

ثم يتوقف الشيخ بخاصة عند الرواية التى وردت فى " العقد الفريد " والتى تزعم اجتماع المبرد مع الخليل فيفند هذه الرواية ،ويصحح أن الاجتماع الذى تم إنما كان بين الخليل بن أحمد وتلميذه أبى محمد اليزيدى ، وليس محمد بن يزيد المبرد ، مستندا فى ذلك إلى ما ذكره البغدادى فى خزانة الأدب .

ثم يتحدث - بعد ذلك - عن نشأته ، فيذكر بعض الأقاصيص والروايات التى وردت فى معجم الأدباء لياقوت .

ثم يعرض الشيخ للحديث عن شيوخ المبرد وتلاميذه ، فيذكر من شيوخه " أبا عثمان المازنى ، والجرمى ، وأبا حاتم السجستانى ، والجاحظ ،والرياشى ، والتوزى ، وأبا محلم الشيبانى " ويذكر من تلاميذه : " على بن سليمان الأخفش ، والزجاج ، وابن كيسان ، وأبا بكر بن السراج " .

---

(1) من ص : ٧ - ١٥ أبو العباس المبرد .

والملحوظ أنه عند ذكره لهذه الأعلام لا يقدم ترجمة لها ولا تعريفا بها ، وإنما يقتصر على تقرير اتصال المبرد بها وإفادته منها أو اتصالها بالمبرد وأخذها عنه .

وبالرغم من قصر هذا المبحث فإنه يصور خصائص طريقة الشيخ في التأليف وأسلوبه في التصنيف فهو يعنى بالجزئيات ، ويهتم بالروايات ، ويبث مصادره في خلال كتابته دون أن يعنى بفصلها في الهامش ، وحين يرجح بعض الآراء يعتمد في ترجيحه دائما على بعض ما ورد من مأثورات ، ثم إن انتقالاته من جزئية إلى أخرى لا تتسم بالترابط ، ولا تتصف بالسلاسة ، بل هي في غالب الأحيان انتقالات مفاجئة لا تمهيد لها ولا رباط بين جزئياتها . ولو أن باحثا معاصرا أراد أن يكتب ترجمة لحياة أبي العباس المبرد لاضطر إلى أن يعود إلى المصادر التي عاد إليها الشيخ ليجمع من جديد مادتها ، ثم لينسق هذه المادة في شكل يأخذ الطابع العلمي ، بدءا من الوقوف على الظروف التي نشأ فيها المبرد والتي مكنته من الاتصال بالعلم ، ويسرت له التلقي عن شيوخ العربية في عصره ، الأمر الذي كان له دوره في تكوينه العلمي ، وما كان ليكتفي بتلك الروايات التي آثر الشيخ الوقوف عليها وأغفل من أجلها تلك المقومات الأساسية التي ما كان له أن يغفلها .

* * *

عقد الشيخ المبحث الثاني من كتابه تحت عنوان " الخصومة بين المبرد وثعلب "

وقد استغرق هذا المبحث نحو اثنتين وعشرين صفحة [1] ، وصدر الشيخ هذا المبحث بقوله : "وهذه الخصومة مرجعها إلى التنافس القوى بين مدرستي البصرة والكوفة ، فالمبرد بصري تعلم على المذهب البصري وطريقته ، وثعلب كوفي تعلم على المذهب الكوفي وطريقته " [2] بيد أن تحليل الأحداث التي ذكرها الشيخ في هذا المبحث والتي شغلت قدرا كبيرا من صفحاته يكشف عن

---

(١) انظر ص : ١٧ ـ ٣٩ أبو العباس المبرد .
(٢) " " : ١٧
= = =

سبب آخر من أسباب هذه الخصومة ، وهو سبب يمكن أن نرده إلى السمات الشخصية لكل من المبرد وثعلب ، وقد أغفل الشيخ الإشارة إليه حينما أشار إلى أسباب هذه الخصومة بالرغم من أنه قد نقل من بين ما نقل ما يؤكده وذلك حينما ذكر نقلا عن " وفيات الأعيان " و " معجم الأدباء " أن المبرد كان يحب الاجتماع في المناظرة بثعلب والاستكثار فيه ، وكان ثعلب يكره ذلك ويمتنع منه ، حكى أبو القاسم جعفر بن محمد بن حمدان الفقيه الموصلي وكان صديقهما قال : قلت : لأبي عبد الله الدينوري ختن ثعلب : لم يأبى ثعلب الاجتماع بالمبرد . فقال : لأن المبرد حسن العبارة حلو الإشارة ، فصيح اللسان ظاهر البيان ، وثعلب مذهبه مذهب المعلمين ، فإذا اجتمعا في محفل حكم للمبرد على الظاهر قبل أن يعرف الباطن "(١).

هذا - إذاً - سبب آخر من أسباب الخصومة بين الرجلين ، ولكن الشيخ يمر بهذا السبب مرورا عابرا غير ملتفت لأثره في هذه الخصومة ، ويبدو أن مرد ذلك إلى أن الشيخ قد شغل بنقول كثيرة تتناول أحداثا ووقائع ذات اتصال بهذه الخصومة بين الرجلين فآثر أن يسردها ، وأن يعلق أحيانا تعليقات محدودة على بعضها ، دون أن يعنى بتصنيف هذه الأحداث والوقائع وتحديد دلالاتها العلمية أو النفسية أو الاجتماعية ، وفيما نقله الشيخ في هذا البحث ما يتصل بهذه الجوانب جميعا . فالخصومة بين الرجلين لم تكن مجرد خصومة بين المدرستين النحويتين الكبيرتين ، بل أن وراءها أيضا منافسة شخصية بين رجلين يختلفان في طرائق التفكير ، والمقدرة على التعبير .

وبهذا يتضح أن صفحات كثيرة من هذا البحث كان من الممكن للشيخ أن يختصرها وأن يكتفي بذكر دلالاتها ، ثم أن يجعل هذه الدلالة مقدمة

---

(١) انظر ص : ٢١ ، من المرجع السابق .

لتحديد الأسباب فى هذه الخصومة وتحليلها .

ويعالج الشيخ فى ثنايا هذا البحث بعض المسائل التى لا تتصل بعنوانه اتصالا وثيقا ، ومن ذلك : أنه عقد فقرة تحت عنوان : "ثناء العلماء على أبى العباس المبرد" ويصدر الحديث تحت هذا العنوان بقوله : فى طبقات النحويين للزبيدى (تلخيص مجلة ايطالية نشرته بالعربية) قال الحسن بن سعيد ومحمد بن أبى الازهر : "كان المبرد من العلم وغزارة الأدب وكثرة الحفظ وحسن الاشارة وفصاحة اللسان ، وبراعة البيان ، وملوكية المجالسة ، وكرم العشرة وبلاغة المكاتبة ، وحلاوة المخاطبة ، وجودة الخط ، وصحة القريحة ، وقرب الافهام ووضوح الشرح ، وعذوبة المنطق على ما ليس احد عليه ممن تقدم أو تأخر عنه ، وكان نحويا مقدما عالما اديبا شاعرا .... وقيل أنه كان أعلم الناس بكل شيء"[(١)]

وهذا النص مجرد نموذج لطريقة الشيخ فى تناول الموضوع، ولا ننسى أن الموضوع بأسره وهو " ثناء العلماء على المبرد " ليس وثيق الصلة ببحث الخصومة بين المبرد وثعلب، وكان أولى أن يعالج فى مبحث خاص به .

وبالاضافة إلى ذلك فإن الشيخ يكتفى فى بحثه بالنقل دون أن يعنى بتحليل ما ينقل ، وفى النص المذكور نفسه ما يكشف عن تقدير مبالغ فيه لشخصية المبرد ، وكان أحرى بالشيخ أن يتوقف ليشير إلى ذلك ، ثم أن فى النص عدم عناية بذكر المصادر بدقة كافية ، فضلا عن عدم عناية بصحة التعبير . وحسبى أن أمثل للأولى بقوله : فى طبقات النحويين للزُبَيْدي " والاسم الصحيح للكتاب "طبقات النحويين واللغويين " وحسبى أن أمثل للثانية بعبارة تلخيص مجلة ايطالية نشرته بالعربية وهى عبارة مبهمة وغامضة ، وغير دالة فى موضعها فهل ما ورد فى طبقات النحويين واللغويين هو الذى لخصته المجلة الايطالية أو أن هذا التلخيص هو المنشور بالعربية ، ثم ما اسم هذه المجلة ، ومتى صدرت نشرتها بالعربية ؟ وهل كانت فى ملحق خاص بالبحث العلمى أو فى مقالة صحفية ، ثم إلى أى مدى تصح عبارة " تلخيص " هذه ألم يكن أولى أن يقال بدلا منها لفظ (ملخص من) ؟ مع تحديد البيانات الضرورية التى لا مناص من تحديدها فى بحث علمى .

---

(١) انظر ص : ٢٥ المرجع نفسه .

ويعالج الشيخ - بعد ذلك - موضوع "مدى تعصب المبرد"[1] ، وهو موضوع أثاره الأستاذ " أحمد أمين " فى كتابه "ضحى الاسلام " وقرر فيه أن المبرد عربى أزدى يمنى ، وأن كتاب الكامل يمثل هذا النوع من العصبية "قبلى" تمثيلا صحيحا[2] ، وقد عالج الشيخ هذا الموضوع عن طريق ذكر النقول - أيضا - دون تحليل كاف لإستخلاص دلالاتها ، فضلا عن أن هذا الموضوع بدوره لم يذكر له الشيخ صلة ببحثه الأصلى وهو " الخصومة بين المبرد وثعلب " .

كذلك يعرض الشيخ فى مبحثه لأسلوب المبرد مقررا فى بدء حديثه عن أسلوبه أنه " ليست بين أيدينا نماذج من كتابة المبرد الأدبية سوى نتف صغيرة قدم بها بعض الأبواب فى الكامل[3] ، وهى على ضآلتها تشف عن روح أدبية[4] " .

ثم يذكر بعض النماذج التى يراها دالة على أسلوب المبرد من كتابه الكامل ، ويمضى - بعد ذلك - إلى الحديث عن أسلوبه فى التأليف فيقرر ميله إلى البسط والوضوح ، وولعه بالإكثار من المترادفات ، ويمثل للسمة الأولى ببعض عناوين المقتضب ومن ذلك عنوانه للتعجب بقوله : " هذا باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحدة لأن المعنى لزمه على ذلك وهو باب التعجب "[5] ، و - أيضا - عنوان " ما النافيه " بقوله : " هذا باب ما جرى فى بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه فى معناه وهو حرف جاء لمعنى ويجرى فى غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل وذلك الحرف ما النافية[6] " .

وقد ذكر الشيخ فى وصف هذين العنوانين صفتى البسط والوضوح ، فإذا كان مثل هذا الكلام واضحا فكيف يكون الغامض من الكلام والمعقد من التركيب .

ويمضى الشيخ فى الحديث عن سمات أسلوب المبرد فيذكر أن من خصائصه الإكثار من (الفنساقل[7]) و - أيضا - كثرة الحشو للفت الأذهان وتنبيه المتعلمين .

---

(١) انظر ص ٢٦ من ابو العباس .
(٢) انظر ضحى الاسلام ١/ ٣١٩ .
(٣) انظر الكامل للمبرد ١/ ١٢٢ .
(٤) انظر ص ٢٩ ابو العباس المبرد .
(٥) انظر ص ٣٠ ابو العباس المبرد .
(٦) انظر الصفحة السابقة .
(٧) انظر ص ٣١ من المرجع السابق .

وجلى أن الشيخ لا يربط قط بين هذا الكلام وبين كلام سابق ذكره فى ثناء العلماء على المبرد ، ولو أن الشيخ لم يكتف بالنقل ، ووقف عندما ينقل بالتحليل لكان له مما ينقل موقف آخر .

ولست فى حاجة - أيضا - إلى أن أذكر أن الحديث عن أسلوب المبرد لا صلة له مباشرة بالبحث الذى أقحم عليه وهو بحث "الخصومة بين المبرد وثعلب" والمتوقع فى الحديث عن الأسلوب فى مثل هذا البحث دراسة أخرى تعرض لأشكال الخلاف القائمة بين الرجلين وتبين صورها وأساليب التعبير عنها ، أما الحديث عن الأسلوب باعتباره شكل الصياغة اللغوية فى المؤلفات المختلفة العلمية أو الأدبية فكان ينبغى أن يعقد له بحث خاص به ، وأن يعرض فيه بدقة كل ما يميز أسلوب المبرد فى أعماله المختلفة . وهكذا يتبين أن الشيخ قد أقحم بحثا بالغ الأهمية فى بحث لا يتصل به اتصالا مباشرا فضلا عن كونه قد أغفل ما كان ينبغى أن يدرسه، وقدم فيما درسه نماذج غير كافية لإقناع القارئ إن لم تكن موحية بنقيض ما يقرره .

عالج الشيخ - بعد ذلك - موضوع شعر المبرد وعرض فى علاجه لبعض أبيات وردت فى "العقد الفريد" و "معجم الأدباء" و "تاريخ بغداد" و "أخبار النحويين البصريين" وغيرها .

وما أظننى بحاجة إلى بيان إنقطاع الصلة بين هذا الموضوع وعنوان البحث جملة .

ويعرض الشيخ بعد حديثه عن شعر المبرد بعض النوادر والأخبار التى تتحدث عن بخل المبرد وشحه ، مستندا إلى ورودها فى معجم الأدباء ، وبعض المصادر الأخرى . وهذا الموضوع بدوره فضلا عن كونه غير متصل بالبحث الأساسى فإنه مقحم فى موضعه الذى هو فيه ، لأن هذا القسم من البحث يتناول الجوانب الفكرية من المبرد فيتحدث عن أسلوبه وشعره ثم يمضى - بعد ذلك - الشيخ إلى الحديث عن جوانب تفوقه ونبوغه ، فالأخبار والنوادر التى تتصل بالأخلاق مقحمة إذا فى مجال البحث فى جانب من جوانب المبرد وكان أولى بالشيخ أن ينسق الموضوعات التى تقع فى إطار واحد وأن يجعل بينها صلة تربط جزئياتها معا بدلا من هذا التفكك الذى لا رابطة فيه .

ويختتم الشيخ هذا بتساؤل يأخذ شكل موضوع يختم به بحثه وهو " في أية ناحية من نواحي العربية كان تفوقه ونبوغه " (١)

ويصدر الشيخ حديثه فى ذلك بعبارة " نهض المبرد بقسط وافر في خدمة العربية فشارك فى علومها: نحوها وصرفها وفقهها وأدبها وروايتها وبلاغتها، فهو بلا ريب امام من أئمتها وجهبذ من جهابذتها، على أنه لم تكن كل هذه النواحي لديه على السواء،فأية ناحية من نواحي العربية كان ميالا إليها ومبرزا فيها " (٢)

ويجيب الشيخ عن هذا التساؤل بذكر بعض النقول التى ينتهى منها إلى أن المبرد كان متفوقا فى النحو بالدرجة الأولى ، وفى بقية الجوانب اللغوية فى الدرجة الثانية ، ولا أدرى لماذا آثر الشيخ الحديث عن هذا الموضوع فى هذا الموضع ؟ ولماذا لم يربطه بموقف القدماء منه وتقويمهم له ، ألم يكن من الأولى والأجدى أن يكون الحديث عن قيمة المبرد وجوانب تفوقه بعد عرض آثاره وتحليلها وتحديد قيمها ، بدلا من أن يذكر مثل هذا الموضوع الذى يعد الحصيلة النهائية للدراسة فى هذا الموضع وبهذه الصورة .

* * *

عقد الشيخ المبحث الثالث تحت عنوان : " لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته " ، وقد استغرق نحو ثلاث صفحات . (٣)

وقد صدره بقوله : " ليس من غرضى أن أتناول فى هذه الفصول بالعرض كل ما وقفت عليه من أقوال للمبرد ، وإنما مقصدى أن أرسم صورة تكشف لنا جهد الإستطاعة عن اتجاهات المبرد فى مذهبه مستندا فى ذلك إلى ما درسته من مؤلفاته، وما جمعته مما هو منثور مبثوث فى أضعاف كتب النحو،سويا بين ما تابع فيه المبرد من سبقه من النحاة(بين) وما انفرد به ، فما

(١) انظر ص : ٣٦ ــ ٣٧ نفس المرجع +
(٢) " " : ٣٦ = =
(٣) " " : ٣٩ ــ ٤١ = =

مذهبه إلا مجموع هذه الأقوال ، ولنأخذ فى بيان ما قصدنا إليه وعلى الله قصد السبيل " (١)

وهذا الكلام يوحى بأننا أمام دراسة مفصلة تستوعب اتجاهات المبرد ، وتستند إلى استقراء دقيق لآرائه ، سواء ما كان منها مذكورا فى كتبه ومؤلفاته أو ما كان منها مبثوثا فى ثنايا كتب النحو مما نسبه اليه النحاة ، ولكن الذى يقرأ هذا البحث لن يجد من هذا الاستيعاب شيئا ، ولن يحصل على صورة قريبة أو غير قريبة مفصلة أو مجملة لمذهب المبرد النحوى ، ولا لاتجاهاته فى البحث اللغوى ، ذلك أن الشيخ قد اكتفى بعد أن ذكر تلك المقدمة الواعدة بأن قرر " أن المبرد كان يحتفل بالمعانى ويسير على ثناها ويترافع لها ويحتكم إليها وينزل عند حكمها (٢) " ثم يؤكد ذلك بذكر بعض العبارات من المقتضب ومن الكامل ، لينتهى أخيرا إلى أن المبرد قد قرر -فى غير موضع- قوله : " بالمعنى يصلح اللفظ ويفسد " و(قوله) فإنما يصلح هذا ويفسد بالمعنى "

ولست فى حاجة إلى أن أبين دهشتى من وقوع هذا البحث فى هذا الكتاب على هذا النحو الذى لا فائدة فيه ، ولا ارتباط له بغيره من بقية المباحث ، ولا صلة له بعنوانه الذى عقد له ، فالشيخ لم يفصل لنا المقصود بالمعانى التى أرادها فيه ، وهل يعنى بذلك تلك المقولة الشائعة عند النحاة من أن (الاعراب فرع المعنى) أو يقصد غير ذلك ، فإذا كان يعنى هذه المقولة فما الجديد فى نسبة ذلك إلى المبرد ، وهل كان المبرد يختلف مع غيره من النحاة فيها أو يتفق ، إن الشيخ قد اقتصر على تلك العبارات المجملة التى لم تستند إلى تتبع لمواقف النحاة ، وإلى موازنة هذه المواقف بموقف المبرد حتى يتضح الأمر ويستبين للقارئ .

ثم على فرض قبول هذه المقولة منسوبة إلى المبرد فهل تمثل خصيصة من خصائص مذهبه وملمحا من ملامح اتجاهاته ، بحيث تجعله متفردا بها دون غيره من النحويين .

---

(١) انظر ص : ٣٩ المرجع السابق .
(٢) الصفحة السابقة . = =

ثم إذا افترضنا أيضا صحة هذا كله فهل يستوى إعتبارا هذا الملمح وحده لمحات ، وهذه المقولة — مع كل ما يحيط بها من غموض وقصور — اتجاهات ؟!؟!

* * *

عنون الشيخ للبحث التالى لذلك بعبارة (بين المبرد والقراء) وجلى أن هذه العبارة تعنى أن البحث معقود لدراسة موقف المبرد من القراءات المخالفة للقواعد النحوية ، وهو بحث فى ضوء ذلك مهم ، لأن المبرد واحد من النحاة المتقدمين الذين ينبغى أن يعرف بالتفصيل موقفهم من القراءات ، ومدى اعتدادهم بحجيتها وبخاصة تلك القراءات المتواترة أو الصحيحة .

والمفهوم فى مثل هذا المقام أن يبدأ الحديث بتحديد موقف النحاة السابقين على المبرد من القراءات الصحيحة والشاذة ، لكى نتبين موقف المبرد — بعد ذلك — منها ، وهل تبع سابقيه فى مواقفهم أو اختلف عنهم ، ولكن الشيخ لم يصنع شيئا من ذلك ، وإنما قرر فى مقدمة قصيرة أن المبرد قد أقدم على تلحين القراء ، وأنه تأثر فى موقفه هذا بموقف " نحاة البصرة " المتقدمين وأن تلحين القراءات قد امتد أيضا إلى بعض زعماء الكوفة ، ووعد — بعد ذلك — بأن يعرض " فى ختام الرسالة ببيان أوسع ، وأبين من ساهم فيها ، وأرد على هذه الفكرة الخاطئة " (١)

وواضح أن هذا البيان الموعود به ليس موضعه ختام الرسالة بل هنا موضعه ، وكان على الشيخ أن يدرس هذه القضية باستيعاب فى هذا الموضع حتى يتبين بوضوح موقف النحاة السابقين على المبرد من ناحية ، وموقف المبرد نفسه من ناحية أخرى .

وحين يتناول الشيخ موقف المبرد من القراءات يكتفى بذكر عدد محدود منها مثل قراءة (ثم ليقطع فلينظر)(٢) وقد وردت فى المقتضب ، وقراءة (واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام)(٣) وقد وردت فى " الكامل " ونحوهما ، وهى

---

(١) انظر ص : ٤٣ المرجع السابق .
(٢) انظر المرجع نفسه والصفحة .
(٣) انظر ص ٤٤ من المرجع السابق .

قراءات محدودة لا تدل على استيعاب كل ما ورد في مؤلفات المبرد ، الأمر الذى يجعل كلام الشيخ في هذا الموضع لا يسلم إلى نتائجه المرجوة .

وكعادة الشيخ في الاستطراد إلى موضوعات أخرى يستطرد في مبحثه هذا فيتناول موضوعين آخرين :

أولهما : استشهاد المبرد بالحديث ، ويقع في قرابة صفحة واحدة .

وثانيهما : موقفه من لغات العرب ، ويقع في صفحتين وبعض صفحة .

أما حديثه عن استشهاد المبرد بالحديث فيقتصر على عبارتين وردتا في المقتضب ، إحداهما ليست من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعبارة واردة في الكامل ، وليس فيها من لفظ النبي شيء [1] وهو يذكر ذلك بعد عبارة غامضة غير قاطعة الدلالة يقول فيها :" واستشهد المبرد في المقتضب بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواضع محدودة ، ويظهر أنه كان يرى الاستشهاد به مع تحفظ ومن غير استرسال في الاكثار منه" .

ويعرض الشيخ لموقف المبرد من لغات العرب من خلال بعض نصوص وردت في المقتضب ، وهي نصوص نسب المبرد فيها إلى بعض العرب القبح أو الخطأ . وقرر الشيخ أن المبرد في موقفه هذا قد اتبع سيبويه والمازني في نسبتهم الغلط إلى بعض العرب ، مستشهداً على ما قرره من هذا التأثر بنصوص من كتاب سيبويه ومن تصريف المازني [2] ، ثم عقب على هذه النصوص بعبارة منقولة من حاشية الصبان على شرح الأشموني تقول : واعترض بأنه كيف يسند الغلط إلى العرب وأجيب بأنه لا مانع من ذلك لما سبق (٣٠٣) من أن الحق

(١) انظر ص ٥١ ، المرجع السابق .

(٢) انظر كتاب سيبويه ٢٩٠/١ ، والمازني ١/ ٣٠٧ .

قدرة العربي على الخطأ إذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطأ .

وقيل مراد سيبويه بالغلط مجرد توهم أن ليس من الكلام " إن " وهذا ما يدل عليه بقية كلامه " ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ " (١).

وهكذا يكتفي الشيخ في مناقشة ما ورد من أفكار بالاعتماد على النصوص وحدها وهي نصوص منها ما يقدم تصورا صحيحا لاحتمال وقوع الخطأ من العرب ومنها ما لا يقدم هذا التصور . أما الأول فيتمثل في موقف سيبويه والمازني ومن بعدهما المبرد ومرد صواب هذا الموقف إلى أن اللغة تحتاج دائما إلى قدر كاف من الدراية والمران والتمرس فإذا لم يتحقق هذا القدر جاز وقوع الخطأ ممن يحاول معالجة اللغة دون استعداد كاف . وأما الثاني فمرده إلى اعتماد الشيخ على النقل عن " الصبان " حينما قرر أن قدرة العربي على الخطأ هي حق للعربي ، وذلك إذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطأ " وهذه فكرة تحتاج إلى مناقشة ، لأن الخطأ في النطق ليس حقا بحال من الأحوال ، وإنما هو ظاهرة يتورط فيها من لا يجيد اللغة المنطوق بها ، وعلى ذلك فإن العربي لا يتعمد النطق بالخطأ كما توهم الشيخ الصبان ، وكما نقل الشيخ عضيمة دون تعليق ، وإنما قد يقع في الخطأ مضطرا لأنه ليست لديه الخبرة الطويلة والممارسة المستمرة التي تكون لديه ما يعرف بالسليقة اللغوية .

لعل أهم المباحث التي عرض لها الشيخ في رسالته المبحث الذى جعل عنوانه " مذهب المبرد بين القياس والسماع " . فقد تناول فيه الشيخ عددا من الموضوعات التي تتصل بموقف المبرد من الأصول النحوية ومن النحاة السابقين على السواء ، وقد وقع هذا المبحث في نحو أربع وستين صفحة (٢)، عرض فيه الشيخ لموضوعات متعددة أهمها :

---

(١) انظر ص ٥٣ المرجع السابق .

(٢) انظر ص ٥٥ ـ ١١٩ من المرجع السابق .

أولا : موقف المـــبرد من القيـــاس :

وقد عالج الشيخ فى هذا الموضوع جوانب مما يتصل بموقف المبرد من القياس على الترتيب الآتـــى :

١ — مظاهر توسع المبرد فى القياس .
٢ — قياس المبرد على القليل والشاذ .
٣ — استعمال المبرد القياس ، وإن وجد السماع بخلافه .
٤ — الإقدام على القياس دون سند من السماع .
٥ — توقف المبرد عن القياس فى مسائل قليلة .
٦ — مسائل أجازها ومنعها غيره .
٧ — مسائل أجازها دون تأويل .
٨ — مسائل منعها وأجازها غيره .
٩ — لجوء المبرد إلى التأويل والتقدير .
١٠ — طـــرد الحكم عند المبرد وعزوفه عن التفصيـــل .
١١ — عزوف المبرد عن الشذوذ .
١٢ — ترجيحه الأصل والقياس .

وقد حرص الشيخ على أن يذكر فى كل موضع من المواضع السابقـــة ما يؤيده من كلام المبرد او آرائـــه الواردة فى كتبه أو المنسوبة إليـــه فى كتب النحاة المتأخرين بخاصة ، وقد اعتمد فى هذه المواضع كثيـــرا على " شرح الكافية " للرضى و " شرح الشافية " له — أيضا — و " همع الهوامع " للسيوطى و " شرح المفصل " لابن يعيش " و " شرح الأشمونـــــى " . بالإضافة إلى مواضع قليلة أفاد فيهـــا من كتاب " الخصائص " لابن جنـــى و " خزانة الأدب " للبغدادى . هذا بخلاف إفادته من كتابيه " المقتضب " و " الكامل " .

وبالرغم من أن المجموعة الأولى من المصادر التى ألفها نحـــاة آخرون تنتمى فى معظمها إلى عصر متأخر لفترة طويلة عن المبرد ، الأمر الذى قد يشكك فى صحة عزو هذه الأفكار والآراء إليه ، ويوجب تحريـــر

هذه النسبة وتمحيصها علميا بالرجوع إلى كتب المبرد نفسه أو النحاة القريبين من عصره ، فإن عمل الشيخ مع ذلك عمل جدير بالتقدير لأنه استند فيه إلى ذكر المسائل بصورة توشك أن تكون قد استوعبت ما ورد بشأنها فى المصادر التى رجع إليها ، وهو أمر يؤكد لجوء الشيخ إلى فهرسة هذه المصادر قبل كتابة رسالته بوقت كاف .

ثانيا : ما أطلق عليه الشيخ لفظ "دعاوى المبرد"

ويقصد بها الشيخ الإدعاءات التى لجأ إليها المبرد فى رد بعض الشواهد الشعرية بزعم عدم دقة روايتها ، وهذا الموضوع - كما هو معروف - يتصل بالبحث إتصالا وثيقا ، لأنه يعرض لموقف المبرد من بعض المسموعات الشعرية ، ورفضه الإعتداد بها ، وقوله بوجود اضطراب فى روايتها اذا أحسن الظن بروايتها ، أو تحريف مقصود بهدف صنع شاهد نحو فى مسألة مختلف فيها .

وقد استعرض الشيخ فى هذا الجزء من البحث كلام بعض اللغويين والنحويين عن موقف المبرد هذا ، ثم استعرض عددا من الشواهد التى ردها المبرد مدعيا وجود تحريف فيها ، وعقب على كل بيت بما ذكره عدد من اللغويين المتثبتين الذين حققوا الروايات المطعون فيها ، وكان مما نقله كلام على بن حمزة فى " التنبيهات على أغاليط النحاة " وهو قوله : " ولو تشاغل أبو العباس بملح الأشعار ونتف الأخبار وما يعرفه من النحو لكان خيرا له من القطع على كلام العرب وأن يقول : ليس كذا من كلامهم " (١)

وقول ابن مالك : " وللمبرد اقدام على ردّ ما لم يرو " (٢) ، وقول ابن جنى فى " المحتسب " : " وقول أبى العباس : " إنما الرواية : (فاليوم أشرب) فكأنه قال لسيبويه : كذبت على العرب ولم تسمع ما حكيته عنهم ، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السفه فقد سقطت كلفة القول معه " (٣) .

---

(١) انظر ص : ٦٩
(٢) انظر ص : ٧٠ ، ٧١
(٣) " " : ٧٠ الصفحة السابقة .

وقوله : - أيضا - في الخصائص "واعتراض أبي العباس في هذا الموضوع انما هو رد للرواية وتحكم على السماع بالشهوة مجردا من النصفة" (١).

ثالثا : عوامل المبرد

قضية العامل من القضايا التي تتصل اتصالا وثيقا بالأصول النحوية ولذلك كان من الطبيعي أن تدرس مع غيرها من القضايا الأصولية ، وقد مهد الشيخ لدراستها عند المبرد بحديث قصير عرض فيه لتحديد العامل عند عدد من النحويين ، فذكر أن نسبة العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إلى ما سمى عاملا فيها تجوز ، والمحدث لها في الحقيقة هو المتكلم ، وما العامل عند النحويين إلا بمثابة الأمارة والآلة وعلى هذا انعقد اجماعهم (٢)، وذكر ما يؤيد هذا المعنى من كلام ابن الأنبارى في "الانصاف" وكلام ابن جني في "الخصائص" وكلام الرضى في "شرح الكافية" (٣).

ثم عرض بالتفصيل للعامل كما ورد في المقتضب في الأبواب المختلفة فذكر أولا أن المبرد قد صرح بأن العامل آلة العمل ، كما قرر أن العمل عند المبرد إنما هو للفعل على سبيل الأصالة ، كما أن عمل النصب إنما يكون للفعل أو ما شبه به (٤).

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى الحديث عن العامل في عدد من الأبواب النحوية ، كالمفاعيل والحال ، والتمييز ، والمستثنى ، والمنادى وما ألحق به من المحذر منه كما عرض لعمل الحروف المشبهة بالأفعال وهي "إن واخواتها" و "ما العاملة عمل ليس عند الحجازيين" ، وكذلك "أن العاملة عملها" .

ثم انتقل الشيخ إلى الحديث عن "عامل الرفع في المبتدأ والخبر" عند المبرد ، وكذلك "عامل الجر" في المضاف إليه عنده كما عرض للعامل في التوابع في الأبواب المختلفة كما وردت في المقتضب فتحدث عن العامل في النعت وفي المعطوف ، وفي البدل .

---

(١) انظر ص ٧٠ نفس الصفحة السابقة بتصرف .
(٢) ص : ٧٣ .
(٣) انظر ص : ٧٤ .
(٤) " " : ٧٤ - ٧٥ .

واستطرد الشيخ - بعد ذلك - فتحدث عن عامل الرفع فى المضارع وذكر أن عامل الرفع فى المضارع عند المبرد إنما هو لوقوع الأفعال المضارعة مواقع الأسماء ، وعرض - أيضا - لبعض المواضع التى ذهب فيها المبرد إلى القول بإضمار العامل ، مثل إضمار (أن) بعد لام الجحود ولام التعليل وحتى ، وفاء السببية ، وكذلك إضمار (أن) بعد واو المعية ، واستطرد فى هذا الموضع إلى الحديث عن بقية عوامل النصب فى الفعل المضارع ، وكذلك الحديث عن عوامل الجزم فيه وموضعه .

وعقب الشيخ على هذا العرض للعوامل الواردة فى كتاب المقتضب بذكر مسألة رأى أن يقف عندها بالتفصيل وهى المقولة التى تُقرر أن " العامل الضعيف لا يُضْمِر " .(١)

رابعا : تعليلات المبرد

عرض الشيخ فى هذا الجزء من البحث للتعليلات الواردة فى كتاب المقتضب بخاصة ، وقد مهد لها بذكر ما ورد عن وظيفة العلة النحوية كما حددها " الخليل بن أحمد الفراهيدى " وذلك من خلال نقله للنص المأثور عنه فى الكتب اللغوية المختلفة وقد آثر الشيخ أن ينقل هذا النص من كتاب " الإقتراح " للسيوطى (٢)

وخلاصة فكرة الخليل بن أحمد أن العلة النحوية هى بحث عن الحكمة فيما عليه الظاهرة اللغوية والقاعدة النحوية ، وهى لذلك ليست بحثا فى صلب القاعدة أو الظاهرة ولا يترتب عليها تأثير فى أى منها ، وإنما هى محاولة من الباحث لتفسير ما عليه كل منهما ، ولذلك كان من الممكن أن تختلف باختلاف وجهات النظر وأن تتعدد بتعدد الباحثين أو بتعدد المواقف المختلفة للباحث الواحد .

---

(١) ص : ٧٩ - ٨٠
(٢) من ص ٨٠ - ٨١

وليس من شك فى أن هذا المفهوم للعلة مرتبط "أوثق الارتباط بما للعربية فى يقين هؤلاء الباحثين من خصائص وسمات تميزها على غيرها فى اللغات ، الأمر الذى يجعل كل ظاهرة من ظواهرها ، وكل قاعدة من قواعدها مجالا للبحث عن الحكمة التى لا سبيل عندهم إلى اغفالها أو تجاوزها

وقد عرض الشيخ - بعد ذلك - لبعض التعليلات الواردة فى المقتضب وعقب عليها بتقرير : " أنه ما من شك فى أن شيوع النظريات الفلسفية كان من أثره اتساع علماء النحو فى طريق الفلسفة ، ففلسفوا النحو بامعانهم فى التعليل واسرافهم فيه ، ويجدر بى أن أثبت تأثر صاحبنا المبرد بالفلسفة بذكر أمثلة من تعليلات فى المقتضب هى وحى الفلسفة " (١)

وقد وفى الشيخ بوعده فذكر عددا من التعليلات التى رأى تأثير الفلسفة فيها واضحا (٢)

خامسا : الضرائر الشعرية

عرض الشيخ - بعد ذلك - لموضوع " الضرائر الشعرية " وقد استغرق بضع صفحات فى هذا البحث (٣)

وصدر حديثه عن الضرائر بذكر أن للمبرد مؤلفا فيها لم يصل الينا ، وأنه قد تناول فى المقتضب كثيرا من مسائلها ، وأن هذه المسائل الواردة فى المقتضب هى السند فيما يذكره الشيخ من أحكام تتصل بموقف المبرد من الضرائر .

وقد بدأ الشيخ - بعد ذلك - فى تناول هذه المسائل الواردة فى المقتضب دون أن يصنفها إلى ما يتصل بالأصول العامة ، وما يختص بالجزئيات فعلى سبيل المثال ذكر أن من أصول المبرد " رد الأشياء إلى أصولها فى الشعر " وهذا أصل من الأصول العامة الذى يتناول أكثر من جزئية من

---

(١) انظر ص ٨١ - ٨٢ ، المرجع السابق .
(٢) انظر الصفحات السابقة نفسها .
(٣) انظر ص ٨٣ - ٩٠ المرجع السابق .

الجزئيات كما ذكر - أيضا - أن من أصوله "جواز صرف ما لا ينصرف فى الشعر" وهذا بدوره أصل - أيضا - من الأصول العامه . لكنه بالإضافة إلى ذلك - أيضا - يذكر أن من بين آراء المبرد فى الضرورة جواز حذف "همزة الاستفهام" قبل "أم" ، وجعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة ، و "تجريد خبر عسى من "أن" و "اقتران خبر لعل بأن" ، و "اقتران خبر كاد بها" وجعل "سوى" اسما وخروجها عن الظرفية ، وخروج "ذو" عن الظرفية وجعلها اسما - ايضا - والجمع بين "يا" و "أل" فى نحو : "يا اللهم" واستعمال "الاسماء الخاصة بالنداء" فى غيره ، والجزم بإذا ، والفصل بين العدد وتمييزه وإضافة "مائة" إلى الجمع ، ووضع كلمة "أمهات" فى موضع "أمات" والعكس إلى غير ذلك من التعليلات الجزئية التى حظيت بعناية كبيرة من الشيخ ، وفى ختام الموضوع عرض الشيخ لتقسيم الضرورة عند المبرد إلى حسنة وغيرها ، وقد اكتفى فى هذا المقام بنقل ما ورد فى المقتضب دون شرح أو تحليل أو تأصيل . (١)

سادسا : موقف المبرد من النحويين المتقدمين

شغل هذا الموضوع فى الرسالة نحو ثلاثين صفحة . (٢)

وجلى أن الموضوعات السابقة كانت ذات صلة مباشرة بعنوان البحث وهو "مذهب المبرد بين القياس والسماع" أما هذا الموضوع فليس له صله مباشرة بعنوان البحث ، الأمر الذى يلفت النظر ويدعو إلى التساؤل فى وضعه فى هذا الموضع . وبالرغم من ذلك فان هذا الموضوع يعد من أهم موضوعات الرسالة ، لأنه يتناول دراسة موقف المبرد من النحاة السابقين بما تعنيه هذه الدراسة من تحديد مجالات موافقته لهم والمسائل التى خالفهم فيها ، وأهمية هذا الموضوع تتمثل فى أمرين :

الأمر الأول: الوقوف على العناصر المؤثرة فى آراء المبرد النحوية واللغوية ، والتعرف إلى مدى اتباعه لآراء السابقين والأسباب التى حدت به إلى موافقته لهم .

---

(١) انظر : ٨٩ - ٩٠ المرجع نفسه .
(٢) ٩١ - ١١٩

الأمر الثاني: التعرف على الآراء الخاصة للمبرد ، والكشف عن الأسباب التي دفعته إلى القول بهذه الآراء .

ومن هذا يتضح أنه موضوع بالغ الأهمية لدلالته على فكر المبرد النحوى واللغوى من ناحية ، ولتقديمه بشكل واضح الآراء التى تميز بها من ناحية أخرى .

وكان أحرى بالشيخ أن يعقد لهذا الموضوع مبحثا مستقلا يستوعب فيه كل ما يتصل به من جزئيات . ولكن الشيخ كما رأينا آثر أن يقحمه تحت هذا العنوان الذى لا صلة له به ، فضلا عن أنه لم يحاول فى عرضه له أن يستوعب ويستقرئ جميع العناصر المتصلة بموضوعه وإنما اكتفى بعرض نماذج معللا ذلك بالرغبة فى الايجاز ، انظر اليه يقول : " فرغبة فى الايجاز سأكتفى بذكر بعض الأمثلة من مخالفته لمن سبقه مما ذكره فى المقتضب دون استقرائها فان ذلك يبصرنا بمسلك المبرد ومدى حجاجه وقوة عارضته " (١)

وليس هذا التبرير بمقبول ، فإن موقف المبرد من النحاة المتقدمين لا يتضح تمام الوضوح ولا يتحدد كل التحديد إلا بذكر عناصر هذه المواقف مفصلة مستوعبة ، بحيث تتضح المسائل التى وافق فيها السابقين ، والمسائل التى خالفهم فيها ، والأسباب التى حدت به إلى الموافقة أو المخالفة ، سواء استندت هذه الأسباب إلى أدلة عقلية أو أصولية " أى إلى ضوابط علم أصول النحو " أو للنصوص المسموعة أو المروية .

على أن ذلك لا يحول دون القول بأن الشيخ قد استعرض فى هذا المبحث جوانب من مواقف المبرد دلت على استيعابه لموضوعه ، وحسبنا أن نعرض لذلك فيما يأتى :

١ - موقف المبرد من سيبويه :

يمثل هذا الجزء أهم ما ورد فى هذا المبحث ، فقد تتبع الشيخ الآراء النحوية التى وافق فيها المبرد سيبويه وتلك التى خالفه فيها

---

(١) انظر ص : ٩١ المرجع السابق .

وصنفها فى اطار الإتجاهات الاتيـــة :

أ — أن يذكر المبرد رأى سيبويه ورأى غيره ،ثم يختار رأى سيبويـه مبديا أسباب ذلك .

ب— أن ينوب المبرد عن سيبويه فى بيان وجهة نظره وشرحها فيقـول : وشرحه وإن لم يذكره سيبويه .

جـ— أن يذكر المبرد رأى سيبويه ورأى غيره ثم يرجح الأخير .

د — أن يذكر المبرد رأى سيبويه ثم يتبعه النقـد ويقول بخلافة .

هـ — أن يذكر المبرد رأى سيبويه فقط أو مع رأى غيره ثم لا يعـرض لشىء بالنقد أو الترجيح .(١)

ثم أعقب ذلك استنتاج قرر فيه الشيخ " أن حملة المبرد علـى سيبويه كانت سابقة على تأليفه المقتضب .... وأنه قد بقى لهـذا التحامل آثار ضئيلة فى المقتضب .(٢)

وشرع الشيخ —بعد ذلك —فى سرد " طرف من مخالفة المبرد لسيبويه مما ذكره فى المقتضب "(٣) عرض فيه بعض مسائل الخلاف مستندا إلـى نصوص المقتضب.وكان على الشيخ أن يتتبع جميع المسائل الواردة فـى المقتضب، وأن يحدد مجال مخالفتها لما ورد فى كتاب سيبويه ، وذلـك بمقابلة هذه المسائل بكتاب سيبويه نفسه ، وليس الإكتفاء بما ذكره عنـه المبرد فى المقتضب .

وقد انتقل الشيخ —بعد ذلك —إلى عرض المسائل التى اتفـق فيها المبرد وسيبويه فذهب إلى أن هذه المسائل من الكثرة بحيـث لم يجد داعيا إلى تناولها بأسرها واكتفى بأن يجتزى بذكر بعضها(٤).

---

(١) انظر ص : ٩٢ — ٩٣ المرجع السابق .
(٢) " " : ٩٣ = =
(٣) " " : ٩٤ — ٩٦ = =
(٤) " " : ٩٧ = =

وقد عرض فى هذا المقام سبع عشرة مسألة ، وأشار – أيضا – إلى ثمانية أبواب رأى فيها جميعا تأثر المبرد فى كتابة المقتضب بسيبويه ، بيد أن الشيخ لم يسر على نسق واحد فى عرض هذه المسائل ، إذ آثر فى بعضها نقل النصوص المتصلة بالمسألة من كتاب سيبويه ثم من المقتضب دون أى تعقيب أو تفسير أو إضافة وآثر فى بعضها الآخر الإشارة إلى المسائل فى كل من المصدرين دون أن ينقل نصوصها .

ولو أن الشيخ استوعب كل ما يتصل بهذا الموضوع وسار على نسق واحد فى تناوله لكان قد قدم بذلك نموذجا جديرا بالتقدير .

٢ – موقف المبرد من الخليل (1)

عرض الشيخ لطرف من مخالفة المبرد للخليل فى المقتضب ، واعتمد فى عرضه على نص المقتضب نفسه دون أن يوثق الآراء المنسوبة للخليل فيه من مصدرها الأساسى وهو كتاب سيبويه

٣ – موقف المبرد من أبى عمرو بن العلاء (2)

عرض الشيخ لطرف من مخالفة المبرد لأبى عمرو بن العلاء فى المقتضب ، وقد تمثل ما عرضه فى مسألتين نقلهما بنصهما من المقتضب دون أن يحاول توثيق أى منهما من مصادر أخرى ، أو التعقيب على الخلاف فيهما .

٤ – موقف المبرد من يونس . (3)

كما عرض الشيخ لطرف من مخالفة المبرد ليونس فى المقتضب وانحصر ذلك فى مسألتين نقلهما بنصهما منه دون توثيق أو تعليق .

(1) انظر ص : ١٠٩ – ١١١
(2) المصدر السابق .
(3) انظر ص : ١١٢

٥ - موقف المبرد من الأخفش (١)

عرض الشيخ - أيضا - لطرف من مخالفة المبرد للأخفش في المقتضب فذكر لذلك ثلاث مسائل نقلها بنصها من كتاب المقتضب ،دون محاولة لتوثيق رأى الأخفش فيها من مصادر أخرى ، أو تفسير أسباب الخلاف وأدلة كل من الرجلين وحججهما .

٦ - موقف المبرد من الجرمي (٢)

ذكر "طرفا" من مخالفة المبرد للجرمى وتمثل ذلك فى مسألة واحدة نقلها بنصها من المقتضب دون توثيق أو تعليق .

٧ - موقف المبرد من المازني (٣)

ذكر الشيخ "طرفا" من مخالفة المبرد للمازنى فى المقتضب فنقل نص مسألة قرر المبرد رأيا للمازنى وخالفه فيه مرجحا رأى الخليل وسيبويه .

٨ - موقف المبرد من الكوفيين : (٤)

حرص الشيخ على أن يعرض فى هذا الموضع للمسائل التى لم يوافق فيها المبرد الكوفيين مما ورد ذكره فى كتاب "الإنصاف فى مسائل الخلاف" لابن الأنبارى ، ثم أضاف إلى ذلك عرضا للمسائل التى وافق فيها المبرد الكوفيين مما لم يرد ذكره فى الإنصاف، وقد قسم النوع الأول وهى مسائل الخلاف بينه وبين الكوفيين إلى مجموعتين .

مسائل لم يوافق عليها الكوفيين كما لم يتفق فيها رأى البصريين وهى ثمانى مسائل (٥) ومسائل أخرى خالف فيها الكوفيين والبصريين،

---

(١) انظر ص : ١١٢ = ١١٤ المصدر السابق .
(٢) " " : ١١٤ = =
(٣) " " : ١١٤ - ١١٥ = =
(٤) " " : ١١٥ - ١١٨ = =
(٥) " " : ١١٦ = =

وقد عقب الشيخ على ذلك كله بتقريره أن المبرد متحمس لمذهب البصريين فى كتابه المقتضب ، وأنه يدافع عن آرائهم ويحتج لهم ويرد على مخالفيهم ، ونقل نصا طويلا يحمل فيه المبرد فى كتابه على الكوفيين وآرائهم ، ويستخدم لذلك كلمات حادة مثل : "وهذا كله خطأ فاحش وفساد هذا بين جدا " (١)

ولو أن الشيخ تناول موقف المبرد من البصريين ومخالفاته لهم ووازن ذلك بموقفه من الكوفيين بحيث بدت الصورة الكلية موضحة مدى إتباع المبرد لآراء مدرسته النحوية والمسائل التى استقل فيها برأى مخالفا هذه المدرسة ، سواء عن طريق ترجيح ما ذهب إليه الكوفيون أو القول بأراء متميزة انفرد بها ، لربما كان ذلك أكثر دقة من ناحية وأكثر وضوحا من ناحية أخرى .

* * *

(١) انظر ص : ١١٩ المرجع نفسه .

آثـــار المـــبرد

تناول الشيخ آثار المبرد فى ما تبقى من مباحث رسالته وقد استغرق ذلك معظم صفحاتها [1] بيد أنه قسم دراسته لهذه الآثار إلى أربعة مباحث عقد لها العناوين الآتيـــة :

- آثار المـــبرد [2]
- المقتضـــب [3]
- الكامـــــل [4]
- أقوال نسبت إلى المبرد وفى كامله ما يعارضها [5]

ولست فى حاجة إلى أن أشير إلى ما فى هذا التقسيم من اضطـــراب يتمثل فى أمور ، منها :

- أنه عقد مبحثا تحت عنوان" آثار المبرد " ، وقد اقتصر فيه كما سنذكر بعد قليل على ذكر الآثار العلمية المنسوبة إليه دون تحليل ، فى حين عقد مباحثه الأخرى لتحليل كتبه إذ تناول فيها كتابيه المقتضب والكامل .

ومن ذلك - أيضا - أنه وزّع دراسته للكامل على مبحثين مستقليـــن دون داع أو ضرورة، ومن ذلك - أيضا - أنه عنى بدراسة الكامل وتحرير ما ورد فيه أكثر من عنايته بالمقتضب ، مع أن المقتضب كما قرر الشيـــخ أكثر من مرة هو قمة أعمال المبرد العلمية وهو الذى يحمل أهم آرائـــه واتجاهاته النحوية .

وسنعرض فيما يأتى لما ذكره الشيخ فى هذه المباحث ، لنقف على ما قدمه فى كل منها :

---

(١) المرجع السابق ١٢١ - ٢٩٢
(٢) استغرق بحثه لذلك ست صفحات من ١٢١ - ١٢٦ .
(٣) استغرق بحثه له نحو اربع وعشرين صفحة من ١٢٧ - ١٥١
(٤) استغرق بحثه له نحو ١٣٧ صفحة من ٢٨٧ - ١٥١
(٥) وقد استغرق بحثه له نحو اربع صفحات من ٢٨٩ - ٢٩٢

أولا : آثار المبرد

بدأ الشيخ هذا المبحث بتقريره أن المبرد قد خلف آثارا كثيرة ومؤلفات وافرة فى فروع العربية ، ولكن الأيام عصفت بكثير منها فلم يصل إلينا سوى أسمائها ، وأن " ابن النديم " فى " الفهرست " و " ياقوت " فى " معجم الأدباء " رغم أنهما أحصيا كثيرا من هذه الأعمال فقد فاتهما بعضها ، وقد استدرك عليهما الشيخ بعض المؤلفات . وهذا بيانها : (١)

١ - الاعتنان :

وقد استند الشيخ فى ذكره هذا الكتاب وتفسير معناه إلى ما ذكره " البغدادى " فى " خزانة الأدب (٢) " فى أكثر من موضع .

٢ - الشافى .

وقد استند الشيخ فى ذكره هذا الكتاب إلى ما ورد فى " شرح الكافية " للرضى (٣) .

٣ - الفِطَن والمِحَن :

وقد استند الشيخ فى ذكر هذا الكتاب إلى ما ذكره " الصولى " فى اخبار ابى تمام (٤) .

٤ - غريب الحديث :

وقد استند الشيخ فى ذكره هذا الكتاب إلى ما ذكره " ابن الاثير " فى " النهاية فى غريب الحديث والاثر (٥) " و " حاجى خليفة " فى كتابه " كشف الظنون (٦) " .

٥ - الاختبار :

وقد استند الشيخ فى ذكره هذا الكتاب إلى نص فى " الكامل (٧) " .

---

(١) انظر ص ١٢١ .
(٢) انظر ١/ ٣٠٥ خزانة الأدب .
(٣) ٢/ ٢٢ ، شرح الكافية .
(٤) ص ١٥٨ من اخبار ابي تمام .
(٥) ١/ ٧ النهاية في غريب الحديث .
(٦) ٢/ ١٢٠٥ ، كشف الظنون .
(٧) ٨/ ٢٢٨ الكامل للمبرد .

٦ ـ مسائل الغلـــــط:

وقد استند الشيخ فى ذكره هذا الكتاب إلى ما ذكره "ابن جنــى" فى "الخصائص".

وليست هذه الكتب جميعا من استدراكات الشيخ كما قد يبدو من ظاهرها فإن منها ما ذكره ابن النديم وياقوت، ولكنه صرح بإضافتــه كتابين آخرين إلى ما ذكره وهما :

١ ـ جواب رسائل أحمد بن واثق :

وقد استند فى ذكره هذا الكتاب إلى ما ورد فى تاريخ الأدب العربى "لبروكلمان" ودائرة المعارف الإسلامية.

٢ ـ شرح لاميـــة العـــرب.

وهو مطبوع على هـامش شرح الزمخشرى للاميّة، كما ذكـر أنه توجد نسخة من هذا الشرح بمكتبة الجامع الأحمدى فى طنطا.

ثم استطرد الشيخ إلى ذكر المؤلفات التى أثبتها ابـــن النديم وغيره، فذكر طائفة كبيرة منها، عنى فيها بخاصة بتوثيـــق كتابيـــن :

١ ـ الروضـــــة :

وهو الكتاب الذى عنى فيه المبرد بأشعار المحدثيـــن بخاصة، ووثق الشيخ نسبته بالعودة إلى "خزانة الأدب"[1] و "العقد الفريد"[2].

٢ ـ الجامــــــع :

وقد وثق الشيخ نسبته من "الخزانة"[3] ـ أيضا ـ.

ثم انتقل الشيخ بعد هذا العرض إلى الحديث عـــن كتابين مطبوعين من كتب المبرد[4] هما :

---

(١) ٣/ ٣٣٠، ٣/ ٤١٨ الخزانة.
(٢) ٤/ ١٢ العقد الفريد.
(٣) ٤/ ٦٨ الخزانة.
(٤) ص ١٢٥ ابو العباس المبرد.

١ - ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد :

وقد طبع بتحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمنى .
وعرف الشيخ بموضوعات هذا الكتاب تعريفا موجزا ، ونقل بعض عباراته .

٢ - نسب عدنان وقحطان :

وهى رسالة صغيرة نشرت بتصحيح الأستاذ الميمنى - أيضا - وعرّف بها الشيخ تعريفا سريعا .

ثانيا : المقتضب

صدّر الشيخ حديثه فى هذا المبحث بتقريره القيمة العلمية لهذا الكتاب فقال عنه : " أنفس مؤلفاته وأنضج ثمراته وأصدق وثيقة سجلت آراءه واتجاهاته . ولو تبارى النحويون لكان أفره جواد يقدمه المبرد إلى السباق هو المقتضب "(١) وقد أكد هذه القيمة بما ورد من نصوص تدور حول الغاية نفسها فى " نزهة الألبّاء " فى طبقات " الأدباء " و " معجم الأدباء " .

ولو أن الشيخ أجل تقريره قيمة هذا الكتاب إلى ما بعد تحليله ، لكان أفضل ، لأن ذكر قيمة الشئ نتيجة من نتائج الدراسة ، فوضعها مقدمة عكس للأوضاع ينبغى الاقلاع عنه فى البحث العلمى .

وانتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى الحديث حول بعض القضايا التمهيدية المتصلة بالكتاب ، ومنها :

أ - ذكر بعض ما ورد له من شروح .
ب - تحرير القول فى تحديد موضوع كتاب الفارقى المعنون بتفسير المسائل المشكلة فى أول المقتضب .

---

(١) ص انظر ص ١٢٧ أبو العباس المبرد .

جـ - التعريف بالنسخة الخطية المحفوظة للكتاب بدار الكتب المصرية ، وهى في الحقيقة مصورة عن نسخة أصلية محفوظة بإحدى مكتبات الآستانة .

وقد عنى الشيخ فى هذه النقطة بذكر بعض ما لاحظه فيها من أخطاء، وتسجيل بعض ما يراه من تصويبات ، وتحديد مواضع الإضطراب فيها ، وقد استغرق ذلك منه نحو خمس صفحات .

ولو وضعنا فى الإعتبار أن الكتاب كان مخطوطا وأن التصويبات والاستدراكات كانت تقتضى دراسة الكتاب دراسة متأنية والصبر فى فهم مشكلاته ، والحرص فى معالجتها ، ثم الشجاعة فى تقرير ما يراه صوابا، لأدركنا أن الشيخ فى تلك المرحلة المبكرة من حياته قد تميز بهذه الصفات الضرورية ، ومما يؤكد ذلك ما صنعه من بعد حين تناول هذا الكتاب بالتحقيق .

ثم شرع الشيخ - بعد ذلك - فى عرض الكتاب وتحليله تحت عنوان "المقتضب ماله وما عليه" .

وقد بدأ الشيخ حديثه عنه بذكره بعض السمات والخصائص التى رأى أن هذا الكتاب يتسم بها وذلك على النحو الآتى :

أ - أن الكتاب يمتاز بوضوح العبارة ، وقد علل الشيخ ذلك بأن المبرد قد نظر فى الأدب "والأدب صقال تحتك به العقول فيزول صدؤها وتتعلق به الألسنة فتعذب أسلاتها ، وتتعرض له الطباع فتلين جوانبها وترق حواشيها ." (1)

ب - أن الكتاب يمتاز بكثرة التطبيق ، وقد تجلى ذلك فى أن المؤلف قد عقب كثيرا من الأبواب بمسائل تطبيقية أطال فيها وأكثر منها، وقد ذكر الشيخ بعض ما ورد من ذلك فى الكتاب .

جـ - أن الكتاب يمتاز بوفرة التعليل والتحليل ، وقد استند الشيخ فى ذلك إلى عقد بعض الموازنات بين بعض ما ورد من مسائل فى كتاب

(1) انظر ١٣٤ ، أبو العباس المبرد .

سيبويه ، وما قاله المبرد في المقتضب عن هذه المسائل ، ليؤكد بذلك أن المبرد في كتابه كان يعرض لهذه المسائل بشرح واسع وبيان مستفيض ، وقد استغرق ذلك منه نحو عشر صفحات [1] اعتمد فيها على نقل نصوص مطولة من الكتابين دون تمهيد لهما أو تعقيب عليهما .

د - أن الكتاب تطغى عليه الطريقة الاستطرادية ، وذكر المسائل بالمناسبة ، وأن المبرد نفسه قد اعترف بذلك في بعض صفحات الكتاب .

هـ - أنه قد وقع في الكتاب تكرار كثير . وقد قسم الشيخ هذا التكرار إلى قسمين : تكرار نتج عن الاستطراد - أو على حسب تعبيره جره الاستطراد ، وتكرار لم ينتج عنه - أو على حسب تعبيره لم يجره الاستطراد - وقد أخذ الشيخ على المبرد هذا التكرار فقال : والتكرير إذا لم يجاوز الحد فهو مقبول ، أما ما جاوز الحد منه فهو من قبيل الحديث المعاد ، ما أسرع ما تمله النفس وصاحبنا المبرد قد جاوز الحد - في بعض المسائل - حتى لقد بلغ به الأمر أن ذكر بعض المسائل في سبعة مواضع من كتابه مع وحدة الصياغة في كل موضع ، كان الأجدر أن يحيل إلى ما سبق ذكره له ، ولا سيما وقد سمى كتابه المقتضب ، وما كان أحوج الفراغ الذى شغله بالتكرير إلى أن يشغله بغيره من المسائل التي لم يعرض لها وخلا منها كتابه " [2] وهو نقد في موضعه .

وقد استغرق ذلك منه نحو ثلاث صفحات .

و - أن الكتاب يحتوى على كثير مما أخذه المبرد من كتاب سيبويه وقد اتهم الشيخ المبرد صراحة بأنه : " قد انتهب بعضا من تعليلاته (أى تعليلات كتاب سيبويه) وإن كان ظهر في صياغة بعضها أثر من أسلوب المبرد ، وكان يجمل به أن يشير إلى سبق

---

(١) انظر ١٣٤ المرجع السابق .

(٢) من صفحة ١٣٥ - ١٤٤ . المرجع نفسه .

سيبويه بهذه التعليلات " (١)

والحق أن هذه القضية فى حاجة إلى نظر ، لأن النحاة جميعا يأخذ بعضهم من بعض ، ويعتمد بعضهم على بعض ، ومن النادر أن يصرح واحد منهم بمصادر معلوماته إلا إذا اتصل الأمر بمسائل خلافية ، وبذلك لا يكون المبرد وحده عالة على سيبويه ، بل أن المبرد شأنه شأن سابقيه ولا حقيه فى التعامل مع المأخوذ به فى مجال البحث النحوى من قواعد وأصول وتعليلات وتأويلات .

وقد أكد الشيخ إفادة المبرد من سيبويه وانتهى به لعقد بعض الموازنات بين كتابيهما فى نحو ثلاث صفحات . (٢)

ومن الواضح أن الموازنة بين المقتضب وكتاب سيبويه قد شغلت فى هذا البحث حيزا كبيرا ، وكان أولى بالشيخ أن يضعها فى موضعها ، إذ سبق له أن تناول ما بين الكتابين تحت عنوان : " بين المقتضب وكتاب سيبويه " (٣)

ثالثا : الكامل

بدأ الشيخ دراسته للكامل بمحاولة تحديد زمن تأليفه ، فذكر أنه لم يكن مما ألفه المبرد فى سن الشبيبة إذ قص فيه حوادث وقعت وهو فى حدود الأربعين . (٤)

كما تحدث عن دوافع تأليفه وردّ ذلك إلى ثقافة المبرد الأدبية واللغوية والنحوية ، وهى ثقافة أوحت إليه بتأليف كتاب " يكون جامعا لكثير من مسائلها

---

(١) انظر ص : ١٤٧ المصدر السابق ذكره
(٢) من ص : ١٤٧ ـ ١٥٠ = =
(٣) من صفحة ٩٧ وما بعدها . = =
(٤) انظر ص ١٥١ = =

مسجلا ما تجيش به نفسه وما وقع عليه اختياره من شعر ونثر ، وما يتصل به من رواية الأخبار ، ومفصحا عن بعض آرائه النحوية التى انفرد بها أو استجادها من أقوال النحاة " (١)

ثم انتقل الشيخ إلى الحديث عن قيمة الكتاب ، فنقل بعض النصوص الدالة على ذلك من معجم الأدباء لياقوت ، كما تحدث عن طبعات الكتاب مبديا اعجابه بخاصة بطبعة (المانيا) لما ورد فيها من فهارس متنوعة (٢)

ثم تحدث عن بعض شروحه معتمدا على ما ورد فى " خزانة الأدب للبغدادى " (٣)

ثم خص كتابين لهما صلة وثيقة بالكامل بوقفة عرض فيها لهما وعرف بهما ، وذكر ما بينهما وبين الكامل من صلات،وهما :

١ ــ التنبيهات على أغاليط الرواة لعلى بن حمزة البصرى .
٢ ــ رغبة الآمل من كتاب الكامل للمرصفى .

أما عرضه للتنبيهات فقد بدأ بتعريف بصاحبه،ثم ذكر أن الكتاب مخطوط تحتفظ به دار الكتب المصرية ،كما توجد نسخة مستنسخة عنها فى مكتبة الجامعة.

وقد ذكر الشيخ أن الكتاب يعرض للمآخذ التى أخذها صاحبه على عدد من الكتب منها كتاب المبرد "الكامل " وأن هذه المآخذ يمكن تقسيمها الى مجموعات :

أ ــ مآخذ على المبرد فى الكامل فى تفسير بعض الكلمات اللغوية . وقد بلغت نحو أربعة واربعين مأخذا رد المرصفى منها ثلاثة . -

ب ــ مآخذ على الكتاب فى رواية بعض الأبيات الشعرية ، وقد بلغت سبعة وعشرين مأخذا رد المرصفى منها أربعة .

---

(١) انظر ص : ١٥١ المصدر السابق .
(٢) " ص : ١٥٢ " "
(٣) " من صفحة ١٥٢ ــ ١٥٣ " "

جـ - مآخذ على شرح بعض الأبيات التي تصدى المبرد لشرحها وقد بلغت تسعة مآخذ .

د - مآخذ في قص بعض القصص الواردة في الكتاب وقد بلغت سبعة عشر مأخذا .

هـ - مآخذ في نسبة القول لقائله وقد بلغت مأخذان .

و - مآخذ نحوية وقد بلغت ثلاثة مآخذ رد عليها الشيخ .

وقد ذكر الشيخ - بعد ذلك - نماذج من هذه المآخذ ، واستغرق عرضه لهذه النماذج نحو خمس صفحات (١)

ثم ذكر بعض ما رآه من رد على المآخذ اللغوية، وهو رد يمثل اجتهادا شخصيا منه ولم يتعرض له المرصفي في كتابه (٢)

وأما رغبة الآمل فقد بدأ الشيخ حديثه عنه بالاشادة به وبصاحبه ، ثم ذكر المآخذ اللغوية التي أخذها المرصفي على المبرد في كتابه " الكامل " مبينا أنواعها وما أفاده المرصفي فيها من كتاب علي بن حمزة اللغوي " التنبيهات على أغاليط الرواة " وما صرح فيه المرصفي بالأخذ عن هذا الكتاب في تعقب المبرد ، تاركا للقارئ استنتاج مواضع افادة المرصفي من كتاب التنبيهات دون تصريح وذلك على النحو الآتي :

أ - مآخذ لغوية وقد بلغت نحو خمسة وستين مأخذا . أخذ المرصفي من كتاب التنبيهات لابن حمزة اثنين وعشرين مأخذا صرح بالأخذ في أربعة منها .

ب - مآخذ في شرح بعض الأبيات ، وقد بلغت نحو عشرين مأخذا ، أفاد فيها من كتاب التنبيهات في تسعة مآخذ ، صرح بإفادته في مأخذ واحد منها .

---

(١) انظر ١٥٤ - ١٥٩ المرجع السابق .
(٢) " ١٥٩ - ١٦٠ " "

جـ ــ مآخذ تدور حول نسبة القول إلى قائله ، وقد بلغت نحو خمسة وعشرين مأخذا .

د ــ مآخذ فى رواية بعض الأبيات ، وقد بلغت نحو أربعة وتسعين مأخذا أفاد فيها من التنبيهات فى خمسة عشر مأخذا ، صرح بالافادة في ثلاثة منها .

هـ ــ مآخذ تتصل بسياق القصة ومسائل تاريخية ، وتبلغ نحو أربعة وعشرين مأخذا أفاد فيها من كتاب التنبيهات فى ستة مآخذ صرح بالافادة في موضعين منها .

و ــ مأخذان يتصلان بمسائل نحوية وقد رد الشيخ على أحدهما .

ثم انتقل الشيخ ــ بعد ذلك ــ إلى دراسة جوانب من كتاب الكامل ، جاعلا محور دراسته ما ورد فيه من إشارات وموضوعات يمكن تصنيفها فى اطار علوم اللغة ، وقد بدأ بما ورد فى الكامل من نحو ، وصدر حديثه عن ذلك بذكر أن المبرد قد وعد فى صدر كتابه بشرح ما يعرض له من الاعراب شرحا وافيا ، وقد أخذ الشيخ عليه أنه أحال على المقتضب فى مسائل نحوية بلغت عدتها احدى عشرة مسألة الأمر الذى يوحى بأن تلك المسائل قد وردت في المقتضب ببيان أوسع وشرح مستفيض ، وذلك غير صحيح فإن حديثه فى المقتضب عن تلك المسائل لا يزيد عما ذكره فى الكامل الأمر الذى يجعل الإحالة فيها إلى المقتضب غير ذات معنى أو فائدة ، وقد مثل الشيخ بعدد من المسائل للدلالة على ذلك .(1)

ثم تناول اللغويات الواردة فى الكامل ــ ويعنى بهذا مباحث اللغة التى تعرض لها الكتاب ــ وقد ذكر فى صدر حديثه فى هذا الموضوع أن المبرد فى الكامل كان يشرح الألفاظ اللغوية عن طريق تحديد المعنى المراد من الكلمة ، وأنه قد ذكر فى هذا المجال كلمات لغوية كثيرة تتصل بمعانى الألفاظ التى يعرض لها بالشرح ، كما أنه قد ذكر ألفاظا كثيرة تختلف تبعا لاختلاف صفاتها ، وأنه قد يلجأ إلى ذكر المعانى المتعددة للكلمة الواحدة ، وهو ما يسمى علميا بالاشتراك اللفظى .

---

(1) من صفحة : ١٦٥ ــ ١٦٦ المصدر السابق .

كذلك عرض لاشتقاق كثير من الكلمات وبين مأخذها .(١)

ثم تناول الشيخ - بعد ذلك أدب الكامل ، فبين أن أظهر عمل للمبرد فيه هو حسن جمعه واختياره ، وأنه لذلك صادف قبولا لدى الناس ولقى اهتماما كبيرا من العلماء والأدباء .

ثم عرض لبعض الموضوعات الأدبية الواردة فى الكامل عرضا سريعا لينتهى منها إلى ذكر ما للكتاب من قيمة أدبية ، معتمدا فى تقرير ذلك على ما ورد فى مقدمة ابن خلدون .(٢)

تناول الشيخ - بعد ذلك - "البلاغة فى الكامل" وقد وزع البحوث البلاغية الواردة فيه على علوم البلاغة المختلفة ، وخاصة علمى المعانى والبيان ، ولعل أهم ما كشف عنه هذا التوزيع وجود مباحث فى الكامل تتصل بالمجاز العقلى ، وهى بذلك تنقض ما ذكره الدكتور طه حسين فى مقدمة نقد النثر المنسوب إلى " قدامة بن جعفر " إذ قال : " إن المجاز العقلى من اختراع عبد القاهر الجرجانى " (٣)

انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى دراسة موضوع " موقف المبرد من الشعراء المحدثين " وقد ذكر فى صدر حديثه أن المبرد قد أفرد لهؤلاء الشعراء كتابه " الروضة " ولكن كتابه " الكامل " قد تضمن بعض أبياتهم ونقل عن المبرد فى الكتاب عبارة يقول فيها : " هذه أشعار اخترناها من أشعار المولدين ، حكمة مستحسنة يحتاج إليها للتمثل ، لأنها أشكل بالدهر ويستعار من ألفاظها فى المخاطبات والخطب والكتب " (٤). وهو اقتباس جيد إذ يدل على أن الغاية من ذكر نصوص لهؤلاء الشعراء غاية فنية وليست لغوية ، وأن المبرد يجيز التمثل بهذه الأشعار باعتبارها تصور تجارب إنسانية وليس باعتبارها نصوصا لغوية يحتج بها فى مستويات التحليل اللغوى المختلفة .

---

(١) من صفحة ١٦٧ - ١٦٩ المصدر الذى سبق الإشارة إليه .
(٢) " " ١٦٨ - ١٦٩ " " " " "
(٣) " " ١٧٠ - ١٧١ " " " " "
(٤) انظر ص : ١٧٢ " " " " "

ثم عرض الشيخ - بعد ذلك - لموقف المبرد فى كتابه من عدد من هؤلاء الشعرا مثل : أبى العتاهية، وأبى تمام ، وأبى نواس . (١)

عرض الشيخ - بعد ذلك - لما ورد فى كتاب الكامل من مباحث لغوية تحت عنوان " جهود المبرد فى فقه اللغة " وقد صدر حديثه بأن المبرد قد أفرد موضوع الاشتقاق بكتاب مستقل لم يصل إلينا ، وأنه قد نثر فى الكامل مسائل كثيرة من هذا الموضوع ، ثم عرض لبعض الكلمات الواردة فى الكتاب واشتقاقاتها ، وختم بحثه فيه بأن قرر أن ما ذكره المبرد فى الكامل يدل على سبقه وتقدمه ، وأنه بالاضافة إلى ذلك قد ألف كتابا آخر هو "ما اتفق لفظه واختلف معناه " ، وهو كما يتضح من عنوانه من صميم مباحث فقه اللغة، ولست فى حاجة إلى أن أشير إلى أن هذا الموضوع على اتصال بما سبق أن تناوله تحت عنوان : لغويات الكامل " وكان أحرى بالشيخ أن يجمع مادتهما العلمية معاً فلا يمزق البحث ولا يقحم فى دراسته ما لا يتصل به من موضوعات.

أما القسم الأخير من هذا البحث ، ويقع فى أكثر من مائة وسبع صفحات،فقد عالج فيه الشيخ موضوعا يتصل بالمقتضب لا بالكامل وذلك تحت عنوان :

" أقوال نسبت إلى المبرد وفى المقتضب ما يعارضها " (٢)

ولست أدرى كيف يعالج الشيخ موضوعًا يتصل بالمقتضب فى بحث يختص بالكامل،وبخاصة وقد عقد فى كتابه هذا بحثا مستقلا للمقتضب فالصلة بين هذا الجزء وموضعه معدومة فى نظرى .

ويمكن تقسيم هذا البحث الطويل فى الرسالة إلى قسمين :

---

(١) من صفحة ١٧٢ ـ ١٧٨ أبو العباس المبرد .

(٢) انظر ص : ١٨٠ ويشغل هذا الجزء من البحث من صفحة ١٨١ ـ ٢٨٧ المرجع نفسه .

القسم الأول :

عبارة عن دراسات تمهيدية تتناول موضوع تعدد الآراء في المسألة النحوية أو الصرفية ونسبتها إلى عالم واحد ، وقد شغلت هذه الدراسات التمهيدية نحو اثنتي عشرة صفحة . (١)

قرر فيها الشيخ المبادئ الآتية :

١ - احتمال جنوح العالم إلى القول برأيين مختلفين .
٢ - احتمال وجود أقوال مدسوسة وليست صحيحة في نسبتها إلى العالم .
٣ - إحتمال صنع الشواهد أو تحريفها .
٤ - إحتمال وقوع تناقض في آراء عالم واحد .
٥ - وجود تساهل في نقل الآراء وعزوها إلى العلماء دون توثيقها من مؤلفاتهم .

ومن هذا يتضح أن وجود آراء متناقضة منسوبة إلى عالم واحد أمر وارد ، وإن كان ينبغي قبل تقرير ذلك التثبت من عزو هذه الآراء لنفي إحتمال وقوع خطأ في نقلها أو سوء فهم بعضها .

القسم الثاني :-

عرض مفصل للمسائل التي نسبت إلى المبرد في كتب النحو المختلفة وفي المقتضب ما يعارضها ، وقد بلغت هذه المسائل ستا وخمسين مسألة . كانت طريقة الشيخ في عرضها تتمثل في نقل النص الذي ينسب إلى المبرد رأيا ثم مقابلة هذا النص بما ورد عن المسألة النحوية في كتابه المقتضب .

وهذا الجزء في الحقيقة بحث بالغ الأهمية يدل على جهد ضخم ويكشف عن استيعاب كبير ودقة بالغة ولا يعيبه إلا موضعه الذي لا صلة له به ، وقد أشرت الى ذلك آنفا .

---

(١) من صفحة ١٨١ - ١٩٢ المصدر السابق .

رابعا : أقوال نسبت الى المبرد وفى كامله ما يعارضها

ومن الواضح أن عقد مبحث خاص بهذا الموضوع أمر يلفت النظر فى موضعه وفى مادته معا ، فلقد كان أولى به أن يوضع مع كتاب الكامل ، وأن تقدم الدراسة عن هذا الكتاب على مرحلتين .

المرحلة الاولى : الدراسة الوصفية وتدور فى معظمها حول ما ورد فى الكتاب من علوم مختلفة وما تضمنه من قضايا واتجاهات .

المرحلة الثانية : الدراسة التحليلية وتعرض لما وراء ما ورد فى الكتاب من مصادر للمعلومات وأصول استعملها المؤلف أو حكمت فكره وما تضمنه من آراء اجتهادية ميزت تناوله لبعض المسائل والقضايا ، وفى هذا الاطار كان من الممكن معالجة هذا الموضوع ، باعتباره يتناول الآراء الحقيقية لهذه الشخصية ، من خلال تأمل ما ورد من نصوص فى كتاب الكامل ومقابلتها بما شاع من آرائه عند المتأخرين من النحاة .

ولكن الشيخ لم يصنع شيئا من ذلك وإنما عقد مبحثا مستقلا لبحث هذه الأقوال وتحريرها ، ومن الواضح - أيضا - أن هذا المبحث وإن أتى بعد المبحث المعقود للكامل فإنه مفصول منه بفاصل طويل يتصل بكتاب المقتضب ، وهذا أمر لا يمكن تفسيره إلا على نحو ما فسرنا به وضع المبحث الخاص بالمقتضب فى كتاب الكامل (١)

كما أن مادة هذا المبحث تلفت النظر - أيضا - لأنها تقتصر على ذكر مسألتين نسب فيهما إلى المبرد رأى حقق الشيخ وجود ما يخالفه فى كتاب الكامل ، فلم تتضمن المادة جميع الآراء المنسوبة إلى المبرد وفى الكامل ما يعارضها كما يوحى بذلك العنوان . وقد بلغت عدة هذه الآراء ثمانية أقوال فى مسائل

---

(١) انظر ص : ٢٨٩ من أبو العباس المبرد .

مختلفة تتصل بمستويات اللغة المتعددة وما قد يقدم فيها من تفسير ، وقد اعترف الشيخ صراحة بأنه عالج أقوال المبرد في هذه المسائل الثمانية حين عرض للموضوع السابق ـ وهو " الأقوال التي نسبت إلى المبرد وفي المقتضب ما يعارضها " باعتبار أن هذه الأقوال قد عارضها ما ورد في الكتابين الكامل والمقتضب معا (١).

وبذلك يكون الشيخ قد عقد هذا المبحث لعرض رأى المبرد في الكامل في مسألتين فحسب ٠ في حين لم يعقد مبحثا مستقلا لما ورد في المقتضب من آراء للمبرد مخالفة لما شاع عنه في كتب النحو حيث أنه ألحق هذه المجموعة الضخمة من الآراء ـ والتي تمثلت في ثمانية وأربعين مسألة ـ بالمبحث الذى عقده لكتاب الكامل (٢).

× × ×

تناول الشيخ في خاتمة دراسته ـ التي وضع لها عنوان " نقد وتحليل " ـ موضوعين مهد لهما بقوله :" وعدت أن أشبع القول في بعض النواحي لما لهما من الخطر أو لما فيها من الدقة (٣) ، وهذان الموضوعان هما :

١ـ بين النحويين والقراء ٠

٢ـ النحويون بين القياس والسماع ٠

وقبل أن أعرض لما ذكره الشيخ في هذين الموضوعين ينبغي أن أشير إلى أنهما في مجملهما لا يقتصران على تناول المبرد وحده وإنما يتناولان مواقف غيره من النحويين المتقدمين والمتأخرين في الموضوعين ، ولا أدرى ما الصلة بين خاتمة الدراسة وبين ذلك ، لقد جرى العرف بين الدارسين على أن تعرض الخاتمة لأهم نتائج البحث ، أو أن تتناول أهم القضايا والمشكلات التي

---

(١) انظر ص : ٢٨٩ ، المرجع السابق ٠
(٢) انظر ص : ١٨٠ ، نفس المرجع ٠
(٣) انظر ص : ١٩٣ ، " " ٠

التى يرى الباحث ضرورة تناولها بالدراسة والتحليل فى بحوث مقبلة ، أما أن تدرس موضوعات ذات صلة وأهمية بموضوع الدراسة الأساسى لما لها من الخطر أو لما فيها من الدقة فهذا أمر عجيب ، لأن "الخطر" - أى الأهمية فى بناء الدراسة - ليس سمة قضية بعينها بقدر ما هى صفة لقدرة العمل العلمى كله على تناول جميع الجزئيات بالتحليل ، وعلى استيفاء جميع العناصر ، وعلى تحرير القول فى جميع المسائل ، "فالخطر" يجب أن يكون سمة عامة وليس مقصورا على موضوع دون موضوع ، ثم ان "الدقة" بدورها - أيضا - مطلوبة فى كل مراحل العمل العلمى بدءا من جمع الجزئيات وتصنيفها وتحليلها ، وانتهاء بصياغتها فى صورتها النهائية . ومقتضى هذا أن كلا من "الخطر" و "الدقة" لا ينهض مبررا لتناول موضوعات أو قضايا غير وثيقة الصلة بموضوع الدراسة ، وإلا لجاز لنا أن نقحم ما نشاء من موضوعات فيما نتناول من دراسات باعتبار أن هذه الموضوعات المقحمة ذات خطر ينبغى الوقوف عليه ، أو دقة يحسن إشباع القول فيها ، ولعل عرض ما ذكره الشيخ فى هذين الموضوعين يؤكد هذه الحقيقة .

١ - بين النحويين والقراء

استغرق هذا البحث من الشيخ نحو عشرين صفحة [١] عرض فيها لموقف النحاة من القراء وقد ذكر فى بداية تناوله لهذا الموضوع أن زعماء البصرة من النحاة هم الذين بدءوا برد قراءات صحيحة ، ثم ما لبث زعماء الكوفة أن شاركوا البصريين فى ذلك ، ويؤثر بخاصة أن يذكر فى هذا المجال أن الفراء "مع علمه وفضله وتلمذته للكسائى أحد القراء السبعة يشارك فى الطعن على القراء وينسب إليهم الوهم" [٢]

ثم يعرض الشيخ لعدد من النصوص التى قالها النحاة والتى تكشف موقفهم من القراءات .

ثم يتتبع آراء مجموعة منهم هم على الترتيب : أبو عمرو بن العلاء ، وسيبويه

---

(١) من ص : ٢٩٣ - ٣١٢ المرجع السابق .

(٢) انظر ص : ٢٩٣ . = =

والمازنى ، وابو حاتم السجستانى ، والزجاج ، وأبو على الفارسى ، وابن جنى والزمخشرى ، والرضى .

ثم ينتقل – بعد ذلك – إلى الرد على مواقف هؤلاء النحويين بإجمال مستندا فيما يقرره إلى ما ذكره السيوطى فى "الإقتراح" ، و "الإتقان" معقبا عليه بتأكيد ما ورد فيهما بنقل نصوص من "خزانة الأدب" وغيرها ، مشيرا بخاصة إلى ما ذكره "ابن تيمية" فى قراءة "إن هذان لساحران" محيلا – أيضا – إلى كتاب ابن حزم : "الفِصَل" وإلى تفسير القرطبى "الجامع فى أحكام القرآن"[1] .

ولعل أهم ما ورد فى هذه المسألة أن الشيخ قد كشف أن موقف النحويين من القراء وتلحين بعض القراءات ليس موقفا خاصا ببعض النحاة ، ولكنه موقف يوشك أن يكون عاما تشترك فيه الإتجاهات النحوية على اختلافهما ، وعلى تفاوت أزمنتها ، وهذا الاشتراك دليل واضح على أن القضية ليس وراءها مؤثرات عقائدية كما ذهب إلى ذلك بعض الدارسين فى تفسير موقف الزمخشرى بتأثره بالاعتزال . إن القضية فى جوهرها الأساسى قضية لغوية ، فقد رأى النحويون أن ثمة قراءات مخالفة لما توصلوا إليه من قواعد فلم يكن بد عندهم من الحكم على هذه القراءات فى ضوء ما توصلوا إليه من قواعد .

لكن السؤال الذى يبقى قائما مع ذلك ما صلة هذا البحث بدراسة متخصصة عن المبرد وأثره فى علوم العربية ؟ إن اشتراك المبرد فى الحملة على القراء لا تنهض مسوغا لعرض هذه الدراسة فى هذا الموضع ، وإلا جاز لنا أن نضعها – أيضا – فى مواضع مماثلة عند دراسة كل شخصية من الشخصيات التى ورد ذكرها فيها .

٢ – النحويون بين القياس والسماع

شغل هذا البحث نحو اثنتين وعشرين صفحة[2]

وقد بدأه الشيخ بتقرير جملة من المقولات الشائعة فى كتب اللغة والنحو ، فذكر أن "القياس مصدر من مصادر اللغة و قد تشعبت فيه أنظار

---

(١) من ص ٣٠٦ - ٣١٢ المصدر السابق .
(٢) من ص ٣١٢- ٣٣٥ نفس المصدر .

النحويين وطغت موجة الخلاف بينهم على كثير من مسائله ، فما أكثر ما يتعثر دارس النحو فى طريقه من جراء هذا الاختلاف الذى يعتاق سيره " (١) .

وضرب الشيخ مثلا لذلك بما ورد من تقرير النحاة واللغويين ضرورة القياس على الكثير لا على القليل ، ومع ذلك فانهم لا يلتزمون هذا الأصل العام وإنما كثيرا ما يختلفون فيه ، فمنهم من يقيس على القليل ، ومنهم من لا يلتزم بالقياس على الكثير ، وقدم الشيخ نماذج عديدة للدلالة على هذا الموقف بشقيه .

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى تتبع مواقف عدد من أبرز النحاة العرب من القياس ، معللا ذلك برغبته فى افادة القارئ وتوضيحه لمدى اختلاف النحاة فى أمور القياس ، وفى طليعة من تناول آراءهم فى هذا الموضوع : سيبويه والأخفش ، والمازنى ، ويونس ، والجرمى ، والكسائى ، والفراء ، والزجاج ، وابن كيسان ، وأبو على الفارسى ، وابن جنى ، وابن مالك ، وأبو حيان .

وكان حريصا فى تناوله هؤلاء النحاة أن يثبت من خلال ما ذكره من أمثلة وآراء ما يوجب أن يكون تناقضا فى مواقفهم ازاء القياس ، وهكذا صنف آراء كل منهم فى مجموعتين :

المجموعة الأولى : تعرض لبعض مظاهر توسع الشخصية المدروسة فى القياس .

المجموعة الثانية : تعرض لبعض مظاهر تشددها فى القياس .

وفضلا عن أن هذا المبحث فى جملته ليس وثيق الصلة بموضوع الرسالة وأنه قد أغفل اغفالا كاملا موقف المبرد فيه ، فإن عليه جملة من الملحوظات نعرض لأهمها فيما يأتى :

أولا : أن الشيخ لا يقدم تعريفا لأى مصطلح من المصطلحات الواردة فى المبحث مثل : " القياس " و " السماع " ، و " المقيس " و " المقيس عليه " و " الكثير " و " القليل " و " المطرد " و " غير المطرد " و " الشاذ " إلى غير ذلك من المصطلحات التى تكرر ذكرها والتى يعد تعريفها وتحرير المراد منها

---

(١) ص ٣١٢ المرجع السابق .

الخطوة الأولى في البحث العلمي .

ثانيا : عدم استيعاب الجزئيات والاكتفاء بتقديم نماذج مختارة منها ، دون تبيان الأسس التي تم في ضوئها الاختيار.

وقد تجلى عدم استيعاب هذا في أمرين :

أولهما : ذكر من ذكر من النحاة واللغويين مع وجود عدد هائل منهم له آراء جديرة بالاعتبار عند دراسة هذا الموضوع.

وثانيهما : أن الآراء التي ذكر الشيخ نماذج منها لكل واحد ممن تعرض له لم تذكر على سبيل الاستقصاء وإنما ذكرت على سبيل التمثيل .

ثالثا : الاعتماد في البحث على مصادر وسيطة دون العودة إلى المصادر الأصيلة وتوثيق آراء النحاة واللغويين منها، ومن ذلك :

- أنه أخذ بعض آراء سيبويه من المغني ، وحاشية الصبان، والكافية والهمع، والأشموني، والشافية . (١)

- وأخذ آراء يونس من الهمع، والأشموني، وحاشية الخضري على ابن عقيل(٢).

- وأخذ آراء الجرمي من المغني ، والهمع، والأشموني(٣).

- وأخذ آراء الكسائي من الهمع، والكافية، والمغني(٤).

---

(١) من صفحة : ٣١٥ - ٣١٨ المصدر السابق .

(٢) انظر ٣٢٢ أبو العباس وانظر انباه الرواة ٤/٧٧ .

(٣) " ٣٢٣ = =

(٤) من صفحة : ٣٢٣ - ٣٢٤ = =

- وأخذ آراء الفراء من حاشية الصبان ،والمغنى، وشرح الكافية ، والهمع ، والشافية .(١)

- وأخذ آراء الزجاج من الكافية ،وشرح التصريف .(٢)

- وأخذ آراء ابن كيسان من الكافية ،والأشمونى ،والهمع .(٣)

- وأخذ آراء أبى على الفارسى ، الهمع،والمغنى .(٤)

- وأخذ بعض آراء ابن جنى من الهمع،وحاشية الصبا (٥)

- وأخذ آراء ابن مالك من المغنى ،والهمع،والأشمونى .(٦)

- وأخذ آراء أبى حيان من الهمع وحده .(٧)

وهكذا لا نتجاوز كثيرا إذا قررنا أن الشيخ قد اعتمد اعتمادا مطلقا فى هذا البحث على المصادر المتأخرة دون أن يحاول توثيق الآراء التى وردت فيها والتى عزيت إلى النحاة واللغويين ممن لهم مصادر علمية منشورة ومتداولة مثل : سيبويه ، والمازنى ، والفراء ، وأبى على الفارسى، وابن جنى ، وابن مالك ، وأبى حيان .

* * *

جعل الشيخ موضوع : " الرد على بعض دعاوى المبرد " خاتمة الموضوعات التى تعرض لها فى رسالته ، وقد استغرق ذلك نحو عشر صفحات .(٨)

---

(١) انظر ص : ٣٢٥ المرجع السابق .
(٢) " " : ٣٢٦ " "
(٣) " " : ٣٢٧ " "
(٤) من ص : ٣٢٧ ـ ٣٢٨ " "
(٥) انظر ص : ٣٢٩ " "
(٦) من ص : ٣٣٠ ، ٣٣٤ " "
(٧) انظر ص : ٣٣٢ ، ٣٣٤ " "
(٨) من صفحة : ٣٣٥ ـ ٣٤٤ " "

وقد صدر هذا الموضوع بقوله : " كثير من دعاوى المبرد مبعثه الرغبة فى أن يجرى الكلام على نسق مطرد لا محيص عنه ولا مفر منه ، فيدعوه ذلك إلى أن ينكر غيره ولا يعترف بسواه ولا يقبل شذوذا فيه ".(١)

وجلى أن هذا الموضوع برمته ليس موضعه الخاتمة وأنه كان ينبغى أن يحظى ببحث مستقل . ثم أن الشيخ قد صدّر الموضوع بتقرير حكم وكان أولى به أن يذكر المقدمات التى أسلمت اليه .

ثم عرض الشيخ لعدد من المسائل التى رأى أن المبرد لم يخالفه الصواب فيها . وهو عرض بدوره يفتقر إلى الاستقصاء من ناحية وإلى توثيق بعض ما ورد فيه من المصادر الأصيلة من ناحية أخرى .

* * *

(١) انظر ص : ٣٢٥ المرجع السابق .

نظـــرة تقويميـــــــة

لعل هذا العرض المفصل الذى قدمناه لهذا الكتاب كفيل بأن يبين كثيرا من صور القصور فيه ، وهو قصور متعدد يشمل مادته العلمية كما يتناول الخطة التى عالجت هذه المادة ، وحسبى أن أجمل ما يتصل بذلك بتسجيل الملحوظات الاتيـــة :

أولا : أن ثمة قصورا فى جمع المادة ، إذ لم تستوعب ما كان يجب أن تستوعبه من مباحث ومن ذلك : أنها أغفلت ما يتصل بمجالس المناظرات بين " ثعلب والمبرد ، " وكذلك بعض المحاورات التى وقعت بين المبرد وغيره من العلماء والتى تناولت عددا من المسائل النحوية والصرفية ، كما أغفلت التعرض لكتاب الفاضل مع أهميته فى التعرف على جوانب من ثقافة المبرد اللغوية ومختاراته الأدبية .

ثانيا : أن الكتاب يتسم فى مجمله بالاستطراد فى معالجة ما عالج من موضوعات يتمثل هذا الاستطراد فى عدم الإلتزام بالنهج العلمى فى ترتيب الفصول وعرض الأفكار ومناقشة المسائل ، بل إن الكتاب على العكس من ذلك يعانى موضوعيا من سوء التبويب ، وتداخل المباحث ، وتمزيق ما هو مؤتلف ، وجمع ما هو مختلف ، وعدم تسجيل ما ينبغى أن يسجل فى الصلب وأن يذكر فى الهامش ، والقصور فى استعمال المراجع وكذلك قصور العناوين الموضوعة عن الإحاطة بما ورد فيها من موضوعات ، وعقد مباحث لا تستند إلى مقياس موضوعى ، فثمة مباحث تتناول موضوعات شتى لا رابط بينها ، وأخرى قد عقدت لدراسة موضوع واحد ليس له من الأهمية ما يوجب عقد مبحث خاص به ، فضلا عما يشيع فى الكتاب كله من تزيد فى بعض الجوانب وقصور فى جوانب أخرى .

ثالثا : عدم وقوف الكتاب عند جوانب علمية كانت تستحق البحث والتأمل ، ومن ذلك عدم دراسته لأسباب أخذه فى تأليفه للمقتضب بمنهج سيبويه الذى جمع بين النحو والصرف واعراضه عن منهج المازنى الذى جعل للصرف كتابا مستقلا بالرغم من أن المازنى أستاذه ، وكان حريا بالمبرد أن يتبعه فى تصنيفه ، ومن ذلك – أيضا – إغفاله تحديد المصطلحات التى استخدمها المبرد وما يقابلها من مصطلحات فى كتب النحو المختلفة

السابقة عليه واللاحقة له ، ومن ذلك عدم تحليله للمنهج العلمى الدقيق الذى كان يحكم المبرد فى تناوله لمسائل النحو والصرف ، وعدم مناقشته للطرق التى كان يستعملها المبرد فى تصنيفه لما صنف من كتب والروابط التى كانت تربط جزئيات هذه المصنفات معا .

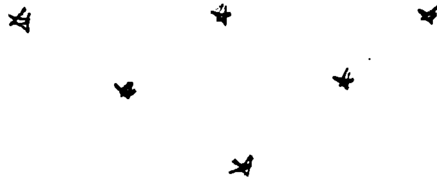
رابعا : إغفال الكتاب العودة إلى المصادر الأصيلة والإكتفاء بعدد من المصادر الوسيطة المتمثلة فى بعض كتب النحو المتأخرة مثل : " همع الهوامع " للسيوطى ، " وشرح التصريح " للشيخ خالد ، و"حاشية الصبان على شرح الأشمونى " وبعض شروح الشافية والكافية . وهذه كلها كما سبق أن أشرنا مصادر متأخرة ، وكان ينبغى أن تدرس ما ذكرته هذه المصادر من آراء من خلال المصادر الأصيلة التى تناولتها دون الاكتفاء بهذه المصادر المتأخرة ، لأن المتصل بالتراث النحوى واللغوى يجد أن مما يشيع فيه نسبه الآراء الى غير أهلها ، الأمر الذى يتطلب فى دراسة آراء النحاة التثبت والدقة والتحرى لعزو هذه الآراء إلى أصحابها الحقيقيين ، دون الاكتفاء ببعض المصادر الوسيطة المتأخرة .

خامسا : أن الكتاب لم يُعْنَ فى مراحله المختلفة بالمصطلحات الواردة فيه تحديدا أو تعريفا ، سواء كانت مصطلحات المادة من الناحية الكمية مثل "الكثير" و"المطرد " و "الشائع "و "القليل "و "النادر "و "الشاذ " ،أو مصطلحات الحكم على هذه المادة أو الأصول النحوية التى تتناولها ومعلوم أن المصطلحات قد يصيبها قدر من التطور الدلالى الأمر الذى يتطلب تحديدا دقيقا للمراد بها ، كما أنها تختلف باختلاف المدارس المتعددة ، وكل ذلك كان جديرا بأن يكون موضع رعاية لم يحظ بها فى الكتاب .

على أن من الحق أن نقرر أن الكتاب - برغم كل صور القصور فيه والاضطراب به - ينبئ عن قدرة حقيقية عند الشيخ هى التى صارت - بعد - أهم ميزاته وألمع جوانبه ، وهى قدرته على الفهرسة سواء كانت تلك المصادر مطبوعة أو مخطوطة . فلقد أفاد الشيخ من هذه المقدرة ومما نتج عنها من فهارس فى صياغة بعض موضوعات

هذا الكتاب .

وهذا هو الجانب المضيء فى البحث ، ولعل حرص الشيخ على متابعة الفهرسة أكثر من متابعته التأليف - حتى انه ليمكن القول بأن بعض أعظم مؤلفاته ليست أكثر من فهارس - لعل ذلك صادر عن يقين الشيخ بارتباط مقدرته العلمية بالفهرسة .



٢- المغنى فى تصريف الأفعال

يقع هذا الكتاب فى نحو عشرين ومائتى صفحة ، ولم أقف بصورة قاطعة على تاريخ اصداره ، بيد أن الطبعة التى بين يدى وهى الطبعة الثالثة قد احتوت على مقدمة الطبعة الأولى التى تحمل تاريخ سنة ١٣٧٥ هـ الموافق ١٩٥٥ م وإن كانت مقدمة الطبعة الثالثة تذكر أن " الطبعة الثانية " لهذا الكتاب كانت سنة ١٩٥٥م وهذا أمر محير لأن من المستبعد أن تصدر طبعتان من كتاب فى علم الصرف فى أقل من شهرين .(١)

فاذا تجاوزنا هذه المسألة وجدنا الشيخ يحدد فى مقدمة الطبعة الأولى غايته من تأليف هذا الكتاب ومنهجه فيه .

- أما غايته فتتمثل فى أن يكون كتابه دراسة مستوعبة تغنى القارئ عن غيرها من الكتب التى تتصل بتصريف الفعل .
- وأما منهجه فالحرص على أمرين :

أولهما : ذكر مراجع كل مسألة فى الكتاب .
ثانيهما : الإكثار من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة ،

وتضيف مقدمة " الطبعة الثالثة " إلى ذلك بعض الأمور ، أهمها :

أولا : أن الشيخ يقرر أن عددا كبيرا من الكتب النحوية والصرفية التى كانت مخطوطة قد أتيح لها أن تطبع مما يسر الرجوع اليها والاطلاع عليها ، وقد رأى الشيخ أن يفيد من هذه الكتب فى طبعته الجديدة فبث بعض ما أفاده منها فى تضاعيف الكتاب .

---

(١) تاريخ مقدمة الطبعة الأولى ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥م ، ومعنى هذا ان الباقى من سنة ١٩٥٥ أقل من شهرين ، فهل يمكن إنتهاء توزيع الطبعة الاولى وإعادة طبعه طبعة ثانية فى نحو ستة اسابيع أو سبع .

ثانيا : أن الشيخ قد اهتدى فى ضوء تدريسه للكتاب إلى ضرورة احداث تغيير فى عرض بعض الأبواب ، وقد أشار فى هذا المجال بصفة خاصة إلى أنه كتب فى الإلحاق بحثا إضافيا ، وإلى أنه قد ألزم نفسه أن يعرض عند كل قاعدة صرفية لأسلوب القرآن الكريم فى قراءاته المختلفة .

ومقتضى هذا أن الطبعة التى بين يدى تختلف بوضوح عن الطبعة الأولى للكتاب ، وأن هذه الطبعة تتميز بأسلوب جديد فى عرض بعض الأبواب الصرفية ، وبعض المباحث الجديدة التى ضمنها الشيخ كتابه ، وبخاصة مبحث الإلحاق ، وإذا كان لنا أن نحصر الجديد فى هذه الطبعة فى هذين المجالين : " أى أسلوب العرض ، وبعض المباحث الجديدة " فأن معنى هذا أن التغيير لم يشمل ترتيب الأبواب الصرفية الواردة فى الكتاب بحيث يصح أن نقول : ان هذا الترتيب من العناصر الثابتة التى لم يمسها تغيير .



يبدأ الكتاب بما يمكن أن يوصف بأنه تمهيد لموضوعات علم الصرف يتناول عددا من القضايا أهمها :

١) فكرة تاريخية عن أسباب وضع قواعد النحو والصرف[١] .

٢) استعراض أهم المؤلفات الصرفية والمباحث الصرفية ، وهو

---

(١) انظر ص ٧ من المغني في تصريف الأفعال .

استعراض يتناول بخاصة كتاب سيبويه والمؤلفات المستقلة فى علم الصرف[1] وهى :

- التصريف للمازنى .
- المنصف شرح التصريف لابن جنى .
- كتب تصريف الأفعال : لابن القُوطِيّة ، والسَّرَقُسْطِى ، وابن القطّاع .

وأخيرا افراد بعض أبواب الصرف بالتأليف[2] ، كما فى أبواب التصغير ، وفعل وأفعل ، والمصادر ، والمقصور والممدود ، والهمز .

٣ - المقدمات التقليدية لعلم الصرف مثل :

- الحديث عن المادة ، وتعريف العلم ، وموضوعه ، وفائدته .



وهكذا لاتبدأ المباحث الصرفية فى الكتاب الا بعد نحو ثلاثين صفحة بمبحث " الميزان الصرفى " .

---

(١) انظر ص ٨ - ٢٨ المرجع السابق .

(٢) انظر ص ٢٨ نفس المرجع .

وقد عرض الشيخ فى مدخل هذا البحث لفائدة " الميزان الصرفى " ثم بين الأسباب التى حدت بالصرفيين إلى اختيار حروف (فَعَل) له .

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى بيان كيفية الوزن ، فتحدث عن وزن المجرد ثلاثيا ورباعيا وخماسيا ، ثم تحدث عن وزن المزيد سواء كانت الزيادة بتكرير حرف من اصول الكلمة أو بزيادة حرف من حروف (سألتمونيها) أو بزيادة حرف أصلى من ضمن أصول الكلمة .

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى الحديث عن وزن ماوقع فيه إعلال أو ابدال ، فبين الأنواع التى لاتراعى فى الميزان منهما ، ثم الأنواع التى تراعى فى الميزان منهما . وختم بحثه فى هذا الموضوع بنقله عن الأشباه والنظائر " للسيوطى و " المنصف " لابن جنى فائدة تتصل بوزن كلمة " ارعوى " .

وقد رأى الشيخ أن مما يتصل بالميزان مبحث (القلب المكانى) فعرض له بأن تحدث أولا عن تعريفه ، وموقف الكوفيين ، والبصريين منه ، ثم عرض لأمثلة عديدة من القلب المكانى مستندا فى ذلك إلى عدد من كتب النحو والصرف . واللغة مثل :

كتاب " سيبويه " و " اصلاح المنطق " لابن السكيت و " الخصائص " و " سر الصناعة " لابن جنى ، وأمالى ابن الشجرى ، وشرح الشافية لكل من الرضى ، والجاربردى .

وقد أسلمه الحديث عن القلب المكانى إلى تناول المذاهب المختلفة فى كلمة " أشياء " .

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى البحث فى امكان اجراء القياس فى القلب المكانى .

وختم هذا الموضوع بالحديث عن القلب المكانى فى القرآن الكريم عرض فيه لبعض الألفاظ التى اختلفت الاراء بين النحويين والصرفيين فى وقوع قلب مكانى فيها فى القرآن الكريم .

وأخيرا عرض فى سطريـــن " لأمارات القلب المكانى وعلاماتــه " .

كذلك رأى الشيخ ان ما يتصل بالميزان الصرفى بحث " الزيـــادة وأنواعها " فغصل الحديث فيها فى مبحث خاص أعقب مبحث القلب المكانى ، وبدأه بتعريـف الزيادة ، ثم بيان أنواعها ، ثم الحديـث عن أغراضها ، وختم مبحثه هذا بالكلام على أدلة الزيادة .

كذلك رأى الشيخ أن ما يتصل بالميزان الصرفى مبحث " الإلحاق " فعرض له فى دراسة خاصة بدأت بما يشبه أن يكون تعريفا للإلحـاق ثم الحديث عن " علـة " الالحاق فى الأسماء ، وصور هـــذا الالحاق فيها ، وأماراتـه الدالـة عليـه .

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى " الالحاق فى الفعـل " . وقـد شاء أن يفصل عقب ذلك ما أجمله فى حديثه عن الالحاق فــى الأسماء ، فذكر بالتفصيل أمارات الإلحاق فيها محاولا تقديم - قواعد عامـة كذلك ، معتمدا على نصوص من "كتاب سيبويه" و " شرح المفصل " لابن يعيش ، والمخصص لابن سيـده ، بصفـــة خاصة موثقا ما يقوله - بالإضافة إلى ذلك - بالرجوع إلى عـــدد آخر من كتـب الصـرف والنحو مثل : " المنصف " و " شرح الكافية " للرضى و " شرح الشافية " له أيضا و " المقتضب " ، و " سر الصناعـــة " و " شرح التصريح " وغيرها .

كذلك عرض بالتفصيل لموضوعات " الإلحاق فى الألف الممدودة ، و " الإلحاق بالمزيد من الرباعى والخماسى " و " حروف الالحـــاق ومواقعها وضرورة وجود مايلحق به من الكلمـات " .

وأنهى مبحثه عن الإلحاق بذكر طائفة من أمثلته مرتبا إياهـــا على حسب ترتيب الأبنية ، فذكر أولا الملحق بالرباعى المجرد ، ثـم الملحق بالخماسى المجرد ، ثم الملحق بالمزيد .

كذلك رأى الشيخ أن مما يتصل بالميزان الصرفي البحث في " مواضع حروف الزيادة " فعرض بالتفصيل عقب مبحث الإلحاق لهذا الموضوع ، فتناول مواضع زيادة "الألف والواو والياء والهمزة والميم " وأعقب حديثه عن مواضع زيادة الميم بذكر طائفة من الألفاظ التي وقع فيها الخلاف بين العلماء ، ثم استأنف حديثه بذكر مواضع زيادة "النون ، والتاء ، والسين ، والهاء ، واللام " .

وبهذا يكون قد عرض لمبحث الميزان الصرفي ومايتصل به من موضوعات في نحو ستين صفحة ، فإذا وضعنا في الاعتبار أن حديثه في الميزان كان لايقتصر على ما يتصل بتصريف الأفعال وحدها وإنما يتناول قضايا الميزان بصفة عامة - سواء منها مايتصل بالأفعال أو الاسماء - تبين لنا أن الشيخ لم يبدأ بالفعل في تناول مايتصل بتصريف الافعال إلا بعد نحو نصف الكتاب .

* * *

وقد بدأ حديثه في " تصريف الأفعال " بتقسيم الفعل إلى مجرد ومزيد[1] ، فعرف كلا منهما ، ثم قسم المجرد إلى ثلاثي ورباعي ، ثم بدأ يذكر أوزان الفعل " المجرد الثلاثي " وهي (فعَل) بفتح العين ، و (فعِل) بكسرها ، و (فعُل) بضمها . وعلل إنحصار المجرد الثلاثي في هذه الأوزان الثلاثة مستندا في تعليله إلى " شرح تصريف العزى " " وحاشية لامية الأفعال " ثم انتقل - بعد ذلك إلى الحديث عن كل وزن من هذه الاوزان الثلاثة مبينا مايشيع استعمال كل وزن فيه من المعاني والأغراض ، وبعد ذلك عرض للصيغ الفرعية لهذه الأوزان الثلاثة ، وبدأ فيها بما يعرف بتفريعات " بني تميم " فذكر أولا تفريعات (فَعِل) بكسر العين ، ثم (فَعُلَ) بضم العين ، ثم انتقل - بعد ذلك - إلى تفريعات (فُعِل) المبني للمجهول .

وجلي " أن هذه التفريعات جميعا على أهميتها في تفسير بعض الصيغ التراثية ، وبخاصة ما كان منها مرتبطا ببعض القراءات القرآنية ، فإنها مع ذلك

---

(1) انظر ص ٩٨ المرجع السابق .

لا ينبغى أن تقحم فى مجال تعليمى كهذا المجال الذى ألف له الكتاب .

ثم انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى الحديث عن الفعل الرباعى المجرد، فبين أن له وزنا واحدا ، وطل لذلك مستندا إلى ما ذكره "الجاربردى" فى شرحه للشافية ، و "السيوطى" فى همع الهوامع ثم بين . - بعد ذلك - أن هذا الوزن يكون لازما و متعديا كما أن منه ما هو مشتق من أسماء الأعيان وما يسمى بالمنحوت .

- بعد ذلك بدأ الشيخ فى الحديث عن الأفعال المزيدة ، وقد قسمها - كما هو الشائع فى كتب الصرف - إلى قسمين :

"مزيد الثلاثى" ، ومزيد الرباعى" .

كما بين أن مزيد الثلاثى اما أن يكون بحرف واحد وله ثلاثة أوزان هى : (أفْعَلَ) و (فَعَّلَ) و (فَاعَلَ) .

واما أن يكون مزيدا بحرفين وله خمسة أوزان هى : (انْفَعَلَ)و (افْتَعَلَ) و (افْعَلَّ) و (تَفَاعَل) و (تَفَعَّلَ) .

واما أن يكون مزيدا بثلاثة أحرف وله أربعة اوزان هى : (اسْتَفْعَلَ) و (افْعَوْعَل) و (افْعَوَّل) و (افعالَّ) .

وأما مزيد الرباعى فقد يكون بحرف واحد وله وزن واحد هو (تَفَعْلَلَ) .

وقد يكون بحرفين وله وزنان هما : (افْعَنْلَلَ) و (افْعَلَلّ) مشيرا إلى أن اوزان الفعل الملحق قد سبق ذكرها فى المبحث الذى عقده للإلحاق وهذا هو وجه المخالفة الوحيد بين ما ذكره الشيخ فى هذا المقام وما يشيع ذكره فى كتب الصرف .

ثم انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى ذكر معانى صيغ الزوائد[1] فبدأ بذكر معانى (افْعَل) ثم معانى (فَعَّل) ثم معانى (فَاعَل) ثم معانى (تَفَاعَل) ثم معانى (تَفَعَّل) ثم معانى (انْفَعَل) ثم معانى (افْتَعَل) ثم معانى (اسْتَفْعَلَ) ثم معانى (افْعَوْعَل) ثم معانى (افْعَوَّل) ثم معانى (افْعَلّ) و (افْعَالّ) وليس فيما ذكره الشيخ فى هذا المبحث جديد إلا فى أمرين :

---

(١) انظر ص ١٠٨ ، المرجع السابق .

أولهمـــــا : الأمثلة التي ذكرها ، والتي حرص على الاستفادة فيها من نصوص القرآن الكريم .

والأمر الثاني : الإشارة في بعض المواضع إلى بعض النتائج التي ذكرها بعض اللغويين القدامى في أثناء تناولهم للنص القرآني مثل نقله ما ذكره " السيوطي " في " الإتقان " من أنه " ليس في القرآن لفظ على (افْعَوْعَـــل) إلا قراءة " : تثنوني صُدُورَهُمْ " (١)

ثم عرض الشيخ - بعد ذلك - للمزيد من الرباعي فكرر ما سبق أن أشار إليه في صدر هذا البحث من أن " مزيد الرباعي " اما أن يكون بحرف واحـــد أو بحرفين . اما المزيد بحرف واحد فله بناء واحد ، وأما المزيد بحرفين فلـــه بناءان ، وزاد على ذلك أن المزيد بحرف واحد يكون لمطاوعة فعله المجرد وهو (فعلل)،

وأما المزيد بحرفين فأن وزنه الأول وهو (افْعَنْلَلَ) يكون لمطاوعـــة (فَعْلَلَ) المجرد - أيضا - .

وأما الوزن الثاني وهو (افعَلَلَّ) فإنه يفيد المبالغة .

كذلك ذكر أن المزيد من الرباعي بأوزانه المختلفة لازم ، مستندا فـــى ذلك إلى ما ذكره (ابن جني) في المنصف .

ثم ختم الشيخ بحثه هذا بالحديث عن المطاوعة وصيغها المختلفة ، وقد بدأ هذا الحديث بتعريف المطاوعة وتقسيمها بحسب المطاوع الى قسمين :

- قسم يجـــوز تخلفـه .
- وقسم لا يجوز تخلفـــه .

ثم عرض لصيغ المطاوعة فذكر بعض أحكام هذه الصيغ مستندا في ذلك إلى عدد من المصادر الأصلية ككتاب سيبويه ، والمقتضب ، والمنصـــف ، والمخصص ، وشرح الرضى للشافية وهمع الهوامع ، وفي ختام هذا البحـــث ذكر الشيخ تنبيهات ثلاثة (٢) تتصل بالزيادة في الأفعال .

---

(١) ص ١٢٥ المرجع السابق سورة هود آية ٥ وانظر تفصيل هذه القراءة في البحر المحيط ٥/ ٢٠٢ .

(٢) ص: ١٤٠ - ١٤١ . نفس المرجع .

شرع الشيخ - بعد ذلك - فى الحديث عن صياغة الفعل المضارع فقرر أن المضارع يؤخذ من الماضى مع زيادة حرف من حروف المضارعة عليه .

ثم بدأ فى تحديد حركة حرف المضارعة معللا لهذه الحركة مستندا فى علله هذه إلى شرح الرضى للكافية ، وشرح اللامية وشرح العزى والأشباه والنظائر للسيوطى ، وأسرار العربية لابن الأنبارى ، كما تحدث - بعد ذلك - عن حركة ماقبل الحرف الاخير فى الفعل المضارع معللا أيضا لهذه الحركة مستندا فى تعليلاته إلى ماذكره الرضى فى شرح الشافية والجاربردى فى حاشيته عليها .

ثم ذكر الشيخ مايختص به كل حرف من حروف المضارعة الأربعة مشيرا إلى بعض ماورد من تعليلات فى هذا الموضوع ذكرها التفتازانى فى شرحه على تصريف العزى ، وابن الانبارى فى كتابه "أسرار العربية" وقد عرض الشيخ فى هذا المقام لكسر حروف المضارعة عند بعض القبائل العربية فقرر أن جميع العرب إلا أهل الحجاز يجوزون كسر حروف المضارعة ماعدا "الياء" ، ولم يفته أن يشير إلى أن لغة "بنى كلب" تكسر فى "الياء" أيضا ثم أخذ يفصل ذلك تفصيلا استغرق نحو ثلاث صفحات[1] وجلى أن هذا الموضوع كانت تكفى فيه الإشارة ، ويحسن معه الإجمال .

ثم تناول الشيخ - بعد ذلك - ابواب مضارع الثلاثى ، فذكر أن (فَعَل) بفتح العين قياس مضارعة (يَفْعُل) بضمها ، و (يَفْعِل) بكسرها ، حتى قيل ليس أحدهما أولى به من الآخر ، ثم ذكر أنه جاءت أفعال كثيرة بضم عين المضارع وكسرها معا ، واكتفى فى هذا المقام بذكر عدد من الأفعال التى وردت فى القرآن الكريم وقد قرئ فيها باللغتين فى القراءات السبع .

---

(١) انظر ص ١٤٣ - ١٤٦ . المرجع السابق .

ثم استعرض الشيخ ــ بعد ذلك ــ مايطرد فيه (فَعَل) بفتح العين فى الماضى (يَفْعُل) بضمها فى المضارع ، وهو الذى يسميه الصرفيون (باب نَصَر) .

وانتقل ــ بعد ذلك ــ إلى مايطرد فيه (فعَل) بفتح العين فى الماضى ، (يفعِل) بكسرها فى المضارع ، وهو الذى ــ يسميه الصرفيون باب (ضَرَب) .

ثم تناول ــ بعد ذلك ــ (فعَل) بفتح العين فى الماضى ، (يفعَل) بفتحها فى المضارع ، وهو الذى يعرفه الصرفيون بباب (فَتَح يَفْتَح) أو باب (سَأَل) فذكر القاعدة العامة التى تقول : انه لابد أن تكون عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق الستة : (الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء) ، وأن فتح العين فى المضارع إنما كان لمناسبة حرف الحلق ، ثم شرح هذه المناسبة .

وانتقل ــ بعد ذلك ــ إلى تقرير أنه لايلزم فى كل فعل حلقى العين أو اللام أن يجىء مضارعه على (يفعل) فقد يجىء مضارعه مضموم العين ، أو مفتوحها ، كما يجىء مضارعه مكسور العين أو مفتوحها . ومنه ــ ايضا ــ مايجىء متحرك العين بالحركات الثلاث (الضمة والكسرة والفتحة) ثم ذكر الشيخ ــ بعد ذلك ــ عددا من الشواهد القرآنية لمجىء الحلقى على لغتين .

ثم تناول الشيخ ــ بعد ذلك ــ (فعِل) بكسر العين فى الماضى (يَفْعَل) بفتحها فى المضارع ــ وهو ما يسميه الصرفيون باب (فَرِحَ يَفْرَح) ــ كذلك تناول (فَعُل) بضم العين فى الماضى ، (يَفْعُل) بضمها فى المضارع ــ ايضا ــ وهو الذى يسميه الصرفيون باب (كَرُم) .

وعقب الشيخ على عرضه لهذه الأبواب بحديث عن مايصطلح عليه بتداخل اللغات " ، بمعنى أن يؤخذ الماضى من لغة ، والمضارع من لغة أخرى ، وذكر له عددا كبيرا من الأمثلة .

* * *

ثم انتقل الشيخ إلى صياغة (فعل الامر) ، وقد اقتصر فى بحثـــه لهذا الموضوع على تقديم عرض موجز للقواعد المقررة دون تفصيل أو تعليل .(١)

* * *

تناول الشيخ - بعد ذلك - تقسيم الفعل إلى جامد ومتصرف ، فعـــرض كلا منها وذكر أنواعه فى إيجاز شديد ، إذ لم يستغرق حديثه فى هذا الموضوع اكثر من صفحة واحدة (٢) ، ولعله كان من الأولى أن يعكس الشيخ تناولـــه لهذا الموضوع بحيث يبدأ بتقديم الجامد والمتصرف ثم ينتقل - إلى الحديث عن كيفية التصرف ، فيعرض لكيفية اشتقاق المضارع من الماضى ، وكيفيـــة استخراج الأمر من المضارع ، فالشيخ كما رأينا قد عكس بحث الموضـــوع فأخر ما كان حقـه التقديـم .

* * *

شرع الشيخ - بعد ذلك - فى دراسة تقسيم الفعل إلى صحيح ومعتـل ، وبدأ بتعريف المعتل والصحيح ، ثم ذكر أن الفعل ينقسم تقسيمـــا أخر الى مهموز وغير مهموز وإلى مضاعف وغير مضاعف .

وانتقل الشيخ -بعد ذلك - إلى ذكر أقسام الصحيح " فبين أن الصحيح ينقسم إلى : سالم ، ومهموز ، ومضاعف . ثم ذكر أقسام المعتل وبين أنـه ينقسم إلى : مثال ، وأجوف ، وناقص أو منقوص ، و لفيف مفروق ، ولفيـف مقرون ، وعقب على هذه الأقسام بذكر أن القسمة العقلية فى اللفيف تفترض أن يكون منه المعتل بالفاء والعين ، وقد جاء هذا النوع في الأسماء قليلا ، ولـم يجىء فى الأفعال المأخوذة من المصادر وإنما جاء في بعض الأفعال المأخوذة من الأسماء الجامدة . وذكر أن هذا النوع يسمى لفيفا مقرونا - أيضـا - كما قال الرضـى .

* * *

---

(١) انظر ص ١٦٢ - ١٦٣ . المرجع السابق .
(٢) انظر ص ١٦٣ - ١٦٤ . = =

انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى عرض موضوع اسناد الأفعال إلى الضمائر ، وبدأ باسناد الفعل السالم إلى ضمائر الرفع ، وقسم هذه الضمائر إلى قسمين : ضمائر الرفع المتحركة ، وهى (تاء) الفاعل،و(نا) الدالة على جماعة المتكلمين و(نون) النسوة . وذكر القاعدة التى تقول : "إنه إذا اتصل بالفعل ضمير رفع متحرك وجب تسكين آخره" ، وضمائر الرفع الساكنة وهى ثلاثة - أيضا - (الف) الاثنين و(واو) الجماعة ، و (ياء) المؤنثة المخاطبة ، وذكر الشيخ القاعدة التى تقول : "إنه يفتح ماقبل الألف ، ويضم ماقبل الواو ، ويكسر ماقبل الياء ، فى الفعل الصحيح" .

وتحدث - بعد ذلك - عن اسناد الفعل المضاعف ، فذكر أن المضاعف الثلاثى - وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد - يأتى من ابواب ثلاثة هى : باب "نصر" ، و (باب "ضرب" ، وباب "علم" وذكر حكم اتصال الفعل المضعف بالضمائر والأوجه التى أجازها الصرفيون فى بعض الأحوال .



وانتقل - بعد ذلك - إلى الفعل المهموز ، وقد قسمه أقساما المهموز الصحيح ، والمضاعف ، والمعتل ، وذكر حكم إتصال كل قسم من هذه الاقسام بالضمائر ، مشيرا إلى وجود بعض ألفاظ قليلة تشذ عن القياس وتعامل معاملة خاصة مثل : "الأمر من "أخذ "و "أكل " ، والمضارع من "رأى و وأمر "



ثم تناول الشيخ اسناد الفعل المثال إلى الضمائر ، وقد بدأ بتقرير أن المثال الواوى يأتى من خمسة أبواب هى :

- باب (ضَرَب) ، وباب (فَرِح) وباب (كَرُم) ، وباب (فَتَح) ، وباب (حَسِب يحْسب) بكسر العين فيهما ، وقد ذكر حكم اتصال المثال بالضمائر والحالات التى تحذف فيها فاوه وجوبا ، والحالات التى تحذف فيها جوازا ، كما تحدث عن حمل مصدر الفعل المثال على فعله فى الاعلال بحذف فائه .



ثم تناول الشيخ إسناد الفعل الأجوف إلى الضمائر . وقد بين أن الفعل الأجوف يأتى من أبواب هى : (باب (نَصَر) ، وباب (ضَرَب) وباب (عَلِم) وذكر أن باب نصر لايكون إلا واويا ، وأن باب (ضَرَب) لايكون إلا يائيا ، وأن باب (عَلِم) قد يكون واويا وقد يكون يائيا ، كما ذكر أنه قد ورد من باب (كَرُم) ، فعلان فقط هما : (هيو) ، و (طال) ، كما ذكر أيضا - أنه قد جاء من باب (حَسِب) أفعال ثلاثة هى : (طاح) ، و (تاه) ، و (آن) ، وانه قد جاء من باب (فَتَح) فعل واحد عند المبرد وهو (شاء) .

ثم عرض الشيخ - بعد ذلك - لحكم الفعل الأجوف عند اتصاله بضمائر الرفع .

وتناول الشيخ - بعد ذلك - إسناد الفعل الناقص إلى ضمائر الرفع ، وقد بدأ بتقرير أن الناقص بالاستقراء لايأتى من باب (حَسِب يَحْسَب) بكسر العين فيهما ، وأنه يأتى من الأبواب الخمسة الأخرى ، ثم ذكر حكم هذا الفعل عند إسناد الضمائر إليه .

عرض الشيخ - بعد ذلك - لإسناد الفعل اللفيف إلى الضمائر ، وقد قرر فى مطلع حديثه فى هذا الموضوع أن القسمة العقلية تقتضى أن يكون اللفيف المقرون أربعة أنواع ، إذ العين واللام قد يكونان واويين أو يائيين أو مختلفين ، وأنه لم يجىء فى كلام العرب ما كانت عينه ياء ولامه واوا .

ثم ذكر أن اكثر أنواع الثلاثة الواردة ماكانت عينه واوا ولامه ياء ، وأن اللفيف المقرون لايأتى إلا من بابين هما : باب (ضَرَب) ، وباب (فَرِح) .

ثم تحدث عن إسناد الفعل اللفيف المقرون إلى الضمائر .

وانتقل - بعد ذلك - إلى " اللفيف المفروق " ، فذكر أن القسمة العقلية تقتضى أن يكون أربعة أنواع - أيضا - ، لأن الفاء واللام قد

يكونان واوين ، أو ياءين ، أو مختلفين ، ولكن الاستقراء بين أنه ليس في كلام العرب ماكان فاؤه ياء ولامه واوا ، وأنه قد جاء مما فاؤه ولامه ياءان لفظ واحد مشتق من (اليد) وهو (يديت) ثم بين الشيخ أن اللفيف المفروق يأتى من أبواب ثلاثة هى : باب (ضَرَب) ، وباب (فَرِح) وباب (حَسِب يحسِب) بكسر العين فيهما ثم بين حكم إتصال اللفيف المفروق بالضمائر(١).



تناول الشيخ - بعد ذلك - موضوع توكيد الفعل بالنون ، فقسم الأفعال بحسب قابليتها للتوكيد بالنون إلى أقسام ثلاثة :

الأول : الفعل الماضى ، وهو لايؤكد مطلقا ، لأن معناه لايتفق مع ماتدل عليه نون التوكيد من تخليص الفعل إلى معنى الاستقبال .

الثانى : فعل الأمر - ويجوز توكيده مطلقا لأنه للإستقبال .

الثالث : الفعل المضارع ، وذكر له ثلاثة احوال ، فصل القول فيها ، هى :

١) حالة وجوب التوكيد .
٢) حالة التوكيد القريب من الواجب .
٣) حالة التوكيد الكثير .

ثم عقب الشيخ على هذا التقسيم فذكر بعض ملحوظات وقف عليها وظواهر أدركها من خلال بعض الاحصائيات التى قام بها فى النص القرآنى ومن أبرز ماذكر فى هذا المجال مايأتى :

أ - أن افعال الأمر جاءت فى جميع المواضع فى القرآن الكريم غير مؤكدة بالنون فى جميع القراءات الاربع عشرة .

ب - أن الفعل المضارع الذى دخلت عليه لام الأمر خلا من التوكيد بالنون ، ومثله المضارع بعد أداتى العرض والتحضيض ، وبعد أداتى الترجى والتمنى .

---

(١) انظر ص ١٩٨ ، ١٩٩ المصدر السابق .

جـ - أن المضارع الواقع بعد أدوات الإستفهام لم يؤكد في غير قولـه تعالى : " فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ "[1] مع كثـرة أدوات الإستفهام ووقوع المضارع بعدها في القرآن الكريم ، وأما المضارع الواقع بعد (لا) الناهية فقد جاء مؤكدا في بضع وأربعين موضعا ، وخلا من التوكيد في اكثر من اربعمائة موضع[2].

ثم تحدث عن حالتين بايجاز :

٤ - حالة التوكيد القليـل .

٥ - حالة التوكيد الأقـل .

بعد ذلك ذكر الشيخ عددا من احكام " نون التوكيد الخفيفة " ثم صنع جدولا بين فيه كيفية توكيد الفعل بالنون . وعلق عليه تعليقات مختصرة دارت خلاصتها حول تعليل بعض الظواهر الخاصة بتوكيد الفعل بالنون وهي :

أ - علة بنا الفعل المؤكد على الفتح .

ب - علة اجتماع الساكنين عند إتصال نون التوكيد بعد (ألف الاثنين) .

جـ - علة عدم حذف نون النسوة عند إتصال نون التوكيد بالفعل .

* * *

وختم الشيخ دراسته لتصريف الأفعال بحديث موجز عن بناء الفعل للمجهول وهو حديث لاجديد فيه عما هو مألوف في المختصرات التعليمية إلا في ختامة هذا الموضوع عند ذكر الأفعال الملازمة للبناء للمجهول ، إذ أشار إلى ماعقد لها من فصول في بعض المصادر وهي : كتاب سيبويه ، وشرح الرضي على الكافية ، وأدب الكاتب لابن قتيبة ، والفصيح لثعلب ، والمزهر للسيوطي .

* * *

---

(١) السورة ٢٢ الحج آية رقم ١٥ .

(٢) انظر ص ٢٠٢ من المغني في تصريف الأفعال .

وجلى من هذا العرض للكتاب أنه كتاب تعليمى فى المقام الأول ، عنى فيه صاحبه بتخليص القواعد الصرفية وتقديمها للطلاب بحيث لم يتطرق إلى تناول المشكلات الصرفية المختلفة أو البحث فى القضايا المعقدة التى تحتاج إلى تفصيل القول فيها ، مثل : دراسة مايتصل بالقلب المكانى ، أو دراسة أصول الكلمة بين الثنائية والثلاثية ، او تحديد موقف من المسائل الخلافية فى الصرف ، أو بيان أثر اللغات فى بنية الكلمة العربية ، إلى غير ذلك من القضايا التى يضطر الباحث فى الصرف إلى مناقشتها ، والتى رأى الشيخ التجاوز عن تناولها نظراً لأنه كان يصدد تأليف كتاب تعليمى ، وليس القيام ببحث علمى ، وقد يؤكد ذلك أمران :

الأول : ان الشيخ كان يحرص على أن يذكر عقب كل مجموعة من المباحث تطبيقات للطلاب لكى يتدربوا على استيعاب ما ورد فى الكتاب من مادة علمية .

الثانى : أن الشيخ قد حرص على أن يختم كتابه بذكر نماذج من الإمتحانات التى وضعها لطلاب (كلية اللغة العربية) بالقاهرة وهى امتحانات تتناول ما ورد فى هذا الكتاب من مادة علمية[1] .

بقى فى ختام هذا العرض ملحوظة لانجد حرجا من ذكرها ، وهى أن هذا الكتاب بالرغم من كونه كتابا فى الصرف ، ومن كونه عملا تعليميا يقدم للطلاب ، فإن الشيخ قد أغفل ضبط كلماته وأوزانه إلا النادر منه ، وهى كلمات محدودة فى الكتاب كله ، ولاتخفى أهمية الضبط فى كتب اللغة بعامة وكتب الصرف بخاصة .

* * *

---

(١) أنظر ص ٢٠٩ المرجع السابق .

٣- اللباب من تصريف الأفعال

الطبعة التى بين يدى من هذا الكتاب هى الطبعة الخامسة الصادرة فى سنة ١٣٩١ هـ ، ١٩٧١ م ، وقد صدرها الشيخ بكلمة قصيرة نصها بعد البسملة والحمد له والتصلية : " قد أضفت إلى هذه الطبعة زيادات كثيرة من كتاب المغنى فى تصريف الأفعال ".(١)

ولم أقف على الطبعات السابقة من هذا الكتاب لأعرض صورته الأولى ومدى ما أصابه من تطور ، ولم ينص الشيخ فى الكتاب كله على شئ مما زاده على طبعاته الأولى ، وأغلب الظن عندى أن هذا الكتاب قد صدر عقب تنفيذ قانون تطوير الازهر سنة ١٩٦٢م الذى اضطر معه الشيخ كما اضطر غيره من اساتذة الازهر إلى اعادة النظر فى مؤلفاتهم حتى تتلائم مع عدد الساعات المتاحة لموادهم من ناحية ، ونوعية الطلاب الذين أتيح لهم الالتحاق بكليات الازهر العريقة بعد تطويره من ناحية أخرى .

فقد كان المألوف قبل صدور هذا القانون توجيه صفوة الطلاب المتفوقين إلى كلية اللغة العربية ، أما بعد صدور هذا القانون . فقد أصبح متاحا لهذه الصفوة الإلتحاق بالكليات العملية التى أنشئت بجامعة الأزهر بمقتضاه .

وهكذا توجه صفوة الطلاب إلى كليات الطب والهندسة ، ولم يعد أمام الكليات العريقة ، وفى طليعتها كلية اللغة العربية إلا أن تحصل على طلابها ممن تبقى بعد الإلتحاق بالكليات العملية .

لهذا كله أظن أن هذا الكتاب انما هو نتاج مباشر لقانون تطوير الأزهر . وتأمل المادة العلمية الواردة فيه يؤكد ذلك الظن ان لم يقطع به .

---

(١) ص ٢ (١)اللباب في تصريف الأفعال .

فقد التزم الشيخ فى كتابه بالموضوعات والمسائل الواردة فى كتابه " المغنى فى تصريف الأفعال " . وهذا الإلتزام أمر طبيعى لأن هذا الكتاب انما ألف لتلبية احتياجات متطلبات مادة الصرف للسنة الاولى فى كلية اللغة العربية بعد تطويرها . ولقد جرى العرف فى هذه الكلية على ألا يمس التطوير الموضوعات والقضايا الأساسية فى كل مادة من مواد اللغة العربية . وخاصة المواد اللغوية من " نحو " " وصرف " " وفقه لغة " . وإنما ينصب التطوير على طريقة عرض كل مادة وتقريبها لمستوى الطلاب الدارسين .

ولذلك لم يكن غريبا أن يماثل كتاب (اللباب من تصريف الأفعال) كتاب (المغنى) فيما يعرض له من موضوعات . وما يتناوله من مسائل . ملتزما الترتيب نفسه المتبع فى كتاب المغنى .. ولذلك أيضا لانجد غرابة فى أن تكون السمة البارزة لكتاب اللباب بعد ذلك هى الاختصار . فالكتاب مع وقوعه فى نحو تسعين صفحة يعالج نفس الموضوعات الواردة فى كتاب المغنى الذى يقع فى نحو عشرين ومائتى صفحة . ولقد آثر الشيخ أن يختصر فى كتابه اللباب من التعليلات التى أشاعها فى كتابه (المغنى) . ومن القراءات التى بثها فى موضوعاته المختلفة . وأن يستغنى فى كثير من المواضع عن الإشارة إلى المصادر والمراجع .

ولعل الزيادات الوحيدة التى توجد فى هذا الكتاب " اللباب " تتمثل فى التطبيقات التى أكثر منها الشيخ والتى نوع عرضها . فجعلها تعقب كل باب من الأبواب التى عرض لها . وتحرى أن يذكر حلولا لها حتى يتدرب الطالب على نوع الأسئلة . وأساليب الإجابة عنها .

وهكذا فإن هذا الكتاب مجرد عمل تعليمى صغير . وهو أشبه بالمذكرات التى شاع اللجوء إلى تأليفها . لتلبية احتياجات متطلبات مواد علمية كثيرة فى الجامعات المصرية . وإن كان لايفوتنى

- أن أشير إلى وجه الاختلاف بين اللباب وهذه المذكرات ، يتمثل في أن اللباب تلخيص لكتاب سابق ، أما المذكرات فإنها غالبا نواة لمؤلفات لاحقة .

الفصل الثالث

دراسات لأسلوب القرآن الكريم

الفصـــل الثالـــــث

....

دراســـــات لأسلـــوب القرآن الكريـــــم

....

يقع هذا الكتاب فى ثلاثة أقسام تضم أحد عشر مجلدا ، تتجاوز صفحاتها سبعة آلاف صفحة ، صدره الشيخ بمقدمة تجاوزت صفحاتها المائة ، وختمـــه بفهرس للأعلام والقبائل فى نحو ثمانين ومائة صفحة .

- ويقع القسم الأول فى ثلاثة مجلدات ، عدد صفحاتها على التوالـــى : (٦١٥) خمس عشرة وستمائة صفحة ، و (٧٠٩) تسع وسبعمائة صفحـــة ، و (٦٥٦) ست وخمسون وستمائة صفحة . وبذلك يبلغ مجموع صفحـــات هذا القسم ثمانين وتسعمائة وألف صفحة .

- وضم القسم الثانى أربعة مجلدات ، صفحاتها على التـوالى (٧٠٩)تسـع وسبعمائه صفحة ، و(٧٨٧) سبع وثمانون وسبعمائة صفحة ، و(٦٥٣) ثلاث وخمسون وستمائة صفحة ، و(٨٣٣) ثلاث وثلاثون وثمانمائة صفحـــة : وبذلك يبلغ مجموع صفحات هذا القسم اثنتين وثمانين وتسعمائة وألفيـــن من الصفحات .

- وحوى القسم الثالث أربعة مجلدات أيضا ، بلغت عدة صفحاتها علـــى التوالى (٧٧٧) سبعا وسبعين وسبعمائة صفحة ، و (٨٥٧) سبعـــا وخمسين وثمانمائة صفحة ، و (٦٩٢) اثنتين وتسعين وستمائة صفحـــة ، و (٤٦٨) ثمان وستين وأربعمائة صفحة ، وبذلك تبلغ صفحات هـــذا القسم أربعا وتسعين وسبعمائة وألفى صفحة .

وقد استغرق طبع هذا الكتاب نحو تسع سنوات ، إذ طبع الجـــزء الأول منه سنة ١٣٩٢هـ وطبع الجزء الأخير منه سنة ١٩٨١م .

وقد استهدف الشيخ به – كما قرر صراحة – صنع "معجم" نحـــوى للقرآن الكريم "يكون مرجعا لدارس النحو ، فيستطيع أن يعرف – متى أراد – أوقع مثل هذا الأسلوب فى القرآن أم لا ؟ وإذا كان فى القرآن فهل ورد كثيـــرا أو قليلا ، وفى قراءة متواترة أو شاذة ؟ كما أنه يستطيع أن يحتكم إليه فـــي الموازنة بين الأقوال المختلفة ، كما كان يفعل الصدر الأول فى الاحتكام إلـــى

كلام الفصحاء "(١).

وقد صدر هذا " المعجم " كما قرر الشيخ تلبية للحاجة الماسة إلى دراسة شاملة لأسلوب القرآن الكريم في جميع رواياته ، إذ أن في هذه القراءات ثروة لغوية ونحوية جديرة بالدرس ، وفيها دفاع عن النحو ، تعضد قواعده ، وتدعم شواهده "(٢).

وجلي أن الشيخ يسوي في " معجمه " بين القراءات الصحيحة والشاذة ، لأن "القرآن الكريم حجة في العربية بقراءاته المتواترة وغير المتواترة ، كما هو حجة في الشريعة فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأنا عن أوثق ما وصل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها ، وقد أجمع العلماء على أن نقل اللغة يكتفى فيه برواية الآحاد "(٣)

ومن الأمانة العلمية التي كان يتحلى بها الشيخ - رحمه الله - أنه قرر صراحة في مقدمة كتاب " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " أنه وقف " على كتاب أحصى لنا ألفاظ القرآن ، لم يترك منها لفظا وهو كتاب " مصباح الاخوان لتحريات القرآن " لجامعة الحافظ : يحيى حلمي بن حسين قسطموني . غير أنه لم يذكر الآيات وإنما اكتفى بذكر ارقام للآيات ، وهذه الارقام - مع الأسف - يشيع فيها الاضطراب ، ولاسيما في طوال المفصل ، وقد اعتذر عن هذا في مقدمة كتابه التي كتبها باللغة التركية "(٤).

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/١/١ من المقدمة (الرقم الأول للقسم والثاني للجزء والثالث للصفحة ، وسنلتزم هذا النظام في هذا الفصل) .

(٢) المصدر السابق ٢/١/١ من المقدمة .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) دراسات لاسلوب القرآن الكريم ٣/١/١ من المقدمة .

وفي هذا النص أمور تلفت النظر :

١- أن هذا الكتاب - كما ذكره الشيخ - عمل احصائي ، يكاد يتفق في موضوعه مع جوهر عمل الشيخ ، وهو الاحصاء الدقيق لكل ألفاظ القرآن الكريم ، ولعل الشيخ رغب في أن يزيد مجال عمله اتساعا حتى لا يتطابق مع هذا الكتاب ومن هنا كان تطلعه إلى إضافة القراءات .

٢- أن أهم مآخذ الشيخ على الكتاب لم تتصل بالمادة ، ولا بالتنظيم ، ولا بالدقة وإنما بعدم ذكر الآيات والاكتفاء بذكر أرقامها . وهي أرقام شابها - أحيانا - بعض الاضطراب .

٣- هل نفهم من هذا أن الشيخ رغب في أن يفيد من " مصباح الاخوان " في مجال الاستعاضة عما ورد في الكتاب من أرقام للآيات بذكر نصوصها .
وهل اقتصر الشيخ على ذلك أو وسع دائرة الإفادة من التركي .
وبالرغم من ذلك ، فلست أستطيع القطع بشيء كثير في هذه المسألة .

==========================

================

======

صدّر الشيخ كتابه بمقدمة طويلة وقعت فى نحو مائة صفحة ، عرض فيها لعدد من الموضوعات التى تمس موضوع الكتاب ، ومراحل تأليفه ، وخطته - أو منهجه - فيه ، بالاضافة إلى بعض القضايا التى وجد الشيخ ضرورة توضيحها قبل البدء فى الدراسة المفصلة الواردة فيه . وأهمها ثلاث :

الأولى - تعدد مواقف النحاة من القرآن الكريم وتضاربهم فى هذه المواقف .

والثانية - عرض لطوائف العلماء الذين لم يجدوا حرجا فى تلحين القراء

والثالثة - ذكر بعض الكتب التى تناولت حروف المعانى .

ومن المفيد أن نعرض هنا لما ورد فى المقدمة من أمور تتصل بالكتاب اتصالا مباشرا ، فإن ذلك يلقى الضوء على الكتاب نفسه ، موضوعا ، ومادة ، ومنهجا ، وتاريخا .

ولعل أهم ما ذكره الشيخ فى هذا الصدد تقريره أن من الممكن تقسيم مراحل العمل فى هذا الكتاب إلى مرحلتين متميزتين :

- مرحلة الجمع والإعداد .
- ومرحلة التصنيف والتأليف .

أما مرحلة الجمع والاعداد :

فقد بدأت في مكة المكرمة - عند اعارته الاولى إليها - في صفر ١٣٦٦ هـ الموافق يناير ١٩٤٧م [1] ، واستمرت سنوات لا يذكر الشيخ عددها ، وإن كان يفهم من كلامه أنه حتى شهر رجب سنة ١٣٧٩ هـ الموافق شهر يناير سنة ١٩٦٦م لم يكن قد أتم دراسة حروف المعانى [2] .

وقد أنجز الشيخ في هذه المرحلة ما يأتى :

١ - إحصاء ما ورد في القرآن الكريم من حروف المعانى وجمع آياتها .

٢ - تلخيص ما ورد في كتب "إعراب القرآن" من أعاريب ، وترتيبها ترتيب أبواب النحو والصرف .

---

(١) انظر ص : ٢ من مقدمة الشيخ للكتاب المنشورة في الجزء الاول من القسم الاول
(٢) أنظر ص : ٥ من المقدمة السابق الإشارة إليها . فقد قرر الشيخ أنه سجل بعض الظواهر اللغوية في القرآن في مقالات نشرت بمجلة الإزهر بدأت من عدد رجب ١٣٧٩ هـ يناير ١٩٦٠ م بعنوان "دراسات لاسلوب القرآن الكريم" ثم توقف عن متابعة الكتابة . " إذ كنت لا أدرى متى انتهى من دراسة حروف المعانى .

وبالرجوع إلى مجلة الازهر تبين لى أن الشيخ قد نشر مقالتين في الموضوع أقرب إلى أن تكونا من قبيل "مسودات" كتابه "دراسات" الاولى في العدد الذى حدده ، ووقعت في سبع صفحات (٧٣٦-٧٤٢) وعرض فيهما لمحات من موضوعات : نونى التوكيد ومواقعهما في القرآن الكريم ، والمضارع بعد أداتى العرض والتحضيض ، وبعد لا الناهية ، وتوكيد المضارع المنفى ، ونونى التوكيد الشديدة والخفيفة في القراءات القرآنية .

والثانية في العدد الصادر في رمضان ١٣٧٩هـ - مارس ١٩٦٠ ، ووقعت في أربع صفحات وعرضت للمحات من مبحث الاستثناء التام : موجبا ومنفيا .

ولعل الفائدة الاساسية من تحليل هاتين المقالتين تتمثل في تفسير جمع المادة العلمية للكتاب ، إذ يتضح أن الشيخ كان يجمع مادة الادوات المختلفة في وقت واحد ، فمثلا تناولت مقالتاه ادوات : الهمزة ، ألا ، لا ، نون التوكيد ، إلا ، ما ، لن ، لم ، ليس . وبيّنّ أنها - في التخطيط النهائى للكتاب - وزعت على حسب أوائلها فتغيرت مواضعها .

٣ ـ تلخيص ما ورد من قراءات صحيحة أو شاذة فى عدد من مصادرها وترتيبها ترتيب أبواب النحو والصرف .

٤ ـ ترتيب الفاظ المصحف جميعا ترتيب أبواب النحو والصرف ، وجمع ما ورد فى كل باب من الفاظ القرآن الكريم .

أما المرحلة الثانية :

وهى مرحلة التصنيف والتأليف ـ فلم يذكر الشيخ عنها شيئا فى مقدمته ، وإن كان لدىّ من القرائن ما يشير إلى أنها ربما تداخلت زمنيا مع المرحلة الأولى، بمعنى أن الشيخ في الوقت الذى كان يجمع فيه مادة القسمين : الثانى والثالث ، كان يصنف القسم الأول ، ويؤكد هذا الاحتمال تأمل ما ذكره الشيخ من "منجزات" مرحلة الجمع والاعداد ومقابلته بالتواريخ المختلفة لنشر أجزاء الكتاب .

قسم الشيخ كتابه أقسام ثلاثة ، هى على الترتيب : قسم الحروف والأدوات ، والقسم الصرفى ، والقسم النحوى . ولقد سبق أن أبدينا تحفظا ازاء ثنائية عنوان "الحروف والأدوات"(١) ، كما سبق أن أشرنا أيضا إلى أهم الأساليب المتبعة فى تصنيف الكتب المعنية بهذا الموضوع(٢) ، ونضيف هنا إلى ما سبق ذكره الحديث عن أمر آخر ، يمكن أن يعد بمثابة مزلق خطر يتورط فيه الباحث إن أراد الجمع فى صنف واحد بين "الحروف والأدوات" من ناحية ، و "الصرف والنحو" من ناحية أخرى . ويتمثل هذا المزلق فى إحتمال التداخل بين الموضوعات وعدم تمايزها أو تكرار تناولها إذا أريد معالجة التداخل باستيفاء الحديث عن كل موضوع فى كل موضع يتصل به .

ومرد ذلك إلى أن الغاية من دراسة "الأدوات" مزدوجة ، إذ يمكن بحثها بحسب بنيتها ، أى صيغتها أو شكلها ، كما يمكن تناولها بحسب وظيفتها ، أى بحسب ما لها من علاقات بسائر العناصر فى جملتها . وإذا كان للبـ

---

(١) انظر ص : ٤٤ من هذه الرسالة .
(٢) انظر ص : ٤١ = = =

البحث بحسب "البنية" يمكن أن يتم بمعزل عن تناول قضايا النحو، فإن تحليل الوظيفة يرتبط بالضرورة ببقية مكونات الجملة، أى متصل أوثق الاتصال بالبحث النحوى ومسائله وضوابطه .

ومقتضى هذا أن الفصل فى التحليل بين "الأداة" و"وظيفتها" أمر وارد وممكن إذا كانت غاية هذا التحليل دراسة "شكل الأداة" أو "تاريخها" ولكن دراسة "وظيفة" الأداة فى الجملة هى — فى صميمها — دراسة نحوية لأنها ذات مساس مباشر ببقية عناصر الجملة ومكوناتها، فإذا أريد دراسة أسلوب من الأساليب التى تدخل فيها لم يكن بد من تناول الأداة باعتبارها مكونا من مكونات هذا الأسلوب، شأنها فى ذلك شأن بقية مكوناته وعناصره . فاذا أردنا دراسة ذلك كله فى موضع واحد — عند ذكر الأداة — وقعنا فى "التداخل" الذى أشرنا اليه، وإذا اقتصرنا على الحديث عن "الوظيفة" دون تفصيل فى موضع، وتفصيل القول فى هذه الوظيفة فى موضع آخر أو مواضع أخرى وقعنا فى خطأ تشتيت الموضوع الواحد، وتمزيق ما ينبغى أن يتوالى، وإذا تم استيفاء القول فى الموضعين معا — عند ذكر الأداة وحدها، ثم عند تناول بقية مكونات الجملة وعناصرها — سقطنا فى "التكرار" .

ولعل من المفيد أن أفسر هذا الكلام النظرى بعدد من الأمثلة التطبيقية .

١ — لو أراد دارس أن يبحث أسلوب "الشرط" مثلا لوجب أن يتناول مكوناته الثلاثة : "الأداة" و"الفعل" و"الجواب" . فلو درس الأداة وحدها بمعزل عن قسيميها لقصر فى الإحاطة بخصائص هذا الأسلوب، لما لكل أداة من أدوات الشرط من اتصال وثيق بالعنصرين الآخرين . وإذًا لا بد فى بحث وظيفة الأداة من بحث بقية مكونات هذا الأسلوب حتى تتضح العلاقات بين العناصر، وتتحدد ضوابطها بشكل متكامل .

٢ — والأمر كذلك أيضا عند دراسة "إنّ" واخواتها . فإن بحث "وظيفة" هذه الأدوات بمعزل عن خصائصها الأسلوبية وتأثيرها فى بقية عناصر الجملة أمر مستحيل .

٣ - وشبيه بهذا إذا أردنا دراسة " لا " ومدخولاتها ، سواء أكانت ناهية أم نافية ، عاملة أم مهملة .

٤ - وكذلك فى (إلاّ) الاستثنائية ، فإن الحديث عنها يتطلب - بالضرورة - بحث صور الجملة التى تكون إحدى مكوناتها ، سواء أكان الإستثناء تاما موجبا ، أو تاما غير موجب ، أو مفرغا .

٥ - وقريب من هذا أيضا يمكن أن يقال فى العطف ، لأن " أدواته " ليست معلقة فى الفراغ ، بل تربط بين عنصرين آخرين ، ففهم " وظيفة " الأداة متصل بالضرورة بهذين العنصرين .

وغير هذا كثير جدا ، لا يكاد يحصى ، لأن " الأدوات " فى جوهرها ليست إلا عناصر جملية تدخل - مع غيرها - فى تكوين الجملة العربية ، وإذا كان من الممكن دراستها وحدها فى مؤلف مستقل نظرا للرغبة فى استيفاء جوانبها ومجالاتها - وهى دراسة نحوية - فإن دراستها مستقلة فى مؤلف نحوى يعرض للضوابط الأسلوبية للجملة العربية معرض غالبا لما ذكرناه من احتمالات التداخل ، أو التكرار ، أو تمزيق القول وعرضه فى مواضع شتى .

* * *

وأضيف إلى ذلك أن هذه الاحتمالات ليست مجرد افتراض نظرى ، فإن المتأمل لكتاب " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " سيجد فيه نماذج منها ، حسبنا أن نشير إليها فيما يأتى :

١ - درس الشيخ فى نحو أربعين ومائة صفحة (إلاّ) ومواضعها فى القرآن الكريم [1] ، وبتحليل ما ذكره الشيخ فى هذا المجال نجد معظمه حريا أن يوضع فى بحث الاستثناء بجملته دون أن يقتصر على بحث (إلا) وحدها . وحسبك أن تتأمل ما ذكره الشيخ تحت عناوين :

---

(١) ١/١/ ١٤٩ - ٢٨٨ " الدراسات ".

- الاستثناء التام المنفى .
- الاستثناء التام المنفى مع الاستفهام .
- الاستثناء التام المنفى مع النفى .
- الاستثناء المفرغ .
- الاستثناء المفرغ ووقوعه فى الموجب .
- مواقع المستثنى المفرغ فى الاعراب .
- التفريغ فى الصفات .
- الاستثناء من الاستثناء .
- الاستثناء من العدد .
- لا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها .
- عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها .
- ما يحتمل التمام والتفريغ .
- الاستثناء المنقطع .
- إعراب المستثنى المنقطع .
- الاستثناء الراجح الإنقطاع .
- الاستثناء المحتمل للإتصال والإنقطاع .
- الاتصال والانقطاع يكونان فى المفرغ .

٢ ـ كذلك تناول الشيخ بالدراسة "إنّ " و "أنّ " من نواسخ الجملة الاسمية فى أكثر من عشرين ومائة صفحة [1] ، وقد اضطر فى مواضع كثيرة إلى أن يعرض لقضايا تتناولهما وغيرهما مما يتصل بالخصائص الأسلوبية للجملة الاسمية المنسوخة ، ومن ذلك مثلا :

- وقوع الجملة الطلبية خبر لإن .

---

(١) ١/١/ ٤١٨ ـ ٥٣٩ المرجع السابق .

- الإخبار عن النكرة فى باب (إن)
- حـذف أخبارهـا
- حذف أسمائها .
- زيادة الباء فى خبر (إن)
- حذف أسمائها .
- زيادة الباء فى خبر (أن)
- تعدد الخـــبر .
- انى ، وأنى ، ولكنى .
- أنا ، أنا ، لكنا .
- مواقع المصدر المؤول من الإعراب .
- (إن) بعد (لو) وبعد التقسيم ، وبعد (لا جرم)
- ما يحتمل أن يكون خبرا .
- ما يحتمل حذف اللام .
- العطف على اسم (إن) و(أن)
- العطف بالرفع قبل الاستكمال .
- هل يراعى المحل مع النعـت .
- مراعاة المحل مع التوكيـد .

٣ – عند دراسة الشيخ للفاء [1] عرض للمحات من دراسة الفاء السببية فـى القرآن الكريم ، وقد تخللت هذه الدراسة قضايا متعددة تتصـــل "بالجملة" كلها ولا تقتصر على "الأداة" وحدها ومن بينها :

- جواب النهى .
- جواب الاستفهام .
- جواب التخصيـص .

---

(1) ٢/١ من ٢٣٤ – ٢٨٢ المرجع السابق .

- جواب التمنـــى
- جـــواب لـــو .
- جواب الترجـــى .
- جوا ب الأمـــر .
- كن فيكــــو ن .
- جواب النفــــى .
- رافع المضارع بعد فاء السببيـــة .

٤ - درس الشيخ " اللام " فى أكثر من ثمانين صفحة [1] ، تخللتها مواضـــع عديدة تطرّق فيها الشيخ إلى ضوابط أسلوبية تتجاوز الأداة وحدهـا إلى الجملة كلها ، ومن ذلك :

- اللام للتعدية .
- اللام متعلقة بمحذوف حال .
- اللام متعلقة بمحذوف صفة .
- هل تقع لام الجحود بعد (كان) المنفية بـ (إن) .
- إظهار (أن) قبل (لا) .
- إحتمال اللام لأن تكون لام (كى) أو لام الأمر .
- اللام بعد فعلى الارادة والأمر .
- تقدم (الواو) على لام التعليل .
- الحال والصفة قد يجيئان وفيهما معنى التعليل .
- هل تضمر (أن) بعد لام التعدية .
- لام (كى) تحتاج إلى متعلق .
- وصف اسم الفاعل أو المصدر مما يمنع تعلق لام (كى) بهما .

---

(١) ٢/١ من ص : ٤٣٣ - ٥١٦ المرجع السابق .

- حذف متعلق لام كى •
- إحتمال حذف المتعلق •
- مواقع لام كى فى الاعراب •

• - عرض الشيخ لأنواع (ما) فى القرآن فى عدد كبير من الصفحات يتجاوز خمسين صفحة [1] ، وقد تطرق فى كل نوع منها لظواهر أسلوبية تتصل بالجملة ولا تقتصر على الأداة ، ومن ذلك :

- الاستفهام الحقيقى •
- الاستفهام فى معنى التعظيم •
- وضع الظاهر موضع المضمر •
- الاستفهام للتحقير والسخرية •
- الاستفهام للتعجب •
- الاستفهام للتقرير وللإنكار •
- تتابع الاستفهام •
- مواقع (ما) الاستفهامية فى الاعراب •
- هل تقع (ما) صفة •
- ما المعرفة التامة والنكرة التامة •
- ما جاء من اعمال (ما) فى القرآن •
- مجيء خبر (ما) جملة فعلية وكان الفعل مضارعا ولم يقع ماضيا •
- مجيء خبر (ما) جارا ومجرورا •
- زيادة (الباء) فى خبرها •
- تقدم الخبر على الاسم يبطل عمل (ما) .
- مواقع جملة (ما) النافية من الاعراب •

---

(1) ٣/١ من ص : ٩٠ ـ ١٤٢ المرجع السابق .

- (ما) النافية الداخلة على الأفعال •
- الماضى بعد (ما) النافية •
- المضارع بعد (ما) النافية •
- الظروف المقطوعة عن الإضافة لا تقع جملة ولا خبرا ولا حالا•
- لا يتقدم معمول الفعل المؤكد عليه •

* * *

وهذا التداخل الذى عرضنا لنماذج منه فى الصفحات السابقة ليس مقصورا على ما اختص بالأدوات والحروف فحسب ، بل ان المتأمل للكتاب يجد نماذج منه منتشرة بين القسمين الآخرين : القسم الصرفى ، والقسم النحوى ، بحيث عالج فى القسم الصرفى - بأجزائه المختلفة - مباحث نحوية ، وعالج فى القسم النحوى مباحث صرفية •

واكتفى بالتمثيل لذلك بالاشارة إلى المباحث الآتية :

أولا - عرض الشيخ فى القسم الصرفى من الكتاب لمباحث نحوية كثيرة منها :

١ - إعمال المصدر [١] •
٢ - عمل اسم الفاعل الرفع [٢] •
٣ - قراءات بإعمال اسم الفاعل النصب وإضافته فى السبع [٣] •
٤ - قراءات بإعمال اسم الفاعل وإضافته وإحدى القراءتين من الشواذ • [٤]
٥ - قراءات بحذف التنوين مع الإعمال فى الشواذ • [٥]

---

(١) انظر : ٢/٢/٦٨٠ المرجع السابق •
(٢) " : ٢/٣/٥٦٥ " "
(٣) " : ٢/٣/٥٦٧ " "
(٤) " : ٢/٣/٥٦٨ " "
(٥) " : ٢/٣/٥٧٤ " "

٦ — اسم الفاعل الناصب لمفعولين [1].

٧ — عمل اسم المفعول الرفع [2] .

٨ — إعمال صيغة (فُعَال) [3] .

ثانيا — عرض الشيخ فى القسم النحوى من الكتاب لمباحث صرفية كثيرة منها :

١ — مباحث تتصل بجمع التكسير . [4]

٢ — مباحث تتصل بجمع المؤنث السالم. [5]

٣ — مباحث تتصل باسم الجمع [6].

٤ — مباحث تتصل بالفعل الأجوف . [7]

٥ — مباحث تتصل بالفعل المضعف [8] .

٦ — مباحث تتصل بالمصادر . [9]

* * *

إذا تجاوزنا هذا الملحظ حول تقسيم الكتاب ، وألقينا نظرة على مصادره التى اعتمد عليها ، وجدنا الشيخ يقرر صراحة أنه أفاد من مجموعات محددة من الكتب ، يمكن أن تصنف على النحو الآتى :

---

(١) انظر ٢/٣/٥٧٧ المرجع السابق .

(٢) " ٢/٣/٥٨٢ ، ٦١٨ " "

(٣) " ٢/٤/٦ " "

(٤) تناول ذلك فى مواضع متفرقة من الجزء الأول من القسم الثالث .

(٥) تناول ذلك فى مواضع متفرقة من الجزء الأول من القسم الثالث .

(٦) انظر : ٣/١/٥٣٢ وما بعدها .

(٧) " : ٣/١/٧٠٢ المرجع السابق .

(٨) " : ٣/١/٧٠٩ " "

(٩) تناول ذلك فى مواضع متفرقة من الجزء الثانى من القسم الثالث .

١ - الكتب المعنية بفهرسة ألفاظ القرآن .

٢ - الكتب المعنية باعراب القرآن .

٣ - الكتب المعنية بالقراءات .

٤ - كتب النحو بدءا من سيبويه وانتهاء بابن هشام .

والمتأمل لما ورد فى الكتاب نفسه من موضوعات ومسائل وإحالات ، ينتهى بالضرورة إلى لحظ عدد من الأمور فيما يتصل بمصادر الكتاب .

الأمر الأول : أن إفادة الشيخ من المصادر التى ذكرها ليست فى درجة واحدة، ولا حتى متقاربة ، فإن منها ما يمكن القول معه بأنه اعتمد عليها فى الكتاب اعتماداً مطلقاً ، قل أن تمر مسألة لا يفيد فيها منه ، ومنها ما يمكن القول بأنه لم يرجع اليه فى الكتاب الذى تجاوز عدد صفحاته ثمانية آلاف صفحة إلا مرات قلائل فى مواضع محدودة .

وحسبى أن أشير إلى نتائج احصائية قمت بها فى مواضع متفرقة من أجزاء الكتاب ، وتبين لى منها ما يأتى :

١ - أن الشيخ قد أشار إلى " البحر المحيط " منفردا بنسبة ٣٧٪

٢ - وأنه قد أشار إلى " العكبرى " منفردا بنسبة ٢٦٪

٣ - وأنه قد أشار إليهما معا مجتمعين بنسبة ٢٨٪ .

٤ - وأن بقية المراجع لم يشر إليها إلا فى نحو ٩٪ من احالات الكتاب .

الأمر الثانى : أن الشيخ قد أغفل عليا العودة إلى مصادر كثيرة كان من الممكن أن تفيده فى جمع مادته وتحليلها ، ومن بين هذه المصادر :

١- المعاجم اللغوية :

وفى طليعتها : لسان العرب لابن منظور ، وتهذيب اللغة للأزهرى ، والقاموس المحيط للفيروزأبادي، والمخصص لابن سيده .

٢- كتب الحديث :

وفى طليعتها : الصحاح ، والسنن ، والمسانيد .

٣- من كتب اعراب القرآن :

معانى القرآن للاخفش .

٤- من كتب التفسير :

تفسير الطبرى ، والقرطبى ، وابن كثير .

الأمر الثالث: أن الشيخ قد عاد فى مواضع كثيرة من كتابه إلى كتب المتأخرين على خلاف ما صرح به فى مقدمته ، ثم انه لم يحاول فى معظم الأحوال توثيق ما نقل منها من كتب المتقدمين .

ومن بين ما تردد ذكره فى الكتاب فى مواضع كثيرة : حاشية الخضرى ، وشرح التصريح للشيخ خالد ، وشرح الأشمونى على الألفية ، وحاشية الصبان عليه ، وهمع الهوامع للسيوطى ، ونحوها من المصادر المتأخرة .

* * *

التزم الشيخ فى عرض مادته فى الكتاب كله أن يقدم بين يدى الموضوع خلاصة تقدم "صورة واضحة موجزة لعناصر الدراسة التفصيلية" وقد اختار أن يضع لهذه الخلاصة عنوان "لمحات" وجعلها "أشبه بما تفعله الإذاعات فى صدر نشراتها الإخبارية من تقديم موجز للأنباء" وعلل هذه الطريقة بأمرين : (١)

١ - تقريب الدراسة إلى نفوس القراء على اختلاف درجاتهم الثقافية وتيسيرها لهم . فمن شاء اكتفى بهذا القدر ومن شاء رجع إلى الدراسة التفصيلية .

٢ - توفير الحرية فى نقل النصوص فى الدراسة التفصيلية .

---

(١) انظر : ١٦/١/١ من المقدمة . المرجع السابق .

وأعقب هذا الموجز - أو هذه الخلاصة - دراسة مفصلة للموضوع ، تحرى أن يصدرها بذكر أرقام الآيات التي يعرض لها دون أن يذكر نصوصها .

وأحسب أن في هذه الطريقة في العرض بعض النظر : فربما قيل إن " اللمحات " في حقيقتها ليست إلا نتائج ، وهي بذلك أحرى بأن تعقب الدراسة التي تعد في جوهرها مقدمات ، فوضعها على نحو ما صنع الشيخ عكس للأوضاع وتبديل للمواضع ، فضلا عن أن التعليل الذي ذكره الشيخ من تيسير الدراسة وتقريبها للقراء على اختلاف ثقافاتهم لا يقنع ، لأن هذه الغاية يمكن أن تصدق على " الخلاصة " مقدمة ومؤخرة ، وإذا كان الأمر كذلك فقد وجب أن توضع حيث يفرض المنهج العلمي باعتبارها " نتائج " لا " مقدمات " .

ثم يمكن أن يضاف إلى هذا الملحظ ملحظ آخر ، مرده إلى اقتصار الشيخ على ذكر أرقام الآيات في المصحف الشريف دون ذكر نصوصها ، في الوقت الذي أسرف فيه إسرافا شديدا في نقل نصوص تتصل بمسائل النحو والصرف .

سار الشيخ في ترتيبه المادة العلمية للكتاب على نحو ما سار عليه في أعماله العلمية السابقة : في فهرسته لكتاب المقتضب للمبرد ، وفهارسه لكتاب سيبويه :

- ففي قسم " الأدوات والحروف " رتبها على حسب أوائلها ترتيبا "ألفبائيا " على النحو الآتي :

في الجزء الأول : إذ ، وإذن ، وإذا ، وألا ، وإلا ، وإلى ، وأم ، وأما ، وإما ، وأن ، وإن ، وأنّ وإنّ (المشددتان ، وإن ، وأنى ، وأو ، وأي ، وأين ، وأينما ، وأي .

وفي الجزء الثاني تناول : الباء ، وبل ، وبلى ، والتاء ، وثم ، وحتى ، وحيثما ، ورب ، وسوف ، وعلى ، وعن ، وغير ، والفاء ، وفي ، وقد ، والكاف ، وكأن ، وكأين ، وكل ، وكلما ، وكلا ، وكم ، وكيف ، وكي ، واللام ، ولا ، ولكن ، ولعل ، ولم ، ولما ، ولن ، ولولا ، ولوما ، وليت .

وفي الجزء الثالث درس : ما ، ومتى ، ومن ، ومهما ، ونون التوكيد ، ونعم ، وهل ، والواو ، وياء .

وقد تخلل عرض هذه الأدوات بعض القضايا التي استطرد الشيخ إلى ذكرها ، مما يتصل بالأساليب التي تدخل بعض الأدوات فيها ، ومكوناتها ، وعلاقاتها ، ومن ذلك مثلا كلامه الطويل عن تركيب الشرط وأدواته الذي بلغ نحو ستين صفحة ، (١) وقد تطرق إليه الشيخ عند ذكره " مهما " . وكذلك حديثه عن موضوعي : "التعليق" و " العامل " وقد تجاوز بدوره عشرين صفحة تخللت موضوع (مِنْ) الجارة (٢) .

---

(١) انظر : ١/٣/ ١٩٧ _ ٢٥٩ المرجع السابق .
(٢) " : ١/٣/ ٤٢٥ _ ٤٤٦ " "

- وفى القسم الصرفى التزم فى ترتيبه الاطار العام الذى خضع له فى ترتيب "المسائل الصرفية " فى فهارسه السابقة ، وفى كتابيه : "المغنى " و " اللباب " .

فقد عالج فى الجزء الأول : القلب المكانى ، والإلحاق فى الفعل ، وتداخل اللغات فيه ، وتفريعاته ، ثم انتقل إلى موضوعات تصريف الفعل الثلاثى المجرد والمزيد ، وبحث معانى صيغ الزوائد : أفعل ، وفعل (بالتضعيف) ، وفاعل ، والفعل ، وافتعل ، وافعل وافعال ، وتفاعل ، واستفعل ، ثم عرض للرباعى المجرد ، والمزيد ، وانتقل بعد ذلك إلى تصريف الافعال بحديثه عن المضارع والأمر .

وتناول فى الجزء الثانى : تكملة تصريف الأفعال ، وبحث الجامد منها ، ثم عرض للمعتل ، وكذلك لتداخل اللغات فيهما ، ثم فصل القول فى المهموز ، والمضاعف ، والمثال والأجوف ، والناقص ، واللفيف بنوعية : المفروق والمقرون .

وانتقل بعد ذلك إلى الكلام عن تصريف الأسماء فتناول أبنية الاسم الثلاثى المجرد ، والرباعى المجرد ، ثم الثلاثى المزيد ، ثم الرباعى المزيد ، ثم الأسماء الخماسية ، والقى نظرة على التنويع فى الأسماء .

عرض بعد ذلك للمصادر : فذكر مصادر الثلاثى المزيد ، ومصادر الرباعى ، ثم اسم المصدر .

ودرس فى الجزء الثالث : باقى مباحث المصادر واسم المصدر ، ثم المصدر الميمى ، واسم المكان ، واسم الزمان ، واسم الآلة وختم حديثه فى هذا الجزء بدراسة عن اسم الفاعل واسم المفعول .

وفى الجزء الرابع : استكمل باقى مباحث تصريف الأسماء ، فعرض لصيغ المبالغة ، وأفعل التفضيل ، والمقصور والممدود ، ثم المثنى ، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، ثم جمع الجمع ، واسم الجمع ، ثم التصغير والنسب ، وختم القسم الصرفى بحديث مطول عن الهمز ، والاعلال والابدال .

وبالرغم من أن الاطار العام الذى التزم به الشيخ صحيح ، وهو البحث فى تصريف الأفعال ثم تصريف الأسماء ثم القضايا المشتركة بينهما ، فإن التطبيق العملى فى الكتاب قد خالف ما استقر عليه العرف فى البحث الصرفى فى بعض المواضع ، وهو عرف أخذ به الشيخ نفسه فى أعماله السابقة ، ومن ذلك تقديمه البحث فى بعض المشتقات الاسمية على بعض ، إذ قدم دراسة اسم المكان واسم الزمان واسم الآلة ، على بحث اسم الفاعل واسم المفعول ، وهو - كغيره مما سبق ذكره من ملحوظات - أمر يعز على التفسير .

وفى القسم الثالث - وهو قسم النحو - خضع للترتيب الشائع الأخذ به عند متأخرى النحاة ، وهو ترتيب ابن مالك فى الألفية ، وهو ما سبق أن صرح به فى أعماله السابقة فى الفهرسة .

ولهذا عرض الجزء الأول : للمعرب والمبنى ، والمعرفة والنكرة ، فدرس أسماء الاشارة ، والأسماء الموصولة ، والعلم ، ثم انتقل إلى المبتدأ والخبر ، وكان وأخواتها ، وأفعال المقاربة ، والفاعل ، وبناء الفعل للمفعول ، ونائب الفاعل ، وختم هذا الجزء بحديث عن الإتباع .

وبدأ الجزء الثانى : يبحث عن الاشتغال ، والتنازع ، ثم درس المفعول المطلق ، والمفعول به ، وظن وأخواتها ، والمفعول لأجله ، ختمه ببحث مطول عن الظروف .

وعرض الجزء الثالث : لمباحث : الحال ، والتمييز ، والعدد ، والمنادى ، وما ألحق به من الاختصاص ، والقسم ، والإضافة ، ثم درس نعم وبئس ، وختم الجزء بحديث عن أول التوابع (النعت) .

واختص الجزء الرابع : بباقي مباحث القسم النحوى ، فعرض أولا لباقى التوابع بصورة يبدو الترتيب فيها مضطربا ، إذ تناول التوكيد ، وعطف النسق ، والبدل ، وعطف البيان ، ثم عاد إلى البدل مرة أخرى . وانتقل من التوابع إلى الكلام عن أسماء الأفعال ، والممنوع من الصرف ، والجمل التى لا محل لها من الاعراب . وختم الجزء بحديث عن (نون الوقاية) .

وجلى أن هذا العرض وحده كاف فى تبيان مدى التزام الشيخ بترتيب ابن مالك ، صحيح أن الاطار العام - من تقديم المقدمات ، ثم ذكر المرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات ، فالجوازم ، فالتوابع - قد اتبع فى الكتاب ، لكن الثابت أيضا أن مخالفات كثيرة قد تخللت هذا الترتيب . وقد تجلى هذا واضحا فى المنصوبات التى ألف مؤلفو النحو أن يبدؤها بالمفعول به أو المفعول المطلق ، وآثر الشيخ أن يبدأها بالاشتغال والتنازع . وكذلك فى المجرورات التى شاع أن يكون الباب الأول فيها الجر بالحرف أو الجر بالاضافة ، وعدل عنهما الشيخ إلى القسم ، ومثلهما أيضا التوابع ، التى رتبها الشيخ - كما رأينا - بطريقة تحتاج إلى تأمل وحسن ظن معًا .

الخاتمة

الخاتمــــة

أهم نتـــاج البحـــث

بعد هذه الرحلة الطويلة مع أعمال الشيخ "عضيمة" العلمية ، من فهارس ومحققات ومصنفات ، من الخير أن أخصص خاتمة هذه الدراسة للحديث عن أهم ما توصلتُ إليه من نتائج ، لأن محاولة رصد كافة نتائجها أمر - فيما أحسب - شديد الصعوبة ، إذ تعرضت الدراسة لتقويم كثير مما قدم الشيخ في اعماله المختلفة ، وكان مما صنعته تصويب فهارسه المنشورة ، والتعريف بفهارسه غير المنشورة ، وتحليل ما حققه من أعمال ، وتأمل ما قدمه من مؤلفات ، وفي هذا كله توصلت الدراسة إلى تصويبات كثيرة جدا ، تعد محاولة جمعها معا في مكان واحد ضربا من تكرار الجهد ، وحسب الدارس لهذا البحث أن يعود إلى أبوابه وفصوله ليجد كل تصويب في موضعه ، وما أحسب موضوعا من الموضوعات له في الرسالة ذكر إلا وفيه من جهد التصويب نصيب.

لذلك من الخير أن أركز في الخاتمة على أهم النتائج التي توصل إليها بحثنا هذا ، وفي هذا المجال فأنني أستمح القارىء عذرا في أن أضع بين النتائج بعض القضايا والمشكلات التي أتصور حاجتها إلى بحث جديد ومناقشة مستفيضة ، حتى يكون ذكرها حافزا لمتابعة البحث فيها .

ولعل أهم هذه النتائج ما يأتي :

أولا :- أن البحث قد حدد بصورة علمية المجالات التي أسهم الشيخ فيها ، وقدمها مفصلة مستوعبة ، لم يترك منها مجالا ولم يغفل في أي مجال منها عملا .

ثانيا :- أن البحث قد تمكن من القاء الضوء على حياة الشيخ وملابسات نشأته ومكونات ثقافته ، بالرغم من أن بعض هذه الجوانب كان غامضا كل الغموض ، وكان الحديث فيه بالغ الحساسية شديد الحرج .

ثالثا : - ان البحث قد أثبت ان الشيخ كان رجلا يتسم بالذكاء الشديد في الافادة من عناصر المادة العلمية التي يجمعها في مجالات شتى من جهوده ، فهو يستغل " فهارسه " التي صنفها في تحقيقاته ، وفي مصنفاته ، وفي محاضراته ، وفي مقالاته ، فالمجالات المختلفة عنده توشك أن تكون متداخلة ، وهذا لون من الذكاء الافادة من " المتاح " من ناحية ، وعدم " التناقض " مع الآراء السابقة من ناحية أخرى . لأن جميع ما يصدر من آراء إنما يرتكز على ما هو " متاح " من معلومات لا تتغير . فلا سبيل معها لتناقض أو اضطراب .

رابعا : - إن البحث قد توصل إلى أن الدأب والاستمرار كفيلان باظهار جوانب تفوق الباحث ومن المؤكد لدينا أن الشيخ قد أدرك مدى قدرته على الفهرسة فالتزم بتنمية عناصر هذه القدرة ، وأكد اسباب تفوقه فيها .

خامسا : - إن من أعمال الشيخ العلمية ما يحتاج إلى اعادة نظر :

- ففهارسه - على اختلافها - في حاجة إلى مراجعات وتصويبات ، حتى تتلافى ما يشوبها من قصور واضطراب . ولقد حاولت في هذا البحث تقديم نماذج لذلك التصويب ، بيد أن طبيعة البحث أبت على الاستمرار في ذلك ، إذ كان معناه إعادة صياغة كثير من عناصر فهارسه .

- وفهارسه - غير المنشورة بخاصة - في حاجة إلى تأمل شديد ، بغية استكمالها ومراجعتها ، ونشرها للإفادة منها .

- وكتابه "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" يحتاج بدوره إلى "إعادة نشر" بعد "اعادة صياغته" من جديد ، نظرا لما تتسم به نشرته الحالية من "تداخل" في بعض الموضوعات ، "وتكرير" في بعض المسائل ، و "اضطراب" في عدد من القضايا واقتصار على عدد محدود من المصادر مع وجود مصادر أكثر أصالة وفائدة .

إنّ هذا الكتاب - لأهميته البالغة - يجب أن تتابع الجهود في اطاره لتصفيته مما فيه ، حتى يكون العمل العلمي المتّصل بالنص القرآني بالغ الدقة شديد الإتقان . ولا ينبغي أن يحول دون ذلك ما يسمى بحق التأليف ، لأن الغاية من متابعة جهد البحث فيه ليست الغاء هذا الحق ، وإنما تأكيد حق العمل العلمي نفسه في الاتسام بالدقة ، والاتصاف بالسلامة ، والبراءة من الخلل ، والبعد عن القصور ، والنأى عن الاضطراب . وليس هذا الكتاب بأقل قيمة من "دوائر المعارف" التي تنقح "موادها" العلمية بين الفينة والفينة ، حتى تقدم ما يتلاءم وتطور البحث العلمي ونتائجه المستحدثة .

الفهارس

أهم المصـــادر والمراجـع

أولا : الدوريـــــــات

- مجلـــة الأزهـــر .
- مجلـــة التضامـــن الاســـلامـي .
- مجلـــة كلية اللغة العربية بجامعة الامام محمد بن سعود الاســلاميـة .
- مجلـــة المجمـــع العلمـــي العربـــي بدمشـــق .

ثانيا : الكتــــــب

- ابو العباس المبرد واثره في علوم العربيـة ، للشيخ عضيمة ، دار المرشـد الريـــــاض .
- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشـر ، للبناء ، تحقيق الشـــيخ علي محمـد الضبـــاع ط عبـد الحميـد حنفـــي .
- الاتقان في علوم القـرآن للسـيوطي ،ط عيسى الحلبي ، ط المكتبـــة الثقافيـــة ، بيروت - لبنـــان .
- إحياء النحو لابراهيم مصطفى ، ط لجنـة التأليف والترجمـة والنشـــر.
- أخبار ابي تمـام للصـولي .
- اسرار العربية لابن الانبارى تحقيق محمد بهجة البيطار ، ط الرقى بدمشـــق .
- الأشــباه والنظائر للسـيوطي ، ط ٢ حيدر آبـــاد الركـــن .
- اصلاح المنطق لابن السـكيت تحقيق الاســتاذين / احمـــد شـــاكـر وعبـــد الســـلام هـــارون ، دار المعـــارف .
- اعراب القرآن المنسوب للزجاج ، تحقيق ابراهيم الابيارى ، ط الهيئة المصرية للكتاب .
- اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه ، ط دار الكتب المصريـــة .
- الأفعـــال ، لابن القطاع ، ط ١ ، حيدر آبـــاد الركـــن .
- الأفعـــال ، لابن القوطيـــة ، مطبعـــة بنك مصـــر .
- الافصـــاح في شـــرح أبيـــات مشـــكلة الاعـــراب للفارقي ، تحقيـــق ســـعيد الأفغـــاني ، ط موسســة الرســـالة - بيروت .

- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ط ٢ حيدر اباد الركن ، وط طه عبد الرؤوف سعد .
- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، لابن السيد البطليوسي ، ط الأدبية بيروت .
- الأمالي الشجرية ، لابن الشجرى ، ط ١ حيدر أباد الركن ، ط دار المعرفة بيروت .
- الامالي لابن القالي تحقيق محمد الأصمعي ط دار الكتب المصرية .
- امالي الزجاجي ، تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون ، ط الكويت .
- امالي السيد المرتضى ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، ط مصر .
- امالي ابي القاسم الهيلي ، تحقيق الدكتور محمد ابراهيم البنا ، ط مصر .
- املاء مامن به الرحمن للعكبرى ، ط مطبعة التقدم العلمية .
- أمثال العرب للمفضل الضبي ، تحقيق إحسان عباس ط ١ دار الرائد العربي .
- انباه الرواة للقفطي ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ط دار الفكر العربي القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت .
- الانصاف في مسائل الخلاف للأنبارى ، ط الاستقامة ، ط حجازى .
- الايضاح العضدى ، لأبي على الفارس ، تحقيق د . حسن الشاذلي فرهود - الرياض .
- ايضاح علل النحو ، للزجاجي ، تحقيق الاستاذ مازن المبارك ، دار العروبة بمصر .
- بدائع الفوائد ، لابن قيم الجوزية ، ط المطبعة المنيرية بالقاهرة .
- البرهان للزركشي ، تحقيق الاستاذ محمد ابو الفضل ابراهيم ، ط ١ عيسى البابي الحلبي .

- بغيـة الوعاة لجلال الدين السيوطي ،تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، ط مطبعـة السعادة بمصر ، ط دار الفكر .
- تأويل مشكل القرآن لابن الدينورى ، تحقيق الاستاذ / السيد أحمد صقر ، ط عيسى البابي الحلبي ، ط٢ دار الفكر .
- التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح مطبعة الحلبي .
- تحقيق النصوص ونشرها للاستاذ عبد السلام هارون ط٢ مؤسسة الحلبي .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق د . محمد كامل بركـات ط مصر .
- تفسير البحر المحيط لأبي حيان ، ط مطبعة السعادة .
- تفسير الطبرى ، تحقيق احمد محمد شاكر ، ط دار المعارف .
- تفسير الكشاف للزمخشرى ط عيسى الحلبي ، ط التجارية الكبرى .
- تفسير القرطبي ، ط دار الكتب المصرية .
- التكملة ،لابي علي الفارسي ، ط الرياض ، تحقيق حسن الشاذلي فرهود .
- الجامع الصغير في احاديث البشير النذير للسيوطي مطبعة مصطفى الحلبي .
- جمهرة الامثال للعسكرى ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ط المؤسسة العربيـة الحديثة .
- حاشية الخضرى على ابن عقيل ، ط مصطفى الحلبي .
- حاشية الدسوقي على المغني ، ط عبد الحميد احمد حنفي ، ومكتبة المشـهد الحسيني .
- حاشية الصبان على الاشموني ، ط عيسى البابي الحلبي .
- الحجة لابي علي الفارس ، تحقيق الدكتور شلبي سنة ١٣٨٥ هـ ، ١٩٦٥م .
- خزانة الادب ، للبغدادى ط بولاق ، وتحقيق الاستاذ عبد السلام هارون .
- الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، ط دار الكتب المصرية .
- دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، للشيخ عضيمة ، مطبعة السعادة ، مطبعة حسان .
- دراسات نقدية في النحو العربي ، للدكتور عبد الرحمن ايوب - ط الانجلو المصرية
- الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق د . شوقي ضيف ،وتحقيق د . محمد ابراهيم البنا .

- رصف المباني في حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق احمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - بدمشق .
- الروض الأنف للسهيلي ، مطبعة الجمالية .
- سلسلة الأحاديث الضعيفة و الموضوعة ، تخريج الألباني ، ط المكتب الاسلامي .
- سنن ابي داود ، ط دار الفكر - بيروت .
- سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط دار الفكر - بيروت ط عيسى الحلبي .
- سنن الترمذى ، ط دار الفكر - بيروت .
- شذا العرف في فن الصرف للشيخ احمد الحملاوى ط ١١ .
- شرح ديوان الحماسة ، للتبريزى ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة التجارية الكبرى .
- شرح الشاطبية ، لابن القاصح ، ط مصطفى فهمي .
- شرح الشافية ، للرضي ، تحقيق الشيخ محمد نور الحسن و زميليه ، مطبعة حجازى بالقاهرة .
- شرح الكافية ، لابن الحاجب ، ط المطبعة العامرة بالاستانة سنة ١٣٠٩ هـ .
- شرح الكافية ، للرضى ، ط المطبعة العامرة سنة ١٢٧٥ هـ .
- شرح المفصل ، لابن يعيش ، مطبعة عالم الكتب - بيروت ، مكتبة المتنبي - القاهرة .
- شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، ط المكتبة العربية بحلب .
- شفاء الغليل ، للشهاب الخفاجي ، المطبعة الوهبية .
- شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ط الرحمانية .
- شواهد سيبويه للاستاذ راتب النفاخ ، ط دار الارشاد ، دار الأمانة .
- الصاحبي لأحمد بن فارس ، تحقيق احمد صقر ، ط عيسى الحلبي ، ط المطبعة السلفية .
- صحيح البخارى ، ط دار الفكر - بيروت .
- صحيح مسلم ، ط مصطفى الحلبي ، ط دار الفكر .

- طبقات الشافعية للسُبكي .
- طبقات القراء ، لابن الجزرى ، تحقيق برجستراسر ، ط السعادة .
- الفاضل للمبرد ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، ط دار الكتاب المصرية .
- فقه اللغة وسر العربية للثعالبي ، تحقيق مصطفى السقا وزملائه ، ط مصطفى الحلبي .
- فهارس سيبويه ودراسة له ، للشيخ عضيمة ، ط السعادة .
- الكامل للمبرد ط التجارية الكبرى بمصر .
- كتاب الامثال لابن سلام تحقيق د . عبد المجيد قطامش ، ط دار المأمون .
- كتاب سيبويه ، ط بولاق ، وتحقيق عبد السلام هارون .
- كشف الظنون لحاجي خليفة ، ط دار العلوم الحديثة بيروت - لبنان .
- اللباب في تصريف الافعال للشيخ عضيمة ط٥ السعادة .
- لسان العرب ، لابن منظور ، ط بولاق ، ط دار صادر - بيروت .
- مجالس ثعلب ، تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون ، ط دار المعارف .
- مجمع الامثال ، للميداني ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط دار القلم بيروت .
- المحتسب لابن جني ، ط المجلس الاعلى للشؤن الاسلامية .
- المخصص لابن سيده ، ط بولاق .
- المذكر والمؤنث ، لابي بكر بن الانبارى ، تحقيق الشيخ عضيمة ، وتحقيق د . الجنابي
- المستقصي في امثال العرب للزمخشرى ، ط٢ دار الكتب العلمية - بيروت .
- مشكل اعراب القرآن ، للقيسي ، تحقيق ياسين محمد السواس ، ط دمشق .
- معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق محمد علي النجار ، ط الدار المصرية .
- معجم الادباء لياقوت الحموى .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، لمحمد فؤاد عبد الباقي ط مطابع الشعب .
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى للدكتور أ . ى . ونسنك ومجموعة من المستشرقين ط لندن .
- المغني في تصريف الافعال للشيخ عضيمة ، ط ٣ مطبعة الاستقامة بالقاهرة .

- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، لابن هشام ، تحقيق وطبع محمد محي الدين عبد الحميد .

- المقتضب ، لابي العباس المبرد ، تحقيق الشيخ عضيمة ، ط / عالم الكتب ، بيروت .

- مقدمتان في علوم القرآن ، لمجهول ، ولابن عطية ، تحقيق آرثر جفرى ، مطبعة السنة المحمدية .

- الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق فخر الدين قباوة . ط دار الآفاق الجديدة بيروت .

- من اسرار اللغة ، د . ابراهيم انيس - طبعة الانجلو المصرية .

- المنصف شرح التصريف ، لابن جني ، تحقيق ابراهيم مصطفى ، وعبد الله امين ط مصطفى الحلبي .

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ، د . خديجة الحديثي ، طبعة منشورات وزارة الثقافة والاعلام - الجمهورية العراقية .

- نتائج الفكر للسهيلي ، تحقيق د . محمد ابراهيم البنا - طبعة ليبيا .

- نزهة الالبّا ، لابن الانبارى ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، طبعة نهضة مصر .

- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزرى ، تحقيق الشيخ علي محمد الضباع الطبعة التجارية الكبرى .

- النهاية في غريب الحديث والاثر ، لابن الأثير ، تحقيق د . الطناحي ، د . الزاوى ، ط دار الفكر .

- همع الهوامع ، للسيوطي ، تحقيق د . عبد العال سالم مكرم ، طبعة دار المعرفة - لبنان .

- الوجيز في علم التصريف ، للأنبارى ، تحقيق د . علي حسين التواب ، ط١ دار العلوم .

× × ×

فهرس الموضوعات

الباب الثانى

جهود الشيخ فى التحقيق

(١٧٨ - ٣٠٣)

الباب الثالث

جهود الشيخ فى التأليف

(٢٢١ ـ ٣٤٧)